القواعد الكلية

للأسماء والصفات عند السلف

تأليف

الدكتور ابراهيم بن محمد بن عبدالله البريكان

دار الهجرة
للنشر والتوزيع

القواعد الكلية للأسماء والصفات
عند السلف

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

دار الهجرة للنشر والتوزيع
هاتف : ٨٩٨٣٠٠٤ (٠٣) الثقبة - ٤٧٩٢٠٥٥ (٠١) الرياض
فاكس : ٨٩٥٢٤٩٦ (٠٣)
ص.ب: ٢٠٥٩٧- الثقبة ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

□ مقـدمـة البــحث □

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله ولى المتقين والصلاة والسلام على قائد الغر المحجلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين ..

وبعد : -

فبين يديك يا أخى المسلم بحثاً سطرته أناملى اجتهدت فى تحقيقه وترتيبه صغته بأسلوب علمى رتيب جمعت فيه مااستطعت من قواعد كلية وأصول علمية لمذهب السلف الصالح فى الأسماء والصفات قاصداً الدعوة إليه والتعريف به و لم شتاته وجمع مبعثره على طريقة التقعيد والتأصيل نظراً لعدم اطلاعى على كتاب جامع لمقاصد ما كتبت ولا مرتب لما قصدت فوجدت ذلك علىّ من ألزم الواجبات طلباً منى لتحصيل الفضائل فى هذا الميدان وإن كنت لست من أصحاب هذا الشأن لكن اشتغال علمائنا الأعلام بما هم فيه جعل الجبان فارساً والضعيف قويًا ولا تظن أنى فعلت مافعلته فى فسحة من الوقت وراحة من العمل لكن توفيق ربى أسبق وعنايته أعظم فلولاه لما أنجزت هذا ولا كنت ممن سلك هذه المسالك مع صعوبة فى هذا البحث قد سهلها وغوامض قد يسرها فله الحمد والمنة علماً بأنه أخذ من وقتى سنتين حرصت على التفرغ له والعناية به مع أن فكرته سابقة لأوان الكتابة فيه .

فقد علت الفكرة إلى ذهنى الضعيف منذ سنوات وأنا فى دور الطلب فى كلية الشريعة بالرياض فما زالت تتكرر أصداؤها حتى وفق الله بدأها فيسر إتمامها وقد صنفته على تمهيد وخمسة أبواب وخاتمة وهى على النحو التالى : -

○ **التمهيد** : ويشتمل على المباحث التالية : -

١) بيان معنى السلف والخلف فى لغة العرب .

٢) بيان الفرق اللغوى بين الخلف بفتحتين والخلف بفتح فسكون .

٣) السلف والخلف فى القرآن .

٤) تعريف السلف والخلف فى الاصطلاح العقدى .

٥) عرض إجمالى لمذهب السلف فى الأسماء والصفات .

٦) بيان أقوال الخلف فى باب الأسماء والصفات.

● **الباب الأول:**

فى قواعد الإيمان بالأسماء والصفات ويشتمل على تسع قواعد هى :

١) فيما يطلق على الله .

٢) فى الفرق بين الخبر والوصف .

٣) فى أركان الإيمان بالأسماء والصفات .

٤) فى الأصول الكبرى لإثبات الكمال .

٥) فى أنواع الصفات .

٦) فى اقتضاء الصفات لآثارها .

٧) فى حسن أسماء الله وإحصائها .

٨) فى موافقة أسماء الله لصفاته فى المعنى .

٩) فى قدم الأسماء والصفات وحدوث المتعلقات .

● **الباب الثانى:**

فى قواعد أحكام الأسماء والصفات وصياغتها ويشتمل على عشر قواعد هى : -

١ - فى وجوب التسليم لما جاء فى الكتاب والسنة فى باب الأسماء

والصفات وغيره .

٢ - فى حكم الوصف والتسمية والخبر .

٣ - فى موافقة العقل لما جاء به الشرع .

٤ - فى مذهب السلف فى النفى والإثبات .

٥ - فى الصفات السلبية .

٦ - فى حكم إطلاق ما ينقسم معناه من الصفات على الله .

٧ - فى حكم اشتقاق المصدر والفعل والإخبار بهما عن الله .

٨ - فى بيان عدم التلازم بين الإخبار بالفعل مقيداً والتسمية به .

٩ - فى حكم الألفاظ المجملة .

١٠ - فى أحكام التسلسل نفياً وإثباتاً .

● **الباب الثالث:**

فى قواعد دلالات الأسماء والصفات ومعانيها ويشتمل على سبع قواعد هى : -

١) فى أنواع المضاف إلى الله .

٢) فى اختصاص أسماء الله بالدلالة على العلمية والوصفية بلا تنافى .

٣) فى الدلالة العامة للأسماء الحسنى .

٤) فى اشتقاق أسماء الله وصفاته ودلالتها على الوصفية .

٥) فى التفاضل بين الأسماء والصفات .

٦) فى اعتبارات إطلاق الأسماء والصفات .

● **الباب الرابع:**

فى قواعد الاستدلال فيها ويشتمل على ثمان قواعد هى:-

١ - فى حكم استعمال الأقيسة فى حق الرب تبارك وتعالى .

٢ - فى بيان التشبيه وأحكامه .

٣ – فى التأويل وأحكامه .
٤ – فى المحكم والمتشابه فى الأسماء والصفات .
٥ – فى لوازم المذاهب وأنواعها .
٦ – فى حكم تعميم دلالة النص على الاسم والصفة أو الذات .
٧ – فى حكم الاستدلال بالتشبيه نفياً وإثباتاً .
٨ – فى حكم الاستدلال بالتجسيم نفياً وإثباتاً .

● **الباب الخامس:**

فى قواعد الرد والمناظرة ويشتمل على سبع قواعد هى : –

١ – فى الرد على من نفى الصفات أو بعضها .
٢ – فى موجبات قيام الصفة بالموصوف .
٣ – فى بطلان التعطيل .
٤ – فى رجوع استدلال النافى للصفات على مذهبه بالبطلان .
٥ – فى امتناع التمثيل فى صفات الرب تبارك وتعالى وأسمائه .
٦ – فى أن تعدد الصفات والأسماء كمال .
٧ – فى امتناع إطلاق الأسماء على الله مع عدم ثبوت الصفة منها له تعالى

● **الخاتمة .**

* * *

○ أهمية البحث ○

ترجع قيمة هذا البحث لعدة أمور مهمة هى : -

- **أولاً** : تقريره لعقيدة السلف الصالح بأسلوب عصرى يجمع بين الأصالة والحداثة فى العرض .

- **ثانياً** : جمعه للقواعد السلفية على سبيل الاستغراق والحصر الأمر الذى لا تجده فى غيره .

- **ثالثاً** : فتحه لطريق جديد فى أسلوب معالجة موضوعات توحيد الأسماء والصفات غير الطريقة التقليدية التى هى العرض العام لمادة الموضوع وهو طريق التأصيل ووضع الضابط العام .

- **رابعاً** : أنه دعوة عملية لمذهب السلف الصالح .

- **خامساً** : إيجاد موازين عقلية تحصن الذهن والفكر من الخطأ فى هذا الباب .

- **سادساً** : إظهاره لمزايا مذهب السلف وخصائصهم السنية .

- **سابعاً** : جمعه لمادة علمية كبيرة واسعة .

- **ثامناً** : صياغته العلمية الرتبية الجامعة بين غزارة المادة وحسن العرض .

- **تاسعاً** : إظهار لطرق الاستفادة من القاعدة وذلك بما احتواه من استنباطات علمية مفيدة فى التفريع وطرق الاستفادة من الأصل فهو يجمع العرض الموضوعى والاستنباط العقلى .

● **عاشراً** : الربط الموضوعى بين القواعد الذى يظهر مذهب السلف كوحدة واحدة بعضها يأخذ برقاب بعض .

● **الحادى عشر** : اشتماله على مجموعة كبيرة من الضوابط والقواعد العامة التى لا اختصاص لها بعلم بعينه جاءت فى ثناياه واقتضتها مباحثه .

● **الثانية عشر** : وصله علم الاعتقاد بغيره من العلوم الإسلامية مما يبين للقارىء مدى صلة العلوم الإسلامية ببعضها .

● **الثالث عشر** : أنه دعوة عملية لاستخدام الباحث العلوم المختلفة لتقرير فكرته وتقوية معلومته .

* * *

○ طريقة البحث ○

لم آل جهداً فى أن أختار لبحثى المتواضع الطريق المثلى مما اطلعت عليه من طرق التأليف وأصنافه حتى وفقت لما أظنه الصواب إن شاء الله فلقد حاولت أن أجمع فيه بين قوة العلم ورقة الأدب وسلاسته فألبست أفكاره حلية من العلم وأخرى من الأدب سهلت مباحثه ووطأت معلوماته و لم يفتنى ما يحصل للقارىء من الملل فى تقرير الفكرة الواحدة بأسلوب واحد فأذهبت ملالته بتنويع المباحث وإيراد الطرائق العلمية وأظن أنى قد أذهبت سآمته وقد سرت فى معالجة قواعده وتقريرها على النحو التالى : -

● **أولاً** : تحليل ألفاظ القاعدة ووصل أجزائها بعضها ببعض حتى يكون ذلك أدعى لفهم المراد ووضوحه .

● **ثانياً** : شرحت القاعدة شرحاً عاماً أطلقت عليه (التحليل المعنوى) تعرضت فيه لبيان مدلول القاعدة الإجمالى وتقرير فكرتها بالأدلة والبراهين بأنواعها متخذاً لما أستحضره من قواعد العلوم المختلفة أكبر عون لى فى تحريرها وتحقيقها وذلك لأن إبراز القاعدة بإيراد المعانى المختلفة عليها مما يقويها فتقوم هذه الضوابط العلمية مقام الأدلة الشرعية فتقوى الفكرة وترسو .

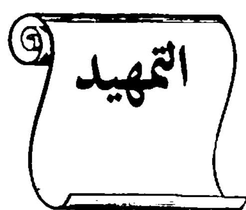
● **ثالثاً** : إيراد ما يمكن استنباطه من القاعدة سواء كان فكرة مفردة أم أصلاً كلياً وقد يتكرر تقرير الفكرة الواحدة فى عدد من مستنبطات القواعد إرادة لتوارد الأصول المختلفة على تقرير الفكرة الواحدة ووسمته بفقه القاعدة و لم أكرر فى طريق عرض القواعد إلا ماله موجب إن شاء الله إما لبناء القاعدة على القاعدة أو للاستفادة من المعلوم للتوصل للمجهول أو لتقرير الأصل وتحقيقه بورود الأصول المتعددة على إثباته.

وبعد فلا يفوتنى أن أنوه وأشيد بجهد الأستاذ الشيخ الفاضل المشرف على البحث فضيلة الدكتور الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين وهذا بعض من الاعتراف بالفضل لأهله ومقابلته بمثله إذ من الفضل إسناد الفضل لمستحقيه فقد جمع حفظه الله بين عدة فضائل أذكر منها :

- **أولاً** : الدقة فى الملاحظة .
- **ثانياً** : النقاش الموضوعى فيما يحصل فيه اختلاف فى الرأى .
- **ثالثاً** : الصدق فى النصيحة والأمانة .
- **رابعاً** : سعة الاطلاع وقوة الاستحضار .
- **خامساً** : التشجيع المتواصل لى بما يكتبه من عبارات جميلة تفرح النفس وتقوى العزم .

هذا والفضل من قبل وبعد لله فالحمد له على ما أولى والشكر له على ما أسدى والله من وراء القصد .

* * *


التمهيد

□ التمهيد □

وهو تقدمة بين يدى البحث يراد بها إيراد أمور عامة تتعلق بالبحث تهيىء الذهن وتولد فيه استعداداً لفك غوامضه وبيان ما أجمل فيه .

وهو يشتمل على المباحث التالية : –

- **أولاً** : بيان معنى السلف والخلف فى لغة العرب .
- **ثانياً** : بيان الفرق اللغوى بين الخلف والخلف بفتح اللام فى الأولى وسكونها فى الثانية .
- **ثالثاً** : السلف والخلف فى القرآن .
- **رابعاً** : تعريف السلف والخلف فى الاصطلاح العقدى .
- **خامساً** : عرض إجمالى لمذهب السلف فى الأسماء والصفات .
- **سادساً** : بيان أقوال الخلف فى باب الأسماء والصفات .

أ – الجهمية .

ب – المعتزلة .

جـ – الأشعرية .

د – المفوضة .

هـ – المشبهة .

* * *

□ التمهيد □

○ وفيه عدة مباحث:

- **أولاً**: بيان معنى السلف والخلف فى لغة العرب .
- **ثانياً** : بيان الفرق اللغوى بين الخلف والخلف .
- **ثالثاً** : السلف والخلف فى القرآن .
- **رابعاً** : تعريف السلف والخلف فى الاصطلاح العقدى .
- **خامساً** : عرض إجمالى لمذهب السلف فى الأسماء والصفات .
- **سادساً** : بيان أقوال الخلف فى باب الأسماء والصفات .

○ أولاً : معنى السلف والخلف فى لغة العرب ○

أ - **السلف فى اللغة** : يطلق السلف فى لغة العرب على عدة معان هى : -

١ - على التسوية[1] : ومنه (سلف بفتح السين واللام - الأرض من باب نصر سواها بالمسلفة - بكسر الميم شىء تسوى به الأرض)[1].

٢ - مضى وتقدم من سلف يسلف بضم اللام ومنه السلاف المتقدمون وسلف الرجل آباؤه المتقدمون وجمعه (أسلاف) و (سلاف)[1].

٣ - بمعنى السلم نوع من أنوع البيع (يعجل فيه الثمن وتضبط السلعة بالوصف إلى أجل معلوم وهو ملحوظ فيه معنى التقديم لأن دفع الثمن متقدم على السلعة[1].

---

(١) انظر مختار الصحاح باب السين ص (٢٦٤) ونحوه قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية ص (١٨١) مادة سلف المفردات للراغب الأصبهانى ص (٣٣٩) باب السين.

ب - **الخلف فى اللغة** : يطلق الخلف على عدة معان هى:

١ - الأخذ من الخلف ومنه (خلف فلاناً أخذه من خلفه)[٢].

٢ - القائم بالأمر بعد من خلفه ومنه[٣] (خلف فلان فلاناً بالأمر عنه إما معه أو بعده[٣] قال تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[٤].

٣ - الشيء المتروك : ومنه خلف الشيء أى تركه خلفه[٢]..

٤ - المتأخر : ومنه قول الشاعر : -

(لنا القدم الأعلى عليك وخلفنا - لأولنا فى طاعة الله تابع)[٥].

٥ - (ما أخلف عليك بدلاً مما أخذ منك)[٥].

○ ثانياً: الفرق اللغوى بين الخلْف والخلَف ○

الخلف بسكون اللام يقال لمن جاء بعد الأول خلفاً فى شر أو خير فأما فى الشر فيدل عليه قول الشاعر : -

«وبقيت فى خلف كجلد الأجرب»

وأما فى الخير فقول الشاعر الآخر فيما تقدم

لنا القدم الأعلى عليك وخلفنا - لأولنا فى طاعة الله تابع[٦].

---

(٢) قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية ص (١٠٨) مادة خلف.

(٣) المفردات للراغب ص (١٥٥) باب الخاء وقاموس الألفاظ والأعلام القرآنية ص (١٠٨) مادة خلف.

(٤) سورة الزخرف آية (٦٠).

(٥) الفروق فى اللغة ص (٣٠٨).

(٦) الفروق فى اللغة ص (٣٠٨) .

إلا أن إطلاقه على الشر أكثر وبه[٧] ورد التنزيل قال تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ﴾[٨].

والخلف بفتح اللام لا يكون إلا فى الخير وقد تقدم الشاهد عليه من كلام العرب[٦] فصار الخلف داخلاً فى مدلولات الخلف فالعلاقة بينهما أن الخلْف أعم من الخلَف والخلَف أخص من الخلْف .

○ ثالثاً : السلف والخلف فى القرآن الكريم ○

أ – السلف فى القرآن :

وبالاستقراء والتتبع لآيات القرآن الكريم نرى أن كلمة (سلف) استعملت فى الدلالة على معنى واحد وهو السبق والتقدم[٩] فى الزمن ومن أمثلة ذلك مايلى : –

١ – قوله تعالى : ﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَآ أَسۡلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡأَيَّامِ ٱلۡخَالِيَةِ ﴾[١٠] أى قدمتم فى الدنيا .

٢ – قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلۡنَٰهُمۡ سَلَفٗا وَمَثَلٗا لِّلۡأٓخِرِينَ ﴾[١١] أى قوماً سابقين من جاء بعدهم .

٣ – قوله تعالى : ﴿ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ ﴾[١٢] أى سبق وتقدم .

---

(٧) انظر مختار الصحاح باب الحاء ص (١٥٦) والمفردات للراغب باب الخاء ص (١٥٥) .

(٨) سورة مريم آية (٥٩) .

(٩) تفسير التسهيل ص (٢١) تفسير معانى اللغات حرف السين .

(١٠) سورة الحاقة آية (٢٤) .

(١١) سورة الزخرف آية (٥٦) .

(١٢) سورة البقرة آية (٢٧٥) .

٤ – قوله تعالى : ﴿ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ ﴾[١٣] أى تقدم وسبق .

٥ – قوله تعالى : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ﴾[١٤] أى تقدم وسبق من قتل الصيد فى الإحرام .

○ الخلف فى القرآن الكريم : –

وبتتبع آيات الكتاب العزيز نجد أن الخلف فى القرآن استعمل فى مدلول واحد وهو من خلف غيره أى جاء بعده فيه ومنه[١٥] : –

١ – قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ ﴾[١٦] والملائكة لا تعصى فلا بد وأن تكون خلف خير .

٢ – قوله تعالى حكاية عن موسى ﴿ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي ﴾[١٧] وخلافة الرسول لا تكون إلا فى خير.

٣ – قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[١٨] ولاتكون الخلافة إلا فى خير وبذلك تكون علاقة السلف بالخلف فى القرآن الكريم من جهتين :

أحدهما : كونهم على ما عليه السلف .

الثانية : أن يكونوا متأخرين عنهم فى الزمن .

وهذا يعطينا أصلاً عظيماً وهو أن كل متأخر عن السلف وهو على ما هم عليه فهو خلف ومن تأخر فى الزمن عن السلف و لم يكن على ما هم عليه من الخير فهو خلف بسكون اللام لا خلف بفتحها .

---

(١٣) سورة الأنفال آية (٣٨) .

(١٤) سورة المائدة آية (٩٥) .

(١٥) انظر تفسير التسهيل ص (١٩) حرف الخاء تفسير معانى اللغات .

(١٦) سورة الزخرف آية (٦٠) .

(١٧) سورة الأعراف آية (١٤٢) . (١٨) سورة ص آية (٢٦) .

○ رابعاً: التعريف بالسلف والخلف عند علماء الاعتقاد ○

أ - التعريف بالسلف : -

المراد بالسلف فى الاصطلاح العقدى : -

يطلق السلف عند علماء الاعتقاد على الصحابه رضى الله عنهم والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم وأئمة الإسلام العدول ممن اتفقت الأمة على إمامتهم وعظم شأنهم فى الدين وتلقى المسلمون كلامهم خلفاً عن سلف بالقبول دون من رمى ببدعة أو لقب غير مرضى كالخوارج والرافضة والناصبة والقدرية والمرجئة والأشعرية والمعتزلة والجهمية ونحوهم ومذهب السلف هو طريقهم فى الاعتقاد المنسوب إليهم[١٩].

○ نشأة المذهب السلفى : -

بدأت الحاجة إلى الانتساب للسلف حين تفرقت الأمة الإسلامية وتعددت الاتجاهات الفكرية فيها حول أصول الدين مما دعى علماء الأمة الأثبات وأساطينها الأعلام لتجريد أنفسهم لتلخيص وترتيب الأصول العظمى والقواعد الكبرى للاتجاه السلفى والمعتقد القرآنى النبوى ومن ثم نسبته إلى السلف الصالح لقطع الباب على كل من ابتدع بدعة اعتقادية .

وأراد نسبتها إليهم حتى كانت النسبة إلى السلف رمزاً للافتخار وعلامة على العدالة فى الاعتقاد مما يدلك على أن النسبة إلى السلف لم تكن بدعة لفظية ولا مجرد اصطلاح كلامى لكنه حقيقة شرعية ذات مدلول محدد

---

(١٩) انظر لوامع الأنوار البهية ص (٢٠/١) الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (١١و١٢) نظريات شيخ الإسلام فى السياسة والاجتماع الكتاب الأول نشأة النظريات ص (٣١و٣٢) .

ولذلك لم تؤصل قواعده و لم تحرر موارده إلا بقيام الحاجة فى الأمة لبيان متكامل الصورة عما كان عليه أهل القرون المفضلة المشهود لهم بالعدالة من طريقة عقدية وسيرة توحيدية[٢٠].

ب - التعريف بالخلف

المراد بالخلف عند علماء الاعتقاد : -

يقصد بالخلف فى إطلاق علماء العقيدة من جاء بعد العصور المفضلة الثلاثة ممن دنست عقائدهم بأدران علم الكلام اليونانى وأوساخ الفلاسفة التائهين ممن تنكر لسلفه وسلك غير سبيلهم من أرباب الأهواء والابتداع سواء كانت أقواله مما يوجب الكفر أو التفسيق كالجهمية والمعتزلة والأشعرية والرافضة والخوارج ونحوهم ممن دلت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع سلف الأمة على ذم طرائقهم ومسالكهم العقدية.

○ نشأة مذهب الخلف :

ظهور مذهب الخلف نتيجة من نتائج ولوع كثير من عقلاء المسلمين بالعلوم الكلامية المنطقية وتشرب نفوسهم بمقاييسها الأمر الذى شغلهم عن التبصر فى نصوص الكتاب والسنة وما عليه سلفهم الصالحون فضلاً عن كيد أعداء الإسلام قصداً لزلزلة عقائد المسلمين وصرفهم عن كتاب ربهم وسنة نبيهم مما أدى إلى افتتان المسلمين بتلك الأقيسة والبراهين ومحاولة تطبيقها على المطالب الإلهية التى تبنى معرفتها على دلالة نصوص الشرع بخبر الله وخبر رسوله فإن هذه الموازين العقلية قد أصلتها عقول خرافية ضالة فى تصور الحقائق العقدية الكبرى فأنى لها أن توصل إلى السلامة فى المفاهيم العقدية .

---

(٢٠) انظر نظريات شيخ الإسلام ص (٣٢) .

○ المظاهر الكبرى لكلا المذهبين ○

○ أولاً : المميزات الكبرى لمذهب السلف :

اختص مذهب السلف بعدة خواص شريفة تتلخص فيما يلي[٢١]-

١ - تقديم الشرع على العقل مع أن العقل الصحيح لا يعارض النص الصحيح بل هو موافق له .

٢ - رفض التأويل الكلامى .

٣ - طلب العلم بالمطالب الإلهية عن طريق الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة .

○ ثانياً: المظاهر الكبرى لمذهب الخلف : -

١ - قيامه على التأويل لنصوص الكتاب والسنة بأنواع المجازات.

٢ - رفض قيام صفات الفعل بالرب جل وعلا ويعبرون عنه بنفى حلول الحوادث فى الرب .

٣ - الإفراط فى تحكيم العقل ورد النصوص ومعارضتها به .

○ خامساً : العرض الإجمالى لمذهب السلف فى الأسماء والصفات ○

(مذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل فلا يجوز نفى صفات الله التي وصف بها نفسه ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين بل هو سبحانه:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٢٢] وليس

---

(٢١) انظر نظريات شيخ الإسلام فى السياسة والاجتماع ص (٣٢- ٣٧) .

(٢٢) الشورى آية (١١).

كمثله شيء فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله)[٢٣] (فأثبتوا رضى الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك مع نفى مماثلة المخلوقين فأثبتوا رضى الله عنهم بلا تشبيه ونزهوا من غير تعطيل و لم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت و لم يكن لأحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى سوى كتاب الله)[٢٤] (فيصفون الله بالصفات التى نطق بها الوحى أو شهد بها الرسول دون تشبيه فيقولون خلق آدم بيده لقوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[٢٥] ولا يحرفون الكلام عن مواضعه فلا يحملون اليدين على النعمتين أو القوتين تحريف المعتزلة والجهمية ولا يشبهونها بأيدى المخلوقين كما ذهب المشبهة وهم يتبعون قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[٢٢] وكذا فى جميع الصفات الثابتة من سمع وبصر وعين ووجه... وسخط وفرح وبغض وضحك وغيرها يجرون على الظاهر ويكلون علمه إلى الله تعالى ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله كما أخبر الله عن الراسخين فى العلم ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾[٢٦].

وبنوه رحمهم الله تعالى على ثلاثة أصول : -

• **الأصل الأول:** التصديق بما جاء فى خبر الله عن نفسه وفى خبر الرسول ﷺ عن ربه .

• **الأصل الثانى:** نفى التمثيل فلا مماثل يماثل رب العالمين فى صفاته كما أنه لا مثيل له فى ذاته .

---

(٢٣) مجموع الفتاوى (٥/١٩٥).

(٢٤) ابن القيم عصره ومنهجه ص (٣٤٨).

(٢٥) سورة ص آية (٧٥).

(٢٦) سورة آل عمران آية (٧).

• **الأصل الثالث**: التفويض وذلك بأن يوكل العلم بماهية الصفات وحقيقتها الوجودية إلى علم رب العالمين فهو تفويض فى الكيفية دون المعنى اللغوى .

○ سادساً: بيان أقوال الخلف فى باب الأسماء والصفات ○

انقسم الخلف فى باب الأسماء والصفات إلى عدد من الاتجاهات الفكرية والكلام عليها ينحصر فى تحليل هذه الوجهات من جهتين : –

الأولى : ينظر فيها إلى حقيقة معتقدهم فى الصفات نفياً وإثباتاً .
الثانية: ينظر فيها إلى موقفهم من آيات الصفات وأحاديثها .

أ– معتقدهم فى باب الأسماء والصفات نفياً وإثباتاً

يرجع مذهب الخلف فى باب النفى والإثبات إلى خمس فرق هى : –

* أولا: الجهمية *

أ– الجهمية فى التاريخ : –

هى نسبة للجهم بن صفوان السمرقندى[٢٧] لأنه هو الذى أظهر مذهبهم ونشره بين المسلمين وأول ما أظهر بدعته فى ترمذ (وكان قد أخذها عن الجعد بن درهم[٢٨] والجعد أخذها عن أبان بن سمعان وأبان أخذها عن

(٢٧) الجهم بن صفوان كنيته أبو محرز وكان مولى لبنى راسب من الأزد وينسب تارة إلى سمرقند وأخرى إلى ترمذ أخذ كلامه عن الجعد بن درهم ، اتخذه الحارث بن شريح كاتباً وداعياً إبان خروجه فى خرسان تاريخ الفرق الإسلامية ص (١٥، ١٦).
(٢٨) مولى لبنى الحكم كان يسكن دمشق وكلت إليه تربية مروان بن محمد فنقنه هذه=

طالوت ابن أخت لبيد بـن الأعصم وطالوت أخذها عن لبيد بن الأعصم اليهودى الساحر الذى سحر النبى ﷺ وكان الجعد بن درهم هذا فيما قيل سكن حران وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة من بقايا دين أهل النمرود- والكنعانيين)[٢٩] فسند هذه المقالة متصل باليهود والمشركين وضلال الصابئة[٣٠] (ولما كان فى حدود المئة الثالثة انتشرت هذه المقالة التى كان السلف يسمونها مقالة الجهمية بسبب بشر بن المريسى[٣١] وطبقته)[٣٢] (وكان الجعد مع ضلالاته يحمل السلاح ويقاتل السلطان وخرج معه الحـارث بن شريح[٣٣] على نصـر بن سيار[٣٤] وقتله سلم بن أحـوز

= المبادىء حتى اعتقدها وأصبح يلقب بمروان الجعدى نسبة للجعد ولما طرد من دمشق هرب إلى الكوفة فالتقى بالجهم وعنه أخذ آراءه ، تاريخ الفرق الإسلامية ص (٢٢) والبداية والنهاية ص (٩/٣٥).

(٢٩) النفائس الحموية ص (٩٨) انظر شرح الطحاوية ص (٥٩٠).

(٣٠) انظر النفائس، الحموية ص (٩٩).

(٣١) هو بشر بن غياث ابن أبى كريمة أبو عبد الرحمن المريسى المتكلم شيخ المعتزلة وأحد من أضل المأمون وقد كان هذا الرجل ينظر أولاً فى شيء من الفقه وأخذ عن أبى يوسف وروى الحديث عنه وعن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة وغيرهم ثم غلب عليه الكلام كان يقول بخلق القرآن والإرجاء ، وإليه تنسب المريسية يقال : إن أباه كان يهودياً صباغاً بالكوفة وكان يسكن درب المريس وهو عندهم الخبز الرقاق يمرس بالسمن والتمر انظر البداية والنهاية (١٠/٢٨١) شذرات الذهب (١/٤٤).

(٣٢) النفائس الحموية ص (٦٩) (٧).

(٣٣) فى تاريخ الفرق الإسلامية والأعلام للزركلى : الحارث بن شريح التميمى ثائر من الأبطال سكن خرسان وخرج على أميرها سنة (١١٦) وانهزم وقتل أكثر أصحابه ثم أمن فى عهد يزيد بن الوليد فعاد إلى مرو سنة (١٢٧) ثم عاد للخروج فقاتله نصر فانهزم وقتل على أبواب مرو . الأعلام للزركلى (٢/١٥٥- ١٥٦) تاريخ الفرق الإسلامية ص (١٦) .

(٣٤) نصر بن سيار بن رافع بن خرى بن ربيعة الكنانى أمير من الدهاة الشجعان كان شيخ مضر بخراسان وولى بلخ ثم إمرة خراسان سنة (١٢٠) حتى تغلب عليه =

المازنى[٣٥] فى آخر زمان بنى أمية)[٣٦] وقد أراح الله الأمة من شيخه الجعد (فضحى به خالد بن عبد الله القسرى[٣٧] بواسط فإنه خطب الناس فى يوم الأضحى وقال أيها الناس ضحوا تقبل ضحاياكم فإنى مضح بالجعد بن درهم إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً و لم يكلم موسى تكليماً تعالى عما يقول الجعد علواً كبيراً ثم نزل فذبحه وكان بعد استفتاء علماء زمانه وهم السلف الصالح رحمهم الله وكان جهم بعده بخرسان فأظهر مقالته هناك وكان تبعه عليها أناس بعد أن ترك الصلاة أربعين يوماً شكاً فى ربه وكان ذلك لمناظرته قوماً من المشركين يقال لهم السمنية من فلاسفة الهند الذين ينكرون من العلم ماسوى الحسيات قالوا له هذا ربك الذى تعبده هل يرى أو يشم أو يذاق أو يلمس فقال : لا فقالوا : هو معدوم فبقى أربعين يوماً لا يعبد شيئا ثم لما خلا قلبه من معبود يؤلهه نفث الشيطان اعتقاداً نحته فكرة فقال : إنه الوجود المطلق)[٣٨].

وأول ماظهرت هذه البدعة فى المئة الثانية من الهجرة لما عربت كتب الرومان واليونان[٣٩].

= أبو مسلم فخرج منها ، مرض بمغارة بين الرى وهمدان ومات بساروه انظر الأعلام للزركلى (٢٤١/٨).

(٣٥) قائد أموى هزم الحارث بن شريح وقتل الجهم بن صفوان من جنده سنة (١٢٨) غزا خوارزم وصالحه أهلها فحاصر أهل سمرقند فصالحوه سنة (٦٢) تاريخ الفرق الإسلامية ص (١٦) شذرات الذهب ص (٧٠/١).

(٣٦) الفرق بين الفرق ص (٢٠٠) انظر الملل والنحل (٨٦/١).

(٣٧) خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسرى من بجيلة أبو الهيثم أمير العراقيين ولى مكة والبصرة والكوفة قتله يوسف بن عمر الثقفى بعد أن عذبه وهو صابر سنة (١٢٠) انظر الأعلام (٢٣٨/٢) البداية والنهاية (١٨/١٧/١٠) شذرات الذهب (٦٩/١).

(٣٨) شرح الطحاوية ص (٥٩٠-٥٩١).

(٣٩) انظر النفائس الحموية (٩٩).

ب- معتقد الجهمية فى باب الأسماء والصفات :-

تنقسم الجهمية فى معتقدها إلى طائفتين : -

• **الأولى:** وهم غلاتهم يصفون الله بالسلوب (والعدم المحض الذى هو ليس بشىء البتة فيقولون ليس بعالم ولاسميع ولا بصير ولا متكلم ثم يرجعون فينفون النفى ، ولا ليس بعالم ولا ليس بسميع ولا ليس ببصير ولا ليس بمتكلم فيجمعون بين النقيضين فلا هو خارج العالم ولا هو داخله ولا هو مباين له ولا هو محايث له وتسمى بالسلبية المحضة[٤٠].

• **الثانية:** وهم طوائف من الفلاسفة وأتباعهم يقولون : إن الله هو الوجود المطلق[٤١] بشرط الإطلاق ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا فى الذهن لا فيما خرج عنه من الموجودات)[٤٢] ولم يفرقوا بين الصفة والموصوف فجعلوا العلم عين العالم والسمع عين السميع والبصر عين البصير وهكذا .

فكابروا بذلك ببديهات العقول وجعلوا كل صفة هى الأخرى فلم يميزوا بين السمع والبصر ولا العلم والقدرة ولا المشيئة والحكمة مما يعلم فساده بالضرورة من الإسلام[٤٢] فكلا الطائفتين قد اتفقتا على نفى الأسماء والصفات .

* * *

(٤٠) انظر معارج القبول (٣٣٤/١) التدمرية ص (٢٥).

(٤١) انظر التدمرية ص (٧).

(٤٢) التدمرية ص (٧).

○ أصول الجهم فى باب الأسماء والصفات : -

تتلخص أصول الجهم فى هذا الباب فيما يلى[٤٣]: -

- **أولاً**: أن علم الله حادث لا فى محل .
- **ثانياً**: أن الله لا يعلم الأشياء قبل خلقها .
- **ثالثاً**: نفى الأسماء والصفات فى الجملة.
- **رابعاً**: أن كلام الله مخلوق وأنه لا يسمى متكلماً به .
- **خامساً**: (وصفه بأنه قادر وموجد وفاعل وخالق ومحيى ومميت)[٤٤] (لأنه لا يوصف شىء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق)[٤٥] والإحياء والإماتة.

* ثانياً : المعتزلة *

أ- ظهور الاعتزال فى الأمة :-

يراد بالمعتزلة عمرو بن عبيد[٤٦] وواصل بن عطاء[٤٧] ومن سلك

---

(٤٣) انظر الفرق بين الفرق ص (١٩٩) مقالات الإسلاميين (٣١٢/١) الملل والنحل (٨٦/١- ٨٧).

(٤٤) الفرق بين الفرق ص (١٩٩).

(٤٥) الملل والنحل (٨٧/١).

(٤٦) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب ولد سنة (٨٠) وكان أبوه مع جند الحجاج وعمرو مولى لبنى تمام توفى سنة (١٤٣) تاريخ الفرق الإسلامية ص (٦٨).

(٤٧) واصل بن عطاء شيخ المعتزلة ورئيسهم وأول من لقب بالمعتزلى مؤسس المذهب والمدافع عنه ولد بالمدينة سنة (٨٠) على الرق وعليه نشأ وهو مولى لبنى ضبة وقيل لبنى مخزوم توفى سنة (١٣١) انظر تاريخ الفرق الإسلامية (٦٩).

سبيلهما وسموا بذلك لاعتزاهم الجماعة بعد موت الحسن البصرى[48] فى أوائل المائة الثانية للهجرة والذى وضع أصولهم هو واصل بن عطاء وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصرى فلما كان زمن هارون الرشيد[49] صنف لهم أبو الهذيل العلاف[50] كتباً فى بدعتهم[51] بنى المذهب على خمسة أصول[51] هى : -

١ - العدل : وأراد به إنكار القضاء والقدر .

٢ - التوحيد : وبناه على نفى صفات الرب وتأويلها .

٣ - إنفاذ الوعيد : وذلك بتخليد صاحب الكبيرة فى النار .

٤ - المنزلة بين المنزلتين : وهو حكم على صاحب الكبيرة فى الدنيا (بأنه فاسق لا مؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين المنزلتين)[*] .

---

(٤٨) الحسن ابن أبى الحسن البصرى مولى أم سلمة والربيع بنت النضر وزيد بن ثابت أبو سعيد الإمام أحد أئمة الهدى والسنة روى عنه جندب بن عبد الله وأنس وعبد الرحمن بن سمرة وغيرهم وروى عن أيوب وحميد ويونس وقتادة وغيرهم اسم أبيه يسار وأمه خيرة مولاة أم سلمة من بنى ميسان توفى سنة (١١٠) وقيل ولد سنة (٢١) لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضى الله عنه خلاصة الخزرجى ص (٧٧) تاريخ الفرق الإسلامية ص (٣٥).

(٤٩) أمير المؤمنين هارون أبو جعفر بن المهدى محمد بن المنصور عبد الله بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس استخلف بعهده من أبيه سنة (١٧٠) كان من أميز الخلفاء وأجل ملوك الدين كان كثير الغزو والحج ولد بالرى سنة (١٤٨) وتوفى بطوس من خرسان وهو فى الغزو سنة (١٩٣) وله خمس وأربعون سنة فى جمادى الآخرة تاريخ الخلفاء ص (٢٨٣، ٢٨٤) و (٢٩٦).

(٥٠) أبو الهذيل العلاف محمد بن هذيل بن عبيد الله البصرى شيخ المعتزلة ورأس البدعة له نحو من مائة سنة وسمى بالعلاف لأن داره بالبصرة بالعلافين و لم يكن علافاً ولد سنة (١٣٥) وتوفى سنة (٢٢٦) أو سنة (٢٢٧) أو سنة (٢٣٥) بمدينة سرمن رأى- شذرات الذهب (٢/٨٥) تاريخ الفرق الإسلامية (١٦٠).

(٥١) انظر شرح الطحاوية ص (٥٥٨- ٥٨٩).

(*) أصول الدين للبغدادى ص (٢٤٩) الطبعة الأولى، استانبول، مطبعة الدولة =

٥ – الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر : وقصد به شق الطاعة على أمراء المسلمين .

ب – معتقد المعتزلة :

القول الضابط لهذه البدعة يتلخص فيما يلى : –

- **أولاً** : نفى الصفات جملة[٥٢].
- **ثانياً** : إثبات أحكام الصفات[٥٢].
- **ثالثاً** : أن هذه الصفات راجعة إلى اسم الله العليم والقدير[٥٢].
- **رابعاً** : إثبات الأسماء على أنها أعلام محضة لا تدل على معنى كمالى[٥٢].
- **خامساً** : (اتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق فى محل وهو حرف وصوت كتب وأمثاله فى المصاحف حكايات عنه)[٥٣].
- **سادساً** : (أثبت البصريون منهم له إرادة حادثة لا فى محل)[٥٤].
- **سابعاً** : (القول بأن الله قديم والقدم أخص وصف ذاته)[٥٣].
- **ثامناً** : نفى دوام الأسماء والصفات فى الأزل فيقولون (إن الله تعالى لم يكن له فى الأزل اسم ولا صفه)[٥٤].

وقد اتخذوا لنفى الصفات طريقين : –[٥٥]

الطريق الأول : إثبات الأسماء دون ما تضمنته من الصفات فيقولون هو سميع بلا سمع وبصير بلا بصر وعليم بلا علم وقدير بلا قدرة وهكذا .

= ١٣٤٦هـ– ١٩٢٨م.

(٥٢) انظر مجموع الفتاوى (٣٥٩/٦) التدمرية ص (٨).

(٥٣) الملل والنحل (٤٣/١، ٤٤).

(٥٤) الفرق بين الفرق ص (٣٢٢).

(٥٥) انظر التدمرية ص (٨).

الطريق الثانى : إثبات الترادف بين الأسماء وذلك دلالتها على الذات فيقولون هو عليم بذاته سميع بذاته بصير بذاته قدير بذاته ونحو ذلك .

وكلاهما يرجع إلى نفى الصفات وإثبات الأسماء على أنها أعلام محضة لا دلالة فيها على الصفات .

وعلى هذا فالمعتزلة طائفتان :(٥٦)

● **الأولى:** من تنفى الصفات وتثبت الأسماء على أنها أعلام محضة تدل على الذات .

● **الثانية:** من تنفى الصفات وتثبت الأسماء على أنها بمعنى متعلقاتها ، فالسمع بمعنى المسموع والبصر بمعنى المبصر والعلم بمعنى المعلوم وهكذا .

فهما قد اتفقتا على النفى والإثبات واختلفتا فى المراد بجانب الإثبات .

● سبيل اللقاء بين الاعتزال والتجهم ●

ومما سبق يتضح للناظر مواضع الوفاق والخلاف بين البدعتين : بدعة الاعتزال وبدعة التجهم وهى : -

أ - الاتفاق المطلق بينهما على نفى الصفات .

ب - الاتفاق بين الطائفة الثانية من المعتزلة والجهمية على نفى الأسماء إذ لا معنى للعلم إلا دلالته على العلمية ودلالته على غيرها سلب لمدلول العلمية فيه .

جـ - أن الفرقة الأولى من المعتزلة تخالف الجهمية فى نفى الأسماء فتثبت علميتها وهى دلالتها على الذات .

د - اتفاقهم على القول بأن كلام الله محدث مخلوق .

---

(٥٦) انظر مقالات الإسلاميين (٢٣٧/١).

● هـ - اتفاقهم على تسميته خالقاً ورازقاً ومحيياً ومميتاً والخلاف فيما عداها .

* ثالثاً: الأشعرية *

أ- نشأة البدعة الأشعرية : -

هى نسبة لأبى الحسن الأشعرى(٥٧) نسباً فهو من سلالة أبى موسى الأشعرى(٥٨) الصحابى المشهور .

وهى عقيدته المتوسطة، لأنه مر فى معتقده بثلاث مراحل : -

○ المرحلة الأولى: مرحلة النشأة:

فإن (أبا الحسن نشأ فى الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه ثم رجع وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ فى الرد عليهم)(٥٩) وكان شيخه فيه الجبائى(٦٠)

---

(٥٧) على بن إسماعيل بن أبى بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن هلال بن أبى بردة عامر بن أبى موسى الأشعرى ولد سنة (٢٧٠) وقيل (٢٦٠) توفى سنة (٣٢٤) بالبصرة فجأة ببغداد ودفن بين الكرخ وباب البصرة فى مشرعة الروايا جلاء العينين ص (٢١٣).
الأعلام للزركلي (٢٦٣/٤) دار الملايين بيروت الطبعة الخامسة .

(٥٨) عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى من بنى الأشعر من قحطان صحابى من الولاة الفاتحين وأهل السابقة فى الإسلام وأحد الحكمين اللذين رضى بهما على ومعاوية بعد حرب صفين له فى الصحيحين (٣٥٥) توفى سنة (٤٤) هـ كتاب الوفيات ص (٦١) انظر طبقات الشافعية (٢٤٥/٢).

(٥٩) مجموع الفتاوى (٧٢/٤).

(٦٠) أبو على محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن عمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، شيخ المعتزلة فى زمانه وإمامهم ولد سنة (٢٣٥) بجبا من أعمال خراسان =

زوج أمه الذى تربى فى حجره[61].

○ **المرحلة الثانية : مرحلة المذهبية :**

وفيها استقل الأشعرى بمذهبه المنسوب إليه بعد أن تاب من الاعتزال على منبر البصرة[62].

○ **المرحلة الثالثة : مرحلة الاستقرار العقدى:**

وفيها صرح أخيراً باعتناقه لمذهب السلف الصالح حيث قال فى مقالاته بعد ذكره لمذهب أهل الحديث (بكل ما ذكر من قولهم : نقول : وإليه نذهب)[63] وفيه ألف كتابه الإبانة فى أصول الديانة .

ومن هذا يعلم أن نسبة العقيدة المتوسطة للأشعرى غير مطابقة للحقيقة إذ الحق أن ينسب للشخص ما اعتقده أخيراً ومات عليه وأما النسبة إليه على أنه سلفى فبدعة لما فى ذلك من الخلط بين عقيدته المتوسطة والأخيرة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (لكن تجرد الانتساب إلى الأشعرى بدعة لا سيما أنه بذلك يوهم حسناً بكل من انتسب لهذه النسبة ويفتح بذلك باب شر)[64] فعلم بذلك أن النسبة لا تكون إلا لمذهب السلف .

ب - الأشاعرة بعد الأشعرى :

انقسم المنتسبون إلى مذهب الأشعرى المتوسط بعده إلى قسمين[65]: -

= وتوفى فى شعبان سنة ٣٠٣ تاريخ الفرق الإسلامية ص (٢٢٧).

(٦١) انظر مجموع الفتاوى (٦/٥٢).

(٦٢) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١/٣٧٠).

(٦٣) مقالات الإسلاميين (١/٣٢٥).

(٦٤) مجموع الفتاوى (٦/٣٦٠).

(٦٥) انظر موافقة صريح المعقول هامش منهاج السنة (٢/١٠-١٢).

● **أولاً** : تلاميذه وأصحابه فهؤلاء كانوا يثبتون الصفات الخبرية الواردة فى القرآن الكريم والسنة النبوية ومن أشهرهم الباقلانى[٦٦] حيث يقول فى كتاب الإنصاف : (فنص تعالى على إثبات أسمائه وصفاته ذاته وأخبر أنه ذو الوجه الباقى بعد تقضى الماضيات كما قال عز وجل : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾[٦٧] وقال : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[٦٨] واليدين نطق بإثباتهما له القرآن فى قوله عز وجل : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[٦٩] وقوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٧٠] وأنهما ليستا بجارحتين ولا ذى صورة وهيئة ، والعينين اللتين أفصح بإثباتهما من صفاته القرآن وتواترت بذلك أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم فقال :﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾[٧١] و﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾[٧٢][٧٣] ثم قال : وإن الله جل ثناؤه مستو على العرش ومستول على جميع خلقه كما قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[٧٤] بغير مماسة أو كيفية ولا مجاورة[٧٥].

---

(٦٦) الباقلانى محمد أبو بكر بن الطيب بن محمد القاضى المعروف بالباقلانى متكلم على مذهب أهل السنه والحديث وعلى طريقة الأشعرى إمام وقته من أهل البصرة سكن بغداد وسمع من القطيعى وابن ماشا انتهت إليه رياسة المالكية توفى يوم السبت لسبع بقين من ذى الحجة سنة (٤٠٣) الديباج المذهب ص (٢٦٧-٢٦٨).

(٦٧) القصص (٨٨).

(٦٨) الرحمن (٢٧).

(٦٩) المائدة (٦٤).

(٧٠) ص (٧٥).

(٧١) طه (٣٩).

(٧٢) القمر (١٤).

(٧٣) الإنصاف للباقلانى ص (٢٤).

(٧٤) طه (٥).

(٧٥) الإنصاف ص (٢٥).

● **ثانياً** : من مال إلى الاعتزال فنفى الصفات الخبرية وتأولها (وأول من اشتهر عنه نفيها أبو المعالى الجوينى)[٧٦] وله فى تأويلها قولان فى الإرشاد أولهما ، ثم إنه فى الرسالة النظامية رجع عن ذلك وحرم التأويل[٧٧] وعلة ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية[٧٨] بقوله : (إن أبا المعالى كان كثير المطالعة لكتب أبى هاشم ، قليل المعرفة بالآثار فأثر فيه مجموع الأمرين[٧٧] وبذا يعلم أن العقيدة المنسوبة للأشعرى اليوم ماهى إلا عقيدته المتوسطة التى لم تصف من أوساخ الاعتزال وأدرانه .

جـ - معتقد الأشاعرة كما هو فى كتبهم :-

أ - أقسام الصفات : تنقسم الصفات عندهم إلى أربعة أقسام :

● **الأولى** : نفسية وهى الوجود .

● **الثانية** : سلبية وهى القدم - والبقاء - ومخالفته للحوادث - وقيامه بنفسه - والوحدانية وإنما سميت سلبية لأن معناها النفى فالقدم عندهم هو عدم الحدوث والبقاء عدم الفناء وهكذا .

● **الثالثة** : صفات المعانى وهى القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام .

---

(٧٦) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيوة الجوينى النيسابورى إمام الحرمين أبى المعالى شيخ المتكلمين إمام فى الأصول والفقه والكلام ولد فى ثامن عشر المحرم سنة (٤١٩) وتوفى فى الخامس والعشرين من ربيع الآخر من سنة (٤٧٨) بمرض اليرقان ، طبقات الشافعية (٢٤٩/٣- ٢٥٧) كتاب الوفيات ص (٢٥٧).

(٧٧) موافقة صريح المعقول هامش منهاج السنة (١٢/٢).

(٧٨) تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن خضر بن محمد ابن تيمية الحرانى الحنبلى ولد بحران (٢٠) ربيع أول سنة (٦٦١) وتوفى ليلة الإثنين (١٠) ذى القعدة فى السجن سنة (٧٢٨) جلاء العينين (١٣٥).

● **الرابعة** : صفات معنوية ملازمة لصفات المعانى وهى قادر ومريد وعالم وحى وسميع وبصير ومتكلم فالصفات إذاً عشرون : الوجود ، والقدم والبقاء ومخالفته للحوادث وقيامه بنفسه والوحدانية والقدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وقادر ومريد وعالم وحى وسميع وبصير ومتكلم فهو قادر بقدرة ومريد بإرادة وعالم بعلم وحى بحياة وسميع بسمع وبصير ببصر ومتكلم بكلام(٧٩) فهم لا يثبتون من الصفات الخبرية إلا الصفات السبع التى هى صفات المعانى .

● أصول البدعة الأشعرية ●

○ تتلخص هذه الأصول فيما يلى :

● **أولاً** : إثبات سبع صفات من الصفات الخبرية وهى السمع والبصر والحياة والقدرة والإرادة والعلم والكلام فيقول سميع بصير مبصر وهكذا(٧٩).

● **ثانياً** : يثبتون له الاسم منها سميع من السمع وبصير من البصر ومريد من الإرادة وعالم من العلم .وحى من الحياة قادر بقدرة متكلم بكلام(٧٩).

● **ثالثاً** : إثبات أسماء الله الحسنى .

● **رابعاً** : إثبات متعلقات الصفات فهى عندهم : -

أ- علمه واحد يتعلق بجميع المعلومات المستحيل والجائز والواجب والوجود والعدم.

ب - وقدرته واحدة تتعلق بجميع مايصلح وجوده من الجائزات .

ج - وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص(٨٠).

---

(٧٩) انظر مجموع المتون- أم البراهين فى العقائد ص (٣،٤) ورسالة البحورى من ص (٤٠- ٤٢) الملل والنحل (٩٥/١). (٨٠) الملل والنحل (٩٥/١ - ٩٦) .

د - وحياته لا تتعلق بشىء .
هـ - وسمعه وبصره يتعلقان بجميع الموجودات .
ح - وكلامه يتعلق بما تعلق به العلم فتعلق بالمستحيل والجائز والواجب والموجود والمعدوم .

● **خامساً** : وأن كلامه واحد وهو أمر ونهى وخبر واستخبار ووعد ووعيد وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات فى كلامه لا إلى عدد فى نفس الكلام والعبارات والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام ودلالات على الكلام الأزلى والدلالة مخلوقة محدثة والمدلول قديم أزلى والفرق بين القراءة والمقروء والتلاوة والمتلو كالفرق بين الذكر والمذكور فالذكر محدث والمذكور قديم .... والكلام عند الأشعرى معنى قائم بالنفس سوى العبارة والعبارة دلالة عليه من الإنسان فالمتكلم عنده من قام به الكلام(٨١) فكلام الله ليس بصوت ولا حرف.

● **سادساً** : نفى قيام الأفعال الاختيارية بالرب عز وجل كالمحبة والنزول والاستواء والرضا والغضب والفرح ونحوها(٨٢).

● **سابعاً** : أن الفعل هو المفعول وأن الخالق هو المخلوق فصفة الخلق مخلوقة محدثة(٨٣).

● مواطن الوفاق بين البدع الثلاث ●

تتفق البدع الثلاثة الجهمية والمعتزلة والأشعرية فى عدة أمور هى :

● **أولاً** : القول بأن الكلام الذى بين أيدينا ليس كلاماً لله بل هو مخلوق له فالقرآن والتوراة والإنجيل كلها مخلوقة .

● **ثانياً** : نفى الصفات الخبرية ما عدا السبع المثبتة عند الأشعرية .

● **ثالثاً** : رفض وصف الرب جل شأنه بأفعاله الاختيارية .

● **رابعاً** : أن صفة الخلق هى المخلوق وأن الفعل نفس المفعول فهى مخلوقة ولا يستغرب الناظر فى معتقدات هذه الفرق الوفاق واللقاء بينها فإن كل واحد منها بنت للآخرين فالجهمية جدة والمعتزلة بنت لها والأشعرية

---

(٨١) الملل والنحل (١/٩٥ - ٩٦) .
(٨٢) انظر موافقة صريح المنقول (١٢/٢).
(٨٣) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢٤٢/٢).

حفيدة التجهم وبنت الاعتزال[٨٤].

* رابعاً : المفوضة[٨٥] *

○ تعريف التفويض :

التفويض هو رد العلم بالصفات إلى علم الله بها إما معنى أو كيفية وهو على هذا نوعان هما : -

• **أولاً** : تفويض العلم بحقيقة الصفات وماهيتها إلى الله رب العالمين وهذا أصل من أصول السلف الصالح .

• **ثانياً**: تفويض العلم بمعانى الصفات إلى الله تعالى وهو بدعة فى الشرع.

○ المراد بالمفوضة :

المفوضة هم الذين يثبتون ألفاظ الصفات كما وردت فى الكتاب والسنة **مع تفويضهم العلم بمعانيها اللغوية إلى الله جل وعلا فلا يعلم معناها لا ملك مقرب ولا نبى مرسل ولا أحد أبداً .**

○ أنواع المفوضة :

المفوضة نوعان هما : -

• **أولاً** : من يفوض العلم بالمعنى اللغوى إلى الله ويثبت جهل الخلق بمعانيها العربية إلا أنه يقول لها معنى لا يعلم .

• **ثانياً : من يقول بأن هذه الصفات لا معنى لها أصلا فيجب الإيمان بلفظها والسكوت عما عداه .**

---

(٨٤) انظر مجموع الفتاوى (٦/٣٥٩ - ٣٦٠).

(٨٥) انظر النفائس الحموية ص (٨٩- ٩٠) و (١٩٥).

● عقيدة المفوضة فى الصفات ●

تتلخص عقيدتهم فى البنود التالية : -

● **أولاً** : وجوب الإيمان بألفاظ الأسماء والصفات الواردة .

● **ثانياً** : وجوب التفويض فيما عدا هذا سواء قيل لها معنى أو لا .

● **ثالثاً** : أن المقصود من إخفاء معانيها اختبار الخلق بالتسليم لما يؤمرون به.

● **رابعاً** : جهل الخلق بمعانيها فلا يعلمها ملك مقرب ولا نبى مرسل ولا أحد البتة إما لصرفهم عن ذلك وإما لعدم بيان الله ذلك لهم .

فحقيقة مذهبهم تعطيل الصفات والأسماء إذ التعبير بما لا معنى له أو له معنى ولكن لا يمكن المتكلم والمستمع فهمه عى فى الكلام لأن المتكلم لا يقصر كلامه عن البيان إلا فى ثلاث حالات : -

الأولى : قصور عبارته عن المعنى المراد . الثانية : عدم فصاحته وبلاغته . الثالثة : عدم علمه بما يقول .

وهذا ما لا يجوز نسبته لخبر الله وخبر رسوله فلا أصدق من الله قيلاً ولا أحسن منه حديثاً ورسوله قد أعطى جوامع الكلم فهم أرادوا بنحلتهم هذه التلبيس على من لايدرك حقيقة ما هم عليه .

❊ خامساً: المشبهة ❊

التشبيه هو التسوية بين الخالق والمخلوق فيما يختص بأحدهما فصار للتشبه بهذا طرفان :

● **الأول** : تسوية الخالق بالمخلوق فيما هو من خصائص المخلوق .

● **الثانى** : تسوية المخلوق بالخالق فيما هو من خصائص الخالق .

فالأول : مقتضى لوصف الرب بما يضاد كماله المقدس ، والثانى موجب لرفع المخلوق عن منزلته بوصفه بصفات الخالق وهذان الطرفان متلازمان يلزم من حصول أحدهما حصول الآخر .

○ أنواع التشبيه : -

ولما كان التشبيه لفظاً لم يرد فى الكتاب ولا فى السنة نفيه ولا إثباته مع احتماله لحق وباطل كان بحسب دلالته نوعان هما :

● **أولاً** : تشبيه مذموم وهو ماسماه القرآن تمثيلاً وهو ما تقدم تعريفه فالله لا يقاس بخلقه ولا الخالق به بل هو كما قال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٨٦].

● **ثانيا** : تشبيه جاء به الشرع وهو الاتفاق فى المعنى الكلى العام كاشتراك الأسماء فى معنى أجناسها وكاشتراك أجزاء الإنسان وهى الذكور والإناث والمرأة والرجل والعجمى والعربى وغيرها فى معنى الإنسان الذى هو (حيوان ناطق) فما من فرد ممن تقدم إلا ومعنى الإنسان موجود فيه وهذا النوع من التشبيه لا يوسم صاحبه بالمشبه فمتعلق البحث هنا هو النوع الأول .

○ ظهور التشبيه : -

(أول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة)[٨٧] وأول **الطوائف** قولاً به هى البيانية الذين زعموا (أن معبودهم إنسان من ثور على صورة إنسان فى أعضائه وأنه يفنى كله إلا وجهه)[٨٢] وقيل : إن أول من

---

(٨٦) سورة الشورى آية (١١).

(٨٧) الفرق بين الفرق ص (٢١٤) انظر فرق الرافضة فى التشبيه مقالات الإسلاميين (١٠٢/١- ١٠٥) والملل والنحل (١٠٦/١ ومابعدها) تلبيس إبليس (٨٦، ٨٧).

قال به (السبئية)[٨٨] الذين سموا علياً إلـٰها وشبهوه بذات الإله ولما أحرق قوماً منهم قالوا له : الآن علمنا أنك إله لأن النار لا يعذب بها إلا الله)[٨٩] ولعل الأوليه فيهما مقيدة بأن الأولى أول من صرح به والثانية أول من قال بمضمونه بلا تصريح ، وأصل التشبيه مأخوذ عن اليهود[٩٠] وأول من نشره فى الأمة هو هشام بن الحكم الرافضى وإليه نسبت الهشامية من الرافضة فإنه قال فى التشبيه ستة أقوال فى سنة واحدة[٩١] كان آخرها قوله : (إن الإله سبعة أشبار بشبر نفسه – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً – وأنه يرى ماتحت الثرى بشعاع متصل منه بالمرئى)[٩١] قال ابن الجوزى[٩٢]: (قلت : ما أعجب إلا من حده سبعة أشبار حتى علمت أنه جعله كالآدميين والآدمى طوله سبعة أشبار بشبر نفسه)[٩١].

○ أصناف المشبهة : –

المشبهة صنفان هما : –[٩٣]

● **الصنف الأول** : من شبه ذات الرب عز وجل بذات المخلوق ومن أمثلة هذا السبئية والهشامية المتقدمتا الذكر .

---

(٨٨) نسبة لعبد الله بن سبأ اليهودى.

(٨٩) الفرق بين الفرق ص (٢١٤).

(٩٠) حيث قالوا : اشتكت عيناه فعادته الملائكة وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه الملل والنحل (١٠٦/١).

(٩١) تلبيس إبليس ص (٨٦، ٨٧).

(٩٢) هو أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على بن محمد بن عبيد بن الجوزى القرشى التيمى البكرى البغدادى ولد فى بغداد سنة (٥٠٨) ونسبته إلى مشرعة الجوز من محالها كان علامة عصره فى التاريخ والحديث والوعظ والجدل والكلام له ثلاثمائة مصنف ، توفى وهو ابن مائه وعشرة سنة (٥٩٩) كتاب الوفيات ص (٣٠١).

(٩٣) انظر الفرق بين الفرق ص (٢١٤).

● **الصنف الثانى** : من شبه صفات رب العالمين بصفات غيره من المخلوقات من أمثلة هذا (المعتزلة البصرية الذين زعموا أن الله عز وجل يريد مراده بإرادة حادثة وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا)[٩٤].

وما من طائفة من طوائف البدع فى باب الأسماء والصفات إلا وهى مشبهة لأنهم ما نفوا شيئاً من الصفات إلا وقد اعتقدوا فيه التشبيه فسبق التشبيه إلى نفوسهم أولاً ثم حصل التعطيل ، فالتشبيه أصل التعطيل وأساسه .

● عقيدة المشبهة ●

وهى تبعاً للصنفين تنقسم إلى قسمين :[٩٥]

● **أولاً** : أن ماذكر من الصفات فى الكتاب والسنة ظاهره التشبيه ، وهذا قول من اعتقد التشبيه فى الصفات فنفاها من أجل ذلك .

● **ثانياً** : أن ذاته تعالى المقدسة كالمخلوقين فى كل خصائصها أو بعضها وهو قول المشبهة فى الذات .

□ ب - أقوال الناس فى آيات الصفات وأحاديثها □

انقسم الناس فى آيات الصفات وأحاديثها إلى ست فرق[٩٦]:

● **الفرقة الأولى** : المشبهة وهى تجعل ظواهر الكتاب والسنة من جنس ما يتصف به المخلوقون .

● **الفرقة الثانية** : السلف وهم يجعلون ظواهر القرآن الكريم والسنة

---

(٩٤) الفرق بين الفرق ص (٢١٧).

(٩٥) انظر تلبيس إبليس ص (٨٦، ٨٧) الفرق بين الفرق (٢١٤).

(٩٦) انظر النفائس الحموية ص (١٦٣-١٦٥).

النبوية ما يليق بجلال الله وعظمته من صفاته المختصه به فكما اختص بذات لا تماثل الذوات فكذلك اختص بصفات لا تماثل صفات المخلوقات والمحدثات .

● **الفرقة الثالثة** : من نفى الصفات وأول آيات الكتاب وأحاديث الرسول ﷺ وهم متفاوتون فى النفى فمنهم من ينفى الصفات كلها جملة وتفصيلاً ، ومنهم من يثبت سبعاً وثمانياً وخمسة عشر ومنهم من ينفى الصفات جملة وتفصيلاً ويثبت الأحوال كالمعتزلة .

● **الفرقة الرابعة** : من يفوض العلم بالمراد بها مع اعتقاده أن الله لم يرد بها أن تكون أوصافاً له فى الحقيقة والواقع .

● **الفرقة الخامسة** : قول من يقول : إن النصوص تحتمل أمرين هما : -

● **أولاً** : أن يكون المراد مايليق بجلال الله وعظمته .

● **ثانياً** : أن لا يراد بها أن تكون صفة الله .

فكل منهما يجوز أن يراد فى نصوص الكتاب والسنة .

● **الفرقة السادسة** : من يقرأ النصوص فى هذا الباب معرضاً عن تدبرها وتفهمها وهم المفوضة .

وبالنظر فى هذه الأقسام نجدها ترجع إلى ثلاثة أنواع هى:

أ - إجراؤها على ظاهرها ويصدق على الفرقة الأولى والثانية .

ب - إجراؤها على غير ظاهرها ويصدق على الفرقة الثالثة والرابعة .

جـ - عدم الجزم بأحد الأمرين مع جواز إرادة كل منهما ويصدق على الفرقة الخامسة والسادسة .

الباب الأول

فــى

قواعد الإيمان بالأسماء والصفات

□ التعريف بالباب الأول □

وهو يبحث فى القواعد التى تكون عقيدة الأسماء والصفات فهى بالنسبة لتوحيد الأسماء والصفات كالأساس للمنزل .

وهى تسع قواعد :

*** القاعدة الأولى : فيما يطلق على الله .**

*** القاعدة الثانية : فى الفرق بين الخبر والوصف .**

*** القاعدة الثالثة : فى أركان الإيمان بالأسماء والصفات .**

*** القاعدة الرابعة : فى الأصول الكبرى لإثبات الكمال .**

*** القاعدة الخامسة : فى أنواع الصفات .**

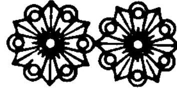
*** القاعدة السادسة : فى اقتضاء الصفات لآثارها .**

*** القاعدة السابعة : فى حسن أسماء الله وإحصائها .**

*** القاعدة الثامنة : فى موافقة أسماء الله لصفاته فى المعنى .**

*** القاعدة التاسعة : فى قدم الأسماء والصفات وحدوث المتعلقات .**

* * *



□ القاعدة الأولى □

فى بيان مايطلق على الله

○ نص القاعدة :

(ما يجرى صفة أو خبراً على الرب تبارك وتعالى) أقسام : -[1]

● **الأول** : ما يرجع إلى نفس الذات كقولك ذات وموجود وشيء .

● **الثانى** : ما يرجع إلى صفات معنوية[1] كالعليم والقدير والسميع .

● **الثالث** : ما يرجع إلى أفعاله نحو الخالق والرازق .

● **الرابع** : ما يرجع إلى التنزيه المحض ولا بد من تضمنه ثبوتاً إذ لا كمال فى العدم المحض كالقدوس والسلام .

● **الخامس** : الاسم العلم المتضمن لجميع معانى الأسماء الحسنى وهو لفظ الجلالة «الله» ولهذا تأتى الأسماء الحسنى صفات له .

● **السادس** : الاسم الدال على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة بل هو دال على معناها لا على معنى مفرد نحو المجيد ، العظيم ، الصمد.

● **السابع** : صفة تحصل من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر وذلك زائد على مفرديهما نحو الغنى الحميد: العفو القدير، الحميد المجيد وهكذا عامة الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة فى القرآن[1].

---

(١) بدائع الفوائد (١/١٦١) مجموعة الرسائل المفيدة أعلام السنة المشهورة ص (٢٥) طريق الوصول إلى العلم المأمون ص (٢٣٧) شرح النونية للهراس (٢/٤٩٣).

○ **التحليل اللفظى :** –

١ – **ما يجرى :** أى مايطلق على الله لفظه ومعناه بحيث يكون هذا الإطلاق وصفياً أو خبرياً .

٢ – **صفة :** أكثر ما يعبر بالصفة عن الصفات الذاتية[٢] وهى هنا تعم الذاتية والفعلية[٣] فالذاتية كالسمع والبصر ونحوه والفعلية كلاستواء والنزول .

٣ – **أو خبراً :** أو تفيد التنويع والتقسيم ، والخبر هو ما احتمل الصدق والكذب لذاته فإن وافق لفظ الخبر النسبة الخارجية كان صدقاً وإن خالفها بأن لم يوافق لفظه الواقع الخارجى كان كذباً[٤] والمراد به هنا هو مالم يرد فيه نص من الكتاب والسنة يدل على الوصف به مما يدل على المدح دون الذم ، أو ورد النص به على سبيل النعت به لا الوصف فمن الأول ذات وشيء وموجود ، ومن الثانى الخلق والرزق والاستواء فإن أكثر ما يطلق على هذا النوع الأخير النعت عند علماء الاعتقاد .

والمعنى أن مجموع هذه الأقسام راجع إما إلى الوصف أو الخبر بها عن الله .

٤ – **أقسام :** مرجع التقسيم إلى الصفة والخبر إذ رجعت هذه الأقسام إليها فهى إما صفة لله أو خبر عنه ، فمن الوصف : الأقسام الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع ، ومن الخبر : القسم الأول

---

(٢) (فهى التى لا تنفك عن الله) الأسئلة والأجوبة الأصولية ط (٨) ص(٥٧).

(٣) (هى التى تتعلق بالمشيئة والقدرة) الأسئلة والأجوبة الأصولية ط (٨) ص (٥٧).

(٤) انظر لوامع الأنوار البهية وسواطع الأنوار الأثرية (١٣/١) وقال فى جواهر البلاغة «هو كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته» ص (٥٣) وهو تعريف للخبر اللغوى بقطع النظر عن المخبر عنه.

ويطلق على صفات الأفعال الصفات الخبرية لورودها فى الأخبار القرآنية والنبوية .

٥ - **ما يرجع إلى نفس الذات**: الذات مؤنث ، ذو بمعنى صاحب ثم أطلق عند المتكلمين على صفة النفس[(٥)] والمعنى صاحبة الصفات ، والمراد بما يرجع إليها هى الألفاظ العامة الكلية التى لم يرد النص بها ولا يختص إطلاقها على الله دون غيره وهى تحمل معنى المدح المحض دون الذم أو تجردت منهما . قال شيخ الإسلام : (وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيء لكن قد يكون باسم حسن أو باسم ليس بسيء)[(٦)] .

٦ - **صفات معنوية** : الصفات المعنوية (هى كل صفه قائمة بالموصوف موجبة له حكماً ككونه قادر ومريد[(٦)] وهى تدل على معان قائمة بالذات وملازمة لها فهى من مكوناتها بحيث إذا فرض عدمها فرض عدم الذات ضمناً ، وإضافة الصفات إلى معنوية إضافة بيانية أي الصفات التى هى معانى[(٧)] .

٧ - **ما يرجع إلى أفعاله**: بأن يكون صفة فعلية متعلقة بمشيئة الله وإرادته يفعلها متى شاء ويمتنع عنها متى أراد فلا مكره له على فعلها وهى ليست من مكونات الذات ولا ملازمة لها .

٨ - **التنزيه المحض**: هو النفى اللفظى الخالص للنقائص والعيوب فليس فى صورة لفظه ما يدل على إثبات صفة مدح وجودية وإن كان معناه يدل عليها دلالة لزومية .

٩ - **ولا بد من تضمنه ثبوتاً**: المراد بالثبوت دلالة معناه لزوماً على صفة

---

(٥) بدائع الفوائد (٧/٢) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٧٨).

(٦) مجموع الفتاوى (١٤٢/٦) وتكملته (وإن لم يحكم بحسنه مثل اسم شيء وذات وموجود إذا أريد به الثابت) (١٤٢/٦).

(٧) انظر العقائد السلفية الهامش (٦١/١) تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص (٧٦).

مدح وجودية من أمثلة هذا النوع القدوس والسلام .

١٠ - **العدم المحض** : هو ما كانت صورته اللفظية والمعنوية لا تدل على صفة مدح وجودية ، ومن أمثلته قول طائفة من المتكلمين لا موجود ولا معدوم ولا خارج العالم ولا داخله .

١١ - **لا تختص بصفة معينة** : إن صورته اللفظية لا تدل على معنى خاص بصفة وجودية على سبيل التعيين والتخصيص ، فلا يدل على صفة السمع وحدها فقط ولا صفة البصر دون غيرها من الصفات .

١٢ - **بل هو دال على معناها لا على معنى مفرد** : فهو لفظ موضوع للدلالة على السعة والكثرة والزيادة لغة وشرعاً ، بحيث يدخل فى معناه المعبر عنه باللفظ الكثير من معانى أسماء الله وصفاته العلية(٨).

١٣ - **الصفات المقترنة** : هى مدلول ومفهوم اجتماع صفة وجودية مع أخرى مثل اقتران صفة الغنى بالحمد والقدرة بالعفو والحمد . بالمجد(٩) فباقترانهما دلا على معنى زائد على معناها الأصلى لا يدلان عليه بالاستقلال .

١٤ - **الأسماء المزدوجة** : هى كل اسمين اقترن أحدهما بالآخر ولولا هذا الاقتران لما دلا على الكمال فكانا كالصفة الواحدة فى الدلالة على المعنى الممدوح(٩)(*) ومن أمثلتها النافع والضار والمعطى والمانع .

---

(٨) بدائع الفوائد (١٥٩/١، ١٦٠) شرح النونية للهراس (٤٩٣/٢).

(٩) بدائع الفوائد (١٦٧/١).

(*) ومن المعلوم أن أسماء الله ليست أعلاماً خالصة للعلمية لا معنى للوصف فيها بل هى أعلام وأوصاف وإنما جرى هذا التقسيم بحسب الدلالة فالاسم يدل على المسمى والصفة تدل على معنى قام بالموصوف الذى هو المسمى بالاسم ا.هـ. تقرير إبراهيم البريكان.

○ التحليل المعنوى :

هذه القاعدة تقسيم لما يطلق على الله من جهة الوصفية والخبرية ومورد التقسيم هو متعلق الصفة أو الخبر فما تعلق به رجعت نسبتها إليه .

● **فالأول** : وهو ما يرجع إلى الذات من الخبر الذى تعلق التعبير به عن الذات فيجوز شرعاً أن تطلق هذه الألفاظ بمسمياتها عليه تعالى شريطة أن تحمل معنى المدح المحض الذى لا شائبة للذم فيه كلفظ الذات الدال على أن الله متصف بالصفات أخذاً من أصل معناها وهو أنها مؤنث ذو بمعنى صاحب فكان مدلولها الموصوف بالصفات أو صاحبة الأوصاف العديدة وهذا البيان عن معنى ذو هو ما تدل عليه لغة العرب ويؤيده الشرع ويقول به سلف الأمة لا إطلاقها على النفس والحقيقة الذى ابتدعه المتكلمون ثم نقله عنهم عامة علماء الاعتقاد[١٠].

وهكذا الموجود والشىء الدالان على إثبات ماهية الله وحقيقته الخارجية فى الأعيان خلافاً للفلاسفة والجهمية ومن سار على نهجهم من معطلة الصفات القائلين بوجوده الذهنى دون إثبات قدر زائد على ذلك معبرين عنه «بالوجود المطلق بشرط الإطلاق عن الصفات» والحكمة من اعتباره هى إثبات معنى يستحقه نفاه عنه ناف لما يستحقه من الصفات[١١] ومعلوم أن المطلق الكلى لا يمكن أن يتصف بالصفات الوجودية التى تقتضى تعيينه وهويته)[١٢] فقولهم نفى لصفات الله وإنكار لنعوت جلاله .

ويدخل فى معنى هذا القسم ألفاظ كثيرة منها :

---

(١٠) بدائع الفوائد (٧/٢) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٧٨).

(١١) موافقة صريح المنقول لصحيح المعقول هامش منهاج السنة (١١٨/٤).

(١٢) شرح النونية (٤٣٣/٢).

الماهية والحقيقة والوجود ونحوها[١٣] وضابط هذا الباب كما تقدم هو كل لفظ عام كلي لم يرد الدليل من الكتاب والسنه على الوصف به ودل على المدح المحض الذى لا شائبة للذم أو لم يدل عليهما إلا أنه يدل على معنى حسن أو ليس بسيء[١٤].

● **الثانى** : ما يرجع إلى صفات معنوية وهذا من باب الوصف ومتعلقه صفات تدل على معان قائمة بذاته عز وجل ملازمة لها تدخل فى لوازم وجودها بحيث لا يمكن وجود الذات إلا بها وفرض عدمها فرض لعدمها بل يستحيل قيامها بنفسها فى خارج الذهن دونها إذ ليس فيه إلا صفة قائمة بموصوفها ، وأما تجريدها عنه فى الخارج فهذا أمر تعلم استحالته بالشرع والعقل وإن كان الذهن قد يتصور ويتخيل مالا أصل له ولا حقيقة فربما تصور صفة مجردة عن الموصوف مستقلة بنفسها ولا رابطة بين تخيله وما يوجد فى الخارج وإن كان ما يحصل فى الخارج لا بد له من وجود صورته فى الذهن وأما ما يتخيله هو فلا يشترط وجوده فى الخارج إذ هو ربما افترض الممتنعات ، قال شيخ الإسلام : (ولا توجد الصفة إلا بوجود الموصوف ولا يوجد الموصوف إلا بوجود الصفة)[١٥] والتعبير عن الصفات الذاتية بالمعنوية إشارة مراد بها إبطال ما ادعته فلول المعطلة من أن الصفات صفات لذوات مستقلة بنفسها منفصلة عن الله الموصوف ، وإضافتها إليه إضافة خلق وإيجاد لا صفات كمال وجلال (فإن إثبات ذات لا تقوم بنفسها ممتنع فى العقل وإثبات قائم بنفسه يمتنع وصفه بهذه الصفات ممتنع فى العقل بل العقل يوجب أن الذات القائمة بنفسها لا تكون إلا بمثل هذه الصفات)[١٦]، من أمثلته العلم والقدرة .

---

(١٣) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول هامش منهاج السنه (١١٨/٤).

(١٤) شرح الطحاوية ص (٥٩١) توضيح الكافية الشافية ص (٨٣).

(١٥) شرح الأصفهانية ص (٢٠).

(١٦) نقض تأسيس الجهمية (١٠٢/١).

● **الثالث** : ما يرجح إلى أفعاله ومتعلق هذا القسم الوصف إذ أن صفات الله منقسمة إلى صفة ذات وقد تقدم الكلام عليها ، وصفة فعل متعلقة بمشيئته وإرادته فلا مكره له على فعلها وكل ما يرى فى السموات والأرض هو أثر من آثار فعله سبحانه ولا يمنع هذا اعتبارها من قبيل الخبر بناء على أنها يخبر بها عن الله فيقال الله خالق الخلق ، الله رازق من فى السموات والأرض ونحو ذلك ، فيجب أن تنسب هذه الأفعال إليه سبحانه دون غيره إذ الفعل يرجع لفاعله كما أن الصفة ترجع لموصوفها وكما أنه لا يعقل موصوف بلا صفات فكذلك لا يعقل فاعل بلا فعل ولا يعنى فعله لها بإرادته ومشيئته عدم اتصافه بها أزلاً بل هو الخالق والرازق والمحيى والمميت أزلاً وأبداً فلم يزل ولا يزال متصفاً بأنه فاعل ولا يتوقف وصفه بالفعل على حصوله إذ هو داخل فى مسمى اسم الفاعل ومن ضروراته ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (والفعل المتعدى واللازم لا بد أن يقوم بالفاعل ويمتنع عقلاً وشرعاً أن يقوم بغيره فى الحالين- التعدية واللزوم[١٧]-وهذه الأفعال الاختيارية تبع لإرادته ومشيئته فما شاء قاله وتكلم به وماشاء فعله فى الحال والماضى والمستقبل وهذا أصل متفق عليه بين السلف وعليه دل الكتاب والسنة[١٨] ويطلق على هذا النوع من الصفات الفعلية - النعت عند علماء العقيدة دون الصفات الذاتية -المعنوية - فلا تسمى إلا صفات فالوصف أعم من النعت فكل نعت وصف ولا عكس[١٩].

● **الرابع** : ما يرجع إلى التنزيه المحض فهو متعلق بالوصف إذ الصيغة فيه تدل على النفى الخالص للنقص والعيب بلفظها ومعناها لا أن فى رسم اللفظ أداة

---

(١٧) ما بين الشرطتين من زيادة الباحث وفقه الله وسدده.

(١٨) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٥٩).

(١٩) انظر مدارج السالكين (٣٤٦/٣).

نفى كلا ولم ونحوها تدل عليه فاللفظ المدلول به على معنى الصفة موضوع فى اللغة والشرع للدلالة على سلب النقائص والعيوب عنه عز وجل وهذا السلب الذى وضع اللفظ للدلالة عليه هو أمر مراد لغيره إذ المقصود به إثبات ما هو لازم له من معانى الكمال والجمال وصفات المدح والثناء ونعوت الجلال إذ لا يقع فى أسماء الله وصفاته مالا يدل على ذلك ولما فى مجرد السلب المستلزم للعدم من عدم الدلاله على الكمال والثناء بل الوصف بالعدم المحض يعتبر من سواقط الألفاظ وعى الكلام ، إذ ليس كل من نفى عن شيء عيباً أراد مدحه بذلك بل ربما أثبت من الذم له وما هو أعظم مما نفاه أو نفى عنه من الكمال ما يدل على علو الموصوف وحسن خلاله الأمر الذى يستلزم نقص الموصوف وهذا أمر لا يرضاه الشريف من بنى آدم ، بل ربما عاقب عليه فلأن يكون ذلك ممنوعاً فى حق إلٰه العالمين أولى أو أحرى ، وكيف لا يكون كذلك وهو سبحانه الجميل الذى بلغ من الجمال منتهاه ومن الكمال أعلاه ، فسبحان الله رب العالمين ، ومن أمثلة ذلك القدوس والسلام والأحد (قال الإمام ابن القيم[٢٠] رحمه الله:وأما صفات السلب المحض فلا تدخل فى أوصافه تعالى إلا أن تكون متضمنة ثبوتاً)[٢١] والمراد بالثبوت كما تقدم دلالة معنى الصفة السلبية لزوماً على إثبات صفة مدح وجودية .

● **الخامس** : الاسم العلم المتضمن جميع معانى الأسماء والصفات ومتعلقة الصفة لأن أسماء الله سبحانه وتعالى تدل على معانى الكمال والجمال فما من

---

(٢٠) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بكر بن أيوب بن سعد الزرعى ثم الدمشقى الفقيه الحنبلى المفسر النحوى الأصولى المتكلم الشهير بابن الجوزية ولد سنة (٦٩١) لازم ابن تيمية وأخذ عنه وتفنن فى كافة علوم الإسلام ، له تصانيف منها تهذيب سنن أبى داود، زاد المعاد ، مفتاح السعادة وغيرها كثير توفى سنة (٧٥١) جلاء العينين (٣٠-٣٢).

(٢١) بدائع الفوائد (١٦١/١) شرح النونية للهراس ص (٤٩٣).

اسم إلا وهو يدل على صفة مدح وجودية واختص هذا الاسم بالإطلاق على الذات الإلـٰهية حتى صارت دلالتها عليها كدلالة العلم على تعيين مسماه مطلقاً فإذا أريد وصفها أو الإخبار عنها نسبت هذه الأوصاف والأخبار إليه ، فيقال : الله عليم وحكيم وسميع وبصير وصفاً والله قديم أزلى سرمدى موجود خبراً .

ولذا قال بعض العلماء رحمهم الله تعالى : (الله أعرف المعارف) ومراده أنه دال بالعلمية على الذات المقدسة الموصوفة بالصفات العلية والعلم هو أقوى الأسماء رسوخاً فى التعريف إذ هو معين لمسماه بلا قيد من وصفية أو حالية؟ أو إضافة أو تعريف وإضمار ونحوه ومما يدل على ذلك وصفه بالصفات كقوله تعالى : ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾[٢٢] وقوله عز وجل : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[٢٣] وقوله جل جلاله :﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٢٤] فوصف لفظ الجلاله فى هذه النصوص القرآنية بأنه الخالق والبارىء والمصور والحى والقيوم وفى الأخيرة أضاف الأسماء الحسنى إليه بلفظ عام[٢٥] ووجه دلالته عليها (أنه دل على الإلـٰهيه المتضمنه لثبوت صفات الإلـٰهيه له مع نفى أضدادها عنه وصفات الإلـٰهيه هى صفات الكمال المنزهة عن التشبيه والمثال وعن العيوب والنقائص. فعلم أن اسمه (الله) مستلزم لجميع الأسماء الحسنى دال عليها بالإجمال والأسماء الحسنى تفصيل وتبيين لصفات الإلـٰهيه التى اشتق منها (اسمه الله) ، واسم الله دال على كونه مألوهاً معبوداً تأله الخلائق محبة وتعظيماً وخضوعاً وفزعاً إليه فى الحوائج

---

(٢٢) سورة الحشر آية (٢٤).
(٢٣) سورة البقرة آية (٢٥٥).
(٢٤) سورة الأعراف آية (١٨٠).
(٢٥) مجموعة الرسائل المفيدة عن أعلام السنة المشهورة ص (٢٥) بتصرف.

والنوائب وذلك مستلزم لكمال ربوبيته ورحمته المتضمنتين لكمال الملك والحمد والإلٰهية وربوبيته ورحمانيته وملكه مستلزم لجميع صفات كماله إذ يستحيل ثبوت ذلك لمن ليس بحى ولا سميع ولا بصير ولا قادر ولا متكلم ولا فعال لما يريد ولا حكيم فى أفعاله فصفات الجلال والجمال أخص باسم الله)[٢٦] وهذا يدل على أنه أشهر أسمائه تعالى ذكراً وأعلاها قدراً ومن إضافتها إليه يقال الرؤوف الكريم اللطيف من أسماء الله ولا يقال الله من أسماء الرحمن ولا من أسماء العزيز ونحو ذلك[٢٧].

● **السادس** : الاسم الدال على جملة أوصاف عديدة لا تخص بصفة معينة فهو متعلق بالصفة من حيث دلالتها على الكثرة والزيادة والسعة فهى صفة موسوعية تدل بمفهومها اللغوى والشرعى على صفات متعددة لا على خصوص كل واحدة منها بالاستقلال بل هى صفة جامعة دالة على معانى هذه الصفات على سبيل الجمع المستلزم للتساوى فى الدلالة على الصفات الأحادية الداخلة فى معناها وفائدة هذا النوع من الأسماء والصفات هو دلالته على عظم الموصوف بها عز وجل (فالعظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات الكمال)[٢٨] فدلت بتعددها على تنوع طرق الكمال وأساليبه فى الدلاله على علو الموصوف سبحانه وسموه ومخالفته لغيره من سائر الموصوفات إذ أن من المعلوم شرعاً وعقلاً أن المدح يعظم ويكمل بتعدد خصاله وروافده الموجبة لكون الممدوح قد بلغ فى مراتب المدح شأواً بعيداً . من أمثلة هذا القسم الصمد والعظيم والمجيد .

● **السابع** : صفة تحصل من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر فتعلق

---

(٢٦) التفسير القيم ص (٣١ ومابعدها) مدارج السالكين (٣٢/١ وما بعدها) بتصرف يسير جداً.
(٢٧) تفسير الخازن (٣١٩/٢) التفسير القيم ص (٣١) مدارج السالكين (٣٢/١).
(٢٨) بدائع الفوائد (١٦٠/١٦).

بالصفة من جهة اجتماعها مع غيرها فى الدلالة على صفة كمال البارى عز وجل لا علاقة لها بمعناها المفرد إلا من جهة اجتماعه مع معنى كمال آخر فهما دالان على كمال الموصوف سبحانه من جهتين دلالته على معنى الكمال المفرد فى الصفتين فهذه دلالة مفردة خالية من التركيب ودلالة من جهة اجتماعهما فى الدلالة على صفة الكمال المقصود بهذه ، دلالة مركبة لا علاقة لها بمفرديها إلا من جهة اجتماع الكمالين فى الدلالة على كمال ثالث فمحل هذا القسم هو الصفات المقترنة والأسماء المقترنة منها وقد تقدم معناهما ، وفائدة هذا النوع من الصفات تكثير طرق التعظيم للممدوح سبحانه بتكثير صفات كماله الداله على عظمته فله كمال من استقلال كل صفة بمعناها وكمال من اجتماعهما ، ومن أمثلته اقتران الغنى بالحميد، والعفو بالقدير والحميد بالمجيد اسماً واقتران صفة الغنى بالحمد ، والعفو بالقدرة ، والحمد بالمجد وصفاً فإن كل اسمين ووصفين منهما دالان على الصفة دلالة الاسم والوصف المفرد على معناه المفرد وفى معنى هذا ما جاء من الأسماء مركباً من اسمين لا دلالة فى أحدهما على الكمال بمفرده فهما فى حكم الاسم الواحد ولولا هذا الاقتران لما دل على الكمال ومن أمثلتها المعطى المانع فإن العطاء ليس ممدوحاً مطلقاً ولا مذموماً مطلقاً وهكذا المنع ، وإطلاق اسم يحتمل المدح والذم على الله أمر محظور شرعاً فوجب إطلاقهما مجتمعين تحصيلاً للممدوح من معناهما وذلك لما فى اجتماعهما من تقيد أحدهما لإطلاق الآخر ويترتب على هذا عدة أمور هى : –

١ – ألا يطلق أحدهما على الله مفرداً عن قرينه لا وصفاً ولا خبراً فلا يقال الله ضار الله مانع ولا الضار هو الله ولا المانع هو الله .

٢ – أن لا يدعى بأحدهما مفرداً عن مقابلة فلا يقال يا ضار يا مانع يا مذل ونحو ذلك .

٣ – أن من قال يا ضار يا مذل ونحوه لم يكن مثنياً على الله .

٤ - أنه يجوز إطلاق أحدهما على الله فى سياق خبرى يخلصه للمدح كقولك الله مذل الكافرين والله معز المؤمنين ونحو ذلك لما فى هذين المعنيين من ثناء على الله .

○ **فقه القاعدة :**

هو تطبيقات على أقسام ما يجرى صفة أو خبراً على الرب تبارك وتعالى .

● **أولاً** : تطبيق على القسم الأول حول الماهية والحقيقة : -

عرفنا مما تقدم أنه يجوز إطلاق هذه الألفاظ على الرب تبارك وتعالى بطريق الخبر عنه وأن المقصود من الإخبار بها هو ما تتضمنه من معنى كمال يجب إثباته لله فنخبر بها رداً على من ينفيه فالماهية والحقيقة لفظان مترادفان من حيث المعنى إذ كل منهما يدل على موصوف له وجود خارجي موصوف بصفاته ، إذ ما لا صفة له فهو فى حيز العدم ، وأهل السنة والجماعة أعنى علماء السلف الصالح عندما أخبروا عن الله تبارك وتعالى بهما فقالوا مثلاً : الله له ماهية وحقيقة خارجية أرادوا بذلك الرد على ما انتحله الفلاسفة من إنكارهم وجود ماهية وحقيقة منسوبة إلى الله فى الخارج بل قالوا إن حقيقته وماهيته مطلقتان عن الصفات الأمر الذى لا وجود له إلا فى التصورات الذهنية وأما فى الحقيقة والواقع الخارجى فلا ذات موجودة إلا وهى موصوفة بالصفات فكان لازم قولهم إنكار وجود الله وما لزم منه الباطل فهو باطل وإن لم يلتزم (فإن الذات والحقيقة والماهية تستعمل مطلقاً ومعنياً)[٢٩].

---

(٢٩) شرح حديث النزول ص (١٢).

● ثانياً: تطبيق على القسم الرابع حول القدوس والسلام : -

فمعنى القدوس المنزه عن كل عيب ونقص فهذا المعنى يدل بلفظه ومعناه على مجرد التنزيه إلا أن المتبصر فى مرامى التعبير بهذا الاسم عن هذا المعنى يمكن أن يفهم بطريق اللزوم أن القدوس المنزه عن العيوب والنقائص لا بد له من الاتصاف بضدها ، فالصمم عيب فلا بد أن يكون سميعاً والجهل نقص فلا بد من اتصافه بالعلم ، والخرس عيب فلا بد من وصفه بالكلام وهكذا دواليك فبان بهذا الموجز أن اسم الله القدوس قد استعمل على طريقتين : -

١ - أحدهما : التنزيه الخالص من العيوب والنقائص كالنوم والسنة والخرس ونحوها .

٢ - الثانى اتصافه بصفات الكمال والجلال كالعلم والحكمة والكلام والبصر ونحوها وفى معنى القدوس السلام فإن مدلوله السالم من كل ما يعيب الموصوف وينقصه وهذا المعنى مستلزم للوصف بضده من الكمال وصفات الجمال .

قال ابن القيم رحمه الله : (وأما صفات السلب المحض فلا تدخل فى أوصافه تعالى إلا أن تكون متضمنة لثبوت كالأحد المتضمن لانفراده بالربوبيه والألوهية والسلام المتضمن لبراءته من كل نقص يضاد كماله)[٣٠] ومن هذا النوع قوله ﷺ : «**الله وتر يحب الوتر**»[٣١] «والوتر الفرد ومعناه فى وصف الله أنه الواحد الذى لا شريك له ولا نظير»[٣٢] فمدلول اسم الله

---

(٣٠) بدائع الفوائد (١٦١/١).

(٣١) النسائى بشرح السيوطى (٢٢٨/٣) الترمذى (٥٣٦/٢) رقم الحديث (٤٥٢) مختصره، أبو داود (١٢١/٢) رقم الحديث (١٤١٦) وابن ماجه (٣٧٠/١) رقم الحديث (١١٦٩).

(٣٢) تفسير الخازن (٣١٩/٢).

الوتر هو نفى ما يضاده من وجود الشريك والمثيل المتضمن إثبات ربوبيته وألوهيته للخلق أجمعين .

● **ثالثاً** : تطبيق على القسم السادس : حول المجيد والعظيم والصمد :

وهذه هى الأسماء الموسوعية المتضمنة سعة المعنى فى الدلالة على عدة صفات ، فالمجيد اسم من أسماء الله والصفة منه المجد وهو أن المجيد من اتصف بعدة صفات كمالية إذ لا يبين معناه إلا بذلك فلا يقال لمن اتصف بصفة كمال واحدة مجيد بل لا يطلق ذلك إلا على من تعددت جهة كماله وجلاله ويدل على ذلك أمران هما : –

١ – الوضع اللغوى : فإنه موضوع فى اللغة العربية للدلالة على السعة والكثرة والزيادة ومنه قول العرب (فى كل شجر نار واستمجد المرخ والغفار)[٣٣] أى كثر وزاد طوله (وأمجدت دابتى ومجدتها ومجدتها : أجدت علفها وراحت الماشية مجداً ومواجد شباعا)[٣٣].

٢ – الاستعمال الشرعى : فإن من تدبر القرآن وهو العربى المعجز. وجده يستعمل هذا المعنى لما دل عليه فى اللغة من الكثرة والزيادة والقرآن ديوان العرب فمن ذلك قوله تعالى ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾[٣٤] فوصف العرش بصفة المجد الدالة على عظمته وسعته وشرفه وعلوه وقوله ﷺ فى آخر الصلاة على النبى ﷺ «**إنك حميد مجيد**»[٣٥] لأن المقام مقام الدعاء الذى تطلب فيه الزياده وسعة العطاء وكثرته فذيل هذا المطلوب باسم يناسب المطلوب منه يستجدى كثرة العطاء وزيادته واستصحب الأمر فى اسميه سبحانه العظيم

---

(٣٣) أساس البلاغة (٥٨٢ حرف الميم) بتصرف ٥.

(٣٤) سورة البروج آية (١٥).

(٣٥) صحيح مسلم (٤/٢٣– ٢٧) عن أبى مسعود الأنصارى وكعب بن عجرة وأبو حميد الساعدى بألفاظ مختلفة.

والصمد فإن العظيم من كان له من الصفات والنعوت مايدل على عظمته فله العلم الواسع المحيط والقدرة التامة والإرادة الشاملة والحكمة البالغة(٣٦) والأمر نفسه فى الصمد إذ جرت عبارة السلف على تفسيره بأنه السيد الذى قد بلغ الكمال فى سيادته بل قد حكى ابن الأنبارى(٣٧) إجماع أهل اللغة على ذلك فقال : (لا خلاف بين أهل اللغه فى أن الصمد السيد الذى ليس فوقه أحد - أى فى سؤدده - الذى يصمد إليه الناس فى حوائجهم وأمورهم واشتقاقه يدل على هذا فإنه من الجمع والقصد الذى اجتمع القصد نحوه واجتمعت فيه صفات السؤدد وهذا أصله فى اللغة كما قال الشاعر : -

ألا بكر الناعى بخير بنى أسد   بعمرو بن يربوع وبالسيد الصمد

والعرب تسمى أشرافها بالصمد لاجتماع قصد القاصدين إليه واجتماع صفات السيادة(٣٨) فيه فهذا نقل شرعى وآخر لغوى فى الدلالة على أن الصمد وضع للدلالة على الكثرة والزيادة والحكم جار على ما شابه هذه الثلاثة من الأسماء الموضوعة لغة وشرعاً للسعة والكثرة والزيادة كالجليل والجميل والوتر والأحد(٣٩).

● **رابعاً**: تطبيق على القسم السابع حول الغنى الحميد ، والعفو القدير والحميد المجيد :

هذه الأسماء أسماء مقترنة بمعنى أن اجتماع كل اسمين منها دال على كمال

---

(٣٦) شرح النونية للهراس (٢/٤٥٤).

(٣٧) هو الحافظ العلامة شيخ الأدب أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار النحوى ، صاحب ثعلب كان من أفراد الدهر فى سعة الحفظ مات ببغداد سنة (٣٢٨) طبقات الحفاظ ص (٣٤٩).

(٣٨) بدائع الفوائد (١/١٦٠).

(٣٩) شرح النونية (٢/٤٥٦).

زائد على ما دل عليه مفردها من الكمال والأوصاف ، منها الغنى والحمد ، والعفو والقدرة ، والحمد والمجد وهى المعبر عنها بالصفات المقترنة التى للموصوف بها كمال من مفرديها وكمال من اقترانها زائد على ما دل عليه آحادها ففى اسم الله الغنى مدح لله سبحانه بأنه الذى استغنى بنفسه عن خلقه وأغنى خلقه بنفسه بما يفيض عليهم من نعمه تعالى ، وفى اسمه الحميد وصفته الحمد دلالة على الكمال من جهة أنه المحمود على ما اتصف به من صفات الجلال وعلى ما فعله من أفعاله ذات الحكمة الباهرة والآثار التى تجلى فيها الإتقان والإحسان ، وفى العفو وصفته العفو من دلالتها على رحمته بعباده إكرامه لهم وإحسانه إليهم بالتجاوز عن السيئات والغفران للخطيئات ما يدل على كماله وجلاله .

وهكذا اسمه القدير وصفة القدرة الدالان على إحاطته وقهره لجميع الموجودات لا يخرج شيء منها عن قدرته .

واسمه المجيد وصفته المجد الدالان على كثرة أوصافه وتعدد نعوت جلاله ومع ما دلت عليه هذه الأسماء والصفات مفردة فإن ازدواجها واقترانها ليدل على كمال أوسع وأشمل ، إذ فيه جمع بين كمالين ينتج منهما كمال ثالث ، فاجتماع الغنى مع الحميد وصفاتهما والعفو والقدير وصفاتهما والحميد والمجيد وصفاتهما يدل على كمال من امتزاج واختلاط معانيها إذ النظره ليست لكمال مفرد ولكن لكمال مركب ولا شك أنه أعظم فى الدلالة من الكمال المفرد لأنه يدل على كمال اجتمع فى تحصيله جزءا كمال[٤٠] قال ابن القيم : (فتأمله فإنه من أشرف المعارف)[٤٠] إذ يزيدك معرفة بالله عز وجل وماله من كمال وجمال يدلك على عظمته سبحانه وتعالى واستحقاقه للعبودية محبة وخوفاً ورجاء دون ما سواه ، هذا الأمر الذى حجب الله عيون وقلوب المبتدعة فى

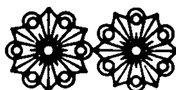
(٤٠) بدائع الفوائد (١٦١/١).

الصفات فلم يحصل لهم من اللذة به وبما يفيضه على القلب من أنوار إيمانية وخلاوة يقينية تولد فى النفس الشوق إلى ربهم والحياء منه .

● **خامساً** : التطبيق على الأسماء المزدوجة كالمعز والمذل والنافع والضار : –

فإن اسم المعز مرتبط باسم المذل والنافع مرتبط بالضار ارتباط الحرف من الكلمة بها كارتباط الميم من كلمة (من) بالنون منها فلا يظهر معنى المعز – فى حق الله إلا باجتماعه مع المذل لأن الإعزاز المطلق يدخل فيه مثلاً إعزاز الكافر وهذا ما لا يحبه الله ويرضاه، وفى المذل إذلال المؤمن وهذا مثل ذاك فإذا قيد معنى المعز بالمذل صار المعنى معز المؤمنين ومذل الكافرين فإعزازه له محل وإذلاله له محل فلا يعز فى كل وقت ولا كل شخص ولكن يعز فى موضع العزة ووقته ويذل فى موضع الذل ووقته ولا يشك عاقل فى دلالتهما على غير الكمال فى انفرادهما دون اجتماعهما فالله لا يوصف بما يجتمع فيه الذم والمدح فإن انفردا للمدح جاز الإخبار بهما . .

* * *



□ القاعدة الثانية □

فى بيان الفرق بين الخبر والوصف

○ نص القاعدة :

(إن مايدخل فى باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل فى باب أسمائه وصفاته فإنه يخبر به عنه ولا يدخل فى أسمائه الحسنى وصفاته العليا)(١)

○ التحليل اللفظى : -

١ - **ما يدخل فى باب الإخبار عنه تعالى** : يراد به مايجوز إطلاقه على الله عن طريق الخبر وذلك بمعنى من المعانى لم يرد الكتاب والسنة بالوصف بلفظه وإن كان معناه مطلوباً إثباته شرعاً لدلالته على معنى حسن أو معنى ليس فيه شائبة ذم قد نفاه عنه بعض المبتدعة فيخبر عنه به للرد عليهم. وتقدم نحوه فى القاعدة السابقة(٢) (كأن ينازعك فى قدمه أو وجوب وجوده فتقول مخبراً عنه بما يستحقه : إنه قديم وواجب)(٢).

٢ - **أوسع مما يدخل فى باب أسمائه وصفاته** : إذ باب الأسماء والصفات مقيد بنسبته إلى الله على سبيل الوصف والتسمية فى القرآن الكريم والسنة النبوية فيطلق لفظه ومعناه على الله إطلاقاً وصفياً أو إسمياً مراعى فيه التعبير القرآنى والنبوى دون غيرهما(٣) وأما باب الإخبار فلا يراعى فيه شىء من

(١) بدائع الفوائد (١٦١/١) طريق الوصول إلى العلم المأمول (٢٣٧) وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢١٧/٢).

(٢) موافقة صريح المعقول هامش منهاج السنة (١١٨/٤).

(٣) تنبيه ذوى الألباب السليمة (٢٥) والكواشف الجلية ص (١٦٠).

ذلك إلا دلالته فلا بد أن يكون دالاً على معنى حسن أو على أقل تقدير لا يدل على ذم أصلاً .

٣ – فإنه يخبر به عنه ولا يدخل فى أسمائه الحسنى وصفاته العليا : فيه إشارة إلى أن ما كان من قبيل الخبر عن الله لم يرد فى الكتاب أو السنة الوصف والتسمية به لا يجوز شرعاً إطلاقه على الله وصفاً وتسمية لما تقدم من أن المعتبر فى ذلك لفظ القرآن والسنة دون ما تصرف منه إذا لم يرد فيهما مايدل على اعتبار تصريفه وأما إن كان من قبيل الألفاظ التى ورد الكتاب والسنة بالوصف أو التسمية بها فإنه لا مانع شرعاً من الإخبار عن الله عز وجل بها فتقول : الله هو العزيز الحكيم وهو الرحمن الرحيم ونحو ذلك(٤).

○ التحليل المعنوى :

ما يطلق على الله نوعان : –

● **أحدهما** : ما أطلق على سبيل الإخبار وهو قسمان : –

١ – ما لم يرد فى الكتاب والسنة وهى :

أ – ألفاظ كلية عامة دالة على معان لائقة بالله تعالى كالشىء والموجود .

ب – ألفاظ خاصة بالله لا تطلق على غيره مثل القائم بنفسه والقديم وواجب الوجود .

جـ – أسماء معناها منقسم إلى ممدوح ومذموم كالمتكلم والمريد. ونحوه(*).

د – ألفاظ مجملة تحتمل الحق والباطل كالحيز والحد والجهة وغيرها .

---

(٤) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٢٥) والكواشف الجلية ص (١٦٠).

(*) لكن ثالثهما يستعمل منه فى باب الخبر ما تجرد للمدح وأما مطلقه فيحرم الإخبار به عن الله.

وحكم الأنواع الثلاثة الأول جواز الإخبار بها عن الله لما تتضمنه من إثبات معان تجب لله نفاها عنه بعض معطلة الصفات(*) وأما النوع الرابع فلا يجوز الإخبار به لما فيه من التباس الحق بالباطل وأما إن أخبر به مبتدع عنه فيجب طلب التفصيل فى مراده من إطلاقها ليتميز الحق من الباطل والضلال من الهدى .

● **ثانياً** : ما ورد فى القرآن الكريم والسنة النبوية به وهو قسمان : -

أ - الإخبار بالأوصاف والأسماء الإلهية التى جاء التنصيص عليها فى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على أنها أسماء وصفات .

ب - (أفعال أطلقها على نفسه ولم يتسم فيها بأسماء الفاعل كأراد وشاء وأحدث ولم يسم بالمريد والمشيء والمحدث كما لم يسم نفسه بالصانع والفاعل والمتقن وغير ذلك من الأسماء فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء والأوصاف)(٥).

جـ - أفعال أطلقها على نفسه مقيدة ولم يتسم منها باسم كما فى قولة : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾(٦) وكقوله سبحانه : ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾(٧) وقوله عز وجل ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾(٨).

فالقسم الأول والثانى : يجوز الإخبار بهما ويختص الأول بالوصف به والثانى بالوصف والإخبار بأفعاله دون اسم الفاعل منه وأما الثالث فيمنع الوصف والإخبار بمطلقه لما فيه من الدلالة على معنى مذموم ، والإخبار لا يكون إلا بمعنى حسن أو معنى لا يدل على الذم وأما أفعاله المقيدة

---

(٥) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٥٢) والكواشف الجلية ص (١٦٠).

(٦) سورة آل عمران آية (٥٤).

(٧) سورة النساء آية (١٤٢).

(٨) سورة التوبة آية (٦٧).

فالوصف بها متعين شرعاً[٩].

الثانى : أى مما يطلق على الله ما ورد القرآن الكريم والسنة المطهرة بالوصف أو التسمية به أو الوصف فقط وهو أقسام : -

١ - ما أطلقه الله على نفسه من الأفعال بلا قيد ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[١٠].

٢ - ما أطلقه الله على نفسه من الأفعال مقيداً كقوله تعالى : ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾[١١] وقوله سبحانه : ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١٢].

٣ - ما ذكره الله واصفاً به نفسه ومسمياً كالسميع العليم والبصير كما فى قوله تبارك وتعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[١٣] وقوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[١٤].

٤ - ما جاء من الأسماء مركباً كالضار النافع والمعطى المانع ونحو ذلك .

٥ - الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة كالعليم الخبير والسميع البصير ونحوه .

٦ - الاسم الدال على الذات دلالة العلم على كل مسماه .

فهذه الأقسام تطلق على الله إطلاقاً وصفياً وإسمياً ويختص الأول والثانى

---

(٩) انظر بدائع الفوائد (١٦١/١) شرح النونية للهراس (٤٩٣/٢) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٥٢) الكواشف الجلية ص (١٦٠)، الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٥٥) شرح الأصفهانية (٧) نقض تأسيس الجهمية (٢٢/١).

(١٠) سورة يس آية (٨٢).

(١١) سورة السجدة آية (٢٢).

(١٢) سورة البقرة آية (١٥).

(١٣) سورة الشورى آية (١١).

(١٤) سورة الملك آية (١٤).

بالوصف لورود الكتاب والسنة بذلك ولا ينافى ذلك جواز الإخبار بها فيقال : الله ذو إرادة وقدرة ويستهزىء بالكفار وهو النافع الضار العليم والخبير والسميع المجيب موصوف بالغنى والحمد[15].

○ **فقه القاعدة :**

ويتبين أثر هذه القاعدة بالتطبيق على أفرادها فيقال : -

أ - تطبيق على ما يقع خبراً على الله سواء كان مما ورد فى النص من الكتاب والسنة أو لم يرد .

١ - الألفاظ الكلية العامة اللائقة بالله :

هى ألفاظ عامة يعبر بها عن حقيقة الرب جل جلاله المتصفة بالصفات فهى كما تقدم يجوز الخبر بها دون الوصف فتقول الله ذات وشىء وموجود تريد بذلك الإخبار بأن الله ذو حقيقة موجودة فى الخارج يمكن أن يشار إليها كما أشار الرسول ﷺ متصفة بصفات الجلال والجمال والكمال ولا يقول ذلك على سبيل أنها اسم الله أو صفة له تدل عليه أو على معنى لائق دلالة العلم والصفة على مسماهما كاسمه الحكيم وصفته الحكمة واسمه الرحيم وصفته الرحمة .

٢ - ألفاظ خاصة بالله لا تطلق على غيره :

وهى ألفاظ لم يرد فى القرآن والسنة التسمية والوصف بها إلا أنها تدل على معنى معين لا عموم فيه ولا إطلاق والمخلوق لا يتصف بها لقصوره عن الاتصاف بمعانيها وعدم كونها لائقه إلا بالله فهذه تدخل فى باب الإخبار

---

(١٥) بدائع الفوائد (١٦١/١) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٥٢) مجموعة الرسائل المفيدة عن أعلام السنة المشهورة (٣٨) التنبيهات السنية ص (٢١) العقيدة فى الله ص (١٨٠).

عنه تعالى دون الوصف والتسمية واستقلال معناها بإفادة معنى لا يكون إلا لله لا يسوغ لنا أن نصفه أو نسميه بها لما سيأتى من أن أسماء الله وصفاته غير مخلوقة فلا مدخل للمخلوق فى وضعها بل لا بد من ورود الشرع بذلك فليس لأحد أن يشتق له اسماً أو صفة متى أراد فتقول مخبراً : الله قديم أزلى سرمدى إخبار عنه بما يجب له من كماله وهى تدل على معنى اسمية الأول والآخر ولا تقول ذلك مريداً تسميته ووصفه بها لعدم ورود مصدرى الشرع به - أعنى الكتاب والسنة .

٣ - أسماء ينقسم معناها إلى معنى ممدوح وآخر مذموم :-

فهذه أسماء تدل دلالة لغوية على معنى يمكن أن يدخل فى مدلولها المدح والذم فيجوز أن تخبر بها لإثبات معنى كمال لا معنى ذم إلا أنك لا تطلقها على الله إطلاق الأسماء والصفات فتقول مخبراً عنه : الله متكلم مريد بكلام وإرادة لائقتين به ولا تقول ذلك مسمياً له وواصفاً بأنه متكلم ومريد شائى ونحوها لأمرين : -

● **أحدهما** : دلالتها على الذم والمدح دون الكمال المحض اللائق بالله العظيم .

● **الثانى** : عدم ورود الوصف والتسمية بها فى القرآن الكريم والحديث الشريف .

٤ - ألفاظ مجملة تحتمل الحق والباطل : -

فهذه الألفاظ تختلف دلالتها بحسب اصطلاح أرباب المذاهب فمعبر بها عن معنى حق يجب إثباته لله تعالى وآخر يعبر بها عن معنى باطل لا يليق بالله رب العالمين فلا تطلق على الله لا خبراً ولا اسماً ووصفاً لا نافياً ولا مثبتاً فلا تقول : يجب أن تثبت لله حداً وحيزاً وجهة ولا تقول فى النفى :

لا تثبت لله حداً ولا حيزاً ولا جهة وذلك لثلاثة أمور : –

● **أحدها** : لاختلاط الحق بالباطل فيها فكل أرباب مذهب يعبرون بها عما أرادوا .

● **الثاني** : لعدم ورود النص بها من قرآن وسنة أو إجماع .

● **الثالث** : لعدم دلالتها على معنى مدح مجرد عن الذم فتثبت ولا ذم مجرد عن المدح فتنفى ولا معنى لا دلالة فيه عليهما فيخبر بها .

٥ – الأسماء والصفات التى ورد النص بها : –

فهذه لا مانع من توارد الأخبار والوصف والتسمية بها لعدم المحذور شرعاً وعقلاً ولو ورد النص فى ذلك فتقول مخبراً عنه بها : الله حكيم ذو حكمة وسميع ذو سمع وعليم ذو علم وهكذا الامر مسمياً وواصفاً .

٦ – ما أطلقه من الأفعال على نفسه بلا قيد :

٧ – ما أطلقه من الأفعال على نفسه بقيد :

فهذان القسمان يطلقان على الله إطلاقاً خبرياً ووصفياً إلا أنه لا يشتق له اسم منهما لما تقدم من اشتمال أسمائها على معنى الذم والمدح ولعدم ورود ذلك فى نص القرآن والسنة فتقول مخبراً وواصفاً : الله يريد وله إرادة ويشاء وله مشيئة ويستهزىء بالكفار دون أن تسميه مريداً شائياً ومستهزياً .

ب – وهو ما جاء القرآن الكريم والحديث الشريف بالوصف به والتسمية أو الوصف فقط .

● **الأول** : ما أطلقه الله من الأفعال على نفسه بلا قيد .

● **الثانى** : ما أطلقه الله من الأفعال على نفسه بقيد .

فهذان القسمان يوصف الله بهما ولا يسمى بأسماء الفاعلين منهما .

- **الثالث** : ما ذكر الله واصفاً ومسمياً نفسه به .
- **الرابع** : ما جاء من الأسماء المركبة .
- **الخامس** : الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة .
- **السادس** : الاسم العلم الدال على الذات .

فهذه الأقسام كلها تطلق على الله وصفاً وتطلق تسمية ماعدا القسمين الأولين فتحصل من ذلك أن الأقسام الممكنة على سبيل الحصر .

أن ما تطلق على الله خبراً أقسام هى : –

١ – ما جاز الإخبار به فقط.
٢ – ما جاز الإخبار به والوصف .
٣ – ما جاز الإخبار به والوصف والتسمية .
٤ – ما لا يجوز الإخبار به وما يكون كذلك لا يجوز الوصف والتسمية به إذ هى تابعة له .

وأن ما يطلق على الله على سبيل التسمية والوصف أقسام هى : –

١ – ما جاز الوصف به مع التسمية والإخبار .
٢ – ما جاز الوصف به مع الإخبار دون التسمية .
٣ – ما لا يجوز الوصف به أصلاً والتسمية تابعة له .

وليس هنالك قسم يسمى الله به ولا يوصف إذ أن أسماء الله فى ذاتها أوصاف الوصف أحد دلالاتها فلا تنفك عنه أبداً وهناك قسم مستقل بذاته وهو ما لا يقع الإخبار به ولا الوصف ولا التسمية إذ الوصفية ملازمة للتسمية تنتفى بانتفائها دون العكس فتوجد الوصفية دون الاسمية .

* * *

□ القاعدة الثالثة □

فى أركان الإيمان بالأسماء والصفات

○ نص القاعدة :

(أركان الأسماء الحسنى ثلاثة)

- **أولاً** : الإيمان بالاسم .
- **ثانياً** : الإيمان بما دل عليه من معنى .
- **ثالثاً** : الإيمان بما يتعلق به من آثار[1].

○ التحليل اللفظى :

أركان الأسماء الحسنى : الركن فى اللغة الجانب الأقوى واصطلاحاً : هو جزء الماهية والمراد بها هنا الأركان التصديقية التى لا يحصل الإيمان بالأسماء الحسنى إلا بالعلم بها وإثباتها .

- **أولاً** : **الإيمان بالاسم** : وذلك بالإقرار والاعتراف بأنه اسم له تعالى دال على ذاته وصفته فلا يعارض إثباته بالنفى والإنكار .
- **ثانياً** : **الإيمان بما دل عليه من معنى** : أى بالدلالة الوضعية اللغوية وهى ثلاث دلالات[2] :

١ - دلالة المطابقة .   ٢ - دلالة التضمن .   ٣ -دلالة الالتزام .

---

(١) الكواشف الجلية ص (٥٦) التنبيهات السنية ص (٢٠).

(٢) ضوابط المعرفة لعبد الرحمن الميدانى (٢٤).

وهو كما تقدم يدل بالمطابقة على الذات بالعلمية وعلى الصفة بالوصفية وعلى أحدهما بالتضمن وعلى بقية الصفات بالالتزام فلابد من التصديق والإقرار والاعتراف الجازم بكل ذلك .

● **ثالثاً : الإيمان بما يتعلق به من آثار** : سواء كانت هذه الآثار آثاراً كونية تتعلق بالموجودات ، أو وجدانية تصديقية إيمانية تتعلق بالقلب من تعظيم الرب وتقديره قدره المتضمن لقيام القلب بأنواع من العبوديات كالخوف والرجاء والمحبة والتوكل ونحوها .

○ التحليل المعنوى :

هذه قاعدة شريفة جامعة لشتات ما تفرق فى قواعد كثيرة من أصول هذا الباب حيث تضمنت من العلوم الربانية والأصول الإيمانية ما يجب على المسلم الحق إدراكه وفهمه حتى تؤثر فى مجريات حياته فهى تعالج جوانب كبيرة من جوانب هذا الباب هى : –

أولاً : جانب التصور العقدى للإيمان بالأسماء .

الثانى : مدى التأثير الوجدانى الذى تفجره هذه العقيدة فى القلب والعقل والوجود .

الثالث : صلة التصور العقدى بالتأثير فى الوجود الخارجى .

فهو يبين صلة عقيدة أسماء الله الحسنى بالقلب والوجود فأما هى فى التصور العقدى فتضمنه للإيمان بالذات وصفاتها مجتمعة وهو ما يمكن وجوده فى الحقيقة والواقع أو مفترقة وهو ما عليه الفرض الذهنى دون الحقيقة العلمية والعقدية .

وهذا العرض النظرى لابد وأن يظهر تأثيره الإيمانى كموجب من موجبات التصديق والإيمان فيبعث فى القلب من اللذات الروحانية والحلاوة الإيمانية والعبادات المتنوعة ما تسعد به قلوب المؤمنين وتتسع به صدور المصدقين من

خوف الرب ومحبته ورجائه والتوكل عليه والاستعانة به الأمر الذى ينور القلب ويصلح التصور ويقيم الفكر ومن ثم تفتح بصيرة العبد على إدراك علاقة هذا الوجود بأسمائه الحسنى حيث نرى فى كل زاوية من الوجود معنى عظيماً دلت عليه أسماؤه وموجباً كريماً يدل على عظمته وجلاله فكل مخلوقاته أثر من آثار أسمائه الحسنى وصفاته العلى (فهو موجد الكرم) فما حصل من كرم فى العباد فهو معطيه فهو أثر اسمه الكريم وتنظيم الخلق وإتقانه وتنسيقه وإحكامه هو أثر من آثار اسمه الحكيم وحاجة الخلائق إليه وفقرهم له من آثار اسمه الصمد والرزاق وهكذا دواليك فما من اسم من أسمائه إلا له تأثير فى الكونيات كما له تأثير فى القلوب والوجدانيات .

○ **فقه القاعدة :**

لقد اشتملت هذه القاعدة على عدة مقاصد : -

● **المقصد الأول** : الرد على المعطلة الجهمية النافين للأسماء وبيان فساد مذهبهم .

● **المقصد الثانى** : أن أسماء الله ذات معان دالة على الكمال والجمال .

● **المقصد الثالث** : أن العقيدة الإسلامية عقيدة تؤثر فى الحياة والوجود ويبنى عليها الكيان الاجتماعى فى الإسلام وهذا واضح لمن تدبر أثر الأسماء الحسنى فى الوجود والقلوب .

● **المقصد الرابع** : أن الدلالة على الذات وحدها أو على الصفة وحدها مبنى على فرض ذهنى لا أصل حقيقى يقع فى الخارج .

● **المقصد الخامس** : أن مذهب السلف قائم على فهم معانى الأسماء الحسنى والحرص على إدراك مدلولاتها .

● **المقصد السادس** : أن إنكار الأسماء نفى لما تدل عليه من معان

وما يترتب عليها من آثار وجودية وقلبية الأمر الذى يكذبه الحس .

● **المقصد السابع** : أن الصفات داخلة فى مسمى الاسم إذ الاسم له دلالتان دلالة على الذات بالعلمية وعلى الصفة بالوصفية ولذا فقد عبر علماء السلف عن هذا بأن الصفات (مما يدخل فى مسمى اسمه)[٣] تعالى ليدل على أمرين :

الأمر الأول : أن الموصوف لا يكون له وجود حقيقى فى الخارج إلا بالصفات .

الأمر الثانى : أن الإيمان بالصفات داخل فى الإيمان بالأسماء فأسماء الله تحمل معنى العلمية والوصفية فهى أعلام وأوصاف ولا تفارق الوصفية العلمية فيها نظراً لكون الوصفية ركن الإيمان بها .

● **المقصد الثامن** : أن كل اسم من أسمائه تعالى يدل على معنى غير ما يدل عليه الاسم الآخر فيكون للإيمان بمعانى الأسماء الحسنى جانبان : -

الجانب الأول : الإيمان الإجمالى ومفهومه الاعتقاد الجازم بأن أسماء الله الحسنى تدل على معان كمالية فلله من كل اسم من أسمائه كمال غير الكمال المفهوم من الاسم الآخر بلا تعيين لأى اسم وما يدل عليه .

الجانب الثانى : الإيمان التفصيلى وهو بالنظر لكل اسم بذاته فتؤمن بمعنى كل اسم من أسمائه تعالى على التعيين فتقر جازماً بدلالة اسم الرحمن على صفة الرحمة واسمه جل وعلا العزيز على صفة العزة واسم الحكيم على صفة الحكمة وهكذا .

---

(٣) الفتاوى الكبرى (٧٨/٥).

□ القاعدة الرابعة □

فى بيان الأصول الكبرى لإثبات الكمال

○ نص القاعدة :

(إثبات الكمال مبنى على مقدمتين) :

إحداهما : أن يعلم أن الكمال ثابت لله بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية .

الثانية : أنه لا بد من اعتبار أمرين :

أحدهما : أن يكون الكمال ممكن الوجود .

الثانى : أن يكون سليماً من النقص[1].

○ التحليل اللفظى :

إثبات الكمال : هذا تقرير للقول الضابط لمجريات الكلام فى إثبات باب الأسماء والصفات والمراد بالكمال هو ما جاء فى الكتاب والسنة ودل عليه إجماع الأمة مما يجب إثباته لله أو يجوز سواء كان على طريقة الإخبار أو الوصف .

مبنى على مقدمتين : أى : أصلين وإنما استعمل فى تعبيره عنهما مقدمتين جرياً على أساليب أهل المنطق فى صياغة البراهين وهما ضابطان للمراد

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٠-٥٠) بتصرف يسير جداً.

بالكمال المعنى فى هذا الباب .

أن يعلم أن الكمال ثابت لله : المراد بالعلم هنا الإدراك الجازم الذى لا يحتمل النقيض فهو فى معنى الاعتقاد وكيفية ثبوت الكمال بينها بقوله .

بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية : وذلك (بحيث لا يكون كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة)(٢) فتحصل أن الكمال الذى يوصف به الرب لا بد فيه من أمرين : -

١ - أن يكون كمالاً مطلقاً لا نسبياً فلا يوصف بالأكل والشرب وإن كان كمالاً فى العبد لأنه كمال بالنسبة للمخلوق .

٢ - أن يكون لا نقص فيه من جميع الوجوه فلا يوصف بسمع المخلوق أو بصره .

أنه لا بد من اعتبار أمرين :الاعتبار هو انتقال الفكر من حالة إلى حالة أخرى مشابهة كما فى قوله تعالى : ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾(٣) أى : قيسوا حالتكم بحال غيركم ممن نزل بهم عقاب الله والمراد هنا باعتبار الأمرين كونهما قيداً فى الكمال كالشرطين فيه .

أن يكون الكمال ممكن الوجود :اشتمل هذا الاعتبار على أمرين : -

أحدهما : كون الكمال ممكناً فإن كان مستحيلاً لذاته امتنع كما لو فرض وصفه بتعلق قدرته بإعدام نفسه فإن هذا من المحالات لمناقضته للقدم والألوهية والمراد بإمكانه عدم امتناعه بأن يكون كمالاً واجباً كالعلم والسمع ونحوها أو جائزاً كالضحك والرضى فإنه جائز فى حقه ليس واجباً عليه .

---

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٠).

(٣) سورة الحشر آية (٢).

الثانى : أن يكون وجودياً والمراد بكونه كذلك أن يكون وجودياً لا عدم فيه أصلاً كصفة السمع والبصر والقدرة ونحوها أو عدماً مستلزم للوجود وذلك كنفى النوم المستلزم كمال الحياة والجهل المستلزم كمال العلم ونحو ذلك فلا يوصف الله بعدم محض كقول النفاة ليس سميعاً بصيراً ولا عليماً ولا حكيماً ونحوها ولا بأمر وجودى مستلزم للعدم كالموت المستلزم لعدم الحياة والجهل المستلزم لعدم العلم .

أن يكون سليماً من النقص : المراد بالنقص ما كان نقصاً فى حقيقة الأمر وإنما قيدناه بذلك لكون كل قوم يصطلحون على اعتبار ما نفوه نقصاً ويكون المعنى نقصاً بعدة أمور : -

- **أولاً** : بنص القرآن والسنة على أنه من النواقص .
- **ثانياً** : أن يكون كمالاً نسبياً .
- **ثالثاً** : أن يكون محتملاً للنقص والكمال .
- **رابعاً** : أن يكون لفظاً مجملاً .

○ **التحليل المعنوى** : -

إثبات الكمال لرب العالمين هو إثبات ما ورد فى كتاب الله وسنة رسوله من الإخبارات الصادقة والأدلة العقلية الصحيحة الثابتة فإن (دلالة القرآن على الأمور نوعان) : -

أحدهما : خبر الله الصادق فما أخبر الله ورسوله به فهو حق كما أخبر الله به .

الثانى : دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب فهذه دلالة شرعية عقلية فهى شرعية لأن الشرع دل عليها وأرشد إليها وعقلية لأنها تعلم صحتها بالعقل ولا يقال إنها لم تعلم إلا بمجرد الخبر

وإذا أخبر الله بالشيء ودل عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره ومدلولاً عليه بدليله العقلى الذى يعلم به فيصير ثابتاً بالسمع والعقل وكلاهما داخل فى دلالة القرآن التى تسمى الدلالة الشرعية)[٤].

وقد دلت الأدلة الشرعية والعقلية على ثبوت الكمال لرب العالمين فأما دلالة الشرع فمن وجوه : -

● **أولاً** : ما جاء فى القرآن الكريم والسنة النبوية من إثبات الحمد لله[٥] كما فى قوله جل شأنه ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٦].

● **ثانياً** : ما جاءت نصوص القرآن والسنة من تفصيل محامد الله كما فى قوله سبحانه : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[٧] وقوله : ﴿ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٨] ونحو ذلك[٦].

● **ثالثاً** : ما جاء فى كتاب الله الكريم من أن له المثل الأعلى كما فى قوله جل جلاله : ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[٩].

● **رابعاً** : ما جاء فى كلام الله من إثبات معانى أسمائه الحسنى كما فى قوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[١٠].

● **خامساً** : (ما ثبت عن ابن عباس فيما رواه ابن أبى طلحة[١١] عن

---

(٤) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٠).

(٥) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤١).

(٦) سورة الفاتحة (١).

(٧) سورة البقرة آية (٢٥٥).

(٨) سورة الملك آية (١).

(٩) سورة الروم آية (٢٧).

(١٠) سورة الأعراف آية (١٨٠).

(١١) على بن أبى طلحة سالم الهاشمى مولاهم أبو الحسن الجزري ثم الحمصى عن ابن عباس =

ابن عباس فى تفسير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ أن الصمد: المستحق للكمال وهو السيد الذى كمل سؤدده والشريف الذى كمل فى شرفه والغنى الذى قد كمل فى غناه .

والجبار الذى قد كمل فى جبروته والعالم الذى كمل فى علمه والحكيم الذى قد كمل فى جميع صفات الشرف والسؤدد وهو الله سبحانه وتعالى وهذه صفة لا تنبغى إلا له ليس له كفؤ ولا كمثله شىء)[١٢]اهـ. ولم يعرف له مخالف من السلف قديماً ولا حديثاً فكان إجماعاً من الأمة .

● **سادساً** : ما استقر فى فطر الناس أن الخالق أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأكمل من كل شىء[١٣].

أما دلالة العقل على ثبوت الكمال له جل وعلا فهى أكثر من أن تحصى وأوفر من أن تستقصى ونذكر منها : -

● **أولاً** : أن هذا الكمال إن كان وصفاً فى المخلوق فالخالق أولى به إذ موجد الكمال لا يكون عارياً عنه وإن لم يتصف به المخلوق فإن فرض خلوه عنه فرض لنقصه بذاته تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

● **ثانياً** : أن هذا المعنى الكمالى إما أن يكون قديماً أو محدثاً فإن كان قديماً فهو صفة رب العالمين قطعاً وإن كان محدثاً فهو صفة للمحدث قطعاً وخلو البارى عن كمال أوجده ممتنع عقلاً إذ فاقد الشىء لا يعطيه .

= مرسلاً عن مجاهد والقاسم وعنه ثور بن يزيد ومعمر والثورى قال أحمد : له أشياء منكرات وقال الفسوى : ضعيف وقال النسائى ليس به بأس له فى مسلم حديث وفى أبى داوود والنسائى وابن ماجه آخر توفى سنة ثلاث وأربعين ومائة . خلاصة الخزرجى ص (٢٧٥) .

(١٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤١).

(١٣) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤١).

● **ثالثاً** : أن يقال : (هذا الواجب القديم الخالق إما أن يكون ثبوت الكمال الذى لا نقص فيه الممكن الوجود ممكناً له وإما أن لا يكون والثانى : ممتنع لأن هذا ممكن للموجود المحدث الفقير الممكن فلأن يمكن للواجب الغنى القديم بطريق الأولى والأحرى)[١٤].

● **رابعاً** : (أن يقال قد ثبت أن الله قديم بنفسه واجب الوجود بنفسه قيوم بنفسه خالق بنفسه إلى غير ذلك من خصائصه والطريقة المعروفة فى وجوب الوجود تقال فى جميع هذه المعانى)[١٥].

● **خامساً** : امتناع اختصاص المفضول من كل وجه بكمال لا يثبت للأفضل من كل وجه بل ما ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به[١٦].

● **سادساً** : (لأن ذلك الكمال استفاده المخلوق من الخالق والذى جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال فالذى جعل غيره قادراً أولى بالقدرة والذى علم غيره أولى بالعلم والذى أحيا غيره أولى بالحياة)[١٧].

● **سابعاً** : (أن يقال إن الموجودات نوعان نوع يقبل الاتصاف بالكمال كالحى ونوع لا يقبله كالجماد ومعلوم أن القابل للاتصاف بصفات الكمال أكمل مما لا يقبل ذلك وحينئذ فالرب إن لم يقبل الاتصاف بصفات الكمال لزم انتفاء اتصافه بها وأن يكون القابل لها هو الحيوان الأعمى الأصم الذى لا يقبل السمع والبصر أكمل منه فإن القابل للسمع والبصر فى حال عدم ذلك أكمل ممن لا يقبل ذلك فكيف المتصف بها فلزم من ذلك أن يكون مسلوباً لصفات الكمال على قولهم ممتنعاً عليه صفات الكمال)[١٨] فهم فروا من تشبيهه بالأحياء إلى تشبيهه بالجمادات .

---

(١٤) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٤).
(١٥) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٣).
(١٦) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٤).
(١٧) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٤).
(١٨) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٥٨).

● **ثامناً** : أنه لو لم يتصف بالكمال لاتصف بضده وهو النقص وهو ممتنع فى حق رب العالمين[١٩].

وإذا ثبت لنا بما تقدم ثبوت الكمال لرب العالمين فلا بد وأن يعلم أن لهذا الكمال شروطاً معتبرة فيه وهى[٢٠]: -

● **أولاً** : أن يكون سليماً من نقص حقيقى .
● **ثانياً** : أن يكون ممكن الوجود .
● **ثالثاً** : أن يكون وجودياً مستلزماً للوجود .
● **رابعاً** : أن لا يكون عدماً أو مستلزماً للعدم .
● **خامساً** : أن يكون أعلى درجة فى الأكملية والحمد والثناء .

وبهذا الأصل يتضح للناظر مدى ما تحمله عقيدة السلف الصالح من تعظيم الله والاعتراف بماله من عظمة وكبرياء فهم أولى الطوائف بتقدير الله ومعرفته .

فعقيدتهم قائمة على أمرين : -

● **أولاً** : التعظيم والإجلال .
● **ثانياً** : الاحترام التام لنصوص الكتاب والسنة .

○ **فقه القاعدة :**

لقد اشتمل هذا الأصل الشريف على عدة فوائد نذكر منها[٢١]:-

● **أولاً** : صحة مذهب السلف فى باب الأسماء والصفات وخلوه من كل محذور يناقض الكتاب والسنة .

---

(١٩) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٥٨).
(٢٠) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٠و٥٠).
(٢١) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٠).

● **ثانياً** : دلالة الشرع والعقل على اتصاف الله بالكمال .

● **ثالثاً** : أن كل دلالة عقلية قرآنية فهى دلالة شرعية .

● **رابعاً** : اعتبار السلف لدلالة العقل على الحق خلافاً لما يدعيه خصومهم من أنهم يهدرون جانب العقل .

● **خامساً** : أن الكمال منه ما هو وجودى مستلزم للوجود كصفة السمع الدالة على كمال الحياة والإحاطة بالمبصرات وسلبى مستلزم للوجود كنفى السنة والنوم الدالين على كمال الحياة[(٢٢)].

● **سادساً** : تعظيم السلف لربهم ومعرفتهم بجلاله وعظمته .

● **سابعاً** : أن النقص المنفى عن الله تعالى هو ما كان ذا حقيقة فى واقع الأمر .

● **ثامناً** : جواز إطلاق اسم الكامل على الله فى أبواب الخبر وأما التسمية فلم يرد فيها شىء[(٢٣)].

● **تاسعاً** : بطلان مذهب الجبائى فى تحريمه إطلاق اسم الكامل على الله[(٢٤)].

● **عاشراً** : أن العدم المحض ليس كمالاً بل هو أعلى درجات النقص .

● **الحادى عشر** : أن القول بتجرد الله عن الكمال مناقض للعقل والشرع والفطرة المستقيمة .

● **الثانى عشر** : أن الكمال واجب للرب عز وجل فيمتنع تجرده منه[(٢٥)].

---

(٢٢) شرح العقيدة الأصفهانية ص (٨٩).

(٢٣) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤١).

(٢٤) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤١).

(٢٥) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٥٠).

● **الثالث عشر** : أن يترتب على وجوب الكمال لله عدة أمور : -

أ - اختصاصه به .

ب - امتناع اتصاف المخلوق به .

جـ - أن يكون فى الغاية القصوى للأكملية .

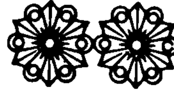
د - أنه مخالف كل المخالفة لكل كمال للمخلوق موافق له فى أصل معناه .

● **الرابع عشر** : أن ما ينزه الرب عنه قسمان : -

١ - نقص متصل وهو ما ناقض ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله كالنوم والإعياء والتعب ونحوه .

٢ - نقص منفصل وهو إثبات شريك له يشاركه فى خصائص جلاله وكماله كالزوجة والولد ونحو ذلك[٢٦].

* * *



(٢٦) الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٣٧).

□ القاعدة الخامسة □

فى أنواع الصفات

○ **نص القاعدة : -**

(إن الصفات عند السلف نوعان) :

الأول صفات ذاتية . والثانى صفات فعلية[1].

○ **التحليل اللفظى :**

إن الصفات : أى من جهة تعلقها بالرب عز وجل :

صفات ذاتية : الذاتية مكونة من ذات وياء النسبة وهاؤها والذاتى فى عرف المتكلمين (هو ما لا يمكن تصور الماهية بدون تصوره)[2] والصفات الذاتية تضبط بأنها الصفات التى لا تنفك عن الرب عز وجل بحال من الأحوال)[3] وذلك لأنها تعتبر من لوازم الذات وتصور انفصالها عنه هو فرض لتصور العدم له .

صفات فعلية : الفعلية مكونة من فعل وياء النسبة وهاؤها والفعلى ما نسب إلى الفعل ، وتضبط الصفات الفعلية بأنها الصفات التى تتعلق

---

(١) انظر الكواشف الجلية ص (٢٥٨) التنبيهات السنية ص (٢٠) شرح الطحاوية ص (١٢٧).

(٢) الرد على المنطقيين ص (٧٧).

(٣) انظر الكواشف الجلية (٢٥٨) التنبيهات السنية ص (٢٠).

بالمشيئة والإرادة إن شاء الرب عز وجل فعلها وإن شاء امتنع عنها فلم يفعلها وكل صفة فعلية فهى ذاتية من جهة اتصاف الرب عز وجل بها أزلاً وأبداً فلم تحدث له صفة بعد أن لم يكن متصفاً بها بل هى صفاته لم يزل متصفاً بها ماضياً ومستقبلاً وبهذا يعلم أن الفرق بين القسمين من وجوه : -

● **الأول** : الذاتية تعتبر من لوازم الذات لا تنفك عنها[٤].

● **الثانى** : الفعلية ليست من لوازم الذات ويمكن أن تنفك عنه على معنى إن الله إذا شاء لم يفعلها .

● **الثالث** : أن الفعلية متعلقة بالمشيئة والإرادة[٥].

● **الرابع** : أن الصفات الذاتية لاتتعلق بالمشيئة والإرادة .

● **الخامس** : أن الصفات الفعلية ترجع إلى الصفات الذاتية فهى راجعة إلى مشيئة الله وإرادته .

● **السادس** : أن النوعين يجتمعان فى أنهما صفات له تعالى أزلاً وأبداً لم يزل متصفاً بهما ماضياً ومستقبلاً لائقان بجلال رب العالمين[٦].

○ التحليل المعنوى :

هذا أصل كبير فى معرفة أسماء الله وصفاته التى هى رمز كماله وعلامة وجوده إذ ما لا صفة له لا تحقيق له فى العيان ولا وجود له إلا فى الأذهان وكتاب الله وسنة رسوله قد جاء بالوصف للرب جل شأنه بنوعين من المعانى :

---

(٤) انظر التنبيهات السنية (٢٠).

(٥) انظر الكواشف الجلية ص (٢٥٨) التنبيهات السنية ص (٢٠).

(٦) انظر شرح الطحاوية ص (١٢٧).

● **الأول** : معنى هو من مكونات الذات فهو صفة ذاتية .

● **الثانى** : معنى يتعلق بصفة المشيئة والإرادة فهو صفة فعلية ، وتمسكا بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية وعليه وجب إثبات هذين النوعين من الصفات على الوجه الذى أخبر الله به عن نفسه وأخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه وبيان ذلك : –

● **أولاً** : أخبر الله عن نفسه بعدة أخبار ينسب فيها لنفسه صفات شأنها أنها من لوازم الذوات.

وذلك كقوله جل شأنه : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[٧] وقوله سبحانه : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[٨] وقوله عز وجل : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾[٩] فعلمنا بذلك أن هذا اللون من المعانى صفات ذات لرب العالمين يستحيل وجوده عارياً عنها ويستحيل وجودها على وجه النسبة إليه إذا فرض انفصالها عنه .

● ثانياً : أنه وصف نفسه بأفعال على وجوه متعددة من الإطلاق والتقييد والتعدية واللزوم وهى مما يخضع حصوله لإرادة الفاعل ومشيئته فعلمنا أنه ما نسبها لنفسه إلا ليوصف بها وأنها تابعة لمشيئته وإرادته كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾[١٠] وقوله جل وعلا : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾[١١] فوجب أن تنسب إليه نسبة الفعل لفاعله فالفعل لا يتصور وجوده من غير فاعل والفاعل لا يصدق على الاسم إلا بفعل ولذا

---

(٧) سورة المائدة (٦٤).

(٨) سورة القصص (٨٨).

(٩) سورة طه (٣٩).

(١٠) سورة البقرة (٢٩) وفصلت (١١).

(١١) سورة البقرة آية (٢١٠).

جرى التعبير عن هذا النوع من صفات رب العالمين بالأفعال الاختيارية لتعلقها فى الوجود والحصول بتعلق المشيئة والإرادة بها .

وإنما قسم السلف الصفات إلى هذين النوعين لعدة أمور : -

● **الأول** : أن الكتاب والسنة قد جاء بالنوعين .

● **الثانى** : أن إطلاق أنهما صفات ذات وفعل اصطلاح لا خطأ ولا مخالفة للكتاب والسنة فيه فهو اصطلاح صحيح .

● **الثالث** : الرد على المعتزلة النفاة للصفات والأشعرية النفاة للأفعال الاختيارية .

● **الرابع** : أن إطلاق الاسم ليس متوقفاً على إطلاق المخبر به فقط بل دلالة التعبير عليه كافية وإنما سميت صفات لعدة وجوه : -

١ - حملها معانى الصفات فى الدلالة على الكمال مع أمن المحذور فى هذا الباب .

٢ - أن مجرد التسمية لا محذور فيها أصلاً .

٣ - أنه لا يتوقف كون الاسم صفة على إطلاق المخبر به لفظ الصفة عليه بل هى صفة بالوضع العربى وهو كاف فى الدلالة على أنها صفة .

٤ - ما تقدم من كون أسمائه حسنى ولا تكون كذلك إلا إذا حملت الدلالة على الوصف وأكثر ما تطلق الصفة على صفات الذات والنعت على صفة الفعل .

○ **فقه القاعدة :**

هذه قاعدة جليلة قد بنيت عليها كثير من كبريات مسائل هذا الباب ويتضح ذلك بما اشتملت عليه من أصول فقه هذا الباب وإليك بيانها :

● **الأول** : تقرير ركنى الإثبات فى هذا الباب وذلك بإثبات ماورد فى

الكتاب والسنة من نوعى الصفات الذاتى والفعلى .

● **الثانى** : إثبات قيام الأفعال الاختيارية بالرب عز وجل خلافاً للأشعرية والكلابية[١٢] .

● **الثالث** : أن صفات الأفعال قديمة النوع حادثة الآحاد على معنى أنها تحذو حذو الذات فى قدمها وأنها غير مخلوقة ، وأما من جهة إفرادها فهى متجددة تحصل شيئاً فشيئاً ، يتضح ذلك بالمثال فإن صفة الخلق مثلاً تحصل إفرادها شيئاً فشيئاً ، فخلق العرش مثلاً وقته متقدم على خلق السموات والأرض وهكذا خلقهما متقدم على خلق آدم ونحو ذلك .

فهذه أنواع صفة الخلق لكنها مختلفة الأوقات منها المتقدم والمتأخر فهو تنوع بالنسبة للمتعلق وإلا فصفة الخلق واحدة غير متعددة من حيث هى .

● **الرابع** : أن تعلق صفات الفعل بالمشيئة والإرادة لا يعنى أنه اتصف بها بعد أن لم يكن متصفاً بها ، بل هى صفاته أزلاً وأبداً لم تستجد له صفة بعد أن لم تكن .

● **الخامس** : أن صفات الفعل من جهة تعلقها بمتعلقها نوعان[١٣] : -

أ - متعدية وهى ما تعدت لمفعولها بلا حرف جر مثل خلق ورزق وهدى وأضل ونحوها .

ب - لازمة وهى ما تتعدى لمفعولها بحرف جر كالاستواء والمجىء والإتيان والنزول ونحوها وإنما قسمت كذلك نظراً للاستعمال القرآنى من جهة ولكونها فى اللغة كذلك .

(١٢) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٧٤/٢).

(١٣) انظر التنبيهات السنية ص (٦٩) مجموع الفتاوى (٢٣٣/٦).

• **السادس** : أن مرجع معانى الصفات الذاتية والفعلية إلى اسمى الحى القيوم فترجع للحى صفات الذات والقيوم صفات الفعل(١٤).

• **السابع** : أن صفات الذات ثابتة بالشرع والعقل وأما صفات الفعل فمنها ما هو ثابت بالعقل والشرع كالخلق والرزق ونحوهما ومنها ما هو ثابت بالشرع وإن كان العقل لا يدل على خلاف ما دل عليه الشرع كالاستواء والنزول ونحوها .

• **الثامن**(١٥): أن صفة الكلام صفة ذات وصفة فعل فمن حيث تعلقها بالمشيئة والإرادة فهى صفة فعل ، ومن حيث تعلقها بالذات لكونها متكلمة أزلاً وأبداً فهى صفة ذات وإنما اختصت هذه الصفة بالتنصيص عليها لأمرين :

• **أحدهما** : لتحقيق مذهب السلف فيها .

• **الثانى** : لكثرة النزاع بين فرق الأمة فيه مما يتسبب فى خلط مذهب السلف بغيره .

• **التاسع** : أن من صفاته تعالى ما يطلق عليه الاسم منه ومنها ما لا تطلق عليه ، فمما يطلق عليه الاسم منه صفة الخلق والسمع فالاسم منهما الخالق والسميع ومما لا يطلق الاسم منه صفة المكر والمشيئة فلا يقال ماكر وشائى .

• **العاشر** : أن الله لا يوصف بكل ما أطلقه على نفسه من الأفعال وإن كانت فيما أطلقت فيه مدح وكمال فقد أطلق الله على نفسه نوعين من الأفعال ولم يصف نفسه بها وهى :

---

(١٤) انظر الكواشف الجلية ص (٧٤).

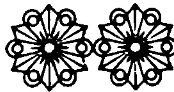
(١٥) انظر مجموع الرسائل المفيدة أعلام السنة المشهورة ص (٣٨).

١ – ما أطلقه على نفسه على سبيل الجزاء والمقابلة كقوله تعالى ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾[١٦].

٢ – ما أطلقه على نفسه فى سياق ممدوح وهو مما يحتمل المدح والذم كما فى قوله جل شأنه : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[١٧].

● **الحادى عشر** : أن صفات الأفعال كلها متعلقة وصادرة عن هذه الصفات الثلاث القدرة الكاملة ، والمشيئة النافذة ، والحكمة الشاملة التامة[١٨] إذ ما لا قدرة له على الفعل لا يفعل وما لا يشاء ما يفعل مع صدور الفعل منه فهو فى حالة ضرورة وإن جاز ذلك فى حق المخلوق لم يجز ذلك فى حق الخالق وما لا حكمة فيه أصلاً فهو ضرب من العبث والله منزه عن ذلك كله .

* * *



(١٦) سورة النساء (١٤٢).

(١٧) سورة التكوير (٢٩).

(١٨) توضيح الكافية الشافية ص (٩٦) بحذف يسير.

□ القاعدة السادسة □

فى اقتضاء الصفات لآثارها

○ **نص القاعدة :**

(إن أحكام الصفات تنسب إلى متعلقات تقتضى آثارها)[1]

○ **التحليل اللفظى :**

إن أحكام الصفات: الأحكام: جمع حكم وهو فى اللغة المنع ، ومنه الحكمة لمنعها الدابة من الهجان ، والحاكم لمنعه الظلم ومنه الحكمة لمنعها صاحبها مما لايليق[2] ويطلق عند علماء الاعتقاد على معنيين : –

أحدهما : (نسبة الصفة إلى متعلقاتها بحيث تقتضى آثارها اقتضاءاً ظاهراً)[3].

الثانى : (الإخبار عن آثار الصفة[3] والأول هو الإطلاق الغالب ، والصفات جمع صفة وهى عند علماء الكلام (المعنى القائم بالذوات)[3].

تنسب إلى متعلقات : المراد بالمتعلقات هى ماينسب إليه فعل الصفة من المخلوقات ونسبة الأحكام إليها هو بيان تعلق الفعل من الصفة بمتعلقاتها كتعلق الفعل بمفعوله ، قال ابن القيم : (وكل صفة لها مقتض وفعل إما لازم وإما متعد ولذلك الفعل تعلق بمفعوله وهو من لوازمه) .

---

(١) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١٢٨/٢).

(٢) انظر المفردات للراغب ص (١٢٦).

(٣) شرح النونية (٣٨٢/١).

تقتضى آثارها: ما تقتضية الصفة هو ما توجبه نسبة أحكام الصفة إلى متعلقاتها وآثارها هو ما يظهر فى المتعلقات بعد تعلق أحكام الصفة بها فإن حكم الصفة إذا تعلق بشيء فلابد وأن تظهر آثاره فيه وآثار الصفة نوعان هما[٤]:

- **الأول** : آثار تتعلق بالقلوب وهى ما يظهر نتيجة للإيمان بها من أنواع العبوديات المناسبة لها .
- **الثانى:** آثار تتعلق بالذوات وهى مايظهر نتيجة لتعلق أحكام الصفة بذوات الموجودات وأحوالهم .

وأعظمها الأول لأن تعلقه بالأرواح والآخر تعلقه بالأجسام والجسد قالب للروح وهو مقصود لها .

○ التحليل المعنوى :

إن مما تقتضيه نسبة الصفة إلى موصوفها جريان أحكامها على مايدخل فى نطاقها العملى الذى هو جزء من أدلة ثبوتها فإن لكل صفة من صفات رب العالمين موضوعاً تتعلق به يكون هو مجالها التطبيقى الذى تؤثر فيه تأثيراً تبرز من خلاله أمور وجودية أو عدمية تدل على تعلقها به فدخل فى إيماننا بصفات الله عدة أمور : -

- **الأول** : الإيمان بأحكام الصفة .
- **الثانى** : الإيمان بأن لكل صفة متعلقاً تتعلق به .
- **الثالث** : الإيمان بما ينتج عن تعلق أحكام الصفة بمتعلقها من آثار وجودية أو عدمية تؤثر فى الموجودات .

---

(٤) انظر طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٢٩٨) الكواشف الجلية (٢٥٦) مفتاح السعادة ص (٩٠).

وثبوت هذه الأمور فرع ثبوت الصفة وهى دليل ثبوتها لأن إثباتها قائم على إثبات الصفات ، وظهور هذه الأمور فى العيان بحيث تؤثر فى الأشياء حجة قاطعة على وجود الصفة فى الموصوف ، فظهر لنا بذلك أن فهم هذا الأصل مبنى على العلم بمعانى المصطلحات التالية : -

- **الأول** : حكم الصفة.
- **الثانى** : متعلقها .
- **الثالث** : أثرها .

فحكم الصفة هو تعلقها بمتعلقها بحيث تؤثر فيه حال تعلقها به[٥] وذلك بأن يصح إطلاق اسم المفعول منها عليه وذلك بأن يكون معلوماً حال تعلق العلم به ومبصراً حال تعلق البصر به ومسموعاً حال تعلق السمع به وهو نفس مايفهم من إسناد الفعل من الصفة إلى متعلقها بأن يقال يسمع المسموعات ويبصر المبصرات ويعلم المعلومات فصارت المسموعات مسموعة بعد تعلق صفة السمع بها والمبصرات مبصرة بعد تعلق صفة البصر بها والمعلومات معلومة بعد تعلق صفة العلم بها .

ومتعلق الصفة هو مفعول فعلها فالمعلومات متعلق صفة العلم والمبصرات متعلق صفة البصر والمسموعات متعلق صفة السمع .

وآثار الصفة هى نتيجة تعلق فعل الصفة بمفعوله فهو بمنزلة الحال النحويه فى دلالتها على هيئة المفعول ، وهذه الآثار نوعان[٦]: -

النوع الأول : هيئة وحال تقوم بالقلب وهو نتيجة للإيمان بالصفة ولوازمها

---

(٥) انظر شرح النونية ص (٣٨١).

(٦) انظر طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٢٩٨) الكواشف الجليه ص (٢٥٦) مفتاح السعادة ص (٩٠).

العقدية وهى محبة الله وتعظيمه وإجلاله والتوكل عليه بالخوف منه والرجاء فيما عنده مثلاً وهذه أحوال عامة .

وعبوديات أخرى تقوم بقلب العبد تناسب مدلول كل صفة من صفات الله ، كحصول المراقبة لله نتيجة لصفة العلم ، وترك الظلم نتيجة لصفه القدرة والزهد نتيجة لصفة الرزق وهكذا دواليك .

النوع الثانى : ما يقوم بالموجود من تفاوت الصفات وتغاير الأحوال من السعة والضيق والصلابة والسهولة والظلمة والنور والحرارة والبرودة، ونحوها أثر من آثار تعلق صفتى القدرة والخلق مثلاً[٧] .

وأما تعريف حكم الصفة بالإخبار عن آثارها فيراد به الإخبار عن تأثير مفعول فعل الصفة بفعلها بحيث يشتق له اسم المفعول منها فيقال مثلاً الله يعلم المعلومات ويسمع المسموعات ويبصر المبصرات .

والصلة بين الصفة ومتعلقها هو التعلق وحده علماء الكلام بأنه (اقتضاء الصفة أمراً زائدا على قيامها بالذات ، كاقتضاء العلم معلوماً ينكشف به واقتضاء الإرادة مراداً يتخصص بها ، واقتضاء القدرة مقدوراً وهكذا)[٨] (والصفات بالنسبة للتعلق وعدمه أربعة أقسام :

- **الأول** : مايتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة والإرادة .
- **الثانى** : ما يتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات وهو العلم .
- **الثالث** : ما يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر .

---

(٧) انظر طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٢٩٨) الكواشف الجليه ص (٢٥٦) مفتاح السعادة ص (٩٠).

(٨) شرح الخريدة فى علم التوحيد ص (٣٥).

● **الرابع** : ما لا يتعلق بشيء وهو الحياة)[٩].

ولا يعنى الاقتصار فى التمثيل على صفات الذات عدم وجود المتعلقات فى صفات الفعل فمتعلق الاستواء هو العرش ومتعلق النزول هى السماء الدنيا ومتعلق صفة المحبة هو العبد المحبوب وهكذا .

وإذا وفقت لفهم ماقدمت لك فاعلم أن أحكام الصفة هى الأساس الذى تبنى عليه آثار الصفة لأن ظهور الأثر فرع تعلق الحكم بمتعلق الصفة فإذا أجرى حكم الصفة على المتعلقات ظهرت آثاره فيها سواء كانت آثار تتعلق بالقلوب أو بالوجود ، وكل ما كان أثراً لحكم الصفة فهو أثر من آثارها ، وهذا النوع من التفصيل فى هذه الأمور والبحث فيها وطلب تصورها والعلم بها من فروض الكفايات ، فلا يجب على كل أحد إلا أن العلم به على هذا الوجه مما يجب الإيمان به على كل من أطاق فهمه وإدراكه لأنه لازم الإيمان بالصفات ولا يتأتى اللازم إلا بملزومه واستقلالهما غير متصور .

○ **فقه القاعدة :**

وبالتبصر فى أجزاء هذا الأصل تتبين لنا الأمور التالية : -

● **الأول** : بيان الصلة بين الصفات والموجودات وما يحصل فى القلوب من أنواع العبوديات.

● **الثانى** : (أن الأسماء والصفات مقتضية لآثارها من العبودية والأمر اقتضاءها لآثارها من الخلق والتكوين)[١٠].

---

(٩) تحقيق المقام على كفاية العوام فى علم الكلام ص (٤٢).
شرح الخريدة ص (٣٥-٣٧) انظر تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص (٩٧).
(١٠) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٢٩٨) مفتاح السعادة ص (٩٠) الكواشف الجلية ص (٢٥٦).

(فأوصاف العظمة والكبرياء والمجد والجلال تملأ قلوب العباد هيبة لله وتعظيماً له وتقديساً .

وأوصاف العز والقهر والقدرة والجبروت تملأها ذلاً وانكساراً وخضوعاً بين يدى الرب جل شأنه وخوفا من بطشه وعذابه .

وأوصاف الرحمة والبر والجود والكرم تملأها أملاً واستبشاراً وطمعاً فى فضله وإحسانه وجوده وامتنانه)[١١].

• **الثالث** : أن مذهب السلف الصالح قائم على الإيمان بصفات الله وأسمائه وأحكام صفاته وآثارها .

• **الرابع** : أن الوجود خلقاً وأمراً يتعلق بأسماء الله وصفاته وإن كان العالم بما فيه من بعض آثارها ومقتضياتها وإذا عرفت هذا فمن أسمائه الغفار والتواب والعفو فلا بد لهذه الأسماء من متعلقات ولا بد من جناية تغفر وتوبة تقبل وجرائم يعفى عنها[١٢].

• **الخامس** : (أن أسماء الله المطلقة كاسمه السميع والبصير والغفور والشكور والمجيب والقريب لا يجب أن تتعلق بكل موجود بل يتعلق كل اسم بما يناسبه ، واسمه العليم لما كان كل شيء يصلح أن يكون معلوماً تعلق بكل شيء)[١٣].

• **السادس** : (أن ظهور أحكامها وآثارها لا بد منه إذ هو من مقتضى الكمال المقدس والملك التام)[١٤] فإن ظهور آثار الرحمة من أعظم الأدلة على كمال الموصوف بها ولذا فقد ظهرت آثار رحمة الله فى إرساله الرسل وإنزاله

---

(١١) شرح النونيه (٢/٤٥٠).

(١٢) مدارج السالكين (١/٤١٧- ٤١٩).

(١٣) التبيان فى أقسام القرآن ص (٤٣).

(١٤) التبيان فى أقسام القرآن ص (٤٣).

الكتب رحمة منه بعباده من البقاء فى الضلالة والضياع فى مهاوى الكفر وظلماته وكونه تعالى ذو حياة وعلم وإرادة وقدرة وسمع يستلزم ظهور مايدل على ذلك وهذه هى صفات الملك .

● **السابع** : أن مقتضى الصفات – المتعلق – نوعان(١٥): –

● **الأول** : مقتضى عام وهو ما شمل أقسام الحكم العقلى كلها وهى الجواز والوجوب والامتناع و الاستحالة .

ومن أمثلته العلم لشمول تعلقه لها .

● **الثانى** : مقتضى خاص : وهو ما اختص بالممكنات أو الموجودات منها ومن أفراده القدرة لاختصاص تعلقها بالممكنات دون غيرها ، وصفة السمع لاختصاص تعلقها بالموجودات فقط .

● **الثامن** : أن ظهور آثار الصفات دليل على ثبوتها للموصوف إذ لا أثر إلا بمؤثر .

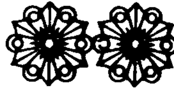
● **التاسع** : أن آثار الصفات الكونية قسمان :

أ – آثار وجودية وهى ما يتعلق بهيئات المخلوقات وأحوالها .

ب – آثار عدمية : كالموت وهلاك الأمم المكذبة للرسل ونحوها .

العاشر : أن أحكام الصفة من لوازمها الذاتية .

* * *



---

(١٥) انظر شرح الخريدة ص (٣٥–٣٧) تحقيق المقام (٤٢).

□ القاعدة السابعة □

فى حسن أسماء الله وإحصائها

○ **نص القاعدة :**

(إن أسماء الله كلها حسنى ليس فيها اسم غير ذلك وإحصاؤها والعلم بها أصل للعلم بكل معلوم)[1].

○ **التحليل اللفظى :**

(١) أن أسماء الله كلها حسنى ليس فيها اسم غير ذلك :

(وإنما كانت حسنى لدلالتها على أحسن مسمى وأشرف مدلول)[2] وهى ما كانت كذلك (وذلك أن الله سبحانه له الأسماء الحسنى كما سمى نفسه بذلك وأنزل كتبه وعلمه من شاء من خلقه كاسمه الحق والعليم والرحيم والحكيم والأول والآخر والعلى والعظيم والكبير ونحو ذلك وهذه الأسماء كلها أسماء مدح وحمد تدل على ما يحمد به ولا يكون معناها مذموماً)[3].

(٢) وإحصاؤها :

يطلق الإحصاء فى اللغة على عدة معان[4]: -

---

(١) بدائع الفوائد (١/١٦٣-١٦٤) بتصرف واختصار.

(٢) الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٨) ونحوه الكواشف الجلية ص (٢٥٥).

(٣) نقض تأسيس الجهمية (٢/١٠).

(٤) تفسير الأسماء الحسنى للزجاج ص (٢٢-٢٤) بتصرف.

١ - أن العرب تعبر عن كثرة الشيء وسعته بالحصى يقال : عنده حصى من الناس أى جماعة وقال الشاعر : «ولسنا إذا عد الحصى بأقله» وقال الشاعر:

لكم مجد الله المزوران والحصى   لكم قبصه من بين أثرى واقترا

٢ - (أن) يقال حصيت الحصى إذا عددته وأحصيته إذا ميزته بعضه من بعض وقال الشاعر :

«يربى على عد الرمال عديدنا وتحصى الحصاة بل تزيد على العد»

وإحصاء العد من هذا .

٣ - الحصاة العقل قال الشاعر :

وأن لسان المرء مالم تكن له   حصاة على عوارته لدليل

٤ - (أن) يقال أحصيت الشيء إذا أطقته واتسعت له وقال الله عز اسمه : ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾[٥] أراد والله أعلم - لن تطيقوه وقال الشاعر :

فأقع أنك لا تحصى بنى جشم   ولا تطيق علاهم أية وقفوا

يريد: لا تطيق بنى جشم . وعلى هذا فيحتمل أن يكون الإحصاء للأسماء الحسنى من :

١ - أكثر عددها حتى صارت حصاية لكثرة عدة إياها ومنه قول الخطابى[٦]

(٥) سورة المزمل آية (٢٠) فالضمير فى قوله تعالى ﴿تحصوه﴾ أصله مضاف إليه والمضاف محذوف تقديره (قيام) والضمير مرجعه (الليل).

(٦) هو الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابى البستى المشار إليه فى عصره والعلامة فريد دهره فى الفقه والحديث والأدب ومعرفة الغريب ، من تصانيفه معالم السنن وأعلام السنن وغريب الحديث. الإكمال ذيل مشكاة المصابيح (٨٠٧/٣).

فى تعداد معانى الإحصاء الممكنة (أحدها أن يعدها حتى يستوفيها بمعنى أن لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلها ويثنى عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب ، وهذا الوجه هو الذى اختاره البخارى فقد فسر الإحصاء بالحفظ وذلك لورود رواية أخرى فيها (من حفظها)[7][8].

٢ - ويجوز أن يكون معناه من أطاقها أى : من أطاق تميزها وتفهمها فحذف المضاف من قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾[5] ومنه قول الخطابى (ثانيها المراد بالإحصاء الإطاقة والمعنى من أطاق القيام بحق هذه الأسماء من العمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بموجبها فإذا قال الرازق وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء)[8].

٣ - ويجوز أن يكون معناها من عقلها وتدبر معانيها من الحصاة التى هى العقل ومنه قول الخطابى (ثالثها المراد الإحاطة بجميع معانيها)[8].

٤ - قال محمد بن زيد[9] معناه عندى : من عدها من القرآن لأن هذه الأسامى كلها مفرقة فى القرآن فكأنه أراد تتبع جمعها وتأليفها من القرآن وعانى فى جمعها منه الكلفة والمشقة دخل الجنه)[10].

---

(٧) رواها مسلم فى كتاب الذكر والدعاء والتوبة (١٧/٥).

(٨) العقيدة فى الله ص (١٨٢ ومابعدها) ونحوه معارج القبول (٨٤/١) ومابعدها وفتح البارى (٢٢٥/١١).

(٩) هو المبرد أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكثر الثمالى الأزدى المعروف بالمبرد إمام أهل النحو فى زمانه وأحد أئمة الأدب والأخبار ، ولد فى البصرة سنة (٢١٠) أخذ عن أبى عمر الجر وأبو عثمان المازنى وأخذ عنه ابن نفطويه وغيره من الأئمة توفى فى بغداد سنة (٢٨٦) وقيل (٢٨٥) أشهر كتبه (الكامل) أحد دواوين الأدب المهمة. كتاب الوفيات ص (١٩١ - ١٩٢) شذرات الذهب (١٩٠/٢) معجم الأدباء (١٣٧/٧ - ١٤٤).

(١٠) تفسير الأسماء الحسنى (٢٢ - ٢٤).

(٣) والعلم بها :

العلم عند علماء المنطق هو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكاً جازماً والمراد بها هنا ما شمل أمرين : -

- **الأول** منهما : العلم النظرى وذلك بفهم معانيها والإحاطة بمقاصدها .
- **والثانى** : الإيمان بها واعتقاد ما دلت عليه .

(٤) أصل للعلم :

أى : أساس لفهم سر الخلق والأمر (فإن المعلومات سواه إما أن تكون خلقاً له تعالى وأمراً)[١١].

(٥) بكل معلوم :

المعلوم اسم جنس بمعنى المعلومات والمراد به ماسوى الله عز وجل والمعلومات سواه تعالى نوعان هما : -

- **الأول** : معلومات قدرية تتعلق بالخلق والإيجاد والإعدام وتأثير إرادة البارى الكونية القدرية فى جميع الموجودات والمخلوقات .
- **الثانى** : معلومات شرعية تتعلق بأوامر الله ونواهيه مما يحبه الله ويرضاه أو يبغضه ويكرهه ، التى هى متعلق الإرادة الدينية الشرعية[١٢].

لأن العلم (إما علم بما كونه أو علم بما شرعه ، ومصدر الخلق والأمر عن أسمائه الحسنى)[١٣].

---

(١١) بدائع الفوائد (١٦٣/١).

(١٢) انظر الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٥٣) الكواشف الجلية ص (٢٥٧).

○ **التحليل المعنوى** :

إن البحث فى هذا الأصل يعتمد على شقين : -

أحدهما : إحصاء أسماء الله جل وعلا .

والثانى : بيان أن فهمها واعتقاد دلالتها أصل لكل معلوم كونى قدرى وشرعى أمرى فأما الإحصاء فالأصل فيه قول النبى ﷺ فيما رواه البخارى ومسلم واللفظ له « **إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنه** »(١٣) فعلم أن المقصود به ما كان خاصاً بهذه الأسماء الموعود عليها بهذا الثواب ويتضح مما تقدم أن مرجع الإحصاء فيها إلى ثلاث مراتب بنى عليها الإيمان بأسماء الله الحسنى وهى على ما يلى : -

المرتبة الأولى : إحصاء ألفاظها وعددها .

المرتبة الثانية : فهم معانيها ومدلولها .

المرتبة الثالثة : دعاؤه بها كما قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾(١٤)(١٥).

فإحصاء الألفاظ يكون بحفظها والإحاطة بألفاظها وفهم معانيها ومدلولاتها ويكون بالبحث عن مراميها ومقاصدها ومتعلقات كل اسم وآثاره .

○ **ودعاؤه بها يكون على مرتبتين** : -

(أحدهما : دعاء ثناء وعبادة فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى) .

(١٣) البخارى كتاب التوحيد باب لله مائة اسم إلا واحداً (رقم الباب (١٢) ورقم الحديث (٧٣٩٢) (٣٧٧/١٣) رواه مسلم فى باب أسماء الله وفضل من أحصاها (٥/١٧).

(١٤) سورة الأعراف آية (١٨٠).

(١٥) بدائع الفوائد (١٦٤/١) ونحوه الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٥٣).

والثانى : دعاء طلب ومسألة فلا يسأل إلا بها فلا يقال ياموجود أو يا شيء أو يا ذات اغفر لى وارحمنى بل يسأل فى كل مطلوب باسم يكون مقتضياً لذلك المطلوب فيكون السائل متوسلاً إليه بذلك الاسم)[١٥] فيقول فى مقام الحاجة مثلاً : يا معطى يا مانع اعطنى كيت وكيت ويقول فى مقام الرحمة : يا رحمن ارحمنى وفى مقام التوبة : يا تواب تب علىّ ، وهكذا على هذا النحو فعلم بذلك أن باب الدعاء كباب الأسماء والصفات أضيق من باب الأخبار والفرق بين المرتبتين من وجوه : -

- **الأول** : أن دعاء العبادة يختص بالمؤمن فقط .
- **الثانى** : أن دعاء المسألة داخل فى الرزق العام فيدخل فيه المؤمن والكافر على السواء كما قال صلى الله عليه وسلم فى الجنين (**فيكتب رزقه وأجله وشقى أو سعيد**)[١٦].
- **الثالث** : أنهما يجتمعان فى المؤمن ويختلفان فى الكافر فللمؤمن أن يدعو الله عبادة ومسألة والكافر ليس له ذلك إلا مسألة لأنه لا يعبد الله تعالى .
- **الرابع** : أن كل دعاء عبادة فهو متضمن دعاء مسألة دون العكس فليس كل دعاء مسألة عبادة : بل إن كان فى حق المؤمن فهو عبادة : وإن كان فى حق الكافر فلا عبادة .

وأما المبحث الثانى وهو كون إحصاء أسماء الله الحسنى أصلاً لكل معلوم خلقى وأمرى فذلك من أعظم معانيها وأشرف مراميها ، إذ فى معرفته من كمال العلم بالله ودينه مايوجب له كمال الحب والخوف والرجاء فإن من نظر فى أسماء الله وصفاته بان له من تعلقها وارتباطها بخلقه وأمره ما يزيد

(١٦) رواه البخارى كتاب بدء الخلق باب رقم (٦) حديث رقم (٣٢٠٨) فتح البارى (٣٠٣/٦).

الإيمان ويثبت اليقين ويظهر ذلك بأن تتأمل (ارتباط الخلق بهذه الأسماء الثلاثة وهى الله والرب والرحمن كيف نشأ عنها الخلق والأمر والثواب والعقاب وكيف جمعت الخلق وفرقتهم فلها الجمع والفرق :

فاسم الرب له الجمع الجامع لجميع المخلوقات فهو رب كل شيء وخالقه والقادر عليه لا يخرج شيء عن ربوبيته وكل من فى السموات والأرض عبد له فى قبضته وتحت قهره فاجتمعوا بصفة الربوبية .

وافترقوا بصفة الألوهية فألهه وحده السعداء وأقروا له طوعاً بأن الله لا إله إلا هو الذى لا تنبغى العبادة والتوكل والرجاء والخوف والحب والإنابة والإخبات والخشية والتذلل والخضوع إلا له وههنا افترق الناس وصاروا فريقين : فريقاً مشركين فى السعير وفريقاً موحدين فى الجنة فالإلهية هى التى فرقتهم كما أن الربوبية هى جمعتهم ، فالدين والشرع والأمر والنهى ومظهره وقيامه من صفة الإلهية ، والخلق والإيجاد والتدبير والفعل من صفة الربوبية والجزاء بالثواب والعقاب والجنة والنار من صفة الملك وهو ملك يوم الدين فأمرهم بإلهيته وأعانهم ووفقهم وهداهم وأضلهم بربوبيته ، وأثابهم وعاقبهم بملكه وعدله ، وكل واحد من هذه الأمور لا تنفك عن الأخرى وأما الرحمة فهى التعلق والسبب اللذين بين الله وعباده ، فالتأله منهم له والربوبية منه لهم والرحمة سبب واصل بينه وبين عباده بها أرسل إليهم رسله وأنزل كتبه وبها هداهم وبها أسكنهم دار ثوابه وبها رزقهم وعافاهم وأنعم عليهم فبينهم وبينه سبب العبودية وبينه وبينهم سبب الرحمة)[(١٧)] (فمن أعطى اسم الرحمن حقه عرف أنه متضمن لإرسال الرسل وإنزال الكتب أعظم من تضمنه إنزال الغيث وإنبات الكلأ وإخراج الحب فاقتضاء الرحمة لما تحصل به حياة القلوب والأرواح أعظم من اقتضائها لما تحصل به حياة الأبدان

---

(١٧) التفسير القيم ص (٣٤) وهو فى مدارج السالكين بنصه ص (١٠/٣٤).

والأشباح)[18] فبان لنا بذلك إلى أى مدى يعنيه طلب العلم بمعرفة ارتباط أسماء الله وصفاته بأقدار الله وأوامره وذلك يحتاج إلى نفس صافية ونية حسنة ويقين ثابت وعلم بالله وبدينه راسخ ، به يتجرد الإنسان عن المادية الجسدية باحثاً عن أسرار ارتباط هذا الكون الواسع الهائل بربه وخالقه ثم يسير عقله فى البحث عن ارتباط شرع الله ودينه بأسمائه وصفاته ليعلم من ذلك كماله وجماله ومايليق بالله شرعه مما لايليق فتحصل له بذلك من المعارف واللذات مالا يعلمه إلا الله .

○ فقه القاعدة : -

وينى على فهم هذه القاعدة عدة مباحث : -

● **أولاً** : أن الشر لا يدخل فى أسماء الله وصفاته كما لا يدخل فى أفعاله قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (ولهذا ليس فى أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر)[19] (إنما يذكر على أحد وجوه ثلاثة)-

١ - إما مع إضافته إلى المخلوق كقوله : ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[20].

٢ - وإما مع حذف الفاعل كقوله الحق : ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾[21] فبنى الفعل لما لم يسم فاعله فى الشر وأبرز الفاعل فى الخير .

٣ - وإما فى العموم كقوله : ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[22] وإذا ذكر باسمه الخاص قرنه بالخير كقوله فى أسمائه الحسنى الضار النافع المعطى المانع الخافض

---

(١٨) مدارج السالكين ص (٨/١).

(١٩) مجموع المسائل والرسائل (١٢٤/٥).

(٢٠) سورة الفلق (٢).

(٢١) سورة الجن (١٠).

(٢٢) سورة الزمر (٦٢).

الرافع المعز المذل يجمع بين الاسمين لما فيه من العموم والشمول الدال على الوحدانية وأنه وحده يفعل جميع الأشياء[٢٣].

● **ثانياً** : أن خصوصية الإحصاء بهذه الأسماء لا تعنى أن أسماءه الحسنى تعالى محصورة فيها بل (إن الأسماء الحسنى لا تدخل تحت الحصر ولا تحد بعدد فإن لله تعالى أسماء وصفات استأثرها فى علم الغيب عنده لا يعلمها ملك مقرب ولا نبى مرسل كما فى الحديث الصحيح (أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك)[٢٤] فجعل أسماءه ثلاثة أقسام : قسماً سمى به نفسه فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم ولم ينزل به كتابه ، وقسماً أنزل به كتابه فتعرف به إلى عباده ، وقسماً استأثر به فى علم غيبه فلم يطلع عليه أحد من خلقه ولهذا قال (استأثرت به)[٢٥] أى : انفردت بعلمه وليس المراد انفراده بالتسمى به لأن هنا الانفراد ثابت فى الأسماء التى أنزل بها كتابه ومن هذا قول النبى (صلى الله عليه وسلم) فى حديث الشفاعة : «**فيفتح على من محامده بما لا أحسنه الآن**»[٢٦]وتلك المحامد تفى بأسمائه وصفاته[٢٧].

---

(٢٣) منهاج السنة (١٠٢/٣).

(٢٤) رواه أحمد عن ابن مسعود فى المسند (٢٦٧/٥) وإسناده صحيح تحقيق أحمد شاكر رقم الحديث (٣٧١٢) ورواه ابن حبان موارد الظمآن باب مايقوله إذا أصابه هم أو حزن رقم الحديث (٢٣٧٢).

(٢٥) أحمد فى مسنده (٢٦٧/٥) رقم الحديث (٣٧١٢) إسناده صحيح تحقيق أحمد شاكر ورواه البيهقى فى الأسماء والصفات ص (٦).

(٢٦) رواه مسلم شرح النووى (٥٣/٣- ٧٠) برواياته والبخارى (٤٧٣/١٣) رقم الحديث (٧٥١٠) باب الشفاعة.

(٢٧) بدائع الفوائد (١٦٦/١-١٦٧) الأسئلة والأجوبة الأصولية (٥٣) وانظر معارج القبول (٧٥/١) والكواشف الجلية (٢٥٧) التنبيهات السنية (١٩) ومجموعة تفسير ابن تيمية ص (٣٥١) العقيدة فى الله (١٧٨). فتح البارى (٢٢/١١) شرح النووى (١٥/١٧).

● **ثالثاً** : فى بيان الحكمة من حصر الثواب المخصوص فى هذا العدد المعين :

ولقد اختلف العلماء فى تحديد الحكمة فى ذلك على وجوه : -

الوجه الأول : ما ذكره الفخر الرازى(٢٨) ونسبه إلى الأكثر أنه تعبد لا يعقل معناه كما يقال فى عدد الصلوات الخمس .

الوجه الثانى : ما حكى عن أبى خلف محمد بن عبد الملك الطبرى(٢٩) أنه قال : (إنما خص هذا العدد إشارة إلى أن الأسماء لا تؤخذ بالقياس) .

الوجه الثالث : أن الحكمة هى وجود معانى الأسماء الحسنى فى هذه الأسماء التسعة والتسعين .

الوجه الرابع : الإشارة إلى تفرد الله بربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته إذ أن الأعداد إما فرد وإما زوج (الفرد أفضل من الزوج ومنتهى الإفراد من غير تكرار تسعة وتسعون لأن مائة وواحداً يتكرر فيه الواحد) .

الوجه الخامس : أن هذا العد قصد به الحصر فهى مائة اسم استأثر الله بواحد

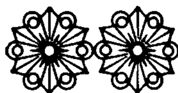
---

(٢٨) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على التيمى البكرى الطبرستانى الأصل الرازى المولد الملقب فخر الدين المعروف بابن الخطيب الفقيه الشافعى فاق أهل زمانه فى علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل من تصانيفه تفسير القرآن الكريم المعروف بالتفسير الكبير والمطالب العالية فى علم الكلام ، ولد فى خمس وعشرين من شهر رمضان سنة (٥٤٤) وتوفى يوم الاثنين وكان عيد الفطر سنة (٦٠٦) وفيات الأعيان (٤/٢٤٨- ٢٥٢).

(٢٩) محمد بن عبد الملك بن خلف أبو خلف الطبرى السلمى من أئمة الشافعية تفقه على القفال وأبو منصور البغدادى وكان فقيهاً صوفياً ونسبته إلى جد له اسمه (سلم) بفتح فسكون أو إلى محلة (باب سلم) من تصانيفه (سلوة العارفين وأنس المشتاقين) فى التصوف (والكناية فى الفقه) توفى فى حدود سنة (٤٧٠) طبقات الشافعية (٣/٧٦) الأعلام للزركلى (٧/١٢٧).

منها واختلف فى تعيينه فقيل هو لفظ الجلالة الله (وممن جزم بذلك السهيلى[٣٠] فقال : (الأسماء الحسنى مائة على عدد درجات الجنة) والذى يكمل المائة (الله) ويؤيده قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾[٣١] فالتسعة والتسعون لله فهى زائدة عليه وبه تكمل[٣٢] وهو أضعفها إذ هو مبنى على حصر الأسماء الحسنى وهو معارض بحديث (أسألك بكل اسم هو لك...) الحديث .

* * *



---

(٣٠) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ الخثعمى السهيلى نسبة إلى سهيل قرية قرب مالقة بالأندلس ولد بمالقة (٥٠٨ هـ) توفى بمراكش سنة (٥٨١) حافظ من العلماء بالعربية واللغة والقراءات والسير كتاب الوفيات ص (٢٩٢).

(٣١) الأعراف (١٨٠).

(٣٢) فتح البارى (٢٢/١١) بتصرف.

□ القاعدة الثامنة □

فى أن أفعال الرب تعالى موافقة لأسمائه وصفاته معنى من كل وجه

○ **نص القاعدة :** -

(إن أفعال الرب تبارك وتعالى صادرة عن أسمائه وصفاته وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم)[1].

○ **التحليل اللفظى :** -

١ - **إن أفعال الرب تبارك وتعالى :** أفعال : جمع فعل وهو عند علماء الكلام (إعطاء الإرادة حكمها أى : تعلقها بالمراد مع شرط فى الفاعل وهو القدرة على إبراز ذلك المراد ، وشرط فى المراد نفسه وهو أن يكون ممكناً غير مستحيل)[2]: فالمقصود بالإرادة هى الكونية القدرية وتعلقها بالمراد مستلزم لحصوله لا محال إذ هو لا يتأخر البتة عنها .

٢ - **صادرة عن أسمائه وصفاته :** فأفعاله تابعة لأسمائه وصفاته فى الدلالة على الكمال إذ هو لما كمل فى أسمائه وصفاته كانت أفعاله كلها كمالاً وإحساناً فله جمال من أفعاله وآخر من أسمائه وصفاته وهو مقام عظيم إذ هو استدلال بما يجب لله من الكمال على ما يصدر منه تعالى من الفعال فله الحمد على أسمائه وصفاته وله الشكر على أفعاله (فالرب لم يزل كاملاً فحصلت أفعاله

(١) بدائع الفوائد (١/١٦٣) باختصار.

(٢) شرح النونية للهراس (١/٣٨٣).

عن كماله لأنه كامل بذاته وصفاته ، فأفعاله صادرة عن كمال كمل ففعل)[٣] .

٣ - وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم : إذ الكمال ليس وصف ذات لهم بل العجز والنقص والخور هو حالتهم فما حصل لهم من مدح فهو بسبب ما يصدر منهم من أفعال حميدة وخصال شريفة (**فاشتقت لهم الأسماء بعد أن كملوا بالأفعال فهم لما فعلوا كملوا الكمال اللائق بهم**)[٤] فهو استدلال بنقص ذواتهم على نقص أفعالهم ، وأما أفعالهم فلا مطابقة بينها وبين أسمائهم إذ يسمى بالاسم الممدوح من لا تطابقه أفعاله ويسمى بالاسم القبيح من أفعاله حسان وفرق بين الاستدلال بالنقص على النقص وبين الاستدلال بالكمال على الكمال .

○ التحليل المعنوى :

أفعاله جل جلاله كلها دالة على الكمال والجلال إذ أن دلالتها راجعة إلى أمرين جليلين هما : -[٥]

● **أولاً** : أفعال تدل على إحسان الله إلى خلقه وبره بهم ، فهى أفعال خير ورحمة ورشد وهدى ، راعى الله فيها مصالح العباد وحاجاتهم .

● **ثانياً** : أفعال تدل على العدل والحكمة والإنصاف إذ هو سبحانه وتعالى الحكم العدل ذو الحكمة البالغة قد حرم الظلم على نفسه وجعله لذلك محرماً على عباده وقد جمع التنزيل الإشارة إلى هذين الأمرين فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٦] .

---

(٣) بدائع الفوائد (١/١٦٣).
(٤) بدائع الفوائد (١/١٦٣) بتصرف.
(٥) انظر شرح النونية (٢/٤٥٦).
(٦) سورة هود آية (٥٦).

وإنما كانت أفعاله كذلك لأن كمالها تابع لكمال ذاته وأسمائه وصفاته ، فان أفعاله أثر من آثارها فكما أن أسماءه وصفاته تدل على معانى الجمال والجلال ، وكذلك أفعاله جل شأنه فكلها حمد ومدح وثناء ومصلحة وحكمة وعدل[٧] (فليس فى أفعاله عبث ولا سفه ولا جور ولا ظلم)[٨].

(ولذا فهو سبحانه يدل عباده بأسمائه وصفاته على مايفعله ويأمر به ويحبه ويبغضه ويثيب عليه ويعاقب عليه لكن هذه الطريقة لا يصل إليها إلا خاصه الخاصة)[٩] فإن الله تعالى استدل على نفسه بطريقين[١٠].

● **الأول** منهما : الاستدلال بالآيات والمخلوقات على مايجب له من كمال وجلال .

● **الثانى** : الاستدلال بالأسماء والصفات على ما يناسبه من الأفعال والكمال وهو أعظم الطريقين وأجل الأمرين وعليه تدور الأوامر والنواهى والشرائع والأديان فأمره ونهيه وشرعه ودينه هو الأكمل والأجمل والأشمل والأصلح فهو حكيم فى شرعه ودينه وأمره ونهيه وهى حكمة وعدل وصلاح (فهو يخلق جميع الخلق لحكمة ومصلحة وإن كان بعض ماخلقه فيه قبح كما يخلق الأعيان الخبيثة -كالنجاسات والشياطين - لحكمة راجحة)[١١] ولذا فهى حق وعدل ومدح .

ولذا فقد جاء الاستدلال بالأسماء والصفات على كمال فعله من وجوه : -

---

(٧) مدارج السالكين (١/١٢٥ و ٤١٧) بتصرف يسير.

(٨) شرح النونية (٢/٤٥٦).

(٩) التفسير القيم ص (١٩٤) بتصرف يسير.

(١٠) انظر شرح الطحاوية ص (٩٣-٩٧).

(١١) مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٣٦٩).

١ – الاستدلال بأسمائه وصفاته على بطلان ما نسب إليه من الأحكام والشرائع[١٢] الباطلة وأن كماله المقدس يمنع شرعها كما فى قوله جل ذكره : ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[١٣] .

٢ – الاستدلال بأسمائه وصفاته على وحدانيته وعلى بطلان الشرك كما فى قوله سبحانه : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[١٤] .

٣ – الاستدلال بأحد صفاته وأسمائه على ما يجب له من كماله كما فى قوله جل جلاله : ﴿ ۞ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴾[١٥] فاستدل باسمه الخبير والبصير على أنه عادل فى تقسيم الرزق على عباده ويبسطه على بعضهم وتضييقه على البعض الآخر .

فعلم بذلك أن استدلاله بأسمائه وصفاته له طريقان : –

● **الأول** : طريق إجمالى وذلك بالاستدلال بها جملة بلا خصوص صفة بعينها .

● **الثانى** : الاستدلال الخاص وذلك بأن يستدل بصفة أو اسم بعينه على ما يناسب مقامه ومعناه هذا بالنسبة لأفعال الرب تبارك وتعالى وأما أفعال الخلق فهى مخالفة لها من كل وجه إذ لا يستدل بأسمائهم وصفاتهم

---

(١٢) التفسير القيم ص (١٩٣).
(١٣) سورة الأعراف آية (٢٨).
(١٤) سورة الحشر آية (٢٢).
(١٥) سورة الشورى آية (٢٧).

على حسن أفعالهم نظراً لأن أسماءهم وصفاتهم ربما خالفت أفعالهم فكم من إنسان اسمه محمود وهو فى الحقيقة سيء الفعال ، وكم من رجل حسن الفعال وربما وصف بأقبح الأسماء والصفات لمخالفته عادة مرعية أو تقليداً بالياً ، فالأسماء والصفات فيهم لا تطابق أفعالهم من كل وجه (فقد يسمى إنسان حكيماً وهو جاهل ، وحكماً وهو ظالم ، وعزيزاً وهو ذليل وشريفاً وهو وضيع وكريماً وهو لئيم وصالحاً وهو طالح وسعيداً وهو شقى وأسداً وحنظلة وعلقمة وليس كذلك)(١٦) ولذا فجمال أسمائهم وصفاتهم راجع فى الحقيقة إلى حسن أفعالهم وإن قبح اسمه فمن كان فعله الكرم حسن وصفه وتسميته بكريم ومن كانت أفعاله تدل على حكمته حسن وصفه وتسميته بحكيم .

○ فقه القاعدة :

مما تقدم علمت أن الاستدلال على الصفات على طريقين إجمالى وتفصيلى فاستدلالك بالإجمالى كأن تقول: بما أن الله متصف بصفات الكمال والجمال وأسمائه حسنى فإن أفعاله إحسان وكمال وحكمة وعدل .

واستدلالك بالتفصيلى كأن تستدل بخصوص اسمه الحكيم على إثبات (لوازمه من ثبوت الغايات المحمودة المقصودة بأفعاله ووضعه الأشياء فى مواضعها وإيقاعها على أحسن الوجوه(١٧) وبخصوص صفة الحكمة على ذلك فإنه لما اتصف بالحكمة كان فعله كله حكمة لا محالة أو بهذا الاسم والصفة على خصوص فعله الخلق على أنه حكيم فيه وأعظم من ذلك دلالة هذه القاعدة على عدم دخول الشر المطلق فى أفعال الرب عز وجل فإن أفعاله كلها إحسان

---

(١٦) أعلام السنة المشهورة من المجموع الرسائل المفيدة ص (٢٥) وانظر نحوه فى معارج القبول (١/٨٠-٨١).

(١٧) مدارج السالكين (١/٣١).

وخير فهو لا يفعل الشر المحض ولا تتعلق به صفة (الخلق) ولا اسمه (الخالق) وأما الشر الوجهى فإنه يدخل فى مفعولاته[١٨] دون فعله سبحانه إلا أنه إذا نسب الشر الإضافى إليه فهو خير لما يترتب على خلقه من حكم محمود ومصالح مطلوبة لولا وجوده لتعطلت ، لكن ربما ظهر مافى مفعوله من الشر (وخفى ما فى خلقه من الخير ولهذا قال تعالى للملائكة وقد سألوا عن خلق هذا القسم فقالوا ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[١٩] فإذا كان الملائكة مع قربهم من الله وعلمهم بأسمائه وصفاته وما يجب له ويمتنع عليه لم تعلم حكمته سبحانه فى خلق من يفسد كما يعلمها الله فالخير كله فى يدى الرب والشر ليس إليه فلا يدخل فى أسمائه وصفاته ولا فى أفعاله وإن دخل فى مفعولاته بالعرض لا بالذات[١٩].

والمراد بدخولها فى مفعولات الله بالعرض أن الأصل فى مفعولاته الخير والشر إنما ورد على بعضها لعدم أسباب الخير وموجباته فهو راجع إلى العدم فإن الله (إذا أراد بعبد الخير أراد من نفسه سبحانه أن يوفقه ويعينه عليه فتوجد منه فيترتب عليه من الأمور الوجودية مافيه صلاحه وسعادته فإذا لم يرد به خيراً لم يرد من نفسه أن يعينه أو يوفقه فيبقى مستمراً على عدم الخير الذى هو الأصل فيترتب على هذا العدم فقد الخير وأسبابه وذلك هو الشرور والألم ، فإذا بقيت النفس على عدم كمالها الأصلى وهى متحركة بالذات لم تخلق ساكنة تحركت فى أسباب مضرتها وألمها فتعاقب بخلق أمور وجودية يريد الله سبحانه تكوينها عدلاً منه فى هذه النفس وعقوبة لها وذلك خير من جهة كونه عدلاً وحكمة وعبرة وإن كان شراً بالإضافة إلى المعذب

---

(١٨) سورة البقرة آية (٣٠).

(١٩) مختصر الصواعق (٣٤٩/١) بتصرف يسير.

والمعاقب فلم يخلق سبحانه شراً مطلقاً بل إن خلقه من ذلك خير فى نفسه وحكمة وعدل وهو شر إضافى فى حق من أصابه كما إذا أنزل المطر والثلج والريح وأطلع الشمس كانت هذه خيرات فى نفسها وحكم ومصالح وإن كانت شراً نسبياً إضافياً فى حق من تضرر بها[٢٠].

وبهذا يعلم أنه جل شأنه كما استحق الحمد على أسمائه وصفاته استحق الحمد على أفعاله .

○ **فتلخص بهذا ما يلى : -**

١ - أن أفعاله تعالى تشتمل على معانى كماله الموجودة فى صفاته .
٢ - أن أفعاله كلها خير وإحسان .
٣ - أن الشر لا يدخل فيها سواء كان محضاً أو إضافياً .
٤ - أنه يستحق الحمد عليها كما يستحقه على أسمائه وصفاته .
٥ - الشر فى مفعولاته راجع لأمور عدمية .
٦ - أن الأصل فى مفعولاته الخير تبعاً لأفعاله فى دلالتها .
٧ - أن أفعاله مشتقة من أسمائه وصفاته فلما اتصف بصفة الخلق سمى بالخالق كان فعله الخلق .
٨ - أن تسمية الشر شراً بالإضافة إلى المتضرر وهو العبد وإلا فهو خير بالإضافة إلى أنه مفعول الرب لما فيه من الحكم البالغة فكونه شراً راجع إلى تعلقه بالعبد لا إلى أثر فعل الرب إذ مفعولاته سبحانه كلها خير قال تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾[٢١].
٩ - أن الاستدلال بأسمائه وصفاته على أفعاله من خصوصية رب العالمين من أعظم الطرق لإثبات الكمال ومعرفة مايمتنع عليه .
١٠ - أن جانب الخير فى الشر النسبى قد يخفى فيظن أنه شر محض .

(٢٠) مختصر الصواعق (٣٥٠/١).
(٢١) الصافات (٩٦).

□ القاعدة التاسعة □

فى قدم الأسماء والصفات وحدوث المتعلقات

○ نص القاعدة :

(أسماء الله وصفاته قديمة ومتعلقات الصفات حادثة ولا يلزم من قدم الصفة قدم متعلقاتها)[1].

○ التحليل اللفظى :

أسماء الله : أى الحسنى دون ما أطلق عليه من الأسماء فى سياق خبرى لأنه الأولى من كلام الله والأخرى من كلام العبد .

وصفاته : الصفات هنا تعم الذاتية والفعلية .

قديمة : أى غير مخلوقة وإنما عبرنا بقديمة لأنها فى سياق خبرى فيجوز استعمالها ولأنها بعد وضع الاصطلاح اختصت بغير المخلوق فصارت نصاً فيما نتحدث فيه ، ولغلبة استعمالها فى لسان علماء الكلام .

ومتعلقات الصفات : قد تقدم أنها ما وقع عليه فعل الصفة بحيث اقتضاه أن يكون مفعولاً به .

حادثة : الحدوث هو تعلق صفة الخلق بالممكنات أو كما حده المتكلمون بأنه الوجود بعد العدم[2] والمراد به هنا كون المتعلقات مخلوقة لله .

---

(١) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٢٤٤).

(٢) انظر تحقيق المقام على كفاية العوام (المتن) ص (٣٠) شرح الخريدة ص (١٧) توضيح المقاصد (٢/٢٤٤).

ولا يلزم من قدم الصفة قدم متعلقاتها :

فلا يجب أن تكون المتعلقات قديمة لحكمنا بوجوب قدم صفاته تعالى لأنه لا تلازم فى الوجود والحقيقة بين الصفة ومتعلقها لأن الله موصوف بالصفات أزلاً وأبداً سواء وجدت المتعلقات أو لم توجد فلا يتوقف وصفه بالصفة على وجود المتعلق أو عدمه إذ هو بصفاته موجود قبل خلق المخلوقات ولم يستجد له صفة بحدوثها[٣].

فرجعت مباحث هذه القاعدة إلى ثلاثة أمور : -

- **الأمر الأول** : أن أسماءه وصفاته قديمة غير مخلوقة .
- **الأمر الثانى** : أن متعلقات صفاته حادثة بعد أن لم تكن لتعلق صفة الخلق بها .
- **الأمر الثالث** : أنه لا يلزم من كون الصفة قديمة غير مخلوقة كون متعلقها قديماً غير مخلوق مثلها .

○ **التحليل المعنوى :**

إن مما اتفقت عليه كلمة عقلاء الأمة وعلمائها من سلفنا الصالحين وأئمتنا المهتدين أنه (يجب أن يعتقد أن الله عز اسمه قديم بجميع أسمائه وصفاته لا يجوز له اسم حادث ولا صفة حادثة كان الله خالقاً ولا مخلوق ورباً ولا مربوب ومالكاً ولا مملوك ، كما هو الآخر قبل فناء العالم والوارث قبل فناء الخلق والباعث قبل مجيء البعث ومالك يوم الدين قبل مجيء يوم القيامة)[٤] (مازال بصفاته قديماً قبل خلقه لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفاته وكما كان بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبدياً ليس منذ خلق الخلق استفاد

---

(٣) انظر مختصر الصواعق (١١٦/٢) شرح السنة (١٨٠/١).

(٤) شرح السنة (١٧٩/١).

اسم الخالق ولا بإحداثه البرية استفاد اسم البارى ، له معنى الربوبية ولا مربوب ، ومعنى الخالقية ولا مخلوق)[٥] وتقرير هذا الأصل من وجوه : -

الوجه الأول : أن أسماءه وصفاته تابعة لذاته وتحذو حذوها فكما أن ذاته قديمة غير مخلوقة فكذلك أسماؤه وصفاته[٦].

الوجه الثانى : أن أسماء الله وصفاته من كلامه ، وكلامه تعالى غير مخلوق فأسماؤه وصفاته غير مخلوقة[٧].

الوجه الثالث : اتفاق الأمة على أن من حلف باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته أنه حالف بالله .

الوجه الرابع : ما قرره الفقهاء من أن اليمين المكفرة هى ما حلف فيه بالله أو اسم من أسمائه أو صفة من صفاته ولو كانت الأسماء والصفات مخلوقة لما جاز الحلف بها لان الحلف بغير الله شرك بالله .

الوجه الخامس : ماعلم من أن الصفة يمتنع وجودها بلا موصوف تقوم به ولا يقوم بالموصوف إلا مايناسبه فإذا كان الموصوف هو الخالق فصفاته غير مخلوقة وإذا كان الموصوف هو المخلوق فصفاته مخلوقة[٨].

الوجه السادس : ما يلزم من القول بخلق أسمائه وصفاته من اجتماع النقيضين وهو كون المخلوق خالقاً إذ لا يعقل فى الوجود خالق صفاته وأسماؤه مخلوقة لكن يعقل مخلوق صفاته مخلوقة .

الوجه السابع : أن لازم القول بخلق أسماء الله وصفاته كون ذاته مخلوقة وهذا

---

(٥) المجموعة السعودية عقيدة الطحاوى ص (١٨).

(٦) مجموعة الرسائل والمسائل (٢/٥٤).

(٧) انظر فتاوى شيخ الإسلام ص (١٥).

(٨) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٢/٥٤).

ما لا يقوله مسلم .

الوجه الثامن : أن من قال إن أسماء الله وصفاته مخلوقة يلزمه أن الله مجهول حتى وضع له الخلق اسماً وصفة[٩].

الوجه التاسع : (فيه نسبة العجز والوهن والضرورة والحاجة لله تعالى (لأن المستعير محتاج مضطر والمعير أبداً أعلى منه وأغنى)[١٠].

الوجه العاشر : أن (فى هذه الدعوة استجهال الخالق إذا كان بزعمه هملاً لا يدرى ما اسمه والله المتعالى عن هذا الوصف المنزه عنه)[١٠] .

الوجه الحادى عشر : ما قرره العقلاء من أن من قال كفرت بالله أو بالرحمن أو بالحكيم أو بالعليم فهو فى كل ذلك مخبر عن كفره بالله وأصل هذه الأسماء هى الصفات فإذا كان المشتق غير مخلوق فالمشتق منه غير مخلوق .

الوجه الثانى عشر : بما تقرر فى النفوس من أن من قال دعوت الله أو دعوت الرحمن أو عبدت الله أو عبدت الرحمن فهو مخبر عن عبادته لله سبحانه وتعالى[١١].

الوجه الثالث عشر : أنه لو كانت أسماؤه تعالى وصفاته مخلوقة لماثل مخلوقاته إذ لا محل للمماثلة إلا فى الخصائص وأسماؤه وصفاته من خصائصه .

وإذا تقرر هذا فاعلم أنه لا يجب شرعاً ولا عقلاً كون متعلقات الصفة قديمة أسوة بالصفة إذ لا تلازم بين الصفة والمتعلق من جهة القدم وعدمه وذلك لأن تعلقات الصفات ليست بقديمة بل هى مخلوقة له تعالى بعد أن لم تكن فمجرد التعلق وحده ليس بموجب للقدم (فإن الله هو وحده قديم

---

(٩) معارج القبول (١/٨١ وما بعدها).

(١٠) عقائد السلف الرد على الجهمية لأبى سعيد الدارمى ص (٣٦٣).

(١١) انظر معارج القبول (١/٨١ ومابعدها).

وكل ماسواه حادث وليس وجود الأشياء مقارناً لوجوده بل وجوده سابق عليها جميعاً)[١٢].

فتبين بذلك أمران : -

- **الأول** : كون حكم الصفة مخلوقاً .
- **الثانى** : كون المتعلقات مخلوقة وهو مبنى على خلق التعلق فإذا كان التعلق الذى هو الصلة بين الصفة والمتعلق مخلوقاً فكون المتعلق ليس بقديم أولى وأحرى ويتضح ذلك بالمثال .

فإن صفة الخلق قديمة لكن العالم الذى هو متعلق بصفة الخلق ليس بقديم بل هو حادث[١٣] وهكذا صفة العلم قديمة لكن المعلومات غير ذاته وصفاته وأسمائه مخلوقة وقس على ذلك .

○ **فقه القاعدة :**

فى هذه القاعدة بيان للأصول التالية : -

الأصل الأول : أن أسماء الله وصفاته لا تماثل أسماء المخلوقين وصفاتهم تماثلاً يوجب تساوى الحقيقتين فى الخصائص .

الأصل الثانى : أن الأسماء والصفات داخلة فى مسمى الذات على معنى أنها لا تعقل ذاته إلا بها[١٤] إذ ما لا وصف له ولا اسم لا حقيقة له فى الوجود العينى (فإذا قلنا الله الخالق وماسواه مخلوق فقد دخل فى مسمى اسمه صفاته فإنها داخلة فى مسمى اسمه[١٥] وإلا فإن الصفة يفهم منها معنى زائداً على

---

(١٢) شرح النونية للهراس (١٤٩/١).

(١٣) انظر شرح النونية للهراس (١٥٠/١).

(١٤) موافقة صريح المعقول (١٧٨/٢) و (١٥/٣).

(١٥) موافقة صريح المعقول (١٧٧/٢).

الذات لو قدر تجردها ذهناً .

الأصل الثالث : أن إثبات الأسماء والصفات ليس تمثيلاً لله بالمخلوقات بل هو من لوازم الإقرار بوجود الذات[16].

الأصل الرابع : أن أسماء الله وصفاته قديمة قدم ذاته[17].

الأصل الخامس : أن الأسماء المقصودة فى القاعدة هى الأسماء الحسنى دون غيرها .

الأصل السادس : أن ما سمى الله به نفسه من كلامه فهو غير مخلوق وما اشتقه العبد لربه من الأسماء الدالة على المدح الخالص من كلام العبد فهى مخلوقة[18].

الأصل السابع : أنه لا يلزم من قدم فعل الرب قدم مفعوله[19].

الأصل الثامن : أن صفة الخلق قديمة خلافاً للجهمية والمعتزلة والأشاعرة[20].

الأصل التاسع : أن صفة الخلق غير المخلوق خلافاً للجهمية والمعتزلة والأشاعرة[20].

الأصل العاشر : أن تعلقات الصفات مخلوقة[21].

الأصل الحادى عشر : أن آثار الصفة حادثة لتعلق صفة الخلق بها وهو مبنى على خلق المتعلقات .

---

(١٦) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٥٢).

(١٧) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٢/٤٧).

(١٨) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٢/٥٥).

(١٩) شرح النونية للهراس (١/١٥٠).

(٢٠) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٢٤٢).

(٢١) توضيح المقاصد (٢/٢٤٢).

الباب الثانى

فى

قواعد أحكام الأسماء والصفات وصياغتها

□ التعريف بالباب الثانى □

هذا الباب ذو مهمة علمية فهو يبين الأحكام العارضة فى باب الأسماء والصفات ويعالج الطرق التى سلكها القرآن والسنة النبوية فى اشتقاق الأسماء وإثبات الصفات ويشتمل على عشر قواعد : -

القاعدة الأولى : فى وجوب التسليم لما جاء فى الكتاب والسنة فى باب الأسماء والصفات .

القاعدة الثانية : فى حكم الوصف والتسمية والخبر .

القاعدة الثالثة : فى موافقة العقل لما جاء به الشرع .

القاعدة الرابعة : فى مذهب السلف فى النفى والإثبات .

القاعدة الخامسة : فى الصفات السلبية .

القاعدة السادسة : فى حكم ماينقسم معناه من الصفات .

القاعدة السابعة : فى حكم اشتقاق المصدر والفعل والإخبار بهما عن الله .

القاعدة الثامنة : فى بيان عدم التلازم بين الإخبار بالفعل مقيداً والتسمية به .

القاعدة التاسعة : فى حكم الألفاظ المجملة .

القاعدة العاشرة : فى حكم التسلسل نفياً وإثباتاً .

* * *

□ القاعدة الأولى □

فى التسليم لما جاء فى كتاب الله وسنة رسوله فيما جاء فى هذا الباب وغيره

○ نص القاعدة :

(فما جاء فى الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه وكذلك ما ثبت باتفاق الأمة وأئمتها مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً عليه فى الكتاب والسنة ومتفق عليه بين سلف الأمة)[1].

○ التحليل اللفظى : -

فما جاء فى الكتاب والسنة : المراد بما جاء فيهما هو ما أخبر الله به عن نفسه أو ما أخبر الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن ربه من أسمائه الحسنى وصفاته العليا .

وجب على كل مؤمن الإيمان به :

المراد بالإيمان الواجب هو الإيمان المجمل بأن يصدق بما أخبر الله به عن نفسه من أسمائه وصفاته وبما أخبر به رسوله (صلى الله عليه وسلم) عنه على سبيل البيان العام المجرد عن تفصيل أجزائه وأفراده .

وإن لم يفهم معناه :

المراد بالفهم هو إدراك المعنى المراد من اللفظ على وجه البيان التام

---

(١) التدمرية ص (٢٦) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٧) .

والإيضاح الكامل لجميع أجزاء المعنى فإن هذا النوع من الفهم من فروض الكفايات يختلف باختلاف القدر والملكات فكلما كملت ملكة الشخص وجب عليه من هذا الفهم ما لا يجب على غيره وإن كانت الأمة مطالبة بتحصيل عدد له هذا الفهم حماية للحق وصيانة لدين الأمة .

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها :

الواو عاطفة وهى مفيدة للتشريك فى الحكم فإن حكم الإيمان بما اتفق عليه السلف فى باب الأسماء والصفات حكم الإيمان بما ثبت بالكتاب والسنة .

وإنما خص بهذا الحكم ما اتفق عليه السلف دون غيرهم لانضباط إجماعهم دون من سواهم .

مع أن هذا الباب :

المراد بالباب هذا باب توحيد الأسماء والصفات .

يوجد عامته منصوصاً عليه فى الكتاب والسنة ومتفق عليه بين سلف الأمة : المراد بوجود عامته فى نصوص الكتاب والسنة وإجماع السلف النص على أصله الذى تبنى عليه تفاصيله العقدية وفروعه التوحيدية وإن كان ربما استقل كل من الكتاب والسنة عن قسيمهما الإجماع ببعض تفاصيله وجزئياته الإيمانية نظراً لأن كلاً من هذه الأصول دليل كامل مستقل بالدلالة على المطلوب غير محتاج إلى غيره فى إثبات شىء أو نفيه فى الشرعيات .

○ **التحليل المعنوى : –**

إن مما اتفقت عليه كلمة المسلمين اعتبار القرآن الكريم والسنة هما المعتمد فى التشريع فإليهما المرجع والمآل فى جميع مناحى الشريعة أصولها العقدية وفروعها العملية واستدامة لهذا الأصل وعملاً به وجب الإيمان فى

باب الأسماء والصفات بكل ما أخبر الله به عن نفسه أو أخبر به رسوله (صلى الله عليه وسلم) عنه بما يجب إثباته للرب جل جلاله وتقدست أسماؤه إجمالاً وتفصيلاً إجمالاً فى الأخبار المجملات وتفصيلاً فى الأخبار المفصلات[٢] فعلم أن الإيمان بإخبار الله وإخبار رسوله على مرتبتين : -

● **الأول منها** : إيمان مجملاً وهو من فروض الأعيان فيجب على كل أحد الإيمان به والتصديق بما يدل عليه النص سواء ظهرت له حقيقة المعنى المدلول عليه باللفظ الإلهى والنبوى أو لم تظهر[٣] وذلك لعدة وجوه : -

● **الوجه الأول** : (أن عدم علمنا بالحقائق لا ينفى ثبوتها فى نفسها فما أخبر به الصادق المصدوق الرسول (صلى الله عليه وسلم) هو ثابت فى نفس الأمر سواء علمنا صدقه أو لم نعلم ومن أرسله الله إلى الناس فهو رسوله سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدقه الناس وما أمر به عن الله فهو أمره وإن لم يطعه الناس فثبوت الرسالة نفسها وثبوت الرسول وثبوت ما أخبر به فى نفس الأمر ليس موقوفاً على وجودنا فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا والأدلة التى نعلمها بعقولنا وهذا كما أن وجود الرب وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت فى نفس الأمر سواء علمناه أم لم نعلمه)[٤].

● **الوجه الثانى** : أنه إذا علم الإنسان أنه لا أصدق من الله قيلاً ولا أحسن حديثاً (وأن محمداً رسول الله بالعقل والنقل والبراهين اليقينية ثم وجد فى عقله ما ينازعه فى خبره كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع

---

(٢) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (١/١٨٦) .

(٣) انظر شرح حديث النزول ص (٧٩) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول هامش منهاج السنة النبوية (١/٥٠) .

(٤) الكواشف الجلية (٢٦) ومابعدها .

إلى من هو أعلم به منه وأن لا يقدم رأيه على قوله ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه وأنه أعلم بالله وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه وأن التفاوت الذى بينهما فى العلم بذلك أعظم من التفاوت الذى بين العامة وأهل العلم بالطب فإذا كان عقله يوجب عليه أن ينقاد لطبيب يهودى فيما أخبره به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمدة والمسهلات واستعمالها على وجه مخصوص مع ما فى ذلك من الكلفة والألم لظنه أنه أعلم منه وأنه إذا صدقه أقرب لحصول الشفاء مع علمه أن الطبيب يخطىء كثيراً وأن كثيراً من الناس لا يشفى بما يصفه الطبيب بل يكون استعماله لما يصفه سبباً لهلاكه ومع هذا يقبل قوله ويقلده وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام والرسل صادقون مصدقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط)[٥].

● **الوجه الثالث** : (أن العلم نوعان أحدهما العلمى وهو ما كان شرطاً فى حصول العلوم كتصور أحدنا ما يريد أن يفعله فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه والثانى : النظرى وهو ما كان المعلوم غير مفتقر فى وجوده إلى العلم كعلمنا بوحدانية الله وأسمائه وصفاته وصدق رسله وملائكته وكتبه ورسله وغير ذلك فإن هذه المعلومات ثابتة سواء علمناها أو لم نعلمها فهى مستغنية عن علمنا بها)[٦].

● **الوجه الرابع** : تكليف العامة ومن لا يفهم العربية وما فى معناهما فمن اشتبهت عليه بعض نصوص الكتاب والسنة (وهذا متفق عليه بين السلف والخلف فما زال كثير من الصحابة يمر بآية ولفظ لا يفهمه فيؤمن

---

(٥) الكواشف الجلية (٢٦) ومابعدها .
(٦) الكواشف الجلية ص (٢٧) ومابعده . موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول هامش منهاج السنة (٥٨/١) وما بعدها .

به وإن لم يفهم معناه)[٧] ولا يعنى ذلك أن فى كتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) ما لا يفهم أصلاً فإن معانى النصوص مفهومة من لغة التخاطب لكن قد يقوم بالشخص من عوامل القصور ما هو مدعاة لعدم الفهم ووضوح الخطاب وعلى هذا (فكل من اشتبه عليه آية من القرآن و لم يعرف معناها وجب عليه الإيمان بها وأن يكل علمها إلى الله فيقول : الله أعلم)[٨].

● **الضرب الثانى من ضربى الإيمان التفصيلى** : وهو مختص بكل ماوضحت دلالته وبان معناه وظهر مدلوله من نصوص الكتاب والسنة فهو فرض عين على من وضحت عنده مفاهيمه وبرزت إلى عقله حقيقته وأما البحث عنه على من وجدت عنده القدرة عليه فهو من فروض الكفايات فيجب على من قدر عليه أن يحصله طلباً لحماية الدين وكفاية المسلمين بتعليمه وتفهيمه وهذا بحر تتفاوت فيه همم الطالبين وتتطاول فيه أعناق الراغبين فبقدر المعرفة به تكمل المعرفه بالله ودينه كما قال تعالى : ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[٩] وبذلك يعلم (أن الناس عليهم أن يجعلوا الله ورسوله هو الأصل المنيع والإمام المقتدى به سواء علموا معناه أو لم يعلموه فيؤمنوا بلفظ النصوص وإن لم يعرفوا حقيقة معناها وما سوى كلام الله ورسوله فلا يجوز أن يجعل أصلاً بحال)[١٠] وهذا أصل عام شامل لجميع أبواب الشريعة وطرقها إلا أنه فى باب أسماء الله وصفاته ألزم إذ الخبر عن الله وعن رسوله هو المتعين لمعرفتها على وجه التفصيل والبيان لما تقدم من أنه موقوف على ورود النص به وهكذا ما اتفقت الأمة المحمدية المزكاة

---

(٧) انظر مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٣٣٣ - ٣٣٥) .

(٨) مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٣٣٣ - ٣٣٥) .

(٩) سورة المجادلة آية (١١) .

(١٠) الفتاوى الكبرى (١٧/٥) .

بقوله تعالى : ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾[11] إذ هى لا تجتمع على خطأ لا سيما ما نقل فيه الاتفاق عن سلف الأمة أصحاب القرون المفضلة فإن إجماعهم مما يمكن ضبطه وحصره نظراً لعدم تفرق العلماء فى البلاد وعدم تباعد الديار مما يتسبب فى عسر النقل وصعوبة الإجماع مع أن هذا الباب بفضل الله قد بينه كتاب الله وسنة رسوله أتم البيان وأكمله ولا تكاد تجد مسألة فيه إلا والقرآن الكريم والسنة النبوية قد جاءا بالفصل والبيان مما لم يترك لمتكلم طريق ولا لمتحير سبيل وبذا يعلم أن الإيمان بما جاء به القرآن الكريم من الأخبار وما جاء به الرسول (صلى الله عليه وسلم) من الأنباء مما هو من باب الأسماء والصفات له ثلاث طرق : -

١ - طريق الخبر القرآنى : وهو إخبار الله عن نفسه .

٢ - طريق الخبر النبوى : وهو إخبار الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه وهو أعلم به .

٣ - طريق النقل عن سلف الأمة وأئمتها وهم المزكون من الله ورسوله .

○ **فقه القاعدة :**

وبعد هذا فكل من سير طرفه فى هذه القاعدة علم عظمتها ومنزلتها من الدين فهى الأصل الذى عن طريقه يوزن إيمان المؤمنين وفى تحقيق معناها يتفاوت أرباب اليقين إذ كيف لا يكون ذلك ومدارها التصديق بخبر الله وخبر الرسول والركون إليهما فى جميع مرافق الدين ولاسيما مايتعلق بما يجب لله رب العالمين من صفات كماله ونعوت جلاله ومظاهر جماله ولذا فقد اشتملت على تقرير عدة أصول .

---

(١١) النساء : (١١٥) .

● **الأصل الأول** : بطلان كون العقل وحده مستقلاً بمعرفة مايجب لله من صفات كماله ونعوت جماله وإن كان العقل المضاء بنور الوحى لا يخرج عما تقرره نصوص الكتاب والسنة .

● **الأصل الثانى** : أن من أوقف إيمانه بخبر الله وخبر رسوله على فهمه أو تصور عقله (فقد أشبه الذين قال الله عنهم ﴿ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾[12])[13]. ووجه دلالتها أن إدراك مثل هذا طريقه الخبر المحض والنقل عمن شأنه أن ينقل عنه وهو الله ورسوله بأن يفصلا فيه المقال وأن يظهرا ماخفى على عقول الخلق ومن أوقف إيمانه على فهمه وتصور عقله فقد ادعى أنه لا يؤمن به حتى يؤتى مثلما أوتى الرسل من الفهم والبيان الأمر الذى لا يمكن إلا من طريق الوحى .

● **الأصل الثالث** : أنه لافرق عند من سلك هذا السبيل بين وجود الرسول وإخباره وبين عدم الرسول وعدم إخباره وكان ما يذكره من القرآن والحديث والإجماع فى هذا الباب عديم الأثر عنده وهذا قد صرح به أئمة هذا الطريق[14] .

● **الأصل الرابع** : بطلان الاعتماد على طريق القياس العقلى بأنواعه الذى يعول عليه كثير من المناطقة والمتكلمين وطريق الكشف الذى يعتمد عليه كثير من الصوفية وأرباب الطرق فإن كلاً من الطريقتين فيها من الاضطراب والاختلاف ما لا ينضبط وليست واحدة منهما تحصل المقصود بدون الطريق النبوية والطريق النبوية تحصل الإيمان النافع فى الآخرة بدون

---

(١٢) سورة الأنعام آية (١٢٤) .
(١٣) شرح الأصفهانية ص (١٢) .
(١٤) شرح الأصفهانية ص (١٢) .

ذلك ثم إذا حصل قياس أو كشف يوافق ما أخبر به الرسول كان حسناً مع أن القرآن قد نبه على الطريق الاعتبارية التي بها يستدل على مثل ما فى القرآن كما قال تعالى : ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾[١٥] فأخبر أنه يرى عباده من الآيات المشهورة التى هى أدلة عقلية ما يتبين به أن القرآن حق[١٤].

● **الأصل الخامس** : أنه يجب علينا أن نصدقه فى كل ما أخبر ونطيعه فى كل ما أوجب وأمر ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان[١٦] .

● **الأصل السادس** : أن الناس عليهم أن يجعلوا الله ورسوله هو الأصل المنيع والإمام المقتدى به سواء علموا معناه أو لم يعلموه فيؤمنوا بلفظ النصوص وإن لم يعرفوا حقيقة معناها وأما ما سوى كلام الله ورسوله فلا يجوز أن يجعل أصلاً[١٧] والمراد بجعله أصلاً بحيث تعرض عليه جميع الأدلة والاستنباطات فيكون هو الحكم عليها .

● **الأصل السابع** : أن ما يستحق الله من الأسماء والصفات ثابت فى نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه[١٨].

* * *



(١٥) سورة فصلت آية (٥٣) .
(١٦) مجموعة المسائل والرسائل (٨٧/٢) .
(١٧) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول هامش منهاج السنة (٥١/١) .
(١٨) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول هامش منهاج السنة (١ ٥٨) ونحوه الكواشف الجلية ص (٢٦٨) .

□ القاعدة الثانية □

فى حكم الوصف والتسمية والخبر

○ نص القاعدة :

إن ما يطلق عليه فى باب الأسماء والصفات توقيفى وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفياً ، كالقديم والشيء الموجود والقائم بنفسه فهذا فصل الخطاب فى مسألة أسمائه هل هى توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه بعض ما لم يرد به السمع[1] .

○ التحليل اللفظى :

١ - **إن ما يطلق عليه** : هو بدأ فى بيان أحكام ما تجرى نسبته إلى الله من اسم أو صفة أو خبر على سبيل الوجوب أو الجواز .

٢ - **فى باب الأسماء والصفات** : هذا هو القسم الأول مما يطلق على الله وهو ما يجرى على الله من اسم أو وصف والمراد به بيان الأصل الجامع فى توحيد الأسماء والصفات .

٣ - **توقيفى** : وهو تفعيل من الوقف والياء للنسبة والوقف فى اللغة : مادة تدل على الحبس والمنع ومنه التوقيف هنا إذ المراد به الوقوف على نص الشارع فلا يجوز الكلام فى هذا الباب بطريق القياس أو الاشتقاق اللغوى بل يكتفى بما وردت به نصوص الشرع لفظاً ومعنى فعلم بذلك أن التوقيف هو الاقتصار فى الوصف والتسمية على ما وردت به الآيات القرآنية والآثار النبوية

---

(١) بدائع الفوائد (١٦٢/١) .

لفظاً ومعنى .

٤ - **ما يطلق عليه من الأخبار** : هو شروع فى بيان أحكام ما يجرى من الألفاظ إطلاقه على الله فى أسلوب خبرى وقد تقدم أن محله هو مادل على معنى حسن أو ليس بسىء وإن لم يوصف بالحسن .

٥ - **لا يجب أن يكون توقيفياً** : نفى الوجوب الشرعى يدل على الجواز فيجوز أن تخبر عن الله بكل لفظ دل على معنى حسن أو ليس بسىء فلا يمنع شرعاً الإخبار عنه تعالى على هذا الوجه ولذا فإن باب الإخبار لا يجب أن يكون مقيداً بالوارد فى القرآن والآثار بل يكتفى فى ذلك بعدم دلالته على الذم سواء دل على المدح أو لم يدل وقد تقدم أن أنواع الإخبار عنه هى :

(أ) الإخبار بأسماء الله وصفاته .

(ب) الإخبار بالألفاظ الكلية العامة كالذات والموجود والماهية .

(جـ) الإخبار بلفظ اختص معناه به تعالى إلا أنه لم يرد الشرع بالتسمية به والوصف كالقديم والقائم بنفسه والسرمدى والأزلى ونحوها .

(د) الإخبار بأسماء الفاعلين خالصة للحمد من أفعال وصف الله بها نفسه مقيدة بسياق المدح أو بسياق المقابلة الجزائية .

٦ - **فهذا فصل الخطاب** : هو تذييل يراد به بيان عظم هذا الأصل وجمعه إذ هو أجمع أصل فى باب الأسماء والصفات فهو وحده مغن عن غيره لا يستقل بدونه بل كل قواعد الأسماء والصفات ترجع إليه وتبنى عليه .

٧ - **ما لم يرد به السمع** : المراد بالسمع هو خبر الله عن نفسه وخبر الرسول عن ربه وإجماع الأمة وقد يعبر عنه بالخبر ويراد به خبر الله ورسوله عن ما يجب لله من أسمائه الحسنى وصفات كماله العليا وقد تبين أن الحق هو الرجوع إلى السمع فى باب الأسماء والصفات وجواز عدم الرجوع إليه فى باب الإخبار عن الله بما يستحق من كماله ونعوت جلاله .

○ **التحليل المعنوى :**

هذا أصل جامع من أجمع أصول توحيد الأسماء والصفات فعليه مبناه وإليه منتهاه إذ ما من أصل من أصوله إلا وهو راجع إليه ومبنى عليه فهو القول الفاصل والصراط الواضح حفظه وفهمه يغنى عن غيره إذا ماقصرت الهمة وطلب اختصار الطريق لمعرفة سبيل السلف فى هذا الباب فإن مايجرى إطلاقه على الله فيه قسمان(٢) .

● **أولاً** : أن يطلق على الله مراداً به صفة من صفاته أو اسماً من أسمائه بأن تدل النصوص القرآنية والآثار النبوية على أن هذا اللفظ المعين استعمل دالاً على معنى من معانى كماله تعالى أو على اسمه المختص به فالمتعين فى مثل هذا الرجوع إلى ما دل عليه كلام ربنا وسنة نبينا فلا نتعدى لفظها بل نثبت ماورد فيهما مراعين فى ذلك أمرين :

(١) إثبات اللفظ وما دل عليه من معنى معتقدين الإيمان بهما .
(٢) استعمال اللفظ القرآنى فيما سيق فيه من أسلوب بيانى وسياق لفظى فلا نتعدى ذلك إلى غيره .

(وبذا يتضح أن باب الوصف والتسمية موقوف على وروده فى الكتاب والسنة وصفاً أو اسماً سواء ورد الوصف به مطلقاً أو فى سياق مخصوص كسياق مقيد بالمدح أو مقابلة جزائية) .

ووجه ذلك ما يأتى :

١ - طريق الاستقراء والتتبع لما كانوا عليه (فإنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل مصدق لها مؤمن بها قابل لها غير مرتاب فيها ولا شاك فى صدق قائلها و لم يفسروا مايتعلق بالصفات منها

(٢) راجع القاعدة الأولى .

ولا تأولوه ولا شبهوه بصفات المخلوقين إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل عنهم ولم يجز أن يكتم بالكلية إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان مايحتاج إلى نقله ومعرفته لجريان ذلك فى القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل)[٣] .

٢ - إجماع السلف على ذلك وممن نقل ذلك (أبو عمر بن عبد البر[٤] فى شرح الموطأ فقال : (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها فى القرآن والسنة والإيمان بها ..)[٥] .

● **ثانياً : قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾[٦] .**

قال الخازن[٧] فى تفسيره : (يعنى ادعوا الله بأسمائه التى سمى بها نفسه أو سماه بها رسوله صلى الله عليه وسلم ففيه دليل على أن أسماء الله توقيفية لا اصطلاحية ومما يدل على صحة هذا القول ويؤكده أنه يجوز أن يقال : يا جواد ولا يجوز أن يقال : يا سخى ، ويجوز أن يقال : يا عليم ولا يجوز أن يقال : يا عاقل ، ويجوز أن يقال : يا حكيم ولا يجوز أن يقال :

---

(٣) نقض المنطق ص (٢) .

(٤) أبو عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى القرطبى من حفاظ الحديث ولد بقرطبة سنة (٣٦٨) روى عن أكابر علماء الحديث ولى قضاء لشبونة وسنترين وتوفى سنة (٤٦٣) وكان فى مدينة شاطبة من مؤلفاته (الاستيعاب فى معرفة الأصحاب) ص (٢٤٩ - ٣٥٠) كتاب الوفيات وانظر الديباج المذهب (٣٥٧-٣٥٩) .

(٥) الفتاوى الكبرى (٩٣/٥ ، ٩٤) .

(٦) الأعراف آية (١٨٠) .

(٧) على بن محمد بن إبراهيم بن الشيحى علاء الدين المعروف بالخازن عالم بالتفسير والحديث من فقهاء الشافعية بغدادى الأصل ونسبته إلى (شيحه) من أعمال حلب كان خازن الكتب بالمدرسة السميساطية توفى بحلب أشهر تصانيفه كتاب التفسير (لباب التأويل فى معانى التنزيل) المرسوم بتفسير الخازن . انظر الأعلام للزركلى (١٥٦/٥) .

يا طبيب)[٨] .

العقل الصحيح أن العلم بصفات الموصف له ثلاث طرق :

إما الرؤية العيانية ، وإما رؤية المثيل ، وإما أن يخبر الموصوف عن نفسه فالأول والثانى باطلان أما الأول : فإن الله لا يرى فى الدنيا وأما الثانى : فلأن الله ليس كمثله شيء فيتعين المصير إلى الثالث وهو : خبر الله عن نفسه . وهو أعلم بنفسه أو خبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه إذ هو لا ينطق عن الهوى فوجب الوقوف على ما ورد به الكتاب والسنة .

● **الثانى** : مما يطلق على الله ما أطلق عليه فى سياق خبرى لإثبات ما له من الكمال والأمر فى هذا أوسع من الأول إذ لا توقيف فيه فيجوز أن يخبر عن الله بكل ما لا ذم فيه أصلاً سواء كان دالاً على معنى حسن كالأسماء والصفات أو معنى ليس بسيء وإن لم يوصف بالحسن وذلك لوجوه :

١ - أن التعبير عن الكمال الربانى لا يحصره لفظ ولا تحيط به لغة .

٢ - أنه يلزم من عدم تجويز الإخبار عنه بكل ما هو مدح وثناء أو لا ذم فيه نفى كمال له يستحقه وربما نفاه عنه ناف فنفيك له موافقة له على مذهبه كالذات والوجود .

٣ - أن من الألفاظ مالا يصح إطلاقه إلا على الله ولم يرد لفظه فى الكتاب والسنة كالقائم بنفسه والسرمدى والأزلى ونفيه نفى لما تضمنه من كمال .

٤ - لأن القرآن فرق بين باب الوصف والتسمية وباب الإخبار عنه تعالى فأخبر عن نفسه بالصنع والفعل ونحوها ولم يصف بذلك نفسه فقال : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾[٩] وقال جل شأنه : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ

---

(٨) تفسير الخازن (٣١٩/٢) ونحوه فى تفسير البغوى (٣٢٠) حاشية تفسير الخازن .

(٩) سورة النمل آية (٨٨) .

﴿لِّمَا يُرِيدُ﴾[10] وقال تبارك وتعالى : ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾[11] .

فبان بحمد الله أن مذهب السلف مبنى على أصلين :

١ – عدم إطلاق القول بالتوقيف أو نفيه فيما يطلق على الله .

٢ – التفصيل فى ذلك بأن الأسماء والصفات توقيفية والأخبار ليست كذلك والله أعلم .

○ فقه القاعدة : –

ونحن عندما نسبر نصوص الكتاب والسنة نجد الله أطلق على نفسه أسماء كالسميع والبصير وأوصافاً كالسمع والبصر مثلاً وهكذا أخبر عن نفسه بأفعالها فقال تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾[12] وقال سبحانه : ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[13] فاستعملها فى تصاريفها المتنوعة مما يدل على أن مثل ذلك يجوز إطلاقه عليه على أى صورة ورد وأطلق على نفسه أفعالاً كالصنع والصبغة والفعل ونحوها لكنه لم يتسم ولم يصف نفسه بها لكنه أخبر بها عن نفسه مما يدل على أنها تخالف الأول فى الحكم فوجب الوقوف فيها على ماورد ووصف نفسه بأفعال فى سياق المدح كيريد ويشاء فقال جل شأنه : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ﴾[14] وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[15] إلا

---

(١٠) سورة هود آية (١٠٧) .

(١١) سورة البقرة آية (١٣٨) .

(١٢) سورة المجادلة آية (١) .

(١٣) سورة آل عمران آية (١٥ ، ٢٠) .

(١٤) سورة الأنعام آية (١٢٥) .

(١٥) سورة التكوير آية (٢٩) .

أنه لم يشتق له منها أسماء فدل على أن هذا النوع مخالف للقسمين فوجب رده إلى الكتاب والسنة وذلك بالوقوف حيث وقف الله ورسوله ، ووصف نفسه بأفعال أخرى على سبيل المقابلة بالعقاب والجزاء فقال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾(١٦) وقال : ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ﴾(١٧) ولم يشتق منها أسماء له تعالى فدل ذلك على أن مثل هذه الأفعال لها حكم خاص فوجب الوقوف على ما ورد .

وباستعراضنا لهذه الأمثلة المختلفة فى القرآن يتبين لنا أن الأخبار لسنا مقيدين فيها بلفظ بعينه إلا أننا علمنا من أصول عقيدتنا أن الله لا يطلق على نفسه إلا الكمال فوجب أن لا يوصف بضده كما قال تعالى :﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾(١٨) فلا نطلق عليه إلا ما لا ذم فيه أصلاً وأن باب الوصف والتسمية لا بد فيه من مطابقة مايوصف به ربنا أو يسمى به لما جاء فى كتاب الله وسنة رسوله لفظاً وسياقاً وهذا واضح بحمد الله فيما تقدم من الاستقراء والتتبع لطرق التعبير القرآنى عن هذا الجانب .

* * *



(١٦) سورة إبراهيم آية (٤٧) .

(١٧) سورة الأنفال آية (٣٠) .

(١٨) سورة الروم آية (٢٧) .

□ القاعدة الثالثة □

فى موافقة العقل لما جاء به الشرع فى هذا الباب وغيره

○ نص القاعدة :

إن الرجوع إلى النصوص فى الإثبات لا ينفى إثبات العقل لها بل هو موافق للسمع[1] .

○ التحليل اللفظى :

إن الرجوع إلى النصوص : وذلك لقصد الاستدلال بها على إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات وأثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم ووجوب الإيمان بها والمراد بالنصوص الأدلة من الكتاب والسنة وهى مايعبر عنها بالأدلة السمعية .

فى الإثبات : أى فى تقرير ثبوت هذه الأسماء والصفات لرب العالمين بحيث تكون داخلة فى الإيمان بذاته جل وعلا ووجوده .

لا ينفى إثبات العقل لها : المراد بالنفى هنا نفى دلالة العقل وموازينه على تقرير وجوب الإيمان بها والمراد بإثبات العقل لها براهينه وأقيسته الصحيحة فإن العقل وحده عاجز عن البيان التفصيلى فى مثل هذا الباب واكتفاء السلف بالنصوص إنما هو لقيامها بكل مايحتاج إليه فى بيان هذه

---

(١) انظر شرح حديث النزول ص (١٤٤) مختصر الصواعق (١/١٥٦) مجموعة الرسائل والمسائل (١/٢٠٠) (٢/٦٤).

المطالب الإلهية .

بل هو موافق للسمع : أو فى تقرير وجوب الإيمان بها وهذا احتراز من أن يقال : أن عدم نفى العقل لها لا يدل على إثباته لما دل عليه السمع والمراد بالسمع الأدلة الخبرية الثابتة وهى ثلاثة : -

- **أولاً** : الكتاب الكريم .
- **ثانياً** : السنة المطهرة الصحيحة .
- **ثالثاً** : إجماع السلف .

والمراد بموافقها دلالته عليها لا مجرد عدم معارضته لها .

○ التحليل المعنوى :

إن مما هو مقرر عند عقلاء الأمم قصور العقول الإنسانية عن إدراك كثير من المطالب الدنيوية فضلاً عن الإدراك التفصيلى للمطالب الدينية ولذا كان تحكيم العقل فى مطلب من مطالب الوجود أمراً ينكره العام من الناس والخاص بل إن مما يقرره العلم الحديث أدلة صارخة تدل على قصور العقل عن إدراك كثير من الماهيات الوجودية فضلاً عن إدراك الأمور الغيبية ومن هذا المنطلق الواضح اتخذ السلف الصالح تجاه العقل موقفاً وسطاً وخير الأمور الوسط - فلا هم ممن اتخذوا اتجاهاً عقلياً غالباً ولا آخر جافياً - والحق وسط بين باطلين - فالمعتزلة ومن نحا نحوهم عظموا العقل حتى أهدروا نصوص الشرع ، والأشعرية ومن نحا نحوهم عظموا النصوص فيما أثبتوه مما دل عليه النقل ووافقوا على دلالة العقل عليها وأهدروا النصوص فيما عدا ذلك وعارضوها بدعوى مناقضتها للعقل(*) .

ولما كان العقل هو ميزان التكليف فى الشرع وعليه المعول فى

(*) انظر أصول الدين للبغدادى ص (٢٤).

الحكم[٢] نظر إليه السلف نظرة موضوعية تتلخص فيما يلي : -

١ - أن العقل لا يدرك الأشياء على سبيل التفصيل .

٢ - أن العقل يدرك بعض الأشياء إدراكاً إجمالياً .

٣ - الشرع مقدم على العقل .

٤ - العقل لا يعارض الشرع بل يوافقه[٣].

٥ - الإدراك التفصيلي من خواص الشرع .

٦ - إذا فرضت معارضة العقل للشرع فالشرع هو الحجة[٣].

٧ - أن ما عارضه العقل الصحيح من أدلة الشرع فهو إما حديث ضعيف أو موضوع لا أصل له[٢].

٨ - أن ما عارض الشرع من موازين العقل فهو إما قياس فاسد أو خيال بارد ويدل على تقرير مذهب السلف عدة أمور : -

● **أولاً** : أن باب الأسماء والصفات يدخل في نطاق الغيب والغيب لا يعلمه إلا الله أو من علمه فالعقل لا يدرك الغيب فلا يدرك باب الصفات على وجه التفصيل .

● **ثانياً** : أن العلم بالأسماء والصفات على سبيل التفصيل فرع من العلم بالذات والعقل لا يدرك الذات فلا يدرك الأسماء والصفات تفصيلاً .

● **ثالثاً** : أن العقل عاجز عن إدراك كثير مما يدور حوله فلأن يثبت عجزه عن إدراك باب الأسماء والصفات على سبيل التفصيل أولى وأحرى .

وبذا يعلم أن جانب الإثبات عند السلف يقوم على أساسين[٤]: -

---

(٢) الكواشف الجلية (٢٨) مختصر الصواعق (١٥٦/١).

(٣) انظر مختصر الصواعق (١٥٦/١).

(٤) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٤٠/٥).

• **الأول** : الإخبارات الشرعية الصحيحة .
• **الثانى** : الأدلة العقلية الثابتة .

وهم فى ذلك متبعون لطريق القرآن فى الاستدلال والبيان والقرآن لم تتجرد نصوصه عن استعمال المقاييس العقلية الصحيحة بل استعمل فى معالجة عقيدة الأسماء والصفات عدداً من مقاييس العقل وموازينه تتلخص فى ثلاثة طرق[٥]: -

الأول : طريق الاستدلال بالتلازم بين الفعل والقدرة وغيرها من الصفات (فإن الفعل الاختيارى يستلزم ذلك استلزاماً ضرورياً) كما فى قوله سبحانه : ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[٦].

الثانى : طريق الاعتبار وهو الاستدلال بالأثر على المؤثر أو بالصنعة على الصانع كما فى قوله جل جلاله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾[٧].

ووجه دلالتها : (أن كل ما فى المخلوقات من قوة وشدة تدل على أن الله أقوى وأشد) وطرد ذلك (أن ما فيها من علم يدل على أن الله أعلم وما فيها من علم وحياة يدل على أن الله أولى بالعلم والحياة وهذه طريقة يقر بها عامة العقلاء حتى الفلاسفة يقولون كل كمال فى المعلول فهو من العلة).

الثالث : طريق قياس الأولى (وهو أن الكمال إذا ثبت للمحدث الممكن المخلوق فهو للواجب القديم أولى) وهو كما فى قوله سبحانه :﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ

---

(٥) مجموعة تفسير شيخ الاسلام ص (٢٨٧، ٢٨٩) مدارج السالكين (٣٥٢/٣، ٣٥٨).
(٦) سورة يس (٨١).
(٧) سورة فصلت (١٥).

﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾[8] ومما يوضحه من الآى قوله جل جلاله : ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[9].

وبذا يعلم (أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته)[10].

إذ العقل مهما بلغ ذكاءه وحصافته وعلمه وإحاطته فهو محدود مخلوق والسمع كلام البارى الذى وسع علمه كل شىء .

وعلى هذا (فيجب) إثبات ما أثبته لنفسه فى كتابه وعلى لسان رسوله والأدلة العقلية الصحيحة توافق ذلك لا تناقضه ولكن السمع والعقل يناقضان البدع المخالفة للكتاب والسنة والسلف بل الصحابة والتابعون لهم بإحسان)[11].

لكن لا يفوتنا هنا التنبيه على أن المراد بالعقل الموافق للشرع هو من استنار بنور النبوة واهتدى بهداية السماء إذ هو العقل الصحيح الذى سلمت موازينه واستقامت أقيسته وأما غيره من أنواع العقول التى امتلأت بأدران البدع وتلطخت بأوساخ الانحراف وانغمست فى أوحال الضياع فتلك عقول لا يعول عليها فى الصلاح الدنيوى فضلاً عن إدراك المطالب العقدية الصحيحة .

---

(٨) سورة النحل (٦٠).

(٩) سورة الروم (٢٨).

(١٠) الكواشف الجلية ص (٢٨).

(١١) شرح حديث النزول ص (١٤٤) بحذف يسير جداً.

○ **فقه القاعدة :**

وقد اشتملت هذه القاعدة على عدة مقاصد : -

● **المقصد الأول :** (أن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البته بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط)[12].

● **المقصد الثانى :** أن ما خالفت النصوص الصحيحة الصريحة فهو شبهات فاسدة[12].

● **المقصد الثالث :** أن ما خالفه العقل من السمع فهو حديث موضوع أو دلالته ضعيفة فهذه لا تصلح أن تكون أدلة شرعية[12] (لو تجردت عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفت صريح العقل)[12].

● **المقصد الرابع :** (أنه ليس فى القرآن صفة إلا وقد دل العقل الصريح على إثباتها لله تعالى فقد تواطأ عليها دليل العقل والسمع فلا يمكن أن يعارض ثبوتها دليل صحيح البته لا عقلى ولا شرعى بل إن كان المعارض سمعياً كان كذباً مفترى أو مما أخطأ المعارض به فى فهمه وإن كان عقلياً فهى شبهة خيالية)[13] .

● **المقصد الخامس :** (أن الذين قالوا بمعارضة العقل للنقل (أخطئوا من خمسة أصول :

إحداها : أن العقل الصريح لا يناقضه .

الثانى : أنه يوافقه .

الثالث : أن ما يدعونه من العقل المعارض ليس بصحيح .

---

(١٢) انظر الكواشف الجلية ص (٢٨) مختصر الصواعق (١٥٦/١).

(١٣) مختصر الصواعق (١٥٦/١).

الرابع : أن ما ذكروه من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول الصريح.
الخامس : أن ما أثبتوا به الأصول كمعرفة البارى وصفاته لا يثبتهما بل يناقض إثباتهما وذلك أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من علم الله فما أخبر به عن الله فالله أخبر به وهو سبحانه يخبر بعلمه ويمتنع أن يخبر بنقيض علمه وما أمر به فهو حكم الله والله عليم حكيم)[١٤].

● **المقصد السادس** : (أن غاية ماينتهى إليه من ادعى معارضة العقل للوحى أحد أربعة أمور لا بد له منها : -

١ - إما تكذيبها وجحدها .
٢ - وإما اعتقاد أن الرسل خاطبوا الخلق خطاباً جمهورياً لا حقيقة له وإنما أرادوا منهم التخيل وضرب الأمثال .
٣ - وإما اعتقاد أن المراد تأويلها وصرفها عن حقائقها بالمجازات والاستعارات .
٤ - وإما الإعراض عنها وعن فهمها وتدبرها واعتقاد أنه لا يعلم ما أريد بها إلا الله)[١٥]:

فأما الأول فحال الجهمية المعطلة .
وأما الثانى فحال الفلاسفة الإلهيين .
وأما الثالث فحال المعتزلة ومن شق طريقهم كالأشعرية .
وأما الرابع فحال أهل التفويض من الجهمية .

● **المقصد السابع** : (أن العقليات الصريحة إذا كان مقدماتها وترتيبها صحيحاً لم تكن إلا حقاً لا يناقض ما قاله الرسول)[١٦].

---

(١٤) مجموعة تفسير شيخ الإسلام ص (٣٧٩-٣٨٠).
(١٥) مختصر الصواعق (١٦/١).
(١٦) مجموعة الرسائل والمسائل (٦٥/٢).

● **المقصد الثامن** : (أن كل من أثبت ما أثبته الرسول ونفى ما نفاه كان أولى بالمعقول الصريح كما كان أولى بالمنقول الصحيح وأن من خالف صحيح المنقول فقد خالف أيضاً صريح المعقول)[١٧].

● **المقصد التاسع** : بيان أن جماع الطرق العقلية الصحيحة موجود فى كتاب الله وقد تقدم بيانها .

● **المقصد العاشر** : الدليل العقلى هو مابنى على مقدمات صحيحة يثبت عليها معان صحيحة وأما ما بنى على مقدمات فاسدة أو أنتج معنى فاسداً فهو شبهة .

* * *



(١٧) موافقة صريح المعقول بصحيح المنقول (١/٦٨).

□ القاعدة الرابعة □

فى بيان مذهب السلف النفى والإثبات

○ نص القاعدة :

(طريقة الكتاب والسنة فى أسماء الله وصفاته الإثبات المفصل والنفى المجمل)[1].

○ التحليل اللفظى :

طريقة الكتاب والسنة : شروع فى بيان طريقتهم فيما ورد من الأسماء والصفات وضدها إثباتاً ونفياً وهى إما حمل على الغالب أو على الحقيقة .

الإثبات المفصل :

قدمه لكمال الاهتمام به نظراً لأنه مقصود لذاته والمراد بتفصيله هو إثباته على سبيل التعين لإفراد الأسماء والصفات كل منها بذاته ، فأسماؤه السميع البصير وصفاته السمع والبصر وضده الإثبات المجمل وهو إثباتها فى سياق عام مستغرق لإفرادها بلا تعيين .

والنفى المجمل :

الواو لمطلق الجمع وهى واو العطف لا الاستئناف إذ المراد حصولهما

(١) التنبيهات اللطيفة للسعدى - التعليق للشيخ عبد العزيز بن باز ص (١٢) ونحوه ، طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٦) عن التدمرية ،توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٤٦٣) شرح النونية (٢/٦٠٦) منهاج السنة (١، ٦٠١، ٣٣٦) التنبيهات اللطيفة ص (٢٠).

معاً إذ لا كمال لأحدهما إلا بوجود الآخر ، والمراد بالنفى سلب النقائص ، والعيوب عنه تعالى كالند والمثيل ، وإجماله تسليط السلب على ما يضاد الكمال من النقائص والعيوب فى سياق عام مستغرق لإفرادها بلا تعيين كقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2].

لذا كانت طريقة سلف الأمة من الصحابة فمن بعدهم هى طريقة الكتاب والسنة وهى تقوم على أساسين : -

١ - الإثبات على سبيل التعيين لكل فرد من أفراد الأسماء والصفات وضده الإثبات المجمل لها .
٢ - النفى على سبيل العموم والشمول لكل فرد من أفراد ما يضاد الكمال من النقائص ، والعيوب وضده النفى المفصل لها .

ولا يعنى ذلك أنهم يقولون بنفى إتيان القرآن والسنة بالإثبات المجمل والنفى المفصل إلا أنهم يقولون هو خلاف الأصل المطرد فلا بد له من علة إذ كل ما خالف الأصل طلب سببه وإنكار الواقع تحكم .

○ **التحليل المعنوى :**

إن مما علم بالاستقراء والضرورة عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ممن نهج نهجهم أن عقيدتهم فى الأسماء والصفات قد بنيت على أصلين[3] : -

● **الأول** منهما : الإثبات لكل اسم أو صفة سمى الله أو وصف بها نفسه فى كتابه الكريم ، أو فى سنة نبيه الرؤوف الرحيم .

---

(٢) سورة الشورى (١١).

(٣) شرح حديث النزول ص (١٠) شرح الواسطية للهراس ص (٣١) منهاج السنة (١/٣٢٢ و ٣٢٣) التنبيهات اللطيفة ص (١٢).

● **الثانى** : نفى ما يضاد كماله الذى أثبته لنفسه وأثبته رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإنما بنو عقيدتهم على هذين الأساسين اتباعاً لكتاب ربهم الذى هو خبره عن نفسه واقتداء بسنة نبيهم التى هى بلاغه عن ربه (فقد جمع الله فيما وصف وسمى به نفسه)[٤] بين النفى والإثبات كما فى قوله جل شأنه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[٥] ولقد جرى القرآن الكريم فى بيان هذين الأصلين على طريقة مستقرة ومستمرة دل عليها تتبع آياته واستقراء نصوصه وهى[٦] : -

أ - استعمال الإثبات معيناً بأفراده على وجه الخصوصية فينص على السمع والبصر والعلم والإرادة والقدرة ، كل صفة بذاتها فى سياق يذكرها بلفظها الدال عليها .

ب - أن ينفى عن نفسه كل ما يضاد كماله فى سياق شامل لإفراد العيب والنقص صارفاً النظر عن تعيين أفراده أو تخصيصها بلفظ يدل عليها بذاتها فالإثبات المفصل كما فى قوله جل شأنه وتقدست أسماؤه : ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فى الآية المتقدمة آنفاً وقوله : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[٧] وقوله سبحانه : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[٨].

وأما النفى المجمل فكما فى قوله جل جلاله :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٩]

---

(٤) التنبيهات اللطيفة- التعليق- ص (١٢) ونحوه الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٢٥٣).

(٥) سورة الشورى آية (١١).

(٦) انظر توضيح المقاصد (٢/٢٤٤،٤٣٦) شرح النونية (٢/٦٠٦) شرح الطحاوية ص (١٠٨) الروضة الندية ص (١٢٠) العقيدة فى الله ص (٢٠٩) الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٦٥) الكواشف الجلية ص (٦٦) التنبيهات السنية ص (٢٠).

(٧) سورة البقرة آيه (٢٥٥) سورة آل عمران آية (٢).

(٨) سورة الأنعام آية (١٨).

(٩) سورة الشورى آية (١١).

وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[10].

مما يدل على التلازم بينهما وأن كل واحد منهما قيد فى الآخر فالإثبات لا بد وأن يكون مع نفى ما يضاده من الكمال، والنفى لا بد وأن يكون مع إثبات ما أخبر الله به وأخبر به رسوله عنه من أسماء الجلال وصفات الجمال والكمال ، وإنما كان الإثبات مفصلاً لغرض جليل ومقصد شريف وهو مجموع أمرين :

١ - قطع السبيل على أهل التعطيل والتحريف إذ أن جريان النصوص على هذه الحال من تعيين الصفة بلفظها الدال عليها فى جميع الموارد أو غالبها لدليل على أن المراد إثباتها والإيمان بها وأن حقيقتها مرادة له جل شأنه .

٢ - إبطال التمثيل إذ أن هذا الاطراد بالتعيين دليل على أن وصف الله وتسميته بها حق وصدق لا يماثله فيه أحد .

ومما تقدم يظهر للناظر أن الإثبات أمر مقصود لذاته إذ ما لا صفة له لا وجود له ، وأما النفى فهو مقصود لغيره فهو حصن وحرز وحماية للإثبات من أن تتطرق إليه مفاسد التمثيل والتعطيل[11].

وأما ما ورد فى القرآن الكريم مما يدل على أن الإثبات يأتى مجملاً كما فى قوله سبحانه : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[12] وقوله جل شأنه: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[13] فهو مخرج على وجوه :

١ - أن ما ذكر من أن طريقة الكتاب والسنة الإثبات المفصل فإنه جار على

---

(١٠) سورة الإخلاص آية (٤).

(١١) انظر الثمار الشهية ص (٣١) جواب أهل العلم والإيمان ص (١١١) الروضة الندية ص (١٢٠) التنبيهات اللطيفة ص (١٢).

(١٢) الفاتحة (١).

(١٣) سورة النحل (٦٠).

الغالب ، والإثبات المجمل من غيره والمراد به إجراء قاعدة عامة لما يسمى الله به أو يوصف .

٢ – أن الإثبات المفصل هو القاعدة المستمرة المستقرة وأن الإثبات مجمل أتى به على سبيل تنويع طريق الاستدلال فيثبت الكمال بطريقين تفصيلى وهو المعول عليه ، وإجمالى يراد به التنويع لا التقعيد .

٣ – أن طريقة القرآن الإتيان بالإثبات مجملاً ومفصلاً وهو أضعفها عندى لعدم التكافؤ بين النصوص الآتية بالإثبات المجمل والمفصل .

والأمر فيما ورد من النصوص القرآنية على طريقة النفى المفصل كما فى قوله جل جلاله : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾(١٤) وقوله سبحانه : ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾(١٥) فهو مخرج على أحد علتين :

الأولى : حمله على سياق خاص بأحد أمرين : –

أ – أنه أريد به توسيع دائرة الإثبات بإثبات أضدادها من صفات الكمال ، فنفى السنة والنوم إثبات لكمال حياته وإحاطة علمه وكمال قدرته ونفى الصاحبة والولد إثبات لصمديته وعظمته.

ب – أنها فى مقابلة حوادث خاصة وأمور كبرى قوبلت بالإنكار أو الإثبات من بعض الطوائف فيأتى نفيها مفصلاً لتقرير الرد عليهم ولتأخذ الحجة مأخذها ففى آية الإخلاص رد على العرب الطالبين من النبى صلى الله عليه وسلم أن يصف لهم ربه وفى آية الكرسى رد على اليهود الذين نسبوا لله السنة والنوم .

الثانية : كون ماجاء من أن طريقهم النفى المجمل جرى مجرى الغالب ومظاهر النفى المفصل جاءت على غير الغالب فكان الأول على سبيل التعقيد والآخر

---

(١٤) سورة الإخلاص (٣).

(١٥) سورة البقرة (٢٥٥).

على سبيل الندور ولكل من الجوابين وجه ، وإن كان الأول أولى وبهذا يعلم أن طريقهم الإثبات المفصل والنفى المجمل وما جاء على خلاف هذا الأصل فهو مخرج إذ ما كان على خلاف القواعد المستقرة فلا بد له من علة أخرجته عن أصله إلى غيره والله أعلم .

○ فقه القاعدة :

مما تقدم تتبين الأمور التالية : -

١ - أن ركنى توحيد الأسماء والصفات من جهة المعنى اثنان هما الإثبات لصفات الكمال والنفى لما يضاد هذه الحال .

٢ - أن الإثبات والنفى يأتيان فى القرآن والسنة مفصلان ومجملان كما فى حديث (أسألك بكل اسم هو لك)[١٦].

٣ - أن القاعدة المستمرة فى النفى والإثبات هى التفصيل فى الإثبات والإجمال فى النفى .

٤ - أن ما ورد على خلاف هذه القاعدة فهو لعلة اقتضته .

٥ - أن الإثبات مقصود لذاته والنفى مقصود لغيره .

٦ - أن كيفية الإثبات المفصل أن تقول : الله سميع بصير حى قدير يحب أولياءه ويبغض أعداءه ويمكر بالكافرين وهكذا .

٧ - أن كيفية النفى المجمل أن يقال سبحان الله العظيم أن الله لا مثيل له ، إن الله ليس له مكافىء ونحو ذلك .

٨ - أن الفرق بين الإثبات المجمل والنفى المفصل من وجوه : -

أ - الإثبات المجمل طريق لإثبات الكمال فهو حسن ممدوح وإن كان على

(١٦) رواه أحمد فى مسنده (٥/٢٦٧) رقم الحديث (٣٧١٢) إسناده صحيح تحقيق أحمد شاكر ورواه البيهقى فى كتاب الأسماء والصفات ص (٦).

خلاف القاعدة فلا يقبح أن يقال لعظيم أنت صاحب المكرمات[*]

ب - أن النفى المفصل قبيح فى الاستعمال إذ يعلم العقلاء قبح قولك للملك مثلاً ليس زبالاً ولا حمالاً ولا إسكافاً ونحو ذلك فلأن يقبح فى حق ملك الملوك وهو الله أولى[١٧].

٩ - أن النفى من جهة معناه نوعان هما :

الأول : سلب النقائص والعيوب[١٨].

الثانى : نفى التمثيل والتعطيل[١٩].

١٠ - أن النوع الأول من النفى وهو سلب النقائص والعيوب[٢٠] قسمان هما : -

١ - سلب العيوب والنقائص المتصلة كالسنة والنوم .

٢ - سلب العيوب والنقائص المنفصلة كالولد والصاحبة والشريك .

إن معانى التنزيه ترجع إلى أصلين هما : -

١ - إثبات الكمال .

٢ - نفى الشبيه والمثال[٢١].

* * *



(*) وإن كان تفصيل صفاته أكمل فى المدح كأن تقول : كريم وجواد وشجاع ونحوها.

(١٧) انظر شرح الطحاوية ص (١٠٩).

(١٨) انظر التنبيهات اللطيفة ص (١٤) التنبيهات السنية ص (١٠).

(١٩) التنبيهات السنية ص (١٠) بتصرف.

(٢٠) انظر التنبيهات السنية (١٠) منهاج السنة (٦١/١) الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٣٦-٣٧).

(٢١) التنبيهات السنية ص (٣٧).

□ القاعدة الخامسة □

فى الصفات السلبية

○ نص القاعدة :

(إن النفى ليس فيه كمال ولا مدح إلا إذا تضمن إثباتاً)[1].

○ التحليل اللفظى :

إن النفى: النفى هو السلب والمراد به العدم المحض وفيه إشارة إلى أن النفى نوعان هما : -

١ - نفى محض ويعبر عنه بالعدم المحض وهو ما لا يتضمن ثبوتاً بأن خلص فى دلالته على العدم وهو لا يرد فى الكتاب والسنة[2].

٢ - نفى غير محض وهو ماتضمن ثبوتاً بأن دل بمعناه على ثبوت أضداد المنفى من صفات كمال وجودية .

ليس فيه كمال ولا مدح : لأنه لا مدح ولا كمال يثبت لموصوف إلا بأمور وجودية . **إلا إذا تضمن إثباتا** : الاستثناء منقطع والمعنى ولكن إذا..... إلخ.

وتضمنه دلالته بالضدية على ضده من الكمال والمراد بالإثبات الصفات الوجودية إذ لا مدح إلا بها ولا كمال إلا فيها .

---

(١) التدمرية ص (٣٣) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٧). الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٦٦).

(٢) انظر شرح الواسطية للهراس ص (٣٢).

○ **التحليل المعنوى :**

لما كان النفى للنقائص والعيوب قاسماً مشتركاً بين السلف وطوائف الأمة فى الجملة كان لا بد من بيان الفرق بين اعتقادهم ومذهب غيرهم فيه حتى تتحدد معالم الحق وتظهر أماراته فلا يختلط حق السلف بباطل غيرهم فيترتب على ذلك من الاعتقادات الفاسدة والتصورات الخاطئة ما يفسد على الأمة معتقداتها ويعكس تصوراتها ، فعقيدة السلف فى النفى تعتمد على أصلين : -

● **الأول منهما** : أن النفى المستعمل فى حق الله هو ما تضمن معناه الدلالة على معانى وجودية كمالية تليق بجلال الله وعظمته[٣].

وذلك للوجوه التالية : -

١ - أن تفاضل الموصوفات فيما بينها بقدر حظها من الصفات الوجودية .
٢ - أن ما لا صفات وجودية له لا حقيقة له فى الوجود الخارج عن الذهن .
٣ - أن الله حمد نفسه والحمد لا يكون إلا على أمر وجودى فى الموصوف[٤].
٤ - أنه هو الوارد فى الكتاب والسنة فما ورد نفى فيهما إلا وهو متضمن لإثبات ضده من صفات الكمال والجلال .
٥ - (أن صفات الكمال فى الأمور الموجودة والصفات السلبية إنما تكون كمالاً إذا تضمنت أموراً وجودية)[٥].

● **الثانى** : أنه (ليس فى أسماء الله وصفاته نفى محض)[٦] لا دلالة فيه على

---

(٣) انظر جواب أهل العلم والإيمان ص (١٠٧).
(٤) انظر التدمرية ص (٣٣) الروضة الندية ص (٥).
(٥) جواب أهل العلم والإيمان ص (١٤٢).
(٦) شرح الواسطية للهراس ص (٣٢).

الكمال وصفات الجمال وذلك لعدة أمور : -

١ - (لأن النفى المحض عدم محض والعدم المحض ليس بشىء وما ليس بشىء فهو كما قيل ليس بشىء فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً)(٧).

٢ - (ولأن النفى المحض يوصف به المعدوم والممتنع والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال(٧).

٣ - أنه لم يرد فى الكتاب والسنة نفى محض(٨).

٤ - ولأن النفى المحض لا مدح فيه ولا كمال والله لا يوصف ولا يسمى إلا بما يدل على الكمال والثناء(٩) كما قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾(١٠) وقوله: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾(١١).

(ولهذا إنما يصف الله نفسه بصفات التنزيه لا السلبية العدمية لتضمنها أموراً وجودية تكون كمالاً يمتدح سبحانه بها)(١٢).

٥ - ولأن النفى المحض مستحيل إلى الذم وسلب الكمال ، ومما يدل على ذلك ذم الشاعر قبيلته بنفى الظلم والغدر عنهم حيث قال الشاعر : -

(قبيلة لا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حبة خردل)

ومما يوضح ذلك تصغيرهم بقوله (قبيلة) .

ومما ورد فى هذا المعنى قول الشاعر الآخر :

لكن قومى وإن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشر فى شىء وإن هانا

---

(٧) التدمرية ص ٣٣ ونحوه جواب أهل العلم والإيمان ص (١٠٧).

(٨) انظر شرح الواسطية للهراس ص (٣٢).

(٩) انظر شرح الأصفهانية ص (٨٦) جواب أهل العلم والإيمان ص (١٤٠).

(١٠) سورة الأعراف آية (١٨٠).

(١١) سورة الروم آية (٢٧).

(١٢) جواب أهل العلم والإيمان ص (١٤٠).

فإن المراد إظهار ضعفهم وعجزهم ومما يوضح ذلك[١٣] : -

١ - دلالة السياق فإن القصيدة فى ذمهم .

٢ - ما وضع فيه من القيود كقوله : (وإن كانوا ذوى عدد) وقوله (وإن هانا) .

٦ - ما فى استعماله من سوء الأدب وسقط العبارة ورداءة القول (فإنك لو قلت للسلطان أنت لست بزبال ولا كساح ولاحجام ولا حائك لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقاً)[١٤] فعلم بذلك أن مذهب السلف قائم على حسن الأدب مع الله هذا الأمر الذى خالفه أرباب البدع فوصفوا الله بالسلوب على اختلاف فى طرقهم وتعدد فى أساليبهم ، فقالت الأشعرية فى تقسيمهم للصفات : إن من صفاته ما هو سلبى عدمى وقالت المعتزلة : بوصفه بالسلوب فهو ليس له علم ولا سمع ولا بصر وهكذا ، وسبقتهم الجهمية بنحلها فقالت بسلب صفات الكمال والجلال جملة وتفصيلاً فأساءوا بذلك الأدب مع ربهم وكلامه وكلام رسوله فتحصل منها :

١ - أن مبنى عقيدة السلف على نفى النقائص والعيوب نفياً يتضمن إثبات ضدها من الكمال .

٢ - تنزيه رب العالمين عن العدم والنفى المحض .

٣ - أن مذهب السلف مبنى على حسن الأدب مع الله .

٤ - أن مذهب المبتدعة مبناه على إساءة الأدب مع الله وسوء الظن بكتابه ورسوله .

---

(١٣) انظر شرح الطحاوية ص (١٠٨).

(١٤) شرح الطحاوية ص (١٠٩).

○ **فقه القاعدة :**

وباستعراض الأمثلة التالية وهي :

١ - قوله جل شأنه : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ﴾[١٥].

٢ - وقوله تبارك وتعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[١٦].

٣ - وقوله سبحانه : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[١٧].

نجد أن الرب عز وجل استعمل هذا النوع من النفى لتقرير كمال يجب إثباته له عن طريق هذا الاستعمال ، فإن الله استعمل فى الدلالة على كماله طريقين : -

١ - طريق استقراء وبيان وهو تعداد محامده وصفات كماله وجماله كالسمع والبصر والقدرة ونحوها.

٢ - طريق نفى النقائص والعيوب لبيان تنزهه وثبوت ما يضادها من الكمال له .

ففى الآية الأولى : نفى عن نفسه السنة والنوم ليبين كمال اتصافه تعالى بالحياة[١٨] فإن السنة أخت الغفلة والنوم نظير الموت كما قال تعالى : ﴿فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[١٩] والأخرى هى روح النائم الذى لم ينته أجله .

---

(١٥) سورة البقرة آية (٢٥٥).

(١٦) سورة الشورى آية (١١).

(١٧) سورة الأحد آية (٤).

(١٨) انظر التدمرية ص (٣٣).

(١٩) سورة الزمر آية (٤٢).

وفى نفيه عن نفسه صعوبة الحفظ وثقله يقرر عظمته وقدرته وتمامها وكمالها (بخلاف المخلوق إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة فإن هذا نقص وعيب فى قدرته)[٢٠] وفى الثانية نفى التمثيل والمشابه له فى شيء من خصائصه لبيان كمال أحديته وعلو سمائه وصفاته .

وفى الثالثة : نفى للمكافىء والمماثل لإيضاح تفرده فى ذاته وملكه وهكذا الحال فيما جاء من النفى فى الكتاب والسنة فلا يأتى فيه ما لا يتضمن مدحاً وثناء على رب العالمين ، وبذا يعلم أنه يشترط فى النفى المستعمل فى حق الله شروط هى :

١ - أن لا يكون عدميا[٢١] بأن لا يتضمن الدلالة على معنى كمالى وجودى ثابت لرب العالمين .

٢ - أن يكون مادل عليه من أمور وجودية مما يمتدح به سبحانه[٢١] فلو نفى عنه أن يأكل مثلنا قاصداً أنه يأكل أكلاً ليس كذلك كان ذماً لا مدحاً لأن الحاجة إلى الطعام دليل عدم كمال الحياة .

٣ - أن لا ينفى عنه إلا ما ثبت بالكتاب والسنة نفيه عنه فلا ينفى التشبيه مطلقاً لأن النفى طريق لنفى ما اصطلح عليه فيه من معنى حق وهو القدر المشترك بين صفات الرب وصفات العبد .

٤ - أن يدل النفى على أمر وجودى[٢١] فلو دل على أمر عدمى لم يصح كما لو نفى أنه ليس بعاجز - قاصداً أن قدرته تتعلق بالمستحيل لذاته .

فاتضح مما سبق أن مرجع السلب المتضمن للكمال إلى أصلين عظيمين[٢٢]: -

---

(٢٠) التدمرية ص (٣٣).

(٢١) جواب أهل العلم والإيمان ص (١٤٢)- انظر توضيح المقصد وتصحيح القواعد (١٩٨/٢) العقيدة فى الله ص (٢٠٨).

(٢٢) انظر جواب أهل العلم والإيمان ص (١٤٠).

١ - سلب العيوب والنقائص لإثبات ضده من صفات الكمال .

٢ - سلب الشريك والمثيل لإثبات الوحدانية والألوهية ، فالأول : كنفى السنة والنوم ونفى العجز لإثبات كمال القدرة ، والثانى : كنفى الأنداد لإثبات العظمة والوحدانية ونفى الشريك لإثبات الألوهية .

* * *



□ القاعدة السادسة □

فى حكم ما انقسم معناه من الصفات

○ نص القاعدة :

(إن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها فى أسمائه وصفاته بل يطلق عليه منها كمالها)[1].

○ التحليل اللفظى :

١ - **إن الصفة** : هى الصفة المشتقة من الأفعال التى أطلقها على نفسه بقيد أى أسماء الفاعلين منها .

٢ - **إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص** : أى صفة ينقسم معناها للدلالة على معنى مذموم وممدوح فهى من قبيل اسم الجنس الذى تنقسم أفراده باعتبار معناه كالمريد والفاعل والصانع فلا يحدد المراد بها إلا السياق اللفظى[2].

٣ - **لم تدخل بمطلقها فى أسمائه** : أى لم تطلق على الله إطلاقاً اسمياً والمراد بإطلاقها هى دلالتها على المعنيين - الذم والمدح - دلالة اسم الجنس على أفراده ، سواء كانت دلالة مساوية أو كانت على أحدهما أقوى من الآخر وكذلك لا يجوز هنا إطلاقها إطلاقاً وصفياً لأن الصفة أحد جزىء الاسمية فى أسماء الله فلما نفى الكل نفى جزأيه من ذات وصفة .

---

(١) بدائع الفوائد (١/١٦١).

(٢) انظر الكواشف الجلية ص (٢٥٧) العقائد السلفية (١/٦٧).

٤ - بل يطلق عليه منها كالها : المراد بالإطلاق هنا هو الإطلاق الخبرى فيجور أن يخبر بها عن الله فيقال : مريد الخير وفاعل العالم وصانع الخلق دون أن تسميه أو تصفه بدلك فتقول من أسماء الله المريد والفاعل والصانع أو من صفاته : والمراد بكمالها ما أطلقه الله على نفسه من صفات وأسماء تؤدى معنى هذه الصفات المشتقة المنقسمة دالة على المدح والثناء المحض كالصادق والمؤمن بدل المتكلم وحكيم وفتاح ورحيم بدل مريد مثلاً(٣).

○ **التحليل المعنوى :**

ما يطلق على الله تعالى من حيث دلالته على الكمال ينقسم إلى ثلاثة أقسام : -

● **الأول** منها : ما تمحضت دلالته على الكمال مما ورد به القرآن الكريم والسنة النبوية فهذا يجب إطلاقه على الله بلا قيد ولا شرط إذ خبر الله وخبر رسوله كافيان فى بيان حكمه فهو سبحانه أعلم بنفسه ورسوله أعلم بربه ، إذ هو يوحى إليه ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾(٤).

● **الثانى** : مادل على الكمال ولم يرد مايدل على إثباته وصفاً واسماً لله كالذات والشيء والموجود وواجب الوجود والأزلى والقديم والسرمدى ونحوها فهذه تطلق على الله إطلاقاً خبرياً كما تقدم .

● **الثالث** : ما أطلق على الله من أسماء الفاعلين من أفعال ورد القرآن الكريم والحديث الشريف بها كالإرادة والكلام والمشيئة ونحوها فأسماء الفاعلين منها مريد ومتكلم وشائى وهذه الأسماء ليست متمحضة لدلالة على الكمال بل هى تدل على المدح وضده نظراً لانقسام معناها بحسب ماتتعلق

---

(٣) انظر شرح الأصفهانية ص (٥ ,٧).

(٤) سورة النجم آية (٣،٤).

به فإن تعلقت بما يمدح به كانت دلالتها المدح ، وإن تعلقت بما يذم به كانت دلالتها الذم فهى كاسم الجنس والنكرة الخالصة فى دلالتها على المعانى ، فإذا أطلق جنسها كان محتملاً لمعنى المدح والذم ولا يتعين لأحدهما ولذا كان[٥] (لا بد أن يقيد بما يجعله متمحضاً للمدح والثناء إذ صفاته سبحانه كلها صفات كمال محض فهو موصوف بأكمل الصفات وله من كل صفة كمال أحسن اسم وأكمله وأتمه)[٦] وذلك لأمور : -

١ - أن وصفه بها مطلقه يؤدى إلى إطلاق المعنى المذموم والممدوح عليه على السواء مما يلزم منه اجتماع النقيضين واجتماعهما مستحيل لذاته فلا يمكن أن يطلق عليه اسم يجمع معنى الذم والمدح لأن أسماءه حسنى .

٢ - أن لازم إطلاق هذه الأسماء عليه والصفات تجويز اتصافه بوصف مذموم لا كمال فيه وهذا باطل ومالزم منه الباطل فهو باطل[٧].

٣ - أنه لم يرد بها الكتاب والسنة وما يطلق على الله وصفاً وتسمية المعتمد فيه وروده فى نصوص الشرع - القرآن والحديث وإجماع الأمة[٨] وأما الإخبار به فلا بد من دلالته على اسم حسن أو ليس بسيء كما تقدم وهى فيما يخبر بها عن الله دالة على ذلك .

٤ - أنه لا يدعى الله إلا بأسمائه الحسنى ، والأسماء الحسنى هى ما دلت على أحسن اسم وأسمى معنى (فإنها كمالات فى أنفسها ولا تكون نقصاً ولا مستلزمة بنقص[٩] وهذه الأسماء والصفات ليست كذلك فلا تدخل فى أسمائه تعالى وصفاته العلية إذ ما من صفة أو اسم له تعالى إلا هو داخل فى أسمائه

---

(٥) مختصر الصواعق (١١٧/٢) التنبيهات السنية ص (٢١) مدارج السالكين (٣١٦/٣).

(٦) شرح النونية (٥٠٣/٢).

(٧) الفرقان ص (١٣٢).

(٨) شرح الأصفهانية ص (٥و٧) التنبيهات السنية ص (١٠٥).

(٩) مختصر الصواعق (١١٧/٢) بتصرف يسير.

الحسنى فيدعى بها إذ الدعاء لا يكون إلا بالأسماء الحسنى لا باسم ليس يسىء ولم يدن على الذم[10].

٥ - أن الله له الأسماء الحسنى وليس له مثل السوء قط فلذلك أيضاً الأسماء التى فيها عموم وإطلاق لما يحمد ويذم لا توجد فى أسماء الله الحسنى لأنها لا تدل على ما يحمد الرب ويمدح[11] فلا تكون هذه الأسماء منها فلا تدخل فى أسمائه وصفاته .

وعلى هذا فلا يطلق على الله شىء منها حاملا لمعناه المشترك بين المدح والذم بل تطلق على الله المعنى الممدوح دون ضده مما يدل على الذم فى الأخبار وأما فى باب التسمية والوصفية فإنا لا نجرى عليه سبحانه إلا ما أطلقه على نفسه من أسمائه الحسنى وصفاته العليا التى طلب منا أن نصفه ونسميه بها فى كتابه أو سنة نبيه مما يدل على معانى هذه الأسماء المشتركة متمحضة للدلالة على الكمال والجمال والجلال إذ ليس فى أسمائه ما ليس كذلك فتبين مما تقدم عدة أمور حاصرة لمجريات الكلام فى هذه القاعدة : -

١ - أننا لا نجرى هذه الأسماء على الله بمعناها المطلق المحتمل للمدح والذم سواء كان ذلك فى باب الإخبار عنه بما يستحقه من كمال نفى أو فى باب الأسماء الحسنى والصفات العليا[12] .

٢ - أننا لا نجرى عليه فى الأخبار من هذه الأسماء والصفات إلا ما كان فى سياق المدح والثناء بحيث يكون خالصاً للدلالة عليه فلا شائبة للذم فيه أو ليس بمذموم .

---

(١٠) موافقة صريح المعقول (١١٨/٤) شرح الأصفهانية ص (٥).
(١١) نقض تأسيس الجهمية (١١/٢).
(١٢) انظر شرح النونية (٥٠٣/٢).

٣ - أما فى باب الأسماء والصفات فلا يجرى منها شىء على أنه اسم لله أو صفة له لأن هذا الباب مقيد بورود لفظه ومعناه فى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولا يجيز لنا وصفه أو تسميته بها مجرد وجود أسماء وصفات فى القرآن تدل على معانيها بل نطلق عليه ماورد فى القرآن والسنة دون هذه الصفات والأسماء المحتملة للمدح والذم والشاملة لما يحمد ويذم[١٣] .

وأما ما ورد فى القرآن الكريم مما ظاهره أنه أجرى على أنه اسم من أسماء الله أو صفة له من هذا النوع من الصفات والأسماء المحتملة المعنى المدح والذم (كالمنتقم) فإنه سيق فيما يدل على المدح والحمد المحض إذ هو لم يأت فى القرآن على سبيل الوصف والتسمية به مطلقاً بل جاء ذلك مقيداً بما يدل على المدح والحمد الخالص كما فى قوله سبحانه ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾[١٤] فالانتقام فى الآية انتقام من المجرمين لا من عموم الناس فهو فيما ورد فيه ممدوح شرعاً وعقلاً والآية الأخرى التى ظاهرها الإطلاق وهى قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾[١٥] فمقيدة بالانتقام من المعتدين بقتل صيد الحرم أو الإحرام كما هو سياق الآية فلم يطلق فى القرآن إلا مضافاً إما إلى محله أو إلى[١٦] ذو[*] وأما حديث أبى هريرة الذى ورد فى سياقه عد

---

(١٣) شرح الأصفهانية ص (٥ و٧) مختصر الصواعق (١١٧/٢).

(١٤) سورة السجدة آية (٢٢).

(١٥) سورة المائدة آية (٩٥) وسورة آل عمران آية (٤).

(١٦) معارج القبول (٧٦/١) العقيدة فى الله ص (١٨٠) مجموعة الرسائل المفيدة أعلام السنة المشهورة ص (٢٦).

(*) إذ هى فى سياق الانتقام من المعتدين على حدود الله بمعاودة قتل صيد الحرم وفى آية آل عمران الانتقام مقيد بأنه من الكفار بدليل قوله ﴿إن الذين كفروا بآيات الله لهم عذاب شديد والله عزيز ذو انتقام﴾.

الأسماء الحسنى «البر التواب المنتقم العفو الرؤوف» فذكر (المنتقم) على أنه اسم من أسماء الله الحسنى (فليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبى صلى الله عليه وسلم بل هذا ذكره الوليد بن مسلم[١٧] عن بعض أشياخه ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب إلا الترمذى[١٨] رواه عن طريق الوليد بن مسلم بسياق رواه غيره[١٩] باختلاف فى الأسماء وفى ترتيبها يبين أنه ليس من كلام النبى صلى الله عليه وسلم وسائر من روى هذا الحديث عن أبى هريرة[٢٠] ثم عن الأعرج[٢١] ثم عن أبى الزناد[٢٢] ولم يذكروا أعيان

---

(١٧) الوليد بن مسلم الأموى مولاهم أبو العباس الدمشقى عالم الشام روى عن ابن عجلان وهشام بن حسان وغيرهما وروى عنه أحمد وإسحاق وغيرهما قال أحمد : أغرب فى أحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد. مات سنة (١٩٥) خلاصة الخزرجى ص (٤١٧).

(١٨) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى الترمذى من أئمة الحديث وحفاظه أدرك كثيراً من قدماء الشيوخ وسمع منهم وتتلمذ على البخارى وشاركه فى بعض شيوخه عمى آخر عمره صاحب الجامع الكبير الموسوم بجامع الترمذى مات بترمذ سنة (٢٧٩) انظر كتاب الوفيات ص (١٨٩-١٩٠) خلاصة الخزرجى ص (٣٥٥) الإكمال (٨٠٣/٣).

(١٩) الحاكم فى المستدرك (١١/١) عن شعيب عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة بذكر الأسماء ورواه من طريق محمد بن سيرين عن أبى هريرة بدونه مختصراً.

(٢٠) عبد الرحمن بن صخر الدوسى اليمانى كان اسمه فى الجاهلية عبد شمس وقيل عبد عمر أسلم يوم خيبر وشهدها مع الرسول صلى الله عليه وسلم مات بالمدينة سنة (٥٧) وسمى بأبى هريرة لهرة صغيرة كان يحملها انظر الإكمال فى أسماء الرجال ص (٧٧٨-٧٧٩).

(٢١) عبد الرحمن بن هرمز الهاشمى مولاهم أبو داود المدنى القارىء روى عن أبى هريرة ومعاوية وأبى سعيد وروى عنه الزهرى وأبو الزبير وأبو الزناد وخلق وثقه جماعة قال أبو عبيد : توفى سنة (١١٧- بالإسكندرية) انظر خلاصة الخزرجى ص (٢٣٦) والطبقات الكبرى (٨٣/٥).

(٢٢) عبد الله بن ذكوان الأموى مولاهم المدنى يكنى أبا عبد الرحمن كان أحد الأئمة وروى =

الأسماء بل ذكروا قوله صلى الله عليه وسلم «**إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة**»[(٢٣)] وهذا أخرجه أهل الصحيح كالبخارى[(٢٤)] ومسلم[(٢٥)] وغيرهما ولكن روى عدد الأسماء من طريق آخر من حديث محمد بن سيرين[(٢٦)] عن أبى هريرة ورواه ابن ماجه[(٢٧)] وإسناده ضعيف يعلم أهل الحديث أنه ليس من كلام النبى صلى الله عليه وسلم وليس فى عدد الأسماء عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا هذان الحديثان كلاهما مروى

= عن أنس وابن عمر والأعرج وروى عنه موسى وعبيد الله بن عمرو ومالك والليث قال أحمد : ثقة أمير المؤمنين قد مات فجأة سنة (١٣٠) انظر خلاصة الخزرجى ص (١٩٦).

(٢٣) رواه مسلم شرح النووى (١٧/٤-٦) برواياته والبخارى فتح البارى كتاب التوحيد (٣٧٧/١٣) رقمه (٧٣٩٢).

(٢٤) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبرهيم بن المغيرة الجعفى البخارى ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة (١٩٤) وتوفى ليلة الفطر سنة (٢٥٦) وعمره اثنتان وستون إلا ثلاثة عشر يوماً صاحب الجامع الصحيح انظر الإكمال ذيل مشكاة المصابيح (٣/٧٩٨- ٨٠١).

(٢٥) أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى ولد سنة (٢٠٤) وتوفى عشية يوم الأحد لست بقين من رجب سنة (٢٦١) صاحب الصحيح. الإكمال ذيل مشكاة المصابيح (٨٠١/٣) المعارف ص (١٩٥) كتاب الوفيات ص (١٠٨).

(٢٦) محمد بن سيرين البصرى الأنصارى بالولاء أبو بكر التابعى كان أبوه عبداً لأنس بن مالك كاتبه على عشرين ألفاً وأدى الكتابة وكان من سبى ميسان وكنيته أبو عمارة كان إمام وقته فى علوم الشرع فى البصره سمع أبا هريرة وعمران بن حصين وغيرهما وروى عنه قتادة وخالد الحذاء وغيرهما توفى سنة (١١٠) تاسع من شوال يوم الجمعة انظر المعارف (١٩٥) خلاصة الخزرجى (٣٤٠).

(٢٧) أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى الحافظ صاحب (السنن) سمع مالك والليث وروى عنه أبو الحسن القطان وخلق سواه ولد سنة (٢٠٩) ومات سنة (٢٧٣) وله من العمر (٦٤ سنة) انظر الإكمال (٨٠٤/٣) انظر خلاصة الخزرجى ص (٣٦٥).

من طريق أبى هريرة . .)[٢٨]. فالترمذى[٢٩] رواه من طريق الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبى حمزة[٣٠] عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة وابن ماجه[٣١] من طريق عبد الملك[٣٢] بن محمد الصنعانى عن زهير بن محمد التميمى[٣٣] عن موسى بن عقبة[٣٤] عن الأعرج عن أبى هريرة[٣٥] قال

---

(٢٨) مجموعة الرسائل والمسائل (١٢٥/٥).

(٢٩) رواه الترمذى (٤٨٢/٩) رقم الحديث (٣٥٧٤) باب (٨٧).

(٣٠) شعيب بن أبى حمزة الأموى مولاهم أبو بشر الحمصى أحد الأثبات المشاهير روى عن نافع وابن المنكدر والزهرى وروى عنه أبو إسحاق الفزارى وعثمان بن سعيد بن كثير وأبو اليمان قال ابن معين : هو أثبت الناس فى الزهرى قال يحيى الوحاظى : مات سنة (١٦٣) خلاصة الخزرجى ص (١٦٦) باختصار.

(٣١) رواه ابن ماجه (١٢٦٩/٢) كتاب الدعاء باب أسماء الله رقم الباب ١٠) رقم الحديث (٣٨٦١).

(٣٢) عبد الملك بن محمد الحميرى أبو الزرقاء الصنعانى صنعاء دمشق روى عن يحيى الأنصارى والأوزاعى عنه سليمان بن عبد الرحمن وهشام بن عمار قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج بروايته خلاصة الخزرجى ص (٣٤٥) باختصار.

(٣٣) زهير بن محمد التميمى الخرقى بكسر المعجمة وفتح المهملة ثم قاف أبو المنذر الخرسانى نزيل الشام والحجاز روى عن زيد بن أسلم وعمرو بن شعيب وغيرهما وروى عنه ابن المهدى والوليد بن مسلم وأبو عاصم قال البخارى : للشاميين عنه مناكير وهو ثقة ليس به بأس قال أحمد بن حنبل : كأن الذى روى عنه أهل الشام آخر قال ابن معين : ثقة ، وفى رواية : ضعيف ، وقال ابن قانع : مات سنة (١٦٢) خلاصة الخزرجى ص (١٢٣).

(٣٤) موسى بن عقبة الأسدى مولاهم المدنى روى عن أم خالد بنت خالد وعروة وعلقمة بن وقاص وطائفة وروى عنه يحيى الأنصارى وابن جريج ومحمد بن فليح وخلق قال مالك : عليكم بمغازى ابن عقبة فإنه ثقة وهى أصح المغازى وقال ابن معين : ثقة فى روايته عن نافع شىء ، ووثقه أحمد وأبو حاتم وقال القطان مات سنة (١٤١) خلاصة الخزرجى ص (٣٩٢).

(٣٥) تيسير العزيز الحميد ص (٥٧٧) فتح البارى (٢١٥/١١) الأسماء والصفات للبيهقى ص (٥).

الإمام ابن حجر[٣٦] :(وهذان الطريقان يرجعان إلى رواية الأعرج وفيهما اختلاف شديد فى سرد الأسماء والزيادة والنقص) .

وأما رواية محمد بن سيرين عن أبى هريرة فأخرجها عثمان الدارمى[٣٧] فى (النقض على المريسى)[٣٨] عن هشام بن عمار[٣٩] عن الوليد فقال عن خليد بن دعلج[٤٠] عن قتادة[٤١] عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة فذكره بدون تعين - أى سرد الأسماء على أنه حديث قال الوليد :

---

(٣٦) أحمد بن على بن محمد الكنانى أبو الفضل شهاب الدين بن حجر من أئمة العلم والحديث أصله من عسقلان بفلسطين ومولده ووفاته بالقاهرة ولى قضاء مصر مرات ثم اعتزل أما تصانيفه فكثيرة جليلة منها (الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة) و(فتح البارى شرح صحيح البخارى) الأعلام للزركلى (١/١٧٣، ١٧٤) باختصار.

(٣٧) الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمى السخرى السجستانى الحافظ صاحب التصانيف روى عن سليمان بن حرب وطبقته أخذ الفقه عن البوطى والعربية عن ابن الأعرابى والحديث عن المدينى توفى فى ذى الحجة وقد ناهز الثمانين فى بيت المقدس سنة (٢٥٥) انظر شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى (٢/١٧٦) وطبقات الشافعية الكبرى للسبكى (٢/٥٣- ٥٤) باختصار منهما.

(٣٨) عقائد السلف (٣٦٩-٣٧٠).

(٣٩) هو هشام بن عمار يكنى أبا الوليد السلمى الدمشقى المقرىء الحافظ خطيب مشهور روى عن مالك ويحيى ابن ضمرة وروى عنه البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه ومحمد بن مريم والباغندى عاش اثنتين وتسعين سنة مات سنة (٢٤٥) الإكمال فى أسماء الرجال (مشكاة المصابيح ٣/٧٨٠).

(٤٠) خليد بن دعلج ضعيف ضعفه أحمد والدارقطنى ويقال له : خليد بن أبى خليد وهو بفتح الخاء توفى سنة (١٦٦) انظر خلاصة الخزرجى ص (١٠٦) وديوان الضعفاء والمتروكين ص (٨٨و٩٠).

(٤١) قتادة بن دعامة السدوسى يكنى أبا الخطاب البصرى الأعمى الحافظ أحد الأئمة الأعلام مدلس روى عن أنس وابن المسيب وابن سيرين وعبد الله بن سرجس وخلق سواهم وروى عنه أيوب وشعبة وحميد وحسين المعلم والأزراعى وعلقمة وأبو عوانة وغيرهم وقد احتج به أرباب الصحاح مات سنة (١١٧) انظر خلاصة الخزرجى ص (٣١٥) =

وحدثنا سعيد بن عبد العزيز[٤٢] مثل ذلك وقال : كلها فى القرآن «**هو الله الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم**» وسرد الأسماء[٤٣] والحديث برواياته معلول من وجوه : -

● **الأول** : كونه مضطرب المتن فإنه روى عن الوليد بن مسلم من هذه الطرق وغيرها مع زيادة ونقص فى الأسماء وإبدال وتقديم وتأخير[٤٤].

● **الثانى** : احتمال الإدراج فإن العلماء اختلفوا فى سرد الأسماء هل هو مرفوع أو مدرج[٤٥].

● **الثالث** : كون الوليد بن مسلم مدلساً وقد عنعنه والروايات التى صرح فيها بالتحديث أو بالإخبار لا تدل على أن روايته مرفوعة بل الظاهر الإدراج[٤٦].

● **الرابع** : الاختلاف فى سنده على الوليد بن مسلم[٤٦].

ولهذا ترك الشيخان رواية التعيين قال ابن حجر : (وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتدليسه واحتمال

= مشكاة المصابيح الإكمال فى أسماء الرجال (٣/٧٣٩، ٧٤٠).

(٤٢) سعيد بن عبد العزيز التنوخى الفقيه وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائى مات سنة سبع وستين ومائة. الإكمال ذيل مشكاة المصابيح (٣/٦٦٦) الخلاصة للخزرجى (١٤٠).

(٤٣) فتح البارى (١١/٢١٥).

(٤٤) راجع فتح البارى (١١/٢١٥) ومابعدها وتيسير العزيز الحميد ص (٥٧٨) الأسماء والصفات للبيهقى ص (٥).

(٤٥) تحفة الأحوذى (٩/٤٨٩، ٤٩٠).

(٤٦) (كرواية أبى الشيخ ابن حبان قال الوليد بن مسلم حدثنا زهير... قال زهير : فبلغنا أن غير واحد من أهل العلم قال : إن أولها أن تفتتح بلا إله إلا الله وسرد الأسماء) انظر تيسير العزيز الحميد (٥٧٧) فتح البارى (١١/٢١٥).

الإدراج[٤٧].

فتبين بذلك أن المنتقم ليس من أسماء الله لأمرين : -

● **أولاً** : ضعف الحديث الذى ذكر فيه وهو ماتقدم بيانه .

● **ثانياً** : كونه لم يذكره فى بعض ألفاظ الحديث فليس فى رواية الوليد عن زهير عن أبى الشيخ بن حبان[٤٨] ذكر الفتاح ... والمنتقم) وعدد من الأسماء[٤٩].

وعلى هذا فلا يجوز لنا إطلاقه على الله وصفاً أو اسماً وبذلك يسلم لنا ما قد قررناه من أن جنس هذه الأسماء لا نطلقه على الله مريدين به الوصفية والاسمية بل لا مانع من إطلاق معناه الممدوح على الله على طريقة الخبر به عنه سبحانه وتعالى وأما إطلاقه المستلزم للاشتراك فلا يجرى وصفاً ولا اسماً ولا خبراً[٥٠].

○ **فقه القاعدة :**

وهو تطبيق حول صفة الكلام وصفة الإرادة :

فإن هاتين الصفتين إذا استعملتا فى الدلالة على معناها المطلق الذى لا يختص بفرد بعينه دلالة أسماء الأجناس والنكرات الخالصة على ذلك حملت ما يشمله هذا المعنى الكلى المطلق من الدلالة على معانى أفرادها ذماً ومدحاً

---

(٤٧) فتح البارى (١١/٢١٥) ونحوه تيسير العزيز الحميد ص (٥٧٧) بتغيير طفيف.

(٤٨) أبو الشيخ ابن حبان هو الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصفهانى ثقة وغالب ما يرد بالألف واللام. لسان الميزان كتاب الكنى من كنيته أبو شيبان وأبو شيبة وأبو الشيخ (٧/١٤).

(٤٩) فتح البارى (١١/٢١٦) وهى الرواية التى صرح فيها بالتحديث.

(٥٠) التنبيهات السنية (١٠٥).

إذ أن الكلام والإرادة صفتان منقسمتان بحسب ما يتعلقان به فلا يحدد المعنى المراد منهما إلا سياق اللفظ فإن سيق فى الدلالة على المدح والحمد كانت دلالته كذلك وإن سيق فى الدلالة على الذم كانت كذلك وإن تجرد عن الإضافة لأحد المعنيين كان مشتملاً عليها وإطلاقه على موصوف أو مسمى بهما مستلزم لوصفه وتسميته بمعنى الذم والمدح اللذين هما دلالته وهكذا الإخبار بهذا اللفظ يستلزم الإخبار بما يحمله لفظه من دلالته على المدح والذم على السواء وينبنى على هذا عدم جواز استعمالهما على إطلاقهما فى حق الرب عز وجل سواء كان وصفاً أو تسمية أو خبراً وأما إذا استعملا فى معناها الممدوح فلا مانع من الإخبار بهما عنه تعالى دون الوصف والتسمية .

فتلخص بذلك عدة أمور هى : -

١ - أنها لا تجرى على الرب تبارك وتعالى لا وصفاً ولا تسمية ولا إخباراً مادامت مستعملة فى مطلق معناها .

٢ - أنها لا تطلق عليه تعالى حاملة معناها المذموم .

٣ - أنها تطلق على الرب عز وجل خبراً إذا تمحضت للدلالة على المدح .

٤ - أنها لا تطلق على الله سبحانه وتعالى وصفاً وتسمية وإن خلصت للدلالة على المدح والكمال قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (وأما الكلام والإرادة فلما كان جنسه ينقسم إلى محمود كالصدق والعدل وإلى مذموم كالظلم والكذب والله لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم جاء ما يوصف به من الكلام والإرادة فى أسماء تخص المحمود كاسمه الحكيم والرحيم والصادق والمؤمن والشهيد والرءوف والعليم والفتاح ونحو ذلك مما يتضمن معنى الكلام ومعنى الإرادة) .

فبان أنه لا يجوز اشتقاق اسم المتكلم من الكلام والمريد من الإرادة وكذلك الوصف بمتكلم ومريد لانقسام جنس المتكلم إلى متكلم بصدق فهو

صادق ومتكلم بكذب فهو كاذب وجنس المريد إلى مريد الظلم والكذب والخداع ونحوه فهو ظالم وكاذب ومخادع ومريد الصدق والأمانة والعدل فهو صادق أمين عادل فيلزم من إطلاق جنسهما إطلاق معناهما المذموم كالكذب والممدوح كالصدق على رب العالمين جل جلاله على السواء وهذا وحده مانع من جريان مطلقهما عليه تعالى إذ أن أسماءه الحسنى وصفاته العليا وأخباراته عن نفسه ليس فيها إلا ما هو كمال وجمال لكن يجوز أن تطلق على المتكلم المريد إطلاقاً خبرياً شريطة أن يكون متمحضاً لمتكلم بصدق وعدل ومريد لحق وصدق ونحوه من المعانى الممدوحة الدالة على كمال المخبر بها عنه ومن هنا أطلق الله وصفاً وتسمية وخبراً على نفسه ما لا احتمال فيه وهو دال على معنى المتكلم والمريد كاسمه الحكيم والرحيم الدالان على إراداته الممدوحة واسمه الصادق والشهيد الدالان على كلامه المحمود ومجرد ورود مايدل على معنى المتكلم والمريد فى القرآن أو فى السنة لا يبيح لنا أن نشتق له أسماء أو وصفاً من المتكلم والمريد إذ أن هذه الأسماء الواردة خالصة فى الدلالة على الكمال والجمال وأما المتكلم والمريد وما فى معناهما فهى غير متعينة للدلالة على الكمال والحمد فيجب تنزيه الله عنها قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (حيث جاءت النصوص باسم العليم والقدير والسميع والبصير ولم تأت باسم المريد والمتكلم بما يدل على مطلق الإرادة والكلام وإنما جاءت بما يدل على الكلام المحمود والإرادة المحمودة لا باسم يشترك فيه المحمود والمذموم[٥١] فتلخص من ذلك : -

● **أولاً** : أن المتكلم والمريد وما فى معناهما لا تجرى على الله وصفاً ولا اسماً ولا خبراً إذا أريد بها معناها المطلق .

● **ثانياً** : أن المتكلم والمريد معناهما إذا خلصت للدلالة على الحمد جاز الإخبار بها دون الوصف والتسمية .

---

(٥١) شرح الأصفهانيه ص (٧).

● **ثالثاً** : أن المتكلم والمريد وما فى معناهما إذا خلصت للدلالة على الذم لم يجز إطلاقه على الله لا وصفاً ولا اسماً ولا خبراً .

● **رابعاً** : أن المتكلم والمريد وما فى معناهما وإن خلصت للدلالة على المدح فلا يجوز التسمية والوصف بها .

ويلحق بالمتكلم والمريد الشائى والمعلوم والمذكور والكائد والماكر والمخادع والمستهزىء وما كان فى حكمها من أسماء الفاعلين .

● **خامساً** : (أن الصفات ثلاثة أنواع : صفات كمال ، وصفات نقص ، وصفات لا تقتضى كمالاً ولا نقصاً وإن كانت القسمة التقديرية تقتضى مسمى رابعاً وهو ما يكون كمالاً ونقصاً باعتبارين والله منزه عن الأقسام الثلاثة وموصوف بالقسم الأول وصفاته كلها كمال محض)[٥٢] .

* * *



(٥٢) بدائع الفوائد (١/١٦٧- ١٦٨).

□ القاعدة السابعة □

حكم اشتقاق المصدر والفعل والإخبار بهما عن الله

○ نص القاعدة :

(إن الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل فيخبر به عنه فعلاً ومصدراً هذا إن كان الفعل متعدياً فإن كان لازماً لم يخبر عنه به بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل)[1].

○ التحليل اللفظى :

١ - **إذا أطلق عليه** : المراد بإطلاقه جريانه عليه فى القرآن الكريم أو فى الآثار النبوية اسماً.

٢ - **جاز أن يشتق منه** : الجواز هنا الشرعى والاشتقاق هو مجرد الموافقة فى المادة العربية لا المعنى النحوى الذى هو (أخذ كلمة من أخرى لمناسبة بين الكلمتين فى المعنى ولو مجازاً)[2] إذ يلزم من القول بالاشتقاق النحوى كون أسماء الله مخلوقة .

٣ - **المصدر** : هو المصدر الموافق للمصدر النحوى فى مادته اللغوية (وهو الاسم الدال على الحدث)[3].

٤ - **الفعل** : المراد به ما وافق الفعل النحوى والفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن بزمان[4].

---

(١) بدائع الفوائد (١٦٢/١) باختصار.

(٢) دروس التصريف القسم الأول ص (١٠).

(٣) فتح المقصود شرح اللؤلؤ المنضود ص (٣٧).

(٤) جامع الدروس العربية (٩/١).

٥ – **هذا إن كان الفعل متعدياً** : المراد بالفعل هو المنسوب إلى الاسم الذى وردت نصوص الشرع به والمتعدى هو (مايتعدى أثره فاعله ويجاوزه إلى المفعول به والمقصود به هنا مجرد الموافقة فى المادة مع العلم باختلاف جهة الاشتقاق .

٦ – **فإن كان لازماً** : أى الفعل المتقدم واللازم من الأفعال هو (ما لا يتعدى أثره الفاعل ولا يجاوزه إلى المفعول وإنما يبقى قاصراً على فاعله)[٥].

٧ – **لم يخبر عنه به** : الضمير فى عنه راجع إلى الله سبحانه وتعالى والضمير فى به راجع إلى الفعل والمعنى أنه لا يستعمل الفعل اللازم فى حقه تعالى مراداً به الإخبار عنه بما يستحقه من كمال .

٨ – **بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل** : بل هذا للانتقال من حكم إلى آخر والمراد بالفعل هو الفعل اللازم فهى جملة قصد بها بيان حكم المصدر والاسم بعد بيان حكم الفعل اللازم ، هذا وقد تقدم الكلام على أن ماجازت التسمية به فالوصف به جائز إذ التسمية والوصف من جنس واحد .

○ التحليل المعنوى :

فى هذه القاعدة الجليلة إشارة لما يترتب على استعمال اللفظ المعين استعمال الأسماء بأن يطلق على الله فى القرآن الكريم أو الحديث الشريف مراداً به التسمية له فيكون داخلاً فى أسماء الله الحسنى وله استعمالان : –

● **أحدهما** : استعمال الفعل المتعدى منها بما يوافق نظيره النحوى فى مادته وتتعلق به عدة أحكام هى : –

أ – اشتقاق مصدره الموافق للمصدر النحوى فى مادته .

---

(٥) دروس التصريف القسم الأول (١٩٨) ونحوه فى فتح المقصود شرح اللؤلؤ المنضود ص (٦٥).

ب - اشتقاق فعله الموافق للفعل النحوى فى مادته
جـ - الوصف به بأن يطلق على الله وصفاً .

وإنما قيدنا المصدر والفعل بالموافقة للمصدر والفعل النحوى فى مادته بناء على أن أسماء الله سبحانه لم تؤخذ أصلاً من المواد العربية المعروفة إذ هى من كلام الله وهذه المواد ليست كذلك فكان مورد الاشتقاق للمصدر والفعل والوصف راجعاً إلى ما يناسب ذلك الاسم من إطلاق الفعل عليه منها والمصدر كذلك فى القرآن والسنة النبوية وبهذا يحصل التناسب بين أسماء الله ومصادرها وأفعالها ومن هنا يعلم أنه إذا قيل أسماء الله مشتقة يقصد اشتقاقها من مصادرها الموافقة للمصدر النحوى المعروف وبهذا يكون الفصل فى قضية اشتقاق أسماء الله وعدمه .

وعلى هذا ينبنى جواز إطلاق المصدر والفعل على الله فى الأساليب الخبرية فيخبر عن الله جل شأنه بالمصدر والفعل لإثبات ما يليق بجلاله سبحانه من كمال وجمال .

● **ثانياً** : استعمال الفعل اللازم منها بما يوافق نظيره النحوى فى مادته وهو على هذا تتعلق به عدة أحكام هى : -

أ - أنه يشتق منه المصدر كما هو الحال فى قسميه المتعدى .
ب - إطلاق الاسم منه على الله عز وجل .
جـ - المنع من إطلاق الفعل منه .
د - إطلاق الوصف منه على الله سبحانه وتعالى .

وطريق إثبات هذه الأحكام فى المتعدى واللازم وهو : -

١ - الاستقراء والتتبع لآيات القرآن ونصوص السنة فإنا وجدناها تستعمل الفعل المتعدى والمصدر والصفة مما تسمى الله به ولا تطلق الفعل اللازم منه .
٢ - إجماع السلف على اتباع طريقة القرآن والسنة فى باب الأسماء والصفات

وهى فى القرآن والسنة على ماتقدم .

٣ - اطراد ذلك فى جميع موارده بأن كل لفظ سمى الله به كان استعماله كذلك مما يدل على أن هذا الاستعمال هو المتعين فيما ورد على هذا النحو .

○ فقه القاعدة :

ويتضح مفهوم هذه القاعدة بإجرائها على اسم الله السميع والحى فإن السميع ورد فى القرآن الكريم والسنة مراداً به التسمى كما فى قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(٦) وهو من الفعل المتعدى سمع كما فى قوله جل شأنه : ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾(٧)- ويقال إخباراً فى غير القرآن سمع الله فلاناً ويسمع الله فلاناً وتقول مشتقاً المصدر منه(سمع) بفتح فسكون فتقول مخبراً به : لله سمع وسمع الله محيط بجميع المسموعات .

أما اسم الله الحى فهو مأخوذ من الفعل اللازم حيى بياءين ولذا لا يخبر عنه بفعله فيقال حيى بفتح الحاء وكسر الياء الأولى وأما المصدر منه (فحى) بفتح الحاء والاسم منه الحى فيقال مخبراً بهما : الله حى والحى هو الله وجاء فى التنزيل قوله جل ذكره : ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾(٨).

ونحن فى كل ذلك مستندين إلى القرآن والسنة فى هذا التفصيل وغيره إذ لا مرجع لهذا الباب إلا إلى بيانهما وهذا واضح بحمد الله . فتحصل بهذا عدة أمور : -

---

(٦) سورة الشورى آية (١١).

(٧) سورة المجادلة آية (١).

(٨) سورة الفرقان آية (٥٨).

١ – أن وصفه ملازم لاسمه .
٢ – أن هذه الإخبارات مختصة بما جاء الاسم منه .
٣ – أن صفات الله مصادر تشتق منها أسماؤه تعالى .
٤ – أن المراد بالاشتقاق فيها هو مجرد الموافقه فى اللفظ .
٥ – أن الله يوصف بالمصدر منها دون الفعل .
٦ – أن الفعل المتعدى فى باب الأسماء والصفات أوسع من الفعل اللازم .
٧ – أن مرجع ذلك كله التوقيف دون التعليل .
٨ – المنع من إطلاق الفعل اللازم من الاسم الوارد فى الشرع إطلاقه على الله .

* * *



□ القاعدة الثامنة □

فى أنه لا تلازم بين الإخبار بالفعل المقيد والتسمية

○ نص القاعدة :

(إنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيداً أن يشتق منه اسم مطلق فإن هذه الأسماء لم تطلق عليه إلا أفعال مخصوصة معينة فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة)[(١)].

○ التحليل اللفظى :

١ - **إنه لا يلزم** : المراد من نفى اللزوم هو اللزوم الشرعى ومعناه نفى الطلب شرعاً أعم من أن يكون الشروع واجباً أو مسنوناً أو مباحاً فيكون محرماً شرعاً والعقل الصحيح لا يعارض النص الصريح .

٢ - **من الإخبار عنه بالفعل** : أى من إجراء الفعل على الله مراداً به الدلالة على كمال ثابت له سبحانه وضميره الغائب فى (عنه) راجع إلى الله عز وجل .

٣ - **بالفعل مقيداً** : المراد بقيد الفعل هو قيد المقابلة والجزاء والمدح والثناء المجرد عنه فإن الله قد أطلق على نفسه أفعالاً على سبيل الوصف بها وذلك فى سياق العقاب والمجازاة مقابلة لفعل من فعلها بمثل فعله أو فى سياق المدح والثناء المجرد عن المقابلة بالعقاب والمجازاة فهى فيما سيقت فيه دالة على المدح والثناء والحمد والكمال .

٤ - **أن يشتق منه** : مرجع الضمير فى (منه) إلى الفعل المقيد السابق الذكر

---

(١) بدائع الفوائد (١٦٢/١ لفظها) وانظر التنبيهات السنية ص (٢١).

والمراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق شرعاً فكون الرب أطلق هذه الأفعال على نفسه فى سياق المجازاة والعقاب والمدح والثناء لا يعنى ذلك جواز الاشتقاق منها .

٥ - **اسم مطلق** : المراد بالاسم المطلق هو اسم الفاعل فلا تطلق أسماء الفاعلين منها على الله بل يكتفى بإطلاق الوارد فيما أطلق فيه وهو الفعل فى سياق المجازاة والعقاب وسياق المدح والثناء وفى التعبير بالمطلق إشارة إلى أن الاسم المطلق عن سياق المجازاة والعقاب والمدح والثناء بأن لم يقيد به لا يجوز إطلاقه على الله لا فى سياق خبرى ولا اسمى ولا وصفى فإن قيد الاسم بالمجازاة والعقاب والمدح والثناء جاز الإطلاق الخبرى دون الاسمى والوصفى لاعتماد الاسمية والوصفية فى أسماء الله وصفاته على وجود الصفة والاسم فى القرآن والسنة أو الإجماع[٢].

٦ - **فإن هذه الأسماء لم تطلق عليه سبحانه** : المراد بالأسماء هى أسماء الفاعلين المطلقة عن قيد أفعالها سواء كانت من أفعال مقيدة بسياق المدح والثناء بالكمال اللائق بالله أو بسياق الجزاء والعقاب مقابلة فإنها لم يجز إطلاقها على الله فى الكتاب والسنة إلا على هذا الوجه المخصوص .

٧ - **إلا على أفعال مخصوصة معينة** : وهى نوعان :

● **الأول** منها : ما أطلق على الله فى سياق المدح والثناء دون العقاب والجزاء .

● **الثانى** : ما أطلق على الله فى سياق الجزاء والعقاب مقابلة للفعل بنظيره وما يناسبه وهى على هذين الوجهين ممدوحة .

٨ - **فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة** : الجواز المنفى هذا هو الجواز الشرعى والعقل الصريح لا يخالف النص الصحيح فيمتنع شرعاً أن تطلق

---

(٢) العقيدة فى الله ص (١٧٩) معارج القبول (٧٦/١) الروضة الندية ص (١١٥) مجموع الرسائل المفيدة أعلام السنة المشهورة ص (٣٨).

على الله أسماء الفاعلين منها على سبيل التسمية والإطلاق هنا هو عدم ارتباطها بما سيقت فيه شرعاً وهو قيد المدح والثناء أو الجزاء والعقاب مقابلة والوصف حكمه حكم التسمية وقد تقدم فى قاعدة الصفة المنقسمة وأما الإخبار فإن يكن بقيد فعله فهذا جائز شرعاً وإن كان بغير قيد الفعل امتنع وقد تقدم فى قاعدة (الصفة المنقسمة)[٣].

○ التحليل المعنوى :

هذا تقرير للأحكام العقدية المتعلقة بالأفعال التى أطلقها الله على نفسه فى سياق المجازاة والعقاب بأن لم يرد فى كتاب الله وسنة نبيه إطلاقها على الرب تبارك وتعالى فى غير ما قيدت به وهى تنتظم فى عدة أصول عقدية هى : –

● **الأول** : إطلاقها فيما قيدت كما فى قوله تعالى : ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[٤] وقوله سبحانه : ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[٥] ففى هذا المقام يسوغ الإخبار والوصف بها فى حق الله سبحانه[٦].

● **الثانى** : إطلاقها على الله بلا قيد مجازاة أو عقاب مثل أن يقال الله يمكر ويستهزىء ويخادع ونحو ذلك فيحرم إجراؤها على الله وصفاً وخبراً[٧] لعدة أمور : –

أ – مخالفتها لما ورد فى الكتاب والسنة لأنها لم ترد فيهما إلا مقيدة بقيد الجزاء والعقاب.

---

(٣) مختصر الصواعق (٢/٢٤) التنبيهات السنية ص (١١٥).

(٤) سورة التوبة آية (٦٧).

(٥) سورة النساء آية (١٤٢).

(٦) الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (١٥٧) الكواشف الجلية ص (١٧٩).

(٧) مختصر الصواعق (٢/٢٤).

ب – لما يلزم إطلاقها من وصفه بالنقيضين إذ أن هذه الأفعال تحتمل المدح والذم إذ يمكن أن يكون المكر عن سوء نية وفساد طوية ويمكن أن يكون مقابلة للسوء بمثله كما قال تعالى : ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[8] وقوله : ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦ﴾[9] فيجوز العقاب بالمثل دون ما زاد فدل على أنه ليس بمذموم شرعاً .

والجمع بين النقيضين ممتنع لذاته إذ لا يمكن ارتفاعهما ولا اجتماعهما .

جـ – أن إطلاقها على الله غير مقيدة نوع من مثل السوء فيكون مطلقها قد أقام بالله مثل سوء والله منزه عن ذلك[10].

د – أن الله يوصف بالصفات الحسنى والنعوت العليا وهى ما خلصت للدلالة على الكمال والجمال وهذا النوع من الأفعال غير المقيدة ليست كذلك لدلالتها على المدح والذم على وجه الاستواء لأن ذلك هو دلالة مطلقها[*].

● **الثالث** : عدم اشتقاق اسم الفاعل منها بأن يقال فى حق الله ماكر ومخادع ومستهزىء ونحو ذلك وقد تقدم تفصيل ذلك ولا يسوغ الاشتقاق كون أفعالها قد وردت فى الكتاب والسنة فإنها فيما وردت فيه مدح وحمد وكمال إذ هى لم ترد مطلقة من كل وجه بل جاءت مقيدة بسياق الجزاء على العمل والعقاب عليه مقابلة للشيء بما يناسبه من نظائر الأفعال المستلزم للعدل والإنصاف[11] وذلك لأمور : –

١ – ما ذكر من أربعة الوجوه المتقدمة فى أفعالها .

---

(٨) سورة الشورى آية (٤٠).

(٩) سورة النحل (١٢٦).

(*) فلا يجوز إطلاق أفعالها على الله مطلقاً فلا يقال يمكر ويخادع ويستهزىء ويكيد. مختصر الصواعق (٢/٢٤).

(١٠) نقض تأسيس الجهمية (٢/١١) معارج القبول (١/٧٦).

(١١) الروضة الندية ص (١١٦) التنبيهات السنية ص (٢١).

٢ - لأن منع إطلاق أسماء الفاعلين على الله فرع منع إطلاق أفعالها غير مقيدة بما وردت فيه فى الكتاب والسنة .

٣ - أنه تقدم المنع من تسميته بالمريد والمتكلم ونحوها فلأن يمتنع مخادع وماكر ونحوها أولى وهو واضح بحمد الله[١٢].

٤ - أنه يلزم من إجازة ذلك أن يدخل فى أسماء الله الناسى والقاسم والساخط والآتى والداعى والجائى ونحو ذلك[١٣] ولا يقال إنه لا يقر بهذا اللازم إذ أن مجرد اللزوم دليل على فساد القول وإن ادعى صاحبه عدم لزومه له إذ الحق لازمه حق والباطل لازمه باطل وهذا لازم القول لا القائل (وهذا لا يقوله مسلم ولا عاقل)[١٤].

ومن هذا يعلم أن لأسماء الفاعلين من هذه الأفعال المقيدة بسياق الجزاء والمعاقبة أقسام هى : -

١ - أن تجرى على الله على إطلاقها بدون قيد المجازاة والعقاب فيمنع هذا الإطلاق لما تقدم من الوجوه .

٢ - أن تجرى على الله مقيدة بسياق المجازاة والعقاب وهى نوعان : -

أ - أن تجرى على الله وصفاً وتسمية فهذا ممنوع لأنها لا تدخل فى معنى أسماء الله الحسنى .

ب - أن تجرى على الله خبراً فهذا جائز لدلالتها على معنى ليس بسىء .

○ **فقه القاعدة :**

ويتبين أثر هذه القاعدة للناظر عند التطبيق على بعض أفرادها وذلك بإجرائها عليه فتتضح بدلك أبعادها وتظهر به أحكام الاعتقاد فيها والإجراء

(١٢) مختصر الصواعق (٢/٢٤).

(١٣) مختصر الصواعق (٢/٢٤).

(١٤) مختصر الصواعق (٢/٢٤) مجموع الرسائل المفيدة أعلام السنة المشهورة ص (٣٨).

سيكون على قوله تعالى : ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ﴾[15]

ففى هذه الآية وصف نفسه بأنه يمكر بالكافرين وذلك مقابلة لهم بنقيض قصدهم من الإضرار بالمسلمين وفتنهم على سبيل الجزاء والعقاب العادل المناسب لأفعالهم المقيتة وتصرفاتهم المشينة ومما يدل على ذلك لفظ الآية فإن مكر الله بهم كان فى مقابل مكرهم على حد قوله تعالى : ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[16] ونظراً لما هو معلوم شرعاً وعقلاً من أن الله أعلم بنفسه ورسوله أعلم بربه إذ هو لا ينطق عن الهوى ، فكان لا بد لنا من التقيد بألفاظ هذا النص وأمثاله فى جنس هذه الأفعال التى أطلقها على نفسه فى مقابلة أعدائه بمثل فعلهم عدلاً منه وإنصافاً فلا نتعداه إلى قياس أو اجتهاد إذ لا مكان لهما هنا إذ القياس والاجتهاد أمران مستلزمان لأعمال الذهن والعقل فيما لم يرد نص أو ظاهر عليه .

وهذا الباب ولله الحمد مستغرق من قبل نصوص الشرع ولا يمكن علمه عن طريق الاجتهاد والقياس فوجب أن يقتصر فى التعبير عن أمثالها من الأفعال بطريقة القرآن الكريم والسنة المطهرة ، فيقال فى غير القرآن مثلاً الله يمكر بالكافرين ويستهزىء بالمنافقين ويخادع المشركين ونحوها من الألفاظ ويمنع تحريماً قاطعاً إطلاقها بلا قيدها الوارد فى النصوص الشرعية العقدية فلا يقال يمكر مطلقاً هكذا ويستهزىء ويخادع من غير قيد المقابلة الجزائية والعقابية لما يترتب على ذلك من وصفه سبحانه بالنقائص والعيوب ومخالفة الكتاب والسنة فنضرب لله أمثال السوء تعالى الله عنها فالواصف له بالفعل المطلق يمكر قد وصف الله بيمكر الجزائية العادلة ووصفه كذلك بيمكر الدالة على خبث الطوية وسوء النية مما لا يليق بجناب الله وعظمته وأعظم منه تضمن ذلك وصفه بالنقيضين اللذين لاحقيقة لاجتماعهما واقترانهما فى خارج الذهن

---

(١٥) سورة الأنفال (٣٠).

(١٦) سورة البقرة (١٩٤).

الذى هو من المستحيلات بل إن لازم هذا وصفه بالممتنعات وأما إذا جاءت بقيدها الشرعى فلا مانع من إطلاقها على الله وصفاً وإجرائها عليه جل جلاله خبراً فتقول واصفاً له : الله موصوف بأنه يمكر بالكافرين ويستهزىء بالمنافقين ويخادع المشركين ، ومخبراً عنه : الله يمكر بالكافرين ويستهزىء ويخادعهم مثلاً وأما أن تأخذ من هذا الفعل وأمثاله اسماً مشتقاً تجعله اسماً لله سبحانه وتعالى فيدل على الله وصفته دلالة الأسماء الحسنى على ذاته ووصفه جل وعلا فتقول ماكر دالاً به على الله وصفة المكر مقيدة بالجزاء والعقاب العادل أو لم تقيده فلا يجوز إطلاق هذا وأمثاله فتأخذ من يستهزىء مستهزىء ومن يخادع مخادع ومن يضل مضل ومن يفتن فاتن ونحو ذلك وأما إذا أردت الإخبار بمثل هذه الأسماء المشتقة لإثبات ما نفاه ناف أو معطل . جاز لك ذلك مقيداً له بما ورد فيه من السياق الشرعى دون أن تصف أو تسمى فتقول مخبراً عنه تعالى الله ماكر بالكافرين ومستهزىء بهم ومخادع لهم . ولا تقول واصفاً له ومسمياً مطلقاً أو مقيداً ماكر ومستهزىء ومخادع مقيداً له بالكافرين أو المشركين أو المنافقين مثلاً وعلى هذا يتبين أن يمكر وأمثاله تتعلق به عدة أحكام عقدية : -

● **أولاً** : مقيداً فى سياق العقاب والجزاء العادل على سبيل الموافقة فيوصف به ويخبر به دون التسمية .

● **ثانياً** : مطلقاً عن سياق العقاب والجزاء فلا يوصف به ولا يخبر ولا يسمى .

● **ثالثاً** : أخذ اسم الفاعل منه (ماكر) فهذا ممنوع شرعاً وإن أطلق تعلقت به الأحكام العقدية التالية : -

أ - تحريم الوصف به والتسمية مطلقاً .

ب - تحريم الإخبار به مطلقاً عما سيق فيه فعله يمكر .

جـ - جواز الإخبار به مستعملاً فيما سيق فيه فعله[١٧].

وفى حكم هذه الأفعال المقيدة بسياق المقابلة الجزائية الأفعال المقيدة بسياق ممدوح غير الجزاء والعقاب كالفعل يريد ويشاء ويتكلم ونحوها فإن هذا النوع من الأفعال يتساوى مع قسميه المختص شرعاً بسياق الجزاء والعقاب فى جميع الأحكام العقدية السابقة فهو : -

● **أولاً** : لا يستعمل فى حق الله مطلقاً عن المدح والذم بأن تتساوى دلالته عليهما أو يدل فى الجملة عليهما ولو كانت الدلالة على أحدهما أغلب فلا يقال يريد ويشاء ويتكلم ونحو ذلك بلا قيد المدح والثناء من إضافته للصدقة وللبر وللخير ونحوها .

● **ثانياً** : أن تستعمل مقيدة فى سياق المدح والثناء فهذا استعمال يجوز الوصف به والإخبار فتقول مخبراً وواصفاً : الله موصوف بأنه يريد الخير ويشاء البر ويتكلم الصدق ونحوها ومخبراً : الله يريد نفع العباد ويشاء الخير ويتكلم بالصدق .

● **ثالثاً** : إن أخذ اسم الفاعل منها مريد وشائى ومتكلم فهذا ممنوع شرعاً وإن أطلق تعلقت به الأحكام العقدية التالية : -

أ - تحريم الوصف والتسمية به مطلقاً سواء استعمل فيما سيق فيه فعله أو لم يستعمل فلا تقول : من صفات الله مريد وشائى ومتكلم أو مريد العدل شائى البر ومتكلم بالحق وهكذا إطلاق مثل هذه الألفاظ على أنها أسماء لله تعالى .

ب - منع الإخبار بها عن الله جل شأنه إن لم تستعمل فيما سيقت فيه أفعالها من الدلالة على المدح والحمد والثناء فلا تقول مخبراً : الله مريد وشائى ومتكلم دون قيد الصدق والحق والعدل والبر والخير مثلاً .

---

(١٧) مختصر الصواعق (٢/٣٢).

جـ - تجويز الإخبار بها مقيدة بما سيقت فيه أفعالها من الدلالة على المدح والثناء اللائق برب العالمين فتقول مخبراً : الله مريد الخير وشائى العدل ومتكلم بالحق ونحو ذلك[١٨]. فتحصل من ذلك أن هذه الأفعال المطلقة على الله فى الوجهين والتى لا يجوز أخذ اسم الفاعل منها قسمان هما : -

١ - ما أطلق من الأفعال فى سياق الجزاء والعقاب على سبيل المقابلة للفعل بما يناسبه على حد قوله تعالى : ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[١٩] كالأفعال يستهزىء فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾[٢٠] ونسى فى قوله سبحانه ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡ﴾[٢١] ويمكر فى قوله جل وعلا : ﴿وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُ﴾[٢٢] ونحو ذلك .

٢ - ما أطلق من الأفعال فى سياق المدح والثناء والحمد على الكمال اللائق بجلال الله وعظمته وليس فى سياق الجزاء والعقاب بالمقابلة كالأفعال يريد فى قوله سبحانه : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴾[٢٣] ويشاء فى قوله تقدست أسماؤه : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢٤] ونحو ذلك ويتفرع على هذا أن أسماء الفاعلين منها مع امتناع اشتقاقها من هذه الأفعال شرعاً منقسمة إلى قسمين : -

١ - أسماء الفاعلين من فعل أطلق على الله فى سياق الجزاء والعقاب مقابله

---

(١٨) الروضة الندية ص (١١٥) الثمار الشهية (٧٢ ومابعدها) العقيدة فى الله ص (١٧٩) معارج القبول (٧٦/١) مختصر الصواعق (٣٢/٢) مع تصرف كثير.

(١٩) سورة الشورى (٤٠).

(٢٠) سورة البقرة (١٤و١٥).

(٢١) سورة التوبة (٦٧).

(٢٢) سورة الأنفال (٣٠).

(٢٣) سورة البقرة (١٨٥).

(٢٤) سورة الدهر (٣٠).

كالمستهزىء والناسى والماكر .

٢ - أسماء الفاعلين من فعل أطلق على الله فى سياق المدح والثناء بالكمال اللائق بجلال رب العالمين كالمريد والشائى والمتكلم .

وقد أعان الله على تفصيل المقال فيها من جهة التقسيم والأحكام والصور ولله الحمد والمنة .

* * *



□ القاعدة التاسعة □

فى حكم الألفاظ المجملة

○ **نص القاعدة :**

(إن ما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً فليس على أحد بل ولا له أن يوافق على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده فإن أراد حقاً قبل وإن أراد باطلاً رد وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى)[١] .

○ **التحليل اللفظى :**

إن ما تنازع فيه : التنازع هو الاختلاف والتجاذب فى الأقوال وهو من الأفعال التى لا تحصل إلا من اثنين فأكثر فهو فعل مقتض للشركة فى الفعل كاختصم وتشاور ونحوها .

المتأخرون نفياً وإثباتاً : المراد بالمتأخرين الخلف والنفى السلب والإثبات الإيجاب والمراد بالنفى منع استعمالها فى حق الرب جل جلاله وصفاً وخبراً .

فليس على أحد بل ولا له : أى لا يجب عليه ولا يجوز له فإن أمر الإيجاب أو الجواز منوط بتعلق خطاب الشارع به نفياً أو إثباتاً .

أن يوافق على إثبات لفظه أو نفيه : وسلط الإثبات والنفى على اللفظ

---

(١) التدمرية ص (٢٦) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٧) .

لأن معنى هذه الألفاظ يتغير بتغير الاصطلاحات ويتنوع بتنوع الاستعمالات وإنما منع من إثباتها ونفيها نظراً لتطرق الاحتمالات إليها فلا يعلم معناها المراد بها إلا بالتعيين والبيان والإثبات والنفى بلا علم بالمدلول المثبت والمنفى يفضى إما إلى إثبات الباطل أو نفى الحق فى ضمن إثباته ونفيه العام .

حتى يعرف مراده: أى المعنى المدلول عليه باللفظ فبمعرفة ذلك يتعين المعنى ويتخلص من المحذور .

فإن أراد حقاً قبل وإن أراد :

إيضاح لحكم اللفظ بعد تعيين المعنى المدلول به عليه وهو بيان لمحل النفى والإثبات وفى الألفاظ الواضحة المعانى والمعانى الموافقة للفظها وضعاً وأما ما خرج عن وضعه من الألفاظ فلا يحكم له بإثبات مدلول ولا نفيه .

وطريق العلم بصحة المدلول وفساده إنما يكون عن طريق الخبر ، خبر الله وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم فيبنى عليه الحكم بالنفى أو الإثبات بعد وضوح الدلالة واستبانة المعنى المدلول عليه باللفظ المستعمل اصطلاحاً .

وقوله : **اشتمل كلامه على الحق والباطل ...**

بيان لمحل التوقف فيما اصطلح عليه المتأخرون وهو كل لفظ احتمل معناه لإثبات حق وباطل لا من حيث دلالته وضعاً ولكن من جهة تعدد معانيه وتنوع مدلولاته بحسب الاصطلاحات والاستعمالات فليس هو لفظ مجمل وإنما جاءه الإجمال عن طريقين : -

١ - اصطلاح أرباب كل علم فى الدلالة به على مايريدون وإن كان معناه المدلول عليه باللفظ معيناً فى لغة العرب .
٢ - عدم ورود استعماله شرعاً فى حق الله عز وجل .

○ **التحليل المعنوى :**

إن مما هو مقرر شرعاً فيما استعمل من الألفاظ فى باب الشرعيات كون مرجعها إلى تعيين الشارع لمعانيها واستعمالها فيما يناسبه من لغة الشرع وعلى هذا فالألفاظ المدلول بها على المعانى الشرعية نوعان :

● **الأول** : لفظ ورد فى الكتاب والسنة والإجماع فهذا لفظ يجب القول بموجبه سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا حقا والأمة لا تجتمع على ضلالة[٢] وله ضربان :

أحدهما : ماورد فى باب الإثبات فيجب إثباته على طريق الكتاب والسنة من خبر أو وصف أو كلاهما كصفة السمع والبصر والكيد والمكر[٣].

الثانى : ماورد فى باب النفى فيجب نفيه على طريق الكتاب والسنة كالتمثيل والسنة والنوم ونحوها[٣].

● **الثانى** : لفظ لم يرد به دليل شرعى كهذه الألفاظ التى تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة ، هذا يقول : متميز ، وهذا يقول : ليس بمتميز ، وهذا يقول : هو فى جهة ، وهذا يقول : ليس فى جهة ، وهذا يقول : هو جسم وجوهر ، وهذا يقول : ليس بجسم ولا جوهر ، فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفى ولا إثبات حتى يستفسر من المتكلم بذلك ، فإن بين أنه أثبت حقاً أثبته وإن أثبت باطلاً رده وإن نفى باطلاً نفاه وإن نفى حقاً لم ينفه)[٢] فعلم أن الأسماء التى لم يدل الشرع على ذمها أو ذم

---

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/٢٨٩ ، ٢٩٩) ونحوه منهاج السنة (١/٢٣٢ ، ٢٣٣) موافقة صريح المعقول (١/١٩٢ ، ١٩٣) مجموع الرسائل والمسائل (٢/٨٧) .

(٣) انظر مجموع تفسير ابن تيمية ص (٣٥٢) .

أهلها أو مدحها أو مدح أهلها يحتاج فيها لتحقيق مقامين[٤].

● **الأول** : بيان المراد بها حتى يعرف ماتدل عليه من حق أو باطل فيسلط عليه النفى أو الإثبات وفقاً لما جاءت به نصوص الكتاب والسنة .

● **الثانى** : بيان أن المستعملين لها مذمومون فى الشريعة نظراً لاتباعهم المتشابه وتركهم المحكم الواضح مما استعمله الشرع .

واعلم أن ما فى هذه الألفاظ من إجمال لم يأت من جهة الوضع اللغوى وإنما جاء من تنوع الاستعمال ، فمن مطلق النفى والذم عليها ، ومن مثبت لها مادح لأهلها . إذ ربما لو رجع للوضع لكان معناها معيناً فى الذم أو المدح ولكن نقلها عن الوضع هو سبب الإجمال .

وإنما توجه الذم لها ولمن استعملها لوجوه : -

١ - أنها ألفاظ مبتدعة شرعاً فمستعملها مبتدع فى الدين[٥] ما ليس فيه .

٢ - لأن باب الأسماء والصفات منوط بالنصوص، والنصوص لم تأت باستعمالها ولا نفيها .

٣ - لاشتمال معناها على ما يخالف الكتاب والسنة .

٤ - لما فيها من إجمال يجعلها محتملة للحق والباطل[٦].

٥ - ولما فيها من التباس الحق بالباطل[٧].

٦ - عدم استعمال السلف لها لا إثباتاً ولا نفياً[٥].

٧ - لما فيها من التغرير بالناس فهى سبيل لاعتقاد الباطل والقول به[٨].

---

(٤) انظر نقض المنطق ص (١٢٠ وما بعدها) مجموع الفتاوى (١٤٧/٤) .

(٥) انظر نقض التأسيس (٢٢/١) و (٤٩٩/٣) .

(٦) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٩٨/٥ ، ٢٩٩) .

(٧) انظر تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٩) .

(٨) انظر تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (١٠) ومابعدها .

٨ – لما تفضى إليه من التنازع فى الأمة والاختلاف (فإن كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعان مشتبهة)[٩].

٩ – لأن هذه الألفاظ المبتدعة (ليس لها ضابط بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذى أراده أولئك)[١٠].

وعلى هذا فلا يجوز استعمالها فى حق الله لا اسماً ولا وصفاً ولا خبراً لكن يجوز استعمالها فى وقت الحاجة مع وجود قرائن تدل على المعنى المراد بها[١١] كأن يكون المخاطب لا يتم المقصود معه إلا باستعمالها وهذا لا يكون إلا فى مخاطبة أهل الكلام والفلسفة فى أبواب البحث والمناظرة لإقامة الحجة عليه بما التزمه من أصوله والابتداع فى هذه الألفاظ ثلاثة أنواع : –

- **الأول** : ابتداع فى اللفظ بأن لا يكون مستعملاً شرعاً .
- **الثانى** : ابتداع فى الدلالة بأن يكون معناه الوضعى شرعاً أو لغة حقاً فيصطلح على دلالته على باطل أو العكس .
- **الثالث** : ابتداع استعمال بأن تكون اللفظ ودلالته حق فيستعمل فى أسلوب مبطل أو العكس .

ومما تقدم يعلم (أن السلف كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه فى الله وصفاته وأفعاله ولا يأتون بلفظ مبتدع فى النفى والإثبات بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم)[١٢].

---

(٩) مجموع الرسائل والمسائل (٨٧/٢) .

(١٠) شرح حديث النزول ص (٧٩) .

(١١) انظر شرح الطحاوية ص (٢٣٩) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٧) .

(١٢) شرح حديث النزول ص (٧٩) .

○ **فقه القاعدة :**

إن مما يوضح هذه القاعدة ويجليها أن هذه الألفاظ المجملة المشتبهة المعانى على ضربين :

● **الأول** : ألفاظ عامة وأقصد بها ما لا يختص بصفة بعينها لكن فيها إجمال من جهة احتمال دلالتها على الحق والباطل فى باب الأسماء والصفات من حيث الجملة . كقولهم : الصفات زائدة على الذات أو غير زائدة على الذات أو غير زائدة ، أو الاسم عين المسمى أو غيره وما أشبه هذه الألفاظ فى تعلقها بالصفات والأسماء بالنظر لذاتها دون أفرادها .

فقولهم الصفات زائدة على الذات أو غير زائدة لفظ مجمل لعدم تعيين معناه وضعاً وشرعاً فإن معناه يحتمل وجهين : -

أحدهما : باطل وهو أن صفات الله مخلوقة فإن من (المعلوم بالاضطرار أن السمع والبصر من الصفات اللازمة والقائمة بذات الرب سبحانه وتعالى فكيف يجوز أن يقال إنهما زائدتان على الذات وهذا من أمحل المحال وأبطل الباطل فإن ما كان من الصفات زائداً على الذات لا يكون منها بل يكون مفارقاً لها ومن المعلوم أن ما كان مفارقاً للذات لا يكون من الصفات القائمة بذاته بل يكون مخلوقاً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً)[١٣] (فتبين ...) أن الله سبحانه وتعالى إله واحد بجميع صفاته اللازمة القائمة بذاته .. كالسمع والبصر كما أن النخلة بجزوعها وكربها وليفها وسعفها وخوصها وجمارها نخلة واحدة بجميع هذه الصفات لها ولا يمكن فى العقل أن السعف والليف زائدان على مسمى النخلة إذ جعل هذه المسميات من مسمى واحد ليس منها شىء زائد على ذاته)[١٤] (فإذا قال قائل دعوت الله

---

(١٣) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٧٤) .

(١٤) تنبيه ذوى الألباب السليمة (٧٦) .

أو عبد الله كان اسم الله متناولاً للذات المتضمنة لصفاتها وليس اسم الله اسماً لذات مجردة عن صفاتها اللازمة لها ، حقيقة ذلك أنه لا تكون نفسه إلا بنفسه ولا تكون ذاته إلا بصفاته ولا تكون نفسه إلا بما هو داخل فى مسمى اسمه)[١٥].

(وحقيقة الأمر أن الذات إن أريد بها الذات الموجودة فى الخارج فتلك مستلزمة لصفاتها يمتنع وجودها بدون تلك الصفات ، وإذا قدر عدم اللازم لزم عدم الملزوم فلا يمكن فرض الذات الموجود فى الخارج منفكة عن لوازمها حتى يقال هى زائدة أو ليست زائدة لكن يقدر ذلك تقديراً فى الذهن)[١٦].

● **الثانى** : حق وهو أنه يفهم من الصفات معنى لا يفهم من الذات وهذا على تقدير انفصالها وهو أمر ذهنى محض (فإذا أريد بالذات ما يقدر فى النفس مجرداً عن الصفات فلا ريب أن الصفات زائدة على هذه الذات المقدرة فى النفس فمن قال من متكلمة أهل السنة : إن الصفات زائدة على الذات فتحقيق قوله أنها زائدة على ما أثبته المنازعون من الذات فإنهم أثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات ونحن نثبت صفاتها زائدة على ما أثبتوه هم لا أنا نجعل فى الخارج ذاتاً قائمة بنفسها ونجعل الصفات زائدة عليها فإن الحى الذى يمتنع أن لا يكون إلا حياً كيف تكون له ذات مجردة عن الحياة وكذلك ما لا يكون إلا عليماً قديراً كيف تكون ذاته مجردة عن العلم والقدرة)[١٧] فعلم بذلك أن هذا التعبير مستعمل فى باب المناظرة والرد على النفاة لا أنه مصطلح شرعى منضبط مستمر مستقر بحيث يعتبر من ألفاظ السلف الشائعة وطرقهم المعتبرة بل هو من باب استعمال قول الغير فى بيان فساد مذهبه.

---

(١٥) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٧٤) .

(١٦) موافقة صريح المعقول (١٢/٣) .

(١٧) موافقة صريح المعقول (١٢/٣) .

وهكذا يجرى الأمر على النفى فإن قال : ليست زائدة قوله مجمل فالأول إجمال فى الإثبات وهذا إجمال فى النفى وإجماله من وجهين : -

● **الأول** : دلالته على معنى باطل وهو نفى الصفات إذ لا معنى للصفات عند من نفاه إلا الذات كما هو قول أهل الاعتزال .

● **الثانى** : معنى حق وهو أن صفات الله تابعة لذاته تحذو حذوها بل هى داخلة فى مسماها إذ لا يعقل فى الخارج ذات مجرد عن الصفات .

وأما قولهم إن الاسم عين المسمى أو غيره ففيه إجمال واشتراك فأما قولهم : إن الاسم عين المسمى ففيه احتمال من جهتين :

● **الأولى** : اشتماله على مدلول باطل وهو أن أسماء الله أعلام محضة لا تدل إلا على مجرد الذات .

● **الثانية** : دلالته على معنى حق وهو أن أسماء الله الحسنى غير مخلوقة بل هى تحذو حذو ذاته فيثبت لها مايثبت للذات .

وأما قولهم : إن الاسم غير مسمى فهو مشترك فى معنيين : -

● **الأول** : منها معنى باطل وهو (أن الله سبحانه كان ولا اسم حتى خلق لنفسه أسماء أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال والإلحاد فى أسماء الله تعالى)[١٨] إذ مقتضاه أن أسماء الله مخلوقة .

● **الثانى** : اشتماله على معنى حق وهو (أن اللفظ غير المعنى)[١٨] فإن اللفظ كلام الله غير مخلوق وأسماء الله من كلامه فليست بمخلوقة والمعنى دال على صفة الرحمن وذاته فهما متغايران من هذه الجهة إذ اللفظ قالب للمعنى ودليل عليه والمعنى مدلول عليه باللفظ ، فما حصل للاسم من شرف فهو

---

(١٨) شرح الطحاوية ص (٣١) .

تابع لشرف مسماه ومدلوله (فالاسم يراد به المسمى تارة ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى ، فإذا قلت : قال الله كذا وسمع الله لمن حمده ونحو ذلك فالاسم هاهنا هو المراد لا المسمى ولا يقال غيره لما فى لفظ الغير من إجمال) ولذا فقد أعرض أهل السنة والجماعة أعنى - السلف - عن هذه اللفظة فلم يقولوا : إن الاسم عين المسمى ولا غيره بل قالوا الاسم للمسمى[١٩] موافقة لكتاب ربهم حيث قال الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٢٠] وقال جل شأنه : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٢١].

● **الضرب الثانى** : من ضربى الألفاظ المجملة الألفاظ المختصة ونعنى بها ما اختصت بصفة بعينها فهى لفظ مجمل مشترك فى دلالة على الصفة ونقيضها فهو دال على معنى يجب إثباته وهى الصفة ومعنى يجب نفيه وهو الإلحاد فيها بنفيها كلفظ الجهة فى العلو والتميز فى الاستواء .

فإن لفظ الجهة[٢٢] فيه إجمال واشتراك من جهتين :

● **الأولى** : اشتماله على معنى باطل ، وهو أن يراد بالجهة أمر وجودي كالسموات والأرض ونحوها فإن مقتضى هذا الإطلاق أن الله داخل العالم . والعالم محيط به .

● **الثانية** : اشتماله على مراد حق وهو أن يقصد بالجهة أمراً عدماً وهى ما فوق المخلوقات كلها فإن الله عال على خلقه .

هذا والمراد بما تقدم التمثيل والتطبيق لا الحصر والاستغراق فإن هذه

---

(١٩) رسالة الأسمى والمسمى لابن تيمية (١٦) .

(٢٠) سورة الأعراف آية (١٨٠) .

(٢١) سورة الإسراء آية (١١٠) .

(٢٢) انظر التدمرية ص (٢٦ ومابعدها) .

الألفاظ مما ليس له حصر فما من قوم من المتكلمين إلا ولهم فى ذلك اصطلاح ، ومن أمثلة ذلك نفى الأعراض وإثباتها والحد والمكان والتأثير والتسلسل والمماسة ونحوها .

فعلم مما سبق أن مسار أهل السنة والجماعة فى هذه الألفاظ يجمعه أمران : -

● **الأول** : فيها تحريم استعمالها فى حق الله اسماً ووصفاً وخبراً وهذا حكمها قبل الاصطلاح فى إطلاقها على مراد المتكلم بها .

● **الثانى** : طلب التفصيل والبيان للمراد منها وهذا بعد الاصطلاح عليها إذ ما وقع لا يرفع بل بطلب الحكم عليه فتحصل من هذه القاعدة الشريفة عدة فوائد :

● **الأول** : خطورة استعمال الألفاظ ذات الاشتراك والاحتمال فى أبواب الاعتقاد ولا سيما فى باب أسماء الله وصفاته .

● **الثانية** : (أن اختلاف أكثر العقلاء من جهة الاشتراك فى الأسماء)[٢٣].

● **الثالثة** : (أن الأسماء التى لم يدل الشرع على ذم أهلها ولا مدحهم يحتاج فيها إلى مقامين :

أحدهما : بيان المراد بها .

الثانى : بيان أن أولئك مذمومون فى الشريعة[٢٤] .

● **الرابعة** : (أن كون شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم مالا إلى أنه لا وجود للجوهر الفرد : فحق لكن المقصود بذلك الرد على من

---

(٢٣) مجموع الفتاوى (٥/٢١٧) .

(٢٤) نقض المنطق ص (١٢٠ ومابعدها) مجموع الفتاوى (٤/١٧٤) .

أثبت الجوهر الفرد وأنه لا حقيقة لوجوده ولا يلزم من ذلك إذا رده أنه يرى إطلاق هذه الألفاظ على الله نفياً وإثباتاً جائزاً ، فقد قال رحمه الله فى بعض أجوبته ما نصه : (فإن ذكر لفظ الجسم فى أسماء الله تعالى وصفاته بدعة لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها ولم يقل أحد منهم : إن الله تعالى جسم ولا إن الله ليس بجسم ولا إن الله تعالى جوهر ولا إن الله تعالى ليس بجوهر)[٢٥] .

● **الخامسة** : أن (الواجب السكوت عن هذا النوع اقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم[٢٦] وأصحابه (فما أثبته الله ورسوله أثبتناه ومانفاه الله ورسوله نفيناه)[٢٧].

● **السادسة** : أن (اللفظ المشتبه المجمل إذا خص فى الاستدلال وقع فيه الضلال والإضلال)[٢٨] لأنه يستدل بما ليس نصاً فى الاستدلال فيوافقه المخالف له فيقع فى المحذور إما بنفى حق أو بالإقرار على باطل :

● **السابعة** : أن اللفظ المجمل ينفر من الحق (فإذا ذكرت المعانى الباطلة نفرت القلوب وإذا ألزموه ما يلزمونه من التجسيم الذى يدعونه نفر إذا قالوا له : هذا يستلزم التجسيم لأن هذا لا يعقل إلا فى جسم)[٢٩] .

● **الثامنة** : (أن السلف كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه فى الله وصفاته وأفعاله ولا يأتون بلفظ مبتدع فى النفى والإثبات بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم .

---

(٢٥) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٨) .

(٢٦) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (١٧) .

(٢٧) شرح الطحاوية ص (٢٣٩) .

(٢٨) مجموع الفتاوى (٥/٢١٧) .

(٢٩) شرح حديث النزول ص (٧٩) .

● **التاسعة** : (أن منشأ النزاع فى هذه الألفاظ (هو الكلام الذى ذمه السلف وعابوه وهو الكلام المشتبه المشتمل على حق وباطل ، فيه مايوافق العقل والسمع ،وفيه ما يخالف العقل والسمع فيأخذ هؤلاء جانب النفى المشتمل على نفى الحق والباطل ، وهؤلاء جانب الإثبات المشتمل على إثبات حق وباطل وجماعة وهو الكلام المخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف ، فكل كلام خالف ذلك فهو باطل ولا يخالف ذلك إلا كلام مخالف للعقل والسمع)[٣٠] .

● **العاشرة** : أنه يجوز استعمال هذه الألفاظ فى باب المناظرة والبحث مع من لا يفهم إلا بها كالمتكلمين مع وجود قرائن تبين المراد بها .

● **الحادية عشرة** : أنه (لا يجب التصديق بلفظ/ قيل/ حتى يفهم معناه فإن كان موافقاً لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كان مقبولاً ،وإن كان مخالفاً كان مردوداً ، وإن كان مجملاً مشتملاً على حق وباطل لم يجز إثباته أيضاً ولا يجوز نفى جميع معانيه بل يجب المنع من إطلاق نفيه وإثباته والتفصيل والاستفسار)[٣١] .

● **الثانية عشرة** : أنه (إذا عرفت المعانى الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ ليتبين ما وافق الحق من معانى هؤلاء وما خالف فهذا عظيم المنفعة وهو من الحكم بالكتاب والسنة بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى : ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾[٣٢] وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه

---

(٣٠) مجموع الرسائل والمسائل (١٠٢/٢) .

(٣١) الفتاوى الكبرى (١٧/٥) بزيادة (قيل) .

(٣٢) سورة البقرة آية (٢١٣) .

من المعانى التى يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم وذلك يحتاج إلى معرفة هؤلاء بألفاظهم ثم اعتبار هذه المعانى بهذه المعانى ليظهر الموافق والمخالف)[٣٣] .

● **الثالثة عشرة** : أن ما ورد عن السلف من (النهى عن موارد النزاع بالنفى والإثبات ليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق ولا قصور أو تقصير فى فهم الحق ، ولكن ذلك لأن تلك العبارة من الألفاظ المحتملة المتشابهة المشتملة على حق وباطل ، ففى إثباتها حق وباطل وفى نفيها نفى حق وباطل فيمنع كلا الإطلاقين بخلاف النصوص الإلٰهية فإنها فرقان فرق الله به بين الحق والباطل)[٣٤] .

● **الرابعة عشرة** : أن السلف (لا يطلقون الألفاظ الموهمة المحتملة إلا إذا نص الشرع فأما ما لم يرد به الشرع فلا يطلقونه إلا إذا تبين معناه الصحيح الموافق للشرع ونفى المعنى الباطل)[٣٥] .

● **الخامسة عشرة** : إن من طرق محاربة المبتدعة لمذهب السلف استعمال هذه الألفاظ المجملة قال شيخ الإسلام : (وكانوا يعبرون / أى المبتدعة / عن مذهب أهل الإثبات أهل السنة / السلف / بالعبارات المجملة التى تشعر الناس بفساد المذهب فإنهم إذا قالوا إن الله منزه عن الأعراض لم يكن فى ظاهر العبارة ما ينكر لأن الناس يفهمون من ذلك أنه منزه عن الاستحاله والفساد كالأعراض التى تعرض لبنى آدم من الأمراض الأسقام ولا ريب أن الله منزه عن ذلك لكن مقصودهم أنه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام قائم به ولا غير ذلك من الصفات التى يسمونها أعراضاً)[٣٦] فيضعون الحق فى صورة الباطل .

---

(٣٣) موافقة صريح المنقول (٣٠/١) .

(٣٤) موافقة صريح المنقول (٥٠/١ ونحوه ، ١٨١ - ١٨٥) .

(٣٥) نقض التأسيس (٢٢/١) .

(٣٦) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٩) .

□ القاعدة العاشرة □

فى أحكام التسلسل نفياً وإثباتاً

○ نص القاعدة :

التسلسل ثلاثة أقسام : -

- **أحدها** : التسلسل الممتنع ويكون فى العلل والمعلولات والفاعلين والمفعولات .
- **الثانى** : التسلسل الواجب ويكون فى الأفعال .
- **الثالث** : التسلسل الممكن ويكون فى الشروط والآثار(1) .

○ التحليل اللفظى :

التسلسل : هو مصطلح كلامى يراد به (ترتيب أمور غير متناهية)(2) وإنما سمى تسلسلاً أخذاً من السلسلة وهى قابلة لزيادة الحلق إلى ما لا نهاية له فالمناسبة بينهما عدم التناهى بين طرفيهما ففى السلسلة مبتدؤها ومنتهاها وأما فى التسلسل فطرفاه هما الزمن الماضى والمستقبل .

ثلاثة أقسام : أى من جهة إطلاقه عليها اصطلاحاً وإلا فإطلاقه على القسمين الأخيرين بدعة فى الشرع .

---

(1) انظر شرح الطحاوية ص (١٣٥) منهاج السنة (١٦٢/١ - ١٦٣) موافقة صريح المعقول (٢٦٤/١و ٢٩٠) مجموع الرسائل والمسائل (١٦٠٧/٥) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٣٧٠/١) .

(2) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٣٧٠/١) .

التسلسل الممتنع : وهو التسلسل فى المؤثرين بأن يؤثر الشىء فى الشىء إلى ما لا نهاية والمراد بامتناعه الامتناع الشرعى والعقلى فإنهما دلا على استحالة وقوعه .

ويكون فى العلل : وذلك بأن يكون لكل علة علة إلى ما لا نهاية له .

المعلولات : بأن يوجب المعلول معلولاً إلى ما لا نهاية له .

الفاعل : بأن (يكون للفعل فاعل إلى ما لا نهاية له)[٣].

المفعولات : بأن تؤثر بذاتها لا بترتيب فاعلها فى غيرها من المفعولات إلى ما لا نهاية .

التسلسل الواجب : المراد بوجوبه الوجوب الشرعى والعقلى فإن الشرع والعقل قد دلا على إثباته وصحته ووقوعه .

ويكون فى الأفعال :بأن يرتب الفاعل فعله الأول على فعله الآخر إلى ما لا نهاية وأما الفعل فلا تأثير له بذاته فى ذات غيره من الأفعال والمراد به هنا مادل عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى فى الأبد والأزل بأنه مازال ولا يزال موصوفاً بالفعل فلم تحدث له أفعال بعد أن لم يكن فاعلاً بل هو فاعل أبداً وأزلاً .

التسلسل الممكن : أى الجائز وجوازه علم بالشرع والعقل والمراد به هنا هو الدوام فى مفعولاته تعالى بأنه مازال ولا يزال يخلق خلقاً من بعد خلق إلى ما لا نهاية .

ويكون فى الشروط والآثار : المراد بالآثار المخلوقات والشروط بأن يقيد حصول مفعوله بحصول مفعول قبله وهكذا فى طرفى الزمن.الماضى والمستقبل ، وأما أحكامها فهى على ما يأتى[٤]:

---

(٣) موافقة صريح المعقول (١/٢٦٤ و ٢٩٠) .

(٤) انظر منهاج السنة (١/١٦٢ - ١٦٣) شرح الطحاوية ص (٢٣٥) توضيح المقاصد =

● **أولاً** : التسلسل فى العلل والمعلولات ممتنع الوقوع عقلاً وشرعاً باتفاق العقلاء من بنى آدم .

● **ثانياً** : التسلسل فى الأفعال : –

أ – مذهب السلف على وجوبه فى الماضى والمستقبل .
ب – طائفة من السلف بأنه واجب فى الماضى وهو قول مرجوح .
جـ – الجهمية والمعطلة على أن أفعاله محدثة بعد أن لم تكن .

● **ثالثاً** : التسلسل فى الشروط والآثار : –

أ – السلف على جوازه فى الماضى والمستقبل وهو قول طوائف من أهل الكلام والحديث والفلسفة .
ب – بعض النصارى وبعض المسلمين بامتناعه .

○ التحليل المعنوى :

التسلسل يدخل فى نطاق الألفاظ المجملة التى لم يرد فيها نص شرعى بإثبات أو نفى فهو لفظ مبتدع مبهم المعنى غير محدد المقصود لما فيه من الاشتراك بين المعانى السابقة الذكر ولذا فيحرم استعماله فى أبواب الوصف والخبر وإن استعمل فى أبواب البحث والمناظرة وجب طلب تفصيل المراد منه لما تقدم لك من وجوه توجب ذلك حتى يعلم الحق فيقر مع إفهام المخاطب به[٥] .

حرمة استعماله فى مثل هذه المطالب وبيان أحكام أنواع التسلسل كما يلى :

= وتصحيح القواعد (١/٣٧٠) .

(٥) انظر شرح الطحاوية ص (١٣٥) .

● **الأول** : أن وجود ما لا يتناهى فى آن واحد ممتنع مطلقاً[٦] .

● **الثانى** : لأنه يؤدى إلى خلو المحدث والمخلوق من محدث وخالق .

● **الثالث** : لأنه يفضى إلى الجمع بين النقيضين وهو كون الخالق مخلوقاً والفاعل مفعولاً .

● **الرابع** : أنه ينتهى بإنكار خالق للكون .

● **الخامس** : لإفضائه لكون المذكور فيه محدثاً وليس فيها موجود بنفسه يقطع به التسلسل[٦] .

● **ثانياً** : وجوب التسلسل فى الأفعال للوجوه التالية :

● **أولاً** : أن المتصف بالفعل أكمل من لا يتصف ولو خلا الرب تعالى منه لكان خالياً من كمال يجب له وهذا ممتنع[٧] .

● **ثانياً** : أن الفعل لازم من لوازم الحياه فكل حى فهو فعال والله حى فهو فعال وحياته لا تنفك عنه أبداً وأزلاً فيمتنع حدوث الفعل له بعد أن لم يكن فيجب دوامه أبداً[٧] وأزلاً .

● **ثالثاً** : أن الفرق بين الحى والميت الفعل والله حى فلا بد وأن يكون فاعلاً وخلوه من الفعل فى أحد الزمانين ممتنع لأنه حى فيهما فوجب دوام فعله أزلاً وأبداً[٨] .

● **رابعاً** : قوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٩] والفعال هو من يفعل على الدوام ولو خلا من الفعل فى أحد الزمانين لم يكن فعالاً فوجب دوام الفعل أزلاً وأبداً .

---

(٦) انظر مجموعة تفسير شيخ الإسلام (٣١٢) .

(٧) انظر شرح الطحاوية (١٣٥) .

(٨) انظر شرح الطحاوية (١٣٥) .

(٩) سورة البروج آية (١٦) .

● **خامساً** : قدم الفعل يمنع حدوثه فيكون دائماً فى الأزل والأبد .

● **ثالثاً** : يدل على جواز التسلسل فى المفعولات ما يلى :

● **أولاً** : لعدم امتناع ذلك فى الفعل فإن العقل لا يمنع أن يخلق الله خلقاً بعد خلق ويرتب وجود الثانى على الأول وهكذا .

● **ثانياً** : أن هذا واقع فما زال الإنسان والحيوان منذ خلقه يترتب خلقه على خلق أبيه وأمه .

● **ثالثاً** : أنه تابع لدوام فعل الخلق فإن وجب دوامه فى الأزل والأبد جاز دوام مفعوله لأنه حادث بعد أن لم يكن .

● **رابعاً** : حدوثه يمنع وجوبه ووقوعه مانع من امتناعه فيكون جائز الدوام فى الأزل والأبد .

● **خامساً** : دلالة قوله تعالى : ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾(١٠) فبين أن عدم عجزه فى الأزل على الخلق دليل على عدم عجزه فى الأبد وإذا اتضح لك ذلك فاعلم أن السلف الصالح إنما حرموا التعبير بالتسلسل لما فيه من الاشتراك بين هذه الأنوع الثلاثة مما يوقع فى القول بالباطل إذا ما أطلق القول بإثبات التسلسل أو نفيه لاسيما وأن التسلسل إذا ما أطلق اصطلاحاً انصرف للتسلسل فى المؤثرين كما فى قولهم : والتسلسل باطل ولكن لا مانع من استعماله فى أبواب المناظرة إذا لم يبين المراد إلا بالتعبير به لكن لا بد من بيان المراد منه وتعين المقصود به حتى لا يثبت الباطل بمطلق الإثبات أو ينفى الحق بمطلق النفى ولذا فالتسلسل المثبت عند السلف قسمان(١١) :

---

(١٠) سورة ق (١٥) .

(١١) انظر شرح الطحاوية ص (١٣٥) .

أ - واجب وهو التسلسل فى الأفعال .

ب - جائز وهو التسلسل فى المفعولات والشروط .

ويعبرون عنه بدوام أفعال الله ومفعولاته .

○ فقه القاعدة :

وبهذا العرض تتبين لنا الأمور التالية :

● **أولاً** : أن لفظ التسلسل فيه إجمال واشتراك فتجرى عليه أحكام الألفاظ المجملة[11] .

● **ثانياً** : أن الدوام فى أفعال الله يمثل الجزء الثانى من عقيدة السلف فى أفعال الله والتى تقوم على عنصرين :-

● **الأول** : إثبات الأفعال فى ذاتها .

● **الثانى** : إثبات دوام فاعليته تعالى .

● **ثالثاً** : أن لله كمالاً من أفعاله وكمالاً من صفاته .

● **رابعاً** : إثبات دوام أفعال الله ومفعولاته[11].

● **خامساً** : بطلان قول من منع التسلسل مطلقاً .

● **سادساً** : أن الدوام فى الماضى كالدوام فى المستقبل فى وجوبه وإثباته فى أفعال الله[11] .

● **سابعاً** : أن ما كان من التسلسل يستلزم تأثير الذوات فى الذوات هو الممتنع سواء كان فى الفاعلين أو الأفعال أو المفعولات وأما ما كان من الأفعال والمفعولات بتأثير الفاعل فهو غير ممتنع فإن كان فى أفعال الله وجب وإن كان فى مفعولاته جاز[12] .

● **ثامناً** : اتفاق جميع الطوائف على امتناع التسلسل فى المؤثرين

---

(١٢) انظر منهاج السنة (١/١٦٢) .

والفاعلين وذوات المفعولات فى بعضها مما يدل على بطلان أقوال الدهريين والطبائعيين فى القديم والشيوعيين فى الحديث .

● **تاسعاً** : أن إثبات خالق قديم ومخلوق محدث أمر من ضرورات العقول .

● **عاشراً** : امتناع فرض محدث بلا محدث ومخلوق بلا خالق .

● **الحادى عشر** : تناقض الدهريين والطبائعيين والشيوعيين إذ منتهى أقوالهم كون المخلوق هو الخالق .

● **الثانى عشر** : بطلان قول الفلاسفة والمعتزلة والأشعرية[١٣] بكون الفعل هو المفعول فإن تسلسل فعل الله واجب والمفعول تسلسله جائز والواجب لا يكون جائزاً .

● **الثالث عشر** : بيان الفرق بين فعل الله ومفعوله من وجوه :

أ - الفعل قديم والمفعول محدث .

ب - دوام الفعل واجب ودوام المفعول جائز .

جـ - الفعل صفة الفاعل والمفعول أثره .

د - الفعل يؤثر فى المفعول عند تعلقه به والمفعول متعلق الفعل .

هـ - أن نسبة الفعل للفاعل تقتضى اتصافه به ونسبة المفعول للفاعل تقتضى تأثير فعله فيه وأنه مخلوق للفاعل فنسبة الأول نسبة الصفات والثانى نسبة المخلوقات .

و - أن أفعال الله اشتقت من صفاته وأن المفعولات اشتقت أسماؤها من موادها .

* * *

---

(١٣) مجموع الفتاوى (٥/٥٢٩) .

الباب الثالث

فـــى

قواعد دلالات الأسماء والصفات ومعانيها

□ تعريف بالباب الثالث □

وهو بيان للأصول التى تعالج دلالة الأسماء والصفات بحسب الاعتبارات المختلفة ، وفيه سبع قواعد : -

- **القاعدة الأولى : فى أنواع المضاف إلى الله .**
- **القاعدة الثانية : اختصاص أسماء الله بالدلالة على العلمية والوصفية بلا تنافى .**
- **القاعدة الثالثة : فى الدلالة العامة للأسماء الحسنى .**
- **القاعدة الرابعة : فى الدلالة الخاصة للأسماء الحسنى .**
- **القاعدة الخامسة : فى اشتقاق أسماء الله من صفاته ودلالتها على الوصفية .**
- **القاعدة السادسة : فى التفاضل بين الأسماء والصفات .**
- **القاعدة السابعة : فى اعتبارات إطلاق الأسماء والصفات .**

* * *



□ القاعدة الأولى □

فى أنواع المضاف إلى الله

○ نص القاعدة :

المضاف إلى الله نوعان : أعيان وصفات : -

* **فالصفات** : إذا أضيفت إليه كالعلم والقدرة والكلام والحياة والرضا والغضب ونحو ذلك دلت الإضافة على أنها إضافة وصف له قائم به بل ليست مخلوقة لأن الصفة لا تقوم بنفسها بل لا بد لها من موصوف تقوم به فإذا أضيفت إليه علم أنها صفة له .

* **وأما الأعيان** : إذا أضيفت إلى الله تعالى فإما أن تضاف بالجهة العامة التى يشترك فيها المخلوق مثل كونها مخلوقة ومملوكة ومقدرة ونحو ذلك فهذه إضافة عامة مشتركة كقوله : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾[1] وقد يضاف لمعنى يختص به المضاف عن غيره مثل بيت الله وناقة الله وعبد الله وروح الله فهذه تقتضى التشريف والعناية وأنها امتازت عن غيرها من الأعيان بما يناسب السياق)[2] .

○ التحليل اللفظى :

المضاف إلى الله : المراد بالاضافة هى النسبة إليه تعالى فى الكتاب والسنة .

---

(١) سورة لقمان آية (١١).

(٢) طريق الوصول إلى العلم المأمول ونحوه العقائد السلفية (٨٣/١).

نوعان : أعيان وصفات : هذا بيان لأنواع النسبة الواردة فى الكتاب والسنة والمراد من ذكرها فى القاعدة بيان أحكامها من جهة تعلقها بالبارى جل جلاله . فالأعيان هى الذوات المنفصلة المستقلة بنفسها عما سواها والمراد بها هنا مانسب إلى الله نسبة خلق وإيجاد . والصفات جمع صفة وهى المعانى القائمة بالذوات والمراد بها هنا ما نسب إلى الله على أنه وصف قائم بذاته ووجه الحصر فيها (أن المضاف إلى الله إما أن يكون معنى لا يقوم بنفسه ولا بغيره من المخلوقات فوجب أن يكون صفة لله تعالى قائمة به وإما أن يكون المضاف عيناً قائمة بنفسها فيمتنع أن يكون صفة لله تعالى لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة لغيره)[٣] .

فالصفات .... إلخ : الفاء للتفريع وهو استئناف لبيان حكم ما أضيف إلى الله على أنه معنى قائم بذاته جل وعلا فتلزمه أحكام الوصف الأربعة[٤] .

وأما الأعيان : إما : للتفضيل وهو شروع فى بيان أحكام ما أضيف إلى الله على أنه مخلوق من مخلوقاته وفيه إشارة إلى أن حكمها مغاير لحكم ما قبلها مما يدل على استقلالها فى الحكم .

فإما أن تضاف بالجهة العامة التى يشترك فيها المخلوق:

فيه إشارة إلى أن الأعيان لها استعمالان : -

- **الأول** : أن تستعمل استعمال النكرات فى دلالتها على العموم ومثل

---

(٣) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٣١٨/١) بحذف وتغيير يسيرين.

(٤) وهى: أ- قيام الصفة به.

ب- امتناع قيامها بغيره.

جـ- ثبوت حكمها له.

د- امتناع حكمها على غيره.

له بمخلوق ومقدور ومملوك فإن كل محدث مخلوق وهو مقدور عليه ومملوك لله .

● **الثانى** : أن تستعمل استعمالاً مختصاً بالمضاف ومثل له بناقة الله وبيته والفرق بين الاستعمالين أن الأول : دال على فضل من خلقه وقدره وملكه . والثانى : دال على فضله فى نفسه فنسبته نسبة تشريف وتكريم وعناية .

وقد يضاف لمعنى يختص به المضاف عن غيره : هذا إشارة إلى الاستعمال الثانى من إضافة الأعيان وهو ما يدل على معنى يختص بالعين المضافة فلا يشاركها فيه غيرها من المخلوقات التى لم تجر عليها هذه الإضافة .

○ **التحليل المعنوى :**

إن مما يعلم من استعمال اللغة فى مواردها أن تعلق المضاف بالمضاف إليه تختلف نسبته تبعاً لاختلاف علاقته بالمضاف إليه فتارة يراد بالإضافة تعريف المضاف وأخرى يراد بها تخصيصه وهذا النوع من الاختلاف فى الإضافة اللغوية يجرى نظيره فى الإضافة الشرعية فكانت الإضافة فيها تختلف بحسب علاقة المضاف بالمضاف إليه فما كان منه ذاتاً منفصلة مستقلة بذاتها متميزة بصفاتها مختصة بلوازمها وأضيفت إلى رب العالمين مع العلم أنه ما هنا إلا خالق ومخلوق علم بالضرورة أن الإضافة هنا إضافة مخلوق إلى خالقه ومصنوع إلى صانعه ومدبر إلى مدبره وهو فى هذه الإضافة له مقتضيان : —

● **أحدهما** : أن تقتضى إضافته إلى الله بيان ذله وخنوعه وكال من أوجده وأتقن صنعته فكان فى أحسن تقويم وأفضل نظام .

● **الثانى** : أن تقتضى تشريف المضاف وتعظيمه فى نفسه (لما خصه به من معنى يحبه ويأمر به ويرضاه[٥] فالأولى أشرف من الأخيرة نظراً لأنها

---

(٥) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢١٩).

دالة على فضل الخالق ذاته والثانية دالة على فضل المخلوق المربوب بإضافته إلى خالقه وموجده وذلك فى أشياء خاصة اقتضت حكمة الله إضافتها إلى نفسه ليدل على شرفها وكمال العناية بها كما فى قوله : ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾[٦] وقوله : ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾[٧] وما كان منه معنى من المعانى التى لا تستقل بنفسها بل لابد من تعلقها بالذوات وأضيفت إلى الرب جل وعلا فإضافتها إضافة صفة لموصوفها وهى مقتضية لعدة أمور هى :

١ - نسبة الصفة إليه وحكمها ومنع نسبتها ونسبته لغيره .
٢ - أن تترتب عليها آثارها وأن تنسب هذه الآثار للموصوف بها .
٣ - أن يشتق له منها اسم .

ولا يشكل على ذلك ما ورد فى الجنة من قول الله مخاطباً لها : **(أنت رحمتى أرحم بك من أشاء من عبادى)**[٨] قال شيخ الإسلام ابن تيمية (فالرحمة هنا عين قائمة بنفسها لا يمكن أن تكون صفة لغيرها)[٩] فإن الرحمة المضافة إلى الله أنواع : -

- **أحدها** : أن تضاف إضافة الصفات كما فى البسملة ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.
- **الثانى** : أن تضاف إضافة المخلوقات كما فى الحديث المتقدم .

ونسبة الصفة إلى الموصوف تأتى فى القرآن على مراتب هى : -

---

(٦) سورة الشمس آية (١٣).
(٧) سورة الحج آية (٢٦).
(٨) رواه البخارى كتاب التفسير باب : (وتقول هل من مزيد) رقم الباب (١) رقم (٤٨٥٠) فتح البارى (٨/٥٩٥).
(٩) جواب أهل العلم والإيمان ص (١٤٩ ومابعدها).

• **الأولى** : نسبة الاسم إلى الاسم كما فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ﴾[10].

• **الثانية** : نسبة فعل إلى اسم كما فى قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[11].

• **الثالثة** : الخبر بالجمله الاسمية عن الاسم كما فى قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[12].

• **الرابعة** : الخبر بالجملة الفعلية عن الاسم كما فى قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾[13].

فعلم بذلك أن هذه المراتب ترجع إلى استعمالين : –

• **الأول** منهما : استعمال المفرد وشرطه إضافة الصفة لفظاً أو معنى كقوله : ﴿ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ ﴾[14].

وقوله : ﴿ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾[15] وإضافة الموصوف كقوله : ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾[10].

• **الثانى** : استعمال الجملة وهى إما إخبار بجملة إسمية أو جملة فعلية وإذا وضح لنا الفرق بين أنواع المضاف إليه فليعلم أن ما أضيف إلى الله على أنه خلق له لا خلاف فيه بين طوائف الأمة المحمدية وقد وقع الخلاف فى الأول

---

(١٠) سورة الذاريات آية (٥٨).

(١١) سورة البقرة آية (١٨٧).

(١٢) سورة البقرة آية (٢٨٢).

(١٣) سورة المزمل آية (٢٠).

(١٤) سورة البقرة آية (٢٥٥).

(١٥) سورة فصلت آية (١٥).

بين أهل السنة والجماعة ومن خالفهم فأهل السنة والجماعة على إثبات لله رب العالمين على ما يليق بجلاله وعظمته والمعتزلة ومن نحا نحوهم على نفيه بدعوى أنه لا تعلم هذه الصفات إلا للمحدثات(١٦).

○ **فقه القاعدة :**

هذه قاعدة شريفة تعتبر هى الفصل فى قضية قدم الصفات ووجوبها وجوازها واشتقاقها ووجوب نوعها وجواز آحادها فإن مبناها التفريق بين ما يجب أن يوصف الله به وما يمتنع وصفه به.

فما كان من صفة أضيف إلى الله فهى مما يجب إثباته والإيمان به وما كان من إضافة الخلق والإيجاب وجبت نسبته إلى خالقه على أنه خلقه وإيجاده(١٧) وهذا رد على المعتزلة النافين للصفات بدعوى أنه لا يعرف فى الشاهد إلا ما هو مخلوق ومحدث إذ مرجعه للفرق بين ما يضاف صفة أو يضاف خلقاً وإذا ثبت الفرق بينهما بطلت دعوى أن صفات الخالق محدثة قياساً على صفات المخلوقات وعلى هذا فالصفات قسمان : -

● **الأول** : الصفات المحدثة وهى من صفات المحدثات لكمال التناسب بينهما فهى مخلوقة .

● **الثانى** : الصفات الغير محدثة وهى صفات الخالق إذ المضاف يناسب المضاف إليه فصفاته قديمة أزلية غير مخلوقة .

○ **فتلخص بذلك عدة أمور : -**

١ - أن إضافة الذوات إلى الله إضافة خلق(١٧).
٢ - أن إضافة المعانى إلى الله إضافة صفات(١٧).

---

(١٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/١٤٤-١٤٦).

(١٧) كتاب التوحيد لابن خزيمة التعليق ص (٣٩) التبيان فى أقسام القرآن ص (١١١)

٣ – أن الإضافة تحدد نوع الصفة من القدم والحدوث.

٤ – بيان الفرق بين خلق الله وصفاته من جهة الإضافة .

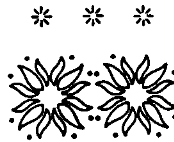
٥ – أن الصفات واجبة الإثبات .

٦ – أن المخلوقات جائزة الوجود .

٧ – أن الوجوب فى الصفات ينافى الجواز فكان لابد من اختلاف حكمها ولذا فإن التعبير بإضافة الناقة والبيت إلى الله فى الحكم غير إضافة السمع والبصر والعلم فإن الأول : من إضافة الذات المستقلة إلى خالقها وموجدها والثانى : من إضافة المعانى إلى المتصف بها ومرجع ذلك للاستقراء والتتبع لآيات الذكر الحكيم فإنه جاء بالأمرين مفرقاً بينهما فى الحكم فوجب الاتباع لطريقته والاقتداء به .

٨ – الرد على المعتزلة فى دعواهم أن إضافة الصفات إضافة خلق وإيجاد ووجه أن يقال للمعتزلى : إن العقلاء قد اتفقوا على أن المعانى لا تقوم بنفسها فإضافتها إلى الله تدل على اتصافه بها إذ لو لم يعتبر ذلك للزم من ذلك وجود الصفة بلا موصوف وهو محال وما لزم منه المحال فهو باطل إذ لا يعلم فى الخارج إلا صفة منسوبة إلى موصوفها ولأنه يلزم منه خلو الصفة من متعلقها .

* * *



□ القاعدة الثانية □

فى اختصاص الله بدلالة أسمائه

على الوصف والعلمية بلا تنافى بين الدلالتين

○ **نص القاعدة :**

(إن أسماء الله الحسنى هى أعلام وأوصاف والوصف بها لا ينافى العلمية بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافى علميتهم لأن أوصافهم مشتركة فنافتها العلمية المختصة بخلاف أوصافه تعالى)[1].

○ **التحليل اللفظى :**

١ - إن أسماء الله الحسنى :

هذا شروع فى بيان ماتحمله دلالة الأسماء الحسنى والأسماء الحسنى هى مادلت على أحسن اسم وأشرف معنى ولذا لم يدخل فيها ما لم يكن كذلك مما دل على اسم ليس بسيء و لم يحكم بحسنه كالذات والموجود والماكر مطلقاً أو مقيداً وأمثاله .

٢ - هى أعلام وأوصاف :

هذا بيان لأقسام دلالة الأسماء الحسنى وهى دلالتان دلالة على العلمية المعينة له سبحانه دلالة أسماء الأعلام على مسمياتها ، ودلالة على الوصفية بأن يكون مدلولها معنى كمال لائق بجلاله وعظمته ، وهو إما أن يتعلق بذاته فلا

(١) بدائع الفوائد (١٦٢/١) باختصار.

ينفك عنها بحال فهو صفة ذاتية وإما أن يتعلق بأفعاله المتعلقة بمشيئته وإرادته سبحانه فهو صفة فعلية[٢].

٣ - والوصف بها لا ينافى العلمية :

فجريان أسمائه عليه فى الدلالة على معانى الكمال والجلال ذاتية أو فعلية لا تضاد جانب الدلالة على العلمية فهى تعتبر فى حقه تعالى أسماء تدل عليه وأوصافاً تدل على معانى الجمال والكمال القائمة به فعلمه سبحانه موافق لصفته من كل وجه فاسمه الحكيم وصفته الحكمة واسمه العليم وصفته العلم فليس فى أسمائه اسم تجرد عن معنى الوصفية .

٤ - بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافى علميتهم : -

فحكم أوصاف العباد على ضد أحكام أسماء الله فإنها أعلام مجردة عن الدلالة على الصفات لأن العلم وضع لتعيين المسمى مطلقاً بغير قيد آخر وهو مصدر والمصادر من الجوامد فلا تدل على الوصفية إذ الوصفية أمر يلازمه الاشتقاق ولذا منع عند علماء النحو النعت بالمصدر إلا إذا احتمل معنى الوصف بتقدير ذو أو التكثير ونحوه .

٥ - لأن أوصافهم مشتركة فنافتها العلمية المختصة :

هذا شروع فى بيان العلة فى عدم تحمل أعلام العباد الدلالة على الوصفية مع ثبوت دلالتها على العلمية وذلك لأن أوصاف العباد فيها شيوع بين أشخاصهم ووجود المثيل والنظير لكل واحد منهم فى صفته فهى مضادة للمعنى الذى وضع له العلم وهو التعيين للمسمى مطلقاً والوصف الشائع الذى يتماثل فيه أشخاص ومجموعة من الأفراد ينافى التعيين الذى وضعت

---

(٢) التنبيهات السنية ص (٢٠).

الأعلام من أجله لغة فكان الوصف للعباد منافياً للعلم فيهم وهذا واضح بحمد الله .

٦ - بخلاف أوصافه تعالى :

هذا تقرير على العلة السابقة وبناء عليها وهو أن أوصافه سبحانه مختصة به يتعين إفراده بها سبحانه وعدم مماثلة غيره له فى شيء من نعوت جلاله وجماله والعلم لا يزيد معناه على ذلك إذ هو الاسم المعين مسماه مطلقاً فوافق العلم فى أسمائه تعالى صفاته إذ أن أعلامه مختصة به وهكذا صفاته فحصل التعيين له بأعلامه وأوصافه فاستحق كمالاً من أعلامه وكمالاً من صفاته وكمالاً من اجتماعها فى الدلالة عليه تارة بتعيينه وأخرى للدلالة على ما يجب له من صفات جلاله وجماله عز وجل وهذا مقام نفيس من أدركه حصل له من العلم بالله ما يتلذذ به قلبه وتقر به عينه .

○ التحليل المعنوى :

هذه قاعدة شريفة وأصل كلى نافع تقرر فيه مسألتان عظيمتان : -

- **أحدهما** : بيان دلالة أسماء الله سبحانه وتعالى .
- **الثانى** : فى الفرق بين أسمائه جل شأنه وأسماء عباده من جهة دلالتها على الصفات فأما دلالة أسماء الرب تبارك وتعالى فهى نوعان[٣]:

١ - دلالة على العلمية بأن تدل أسماؤه تعالى على نفسه العلية دلالة أسماء الأعلام المحضة - المجردة من الوصفية - على مسماها مطلقاً بالوضع العربى .
٢ - دلالة على الوصفية بأن يكون مدلولها صفة مدح وجودية تدل على

---

(٣) منهاج السنة (١٠/٢٥٠) وطريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٦٥) الكواشف الجلية ص (٢٥٦).

بعض ما يتصف به الرب تبارك وتعالى من صفات كماله ونعوت جلاله اللائقة به المختصة به لا يشركه فيها أحد من خلقه بل هو ليس كمثله شيء يساويه ويماثله فيها ، فكل اسم من أسماء الله الحسنى يدل بدلالته التضمنية على ذات الله موصوفة بما يوافق ذلك الاسم من الصفات العليا والنعوت الجميلة وهذا المعنى لا ينفك عن أسماء الله أبداً فلا بد فيها من الدلالة على الذات والصفة بل إن هذين الأمرين لازمان لاسم الله متى أطلق وفى أى سياق ذكر وأما جريان لفظ الجلالة (الله) على الرب سبحانه جريان الأعلام الجامدة التى لا وصف فيها فإنه لم يأت تابعاً لأى اسم من أسمائه بل الأسماء الحسنى تابعة له على وجه الاستمرار ولم يرد فى أحد الوجهين تبعية لفظ الجلالة لغيره وهذا لا يعنى أنه لا يدل على صفة كمال بل هو دال على صفة الألوهية والعبودية لله رب العالمين وإنما لازم العلمية لأنه أشهر الأسماء وأدلها على أعظم صفات الله العظيم وهو الألوهية فمن أجلها جردت السيوف وشرع الجهاد وأزهقت النفوس وأنزلت الكتب وأرسل الرسل وخلقت الجنة والنار وأوجد الثقلان وانقسم الخلق إلى شقى وسعيد[٤].

واعلم أن دلالة هذه الأسماء الحسنى على صفات الله لا تنافى علميتها[٥] الدالة على ذاته إذ أن صفاته مختصة به لا يشركه أحد سواه فهى فى خصوصيتها هذه أشبهت العلم فى دلالته على تعيين الذات فكان كل منهما مختصاً به تعالى وهذا خلاف ما يعلم من أسماء العباد فإن العلم فيهم يضاد الوصف من كل وجه وجماع ذلك يرجع لأمرين : -

● **أحدهما** : لغوى وهى أن أسماء الأعلام إما أن تكون مشتقة أو مرتجلة فأما المرتجلة فالأمر فيها واضح فهى جوامد ، وأما المشتقة منها فإنها لما طرأت

---

(٤) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١/١٣).

(٥) الأسئلة والأجوبة الأصولية (٥٢).

عليها العلمية جردت عن الدلالة على الأوصاف وإنما سميت مشتقة عرفاً نحوياً نظراً لأصلها لا لما هى عليه فرجع الأمر إلى الجمود فى أسمائهم والمصدر هو الأصل فى الاسم وهو من الجوامد والجامد نقيض المشتق والصفة لا تكون إلا مشتقة ولذا لا يقع المصدر عند النحويين وصفاً لغيره لعدم دلالته على الوصفية لتوغله فى الجمود فتبين بذلك أن علميتهم تنافى وصفيتهم من هذا الوجه .

● **الثانى** : وهو شرعى عقدى فإن صفات العباد مشتركة بينهم فالأمانة مثلاً لا تختص بفرد من أفراد بنى آدم وهكذا الشجاعة والكرم والصدق فإن هذه الصفات يتماثل فيها أفرادها فما من شخص إلا وله نظير فيما اتصف به وهذا المعنى يضاد العلمية فيهم فإنها مختصة لا تقبل الشركة إذ العلم من شرطه أن يعين مسماه مطلقاً وما لا يتعين فيه لا يكون كذلك فبان بذلك أن علميتهم تنافى وصفيتهم من هذا الوجه(٦).

ومما تقدم يتبين لنا خطأ ابن حزم من الظاهرية وضلال المعتزلة القائلين : بأن أسماء الله أعلام محضة جامدة لا دلالة لها على الوصفية البتة(٧) واعلم أن أسماء الله لو لم تدل على الوصفية المختصة به للزم من ذلك عدة أمور : -

١ - أن أسماء الله لو كانت جامدة لا تدل على معنى الوصفية لم تكن حسنى لكنها حسنى فلابد من دلالتها على الوصفية(٧).

٢ - أن من أسماء الله اسمه الأعظم ولو لم يدل على وصف حسن ومعنى كمال لائق بجلال الله وعظمته لم يكن لقيد العظمة فائدة فلم يكن أعظم إذ هو أفضل الأسماء الحسنى وهو منها فتكون دلالته على الوصف أكمل .

---

(٦) بدائع الفوائد (١٦٢/١).

(٧) شرح النونية للهراس (٥٠٣/٢) مجموع الفتاوى (٢٠٦/٥).

٣ - قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٨) فأثنى بها على نفسه وتمدح بها والجامد لا مدح فيه ولا دلالة له على الثناء فلا بد وأن تكون دالة على الوصفية .

٤ - أن الله قال : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٩) والحمد لا يكون إلا على صفة لازمة أو متعدية ولو لم تكن أسماؤه صفات لما كان محموداً عليها .

٥ - (أن الله له الأسماء الحسنى دون السوأى وإنما نميز الاسم الحسن عن الاسم السيء بمعناه فلو كانت كلها بمنزلة الأعلام الجامدة التي لاتدل على معنى لم تنقسم إلى حسنى وسوأى بل هذا القائل لو سمى معبوده بالميت والعاجز والجاهل بدل الحي والعالم والقادر لجاز ذلك عنده)(١٠) .

٦ - يلزم من كونها جامدة عدم تغاير معانيها فمعنى العليم هو معنى السميع مثلاً وهذا أمر يعرف فساده ببداهة العقول إذ لا يعقل عاقل أن معنى الرؤوف هو معنى البصير . ولازم القول يدل على فساده وإن لم يدل على لزومه للقائل إذ هو لم يتبن اللازم .

٧ - أن الوصفية من لوازم الاسم المشتق وأسماء الله مشتقة من صفاته فهي تحمل دلالتها على الذات بالعلمية وعلى الصفة بالأصل كما أن ضارب يدل على ذات الضارب وعلى صفة الضرب فكذلك الأسماء : سميع يدل على صفة السمع وبصير يدل على صفة البصر .

٨ - أن التنزيل جاء باستعمال الأسماء الحسنى تابعة للفظ الجلالة على أنها صفات له وهذا ليس من شأن الأعلام كما قال تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١١) وقوله ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ

---

(٨) سورة الأعراف آية (١٨٠).

(٩) سورة الفاتحة آية (١).

(١٠) شرح الأصفهانية ص (٧٧).

(١١) سورة الشورى آية (١١).

وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[12][13].

فعلم بذلك عدة أمور ضابطة لمجارى الكلام فى هذه القاعدة وهى : -

١ - أن أسماء الله صفات وأعلام .

٢ - أن علميتها لا تنافى الوصفية فيها .

٣ - أن صفات العباد جامدة لاتدل على صفات ومعانى كمال .

٤ - أن صفات العباد تنافى علميتهم .

٥ - أن العلة فى منافاة الصفات للأعلام بالنسبة للعباد هو وجود الاشتراك بين أفرادها فيها والتنافى مع العلمية الدالة على الاختصاص .

٦ - أن العلة فى كون أسماء الله صفات له سبحانه دالة على كماله هو عدم وجود الاشتراك فيها فهى خاصة وهى بهذا وافقت العلم لدلالته على الاختصاص بمسماه .

٧ - أن أسماء الله مشتقة من صفاته فدلالتها على الوصفية يؤيدها الوضع اللغوى .

٨ - أن أسماء العباد جوامد فتمتنع دلالتها على الوصفية بالوضع اللغوى .

٩ - أن أسماءه موافقة لصفاته من كل وجه فإطلاق اسمه الحكيم يتضمن اتصافه بالحكمة وإطلاق اسمه الرحيم يتضمن اتصافه بالرحمة وهكذا وأما أسماء العباد فلا طرد فيها لهذا الأصل فلربما سمى حكيم من هو جاهل وعزيز من هو ذليل وشريف من هو وضيع وهكذا دواليك[14].

○ فقه القاعدة :

وتبين أحكام هذا الأصل العقدى بإجرائه على اسم الله سبحانه الرحمن

---

(١٢) سورة الحشر آية (٢٢).

(١٣) مجموع الفتاوى (٥/٢٠٦).

(١٤) مجموعة الرسائل المفيدة أعلام السنة المشهورة ص (٢٥).

فهو يتضمن الدلالة على أمرين :

١ - العلمية وذلك بدلالته على الرب تبارك وتعالى فمتى أطلقته علم أن المقصود به الله ولا يكذب ذلك تسمية المشركين مسيلمة الكذاب بالرحمن وقولهم لا رحمن إلا رحمان اليمامة فإنه صادر عن جحود واستكبار لا عن يقين ودليل ومما يدل على ذلك قول قائلهم : -

(وما يشأ الرحمن يعقد ويطلق)

فهو بذلك معين لمسماه بلا قيد الوصفية أو التعريف ونحوه .

٢ - الوصفية وذلك لتضمنه صفة الرحمة الموافقة لاسمه سبحانه فهو دال على كمال الله باتصافه بالرحمة الخاصة المقتضية للتأييد والنصر والتوفيق والتسديد[١٥].

ومما يدل على تضمنه للعلمية والوصفية : -

أ - أنه جاء فى التنزيل مراداً به الوصفية ولذا جرى تابعاً للفظ الجلالة فقال تعالى : ﴿وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[١٦] وقال جل شأنه : ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾[١٧] ومراداً به العلمية ولذا ورد فى القرآن غير تابع لغيره ومن أمثلة ذلك قوله جل وعلا : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾[١٨]، وقوله سبحانه : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[١٩] وقوله تبارك وتعالى : ﴿أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمۡ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾[٢٠] ولا يقال : إن مجيئه علماً ينافى كونه صفة إذ أنه لما

---

(١٥) التنبيهات السنية ص (٢٠).

(١٦) سورة النمل (٣٠).

(١٧) سورة الحشر آية (٢٢).

(١٨) سورة الرحمن آية (١).

(١٩) سورة طه آية (٥).

(٢٠) سورة الملك آية (٢٠).

كان مختصاً بالله تعالى حسن مجيئه مفرداً غير تابع مشابهاً للفظ الجلالة فى ذلك[21].

ب – أنه لو لم يرد الرحمن مستعملاً استعمال الأوصاف لكان اطراد وقوع غيره من الأسماء كالعليم والقدير والسميع والبصير على هذه الصفة دليلاً على أن أسماء الله أعلام وأوصاف قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (بخلاف العليم والقدير والسميع والبصير ولهذا لا تجيء هذه ونحوها مفردة بل تابعة)[21].

وصفة الرحمة خاصة به تعالى لا يشركه فيها أحد سواه فهو لا سوى له ولا مثيل فى شيء من صفاته وهذا المعنى – أعنى عدم المشاركة له فى صفة الرحمة – موجود فى اسمه الرحمن الدال على ذاته علماً إذ هو لا سمى له قال تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[22] سياق استفهام بمعنى النفى أى لا تعلم له سميًّا وهو أبلغ من قولهم لا أعلم له لخروج الاستفهام عن حقيقة معناه والبلاغيون يقولون استعمال اللفظ فى غير ما وضع له أبلغ من استعماله فيما وضع له وهذا مطرد فى جميع أسمائه الحسنى واسمه الرحمن زيادة على ذلك خاص بالله ولا يطلق على غيره فلم تناف علميته وصفيته لأنهما اشتركا فى الدلالة على البارى سبحانه دون سواه وأما أسماء العباد فهى كما تقدم تنافى صفاتهم لما فى صفاتهم من الاشتراك المنافى للتعيين الذى هو فائدة العلم .

* * *



(21) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (2/36، 37).

(22) سورة مريم آية (65).

□ القاعدة الثالثة □

فى دلالة الأسماء الحسنى العامة

○ نص القاعدة :

إن أسماء الله الحسنى لها ثلاث دلالات دلالة بالمطابقة ودلالة بالتضمن ودلالة باللزوم[1].

○ التحليل اللفظى :

١ - إن أسماء الله الحسنى : هو شروع فى بيان دلالة الأسماء الحسنى على كل معناها أو بعضه أو لازمه فإنها دالة على العلمية والوصفية فهنا بيان أنواع دلالتها على هذين الأمرين أو على أحدهما أو لازم الاسم فأما دلالتهما على العلمية فلا تختلف البتة إذ أن دلالتها تكون دلالة على محض الذات الإلـٰهية وأما الدلالة على الوصفية فليس المقصود دلالتها عليها من حيث هى لكن المراد دلالتها على صفة معينة أو على لازم الصفات من صفات أخر لا مطلق الوصفية[2].

٢ - لها ثلاث دلالات : هذا تقسيم للدلالة على الذات والصفة ولازمها وهى تابعة لدلالة الألفاظ الوضعية ووجه الحصر فيها أن اللفظ إما أن يدل على

---

(١) انظر بدائع الفوائد (١/١٦٢) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٢٥١) الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٥٤) مجموع الرسائل المفيدة أعلام السنة المشهورة ص (٢٥) شرح النونية (٢/٥٠٢).

(٢) شرح النونية (٢/٥٠٢) ضوابط المعرفة ص (٢٤).

كل معناه أو بعضه أو على لازمه والدلالة هى ما يدل عليه اللفظ لغة أو شرعاً أو عقلاً والمراد به هنا الدلالة اللغوية ولذا عبر عنها بالوضعية نسبة للوضع اللغوى الذى هو دلالة اللفظ على ما وضعته العرب له من المعانى بحيث يفهم منه عند الإطلاق(٢).

٣ - دلالة بالمطابقة : هنا بدأ فى ذكر الدلالات المشار اليها سابقاً وهذه الدلالة هى الأولى منها وهى الأكمل فى الدلالة اللغوية لأنها المتبادرة فى الذهن عند الإطلاق وحدها وهى دلالة اللفظ على تمام معناه وذلك بأن يستغرق جميع أجزاء اللفظ الداخلة تحته وسميت مطابقة لمطابقة اللفظ للمعنى ومساواة كل منهما للآخر فالحروف المجموعة دالة على معنى مساو لها من كل وجه نقصاً وزيادة فالعرب وضعت اللفظة للدلالة على هذا المعنى على سبيل التساوى وربما سميت دلالة الموافقة للمعنى من كل وجه ومنه قول الناظم : -

(دلالة اللفظ على ماوافقه.... يدعونها دلالة المطابقة)

فهى كدلالة لفظ رجل على الإنسانية والذكورية فإن هذين المعنيين هما جزءا اللفظ فاشتمال الرجل فى دلالته على الإنسانية والذكورية دلالة على كل المعنى المراد باللفظ فى اللغة ولا يفهم منه أكثر من ذلك ولذا فهو مطابق للمعنى وموافق له وليس المراد بمطابقته مساواة الحروف فهذا مما لا يعقل وإنما يراد به موافقة الدلالة اللفظية للمدلول عليه وهو فى مثل الرجل دلالته على إنسانية وذكورية ومدلوله إنسان ذكر وفي معنى ذلك امرأة فدلالة هذا اللفظ على إنسانية وأنوثية ومدلوله إنسان أنثى فهو من دلالة أسماء الأجناس على كل أفرادها .

٤ - دلالة بالتضمن: وهو النوع الثانى من دلالة اللفظ وحدها دلالة اللفظ على جزء معناه بأن يكون معناه قد وضع فى لغة العرب للدلالة على بعض المعنى المدلول عليه باللفظ سواء كان ذلك ذاتاً أو صفة فهى كدلالة العدد

أربعة على الواحد الذى هو ربعها ومما يوضح ذلك دلالة لفظ البيت على الحائط والإنسان على الحيوان فالحائط جزء المعنى المدلول عليه بلفظ البيت إذ البيت ليس حائطاً فقط وهكذا الحيوان جزء المعنى المدلول عليه بلفظ إنسان إذ هو جزءان حيوانية وناطقية ، وضابطه هو دلالة كل وصف أخص على الوصف الأعم الجوهرى) فهو من قبيل دلالة أسماء الأجناس على أفرادها كصفة الإنسانية المدلول بها على الحيوانية والناطقية وإنما سميت تضمنا لأن الجزء المدلول بها عليه دخل فى مضمون معناها الموضوع له لغة .

٥ - **دلالة باللزوم** : وهى دلالة الالتزام أو الدلالة على اللازم وحدها (دلالة اللفظ على خارج من مسماه مما يتوقف اللفظ عليه وربما سمى استتباعاً من التبعية لأنه مستتبع للفظ استتباع الرفيق الشىء اللازم الخارج عن ذاته)[٣] وإنما سمى لازماً لأنه ملازم لدلالة اللفظ عليه لغة ودلالة اللفظ هو معناه فهو ملازم لمعنى اللفظ ملازمة الظل للشخص ومما يوضح ذلك لفظ العدد أربعة على الزوجية وهو كون لفظ الأربعة عدداً زوجياً أى : مركباً من عددين متماثلين ولفظ السقف على الحائط ولفظ الإنسان على قابل صنعة الخياطة ومعلمها فإن لفظ الحائط ليس داخلاً فى مسمى السقف وقابل صنعة الخياطة ومعلمها ليس داخلا فى مسمى الإنسان إلا أن السقف لا يقوم إلا بحائط وليس هنالك إنسان فى الجملة إلا وهو قابل لصنعة الخياطة ويمكن أن يكون معلماً لها مثلاً[٤].

○ التحليل المعنوى :

دلالة الأسماء الحسنى قسمان : -

---

(٣) شرح النونية (٢/٥٠٢) التنبيهات السنية ص (١٦٢) ضوابط المعرفة ص (٢٤)-(٢٩) الرد على المنطقيين ص (٧٥، ٧٦).

(٤) نفس المراجع السابقة .

● **أحدهما** : دلالة عامة وهى الدلالة على العلمية والوصفية وهذا القسم من دلالتها لا علاقة له بدلالة الأفراد المعينة من أسماء الله بل هى دلالة مطلقة من حيث هى أسماء الله حسنى وقد تقدم الكلام عليها .

● **الثانى** : دلالة خاصة تستفاد من كل اسم من أسماء الله الحسنى بعينه ، وهى ما دل لفظها على الذات وخصوص صفة كدلالة الله على ذات الرب وصفة الألوهية والرحمن على ذات الله وصفة الرحمة ونحو ذلك وهى باعتبار(٥) الدلالة اللفظية ثلاثة أنواع : -

١ - دلالة على المطابقة وذلك بدلالة اللفظ بالوضع لغة على جميع أجزائه وهى فى أسماء الله الحسنى ذات وصفة فما من اسم منها إلا هو دال على رب العالمين كعلم من أعلامه وعلى وصفه خاصة كمعنى من معانى كماله وجماله فاسمه (الله) دال بالمطابقة على ذات رب العالمين وعلى صفة الألوهية خاصة وهكذا أسماؤه العليم والحليم والسميع والبصير ونحوها دالة على ذات الرب بالعلمية وعلى صفة العلم والحلم والسمع والبصر بالوصفية المختصة إذ أن هذه الأسماء لا تدل إلا على خصوصية صفة العلم والحلم والسمع والبصر بالمطابقة دون غيرها من الحياة والإرادة ونحوها وهذه الدلالة منها دلالة على جميع أجزاء اللفظ وأفراده إذ أن أجزاء هذه الأسماء ذات وصفة علم وذات وصفة حلم وذات وصفة سمع وذات وصفة بصر وهكذا(٦) .

٢ - دلالة بالتضمن وذلك بدلالة اللفظ على بعض أفراده وأبعاضه وهى فى أسماء الله الحسنى على الذات كأن الاسم لم يدل إلا على صفته تعالى دون

---

(٥) التنبيهات السنية ص (٢٠).

(٦) الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٥٤) شرح النونية (٥٢/٢) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢٥٠/٢) أعلام السنة المشهورة من المجموع المفيد ص (٢٥) التنبيهات السنية ص (٢١) و(١٦٢) الرد على المنطقيين ص (٧٥و٧٦) التفسير القيم ص (٣٠) مدارج السالكين (٣٠/١) معارج القبول (٧٨/١).

ذاته أو على الذات فيما إذا افترض عدم دلالته على الصفة وإن كان الاسم لا ينفك عن الدلالة عليهما مجتمعين سواء استعمل استعمال الأسماء فلم يكن تابعاً لغيره كلفظ الجلالة واسمه الرحمن أو استعمل استعمال الصفات فكان تابعاً لغيره كبقية الأسماء الحسنى فاسمه الرحمن مثلاً يدل على صفة الرحمة وحدها على فرض عدم دلالته على الذات يسمى تضمناً لأن هذا الاسم دل على جزء معنى الرحمن فى هذا السياق المفترض وهو صفة الرحمة وهو كذلك دال بالتضمن على ذات الله جل وعلا وحدها على فرض عدم دلالته على صفة الرحمة فى هذا السياق الفرضى إذ قد فرض تجرد الذات عن الصفة أو تجرد الصفة عن الذات وهذا الأمر مستحيل وأنى تكون ذات موجودة لا صفات لها وأنى تكون صفة مجردة عن القيام بالموصوف فكانت دلالة الرحمن على الذات دلالة تضمنية لأن الرحمن له جزءان ذات وصفة الرحمة ودلالته على الذات جزء المعنى وبعضه[٧].

٣ - دلالة بالالتزام وذلك بدلالة اللفظ على معنى خارج عن مسمى اسمه له تعلق وثيق به وهى فى أسماء الله الحسنى دلالة الاسم منها على صفات الله الأخرى الغير داخلة فى مدلول اللفظ مطابقة وتضمناً كدلالة اسمه سبحانه الله والرحمن والعليم والسميع ونحوها على غيرها من صفات الله كدلالة الله على صفة الحياة إذ ما ليس حياً لا يكون إلٰهاً وهكذا على صفة القدرة إذ أنه لا يتصور إلٰهاً عاجزاً وهكذا دواليك فى جميع أسماء الله الحسنى فكل واحد منها يدل باللزوم على جميع صفات الله الأخرى إذ أن كل صفة له دالة على كمال يستلزم كمالاً فله من كل اسم مدح من دلالته الخاصة على الصفة الموافقة للفظه ومعناه ودلالة على الكمال من لزوم من اتصف بها أن يتصف بغيرها من صفات الكمال إذ أن من كمل من جهة ونقص من جهة كان كماله فى

(٧) نفس المراجع السابقة.

تلك الجهة ناقصاً إذ هو نقص فى[٨] ذاته والصفة معبرة عن كمال فى الذات فإذا لم تكمل الذات لزم النقص فى الصفات فعلم بذلك أمور : -

١ - أن نفى شىء من هذه الدلالات إلحاد فيها كالحاد من قال : لا دلالة لها على الصفات .

٢ - أن لله من كل دلالة من هذه الدلالات كمالاً مغايراً لكمال الدلالة الأخرى .

٣ - أن هذه الدلالات متغايرة وليست كل واحدة منهن هى الأخرى .

٤ - أن من أنكر شيئاً منها كان ملحداً فى أسماء الله الحسنى .

٥ - أن مدلول كل صفة من صفات الله ذات وصفة .

٦ - أن دلالة التضمن على الصفة وحدها أو على ذات وحدها مبنى على فرض عدم الأخرى .

٧ - أن هذا الفرض لا يعنى إبطال دلالتها على الصفات بل هو من قبيل تنوع دلالة أسماء الله الحسنى على الكمال .

٨ - أن استعمال الاسم من أسمائه الحسنى استعمال الأعلام أو الصفات لا تدل على نفى دلالة الاسم نفسه عليهما .

٩ - أن هذه الدلالات متعلقة بكل اسم مفرداً بذاته .

١٠ - أن الدلالات المتعلقة بكل اسم مفرداً بذاته لا تنفى تعلق هذا الاسم بدلالة الأسماء الحسنى العامة على العلمية والوصفية بل تؤيد ذلك وتعضده .

١١ - أن أسماء الله أوصاف دالة على معان محمودة .

١٢ - أن إثبات الصفة من صفاته مستلزم لإثبات الباقى منها .

١٣ - أن صفاته داخلة فى مسمى اسمه وليست زائدة عليه[٩].

---

(٨) نفس المراجع السابقة.

(٩) فتاوى ابن تيمية ص (٢٩) مطبعة الرياض الفتاوى الكبرى (٥/٧٨).

○ فقه القاعدة :

وهى تطبيق على اسم الله الحكيم :

إن مما تجب الإشارة إليه قبل البدء فى التطبيق أصلين عظيمين يتعلقان بأسماء الله الحسنى من حيث الاستعمال القرآنى لها وهما : –

١ – أن تأتى الأسماء الحسنى تابعة لغيرها وهى والحالة هذه مستعملة استعمال الصفات كمجيئها تابعة للفظ الجلالة الله أو كاسمه الرحمن وهذا النوع من الاستعمال هو الاستعمال الغالب فيها وهو مما يدل دلالة قاطعة على أن جانب الوصفية متأصل فيها ولذا لم يتخلف عن هذا إلا اسم الرب تبارك وتعالى (الله) وذلك لغلبة جانب العلمية عليه حيث استعمل استعمال الأعلام فكان علماً على الذات الإلهية[١٠].

٢ – أن تستعمل غير تابعة لغيرها فيكون غيرها وصفاً لها أو تابعاً وهذا النوع من الاستعمال خاص بالاسم الدال على الذات (الله) وهو فيه غالب كما تقدم واسمه تعالى الرحمن وذلك لاختصاصه عند الإطلاق برب العالمين فلا يكون اسماً لغيره سواء عرف بالألف واللام أم جرد عنها فقيل : رحمن لأنه مختص بالدلالة على صفة الرحمة الذاتية ولذا لم يرد فى التنزيل الوصف بموافقة فى المعنى العام الكلى بل ورد قرينه الرحيم فقال تعالى عن رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[١١] إلا أنه لا يستعمل فى حق غير الله إلا منكراً فإن عرف اختص بالله رب العالمين وعلى ضوء ذلك[١٢] فاسم الله الحكيم لم يستعمل إلا استعمال الأوصاف فلم يرد قط إلا وهو تابع لغيره مما يدل على أن معنى الوصفية فيه متمكن ولذا فهو يدل

(١٠) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٣٦و٣٧) و (١/١٣ ومابعدها).

(١١) سورة التوبة آية (١٢٨).

(١٢) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٣٦، ٣٧ و١٣/٣٧ ومابعدها).

بوضعه العربى على نفس الله المقدسة وعلى صفته الحكمة وهده الدلالة على مجموعهما تسمى دلالة مطابقة لدلالة الحكيم على كل معناه وهو الذات والصفة ودلالته على الصفة التى اشتق منها وهى الحكمة وحدها أو الذات وحدها وهى واضحة فى استعماله تابعاً لغيره كما فى قوله تعالى ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[13] وقوله : ﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾[14] وتدعى دلالة التضمن لدلالته على أحد جزئيه وينبغى أن يعلم أن ذلك على فرض تمحضه للدلالة على أحدهما دون الآخر وأما دلالته على صفة الحياة والإرادة مثلاً فدلالة التزام واستتباع لأن الحياة والإرادة لا تنفك عن الحكيم إذ الميت ليس كذلك وإن وصف فى الأخبار بذلك فهو باعتبار ما كان . وبذا دل الحكيم على الله وصفاته بالمطابقة والتضمن والالتزام فهو قد اشتمل بذلك على أنواع من الكمالات تابعة لأنواع الدلالة اللغوية وهكذا الأمر فى جميع أسماء الله .

* * *



(١٣) سورة الأنفال آية (٤٩).

(١٤) سورة آل عمران آية (١٢٦).

□ القاعدة الرابعة □

فى دلالة الاسم والصفات الخاصة

○ نص القاعدة :

(إن أسماء الله الحسنى لها اعتباران ، اعتبار من جهة دلالتها على ذاته العلية وآخر من جهة دلالتها على صفات كماله وجماله فهى بالاعتبار الأول مترادفة متواطئة وهى بالاعتبار الثانى متباينة)[1].

○ التحليل اللفظى :

١ - **إن أسماء الله الحسنى**: شروع فى تقسيم جديد لها وهو باعتبار اتفاق دلالتها على معنى واحد أو على معان متعددة مختلفة وبهذه القاعدة صارت دلالة الأسماء الحسنى ثلاثة أنواع :

أ - دلالة على معناها من حيث هى أسماء حسنى وهو نوعان : دلالة على العلمية ، والأخرى دلالة على الوصفية وهو ما عبر عنه بالدلالة العامة فيما سبق .

ب - دلالة على الذات والصفة المعينة التى اشتق منها الاسم وهى التى عبر عنها فيما سبق بالدلالة الخاصة .

جـ - دلاله باعتبار اتفاق مدلولها على معنى واحد أو متعدد فلا اسم يدل

---

(١) انظر بدائع الفوائد (١/١٦٢) التدمرية ص (٣٨) شرح النونية (٢/٧١٦) الكواشف الجلية ص (٢٥٦) التنبيهات السنية ص (٢٠) مجموع المسائل والرسائل (١/١٩١) الفتاوى الكبرى ٥/٢٥٣).

على معنى خاص به وهو ما سيفصل القول فيه فى هذه القاعدة .

٢ - **اعتباران** : وهذان الاعتباران تابعان للمدلول عليه بلفظ الاسم وهما الذات والصفة .

٣ - **من جهة دلالتها على ذاته العلية** : إشارة لأحد الاعتبارين وهو ما كان موضوعه الدلالة بهذه الأسماء الحسنى على ذات الله رب العالمين .

٤ - **وآخر من جهة دلالتها على صفات كماله وجماله** : إشارة للاعتبار الثانى التابع لقسمى الدلالة وموضوعه الدلالة على صفة الرب تبارك وتعالى .

٥ - **فهى بالاعتبار الأول** : أى باعتبار دلالة أسمائه الحسنى تعالى على الذات[٢].

٦ - **مترادفة** :(المترادف هو نسبة لفظ إلى لفظ من جهة دلالة كل منهما على معنى يشتركان فى الدلالة عليه ففى الترادف يتحد المعنى ويتعدد اللفظ أى : يكون للمعنى الواحد عدة ألفاظ كل منها يدل عليه)[٣] فهو اتحاد معنى اللفظين فى الدلالة على مسمى واحد كدلالة الصارم والمهند واليمانى على السيف فهى ألفاظ متعددة المبنى فالصارم من الصرم والمهند نسبة إلى الهند واليمانى نسبة إلى اليمن لكنها تلتقى فى الدلالة على السيف[٤] ولا يعنى هذا أن العرب عندما دلت على السيف بهذه الألفاظ أنها لا تدل على قدر زائد عليه لأن ذلك مما تأباه السليقة العربية فهى تستعمل كل لفظ من مثل هذه الألفاظ فى مكانه المناسب والتغاير عندها فى الألفاظ لا بد وأن يتبعه زيادة فى المعانى وإنما المراد هنا أن هذه الألفاظ تجمع معانيها الدلالة على السيف وإلا فإن الصارم يدل على السيف القاطع لا سيف فقط والمهند يدل على سيف هندى لا سيف فقط وهكذا اليمانى فإنه يدل على سيف منسوب لليمن لا على سيف

---

(٢) انظر الكواشف الجلية (٢٥٦) التنبيهات السنية ص (٢٠).

(٣) ضوابط المعرفة ص (٤٨).

(٤) انظر الرسالة التدمرية ص (٣٨) شرح النونية (٢/٧١٦).

مطلق فهى تدل على السيف موصوفاً بصفات تدل على جودته ومما يوضح معنى الترادف أكثر دلالة الألفاظ أسد وليث وقسورة مع اختلاف ألفاظها على مسمى واحد وهو الحيوان المعروف وإن كان التعبير لا يضعها للدلالة على مجرد هذا المسمى لكنها من هذه الجهة مترادفة فعلم بذلك أن الألفاظ العربية دلالتها على الترادف من جهة مخصوصة وهذا الأمر هو عينه الموجود فى أسماء الله فهى كلها مترادفة بمعنى أنها متفقة فى الدلالة على الذات من جهة الدلالة على العلمية المعينة للمسمى مطلقاً وإن كانت ليست كذلك بالنظر لجهة أخرى[٥].

٧ - **متواطئة** : التواطؤ هو نسبة وجود معنى كلى فى أفراده . وذلك حينما يكون وجوده فى الأفراد متوافقاً غير متفاوت نظراً إلى المفهوم الذى وضع له اللفظ الكلى[٦] فهو بذلك وجود المعنى الكلى المشترك فى جميع أفراده فالأفراد متفقة فى الدلالة على أصل المعنى المدلول عليه بالألفاظ وإن كانت ربما اختلفت معانيها بالنظر للمعنى المختص فهى متحدة المعنى بالنظر للمعنى الكلى مختلفة المعانى بالنظر للمعنى المختص واللفظ فى كل متغاير وذلك كلفظ الإنسان فإن معنى الإنسانية وهو المعنى الكلى موجود فى جميع أفراد الإنسان الذكر والأنثى والطفل والشيخ والعاقل والمجنون وأنت تلاحظ فى هذا أنها متواطئة من جهة الدلالة على الإنسانية وأما من جهة الدلالة على ذكر أو أنثى أو طفل ونحو ذلك فلا واللفظ كما ترى هو مختلف بين الأفراد فلا اتفاق فى اللفظ بينهما[٧] والأمر فى أسماء الله الحسنى كذلك فإنها ألفاظ مختلفة تدل على معانى مختلفة إلا أنها تتفق فى معنى كلى مشترك بينها وهو الدلالة على الذات فهو معنى مشترك تدل عليه جميع أسماء الله الحسنى من جهة العلمية

---

(٥) انظر مجموعة المسائل والرسائل (١٩١/١).

(٦) ضوابط المعرفة (ص٣٦).

(٧) انظر ضوابط المعرفة ص (٤٧) بتصرف.

فالعليم والحليم والسميع والبصير ونحوها كلها مدلولها واحد وهو الذات من هذه الجهة وإن كانت بالنظر لجهة أخرى ليست كذلك .

٨ - وهى بالاعتبار الثانى : أى باعتبار دلالة الأسماء الحسنى على صفات الكمال والجمال .

٩ - **متباينة** : التباين هو (النسبة بين معنى ومعنى آخر مخالف له فى المفهوم ولا ينطبق أى واحد منهما على أى فرد مما ينطبق عليه الآخر فهما بحسب تعبير أهل هذا الفن - المنطق - مختلفان مفهوماً مختلفان ما صدقا)[٨] أى أفراداً فالعلاقة بينهما التضاد من كل وجه سواء كان فى معناهما أو فى أفرادهما : فلا علاقة توافق بينهما بالمرة والمراد هنا بالمعنيين هما المعنيان المختصان فلا يضر اتفاقهما فى معنى كلى وذلك كمعنى الإنسانية فى الإنسان والفروسية فى الفرس فإنهما متضادان فى المعانى من كل وجه وأفراد الإنسان تختلف اختلافاً كلياً عن أفراد الفرس وإن كان الإنسان والفرس يتفقان فى الحيوانية فإن الإنسان يعرف (بأنه حيوان ناطق) والفرس يتفق معه فى الحيوانية دون الناطقية والحيوانية معنى تشترك فيه جميع الأحياء كالنبات والبغال والنعم وغيرها . وهكذا الأمر فى أسماء الله الحسنى فكل اسم منها يدل على صفة مستقلة بذاتها وإن اشتركت فى الدلالة على الذات التى هى أمر مشترك بينها كما تقدم[٩] .

○ التحليل المعنوى :

هذا أصل عظيم فاصل فى قضية الترادف والتباين فى أسماء الله الحسنى وذلك أن هذه الأسماء تتحد فى الدلالة على معنى واحد يعتبر هو القاسم المشترك بينها وتختلف فى الدلالة على معنى آخر يشكل جانب التباين فى معانيها

---

(٨) ضوابط المعرفة ص (٤٣).

(٩) انظر ضوابط المعرفة ص (٤٣).

فجهة التوافق والاتحاد مغايرة لجهة التباين والافتراق ولذا كان مقتضى العقل السليم والفكر المستقيم عدم إطلاق القول بالمترادف والتباين لما فى كل منهما من الإجمال الموقع فى الباطل فاعتقاد ترادفها يؤدى إلى قول أرباب الاعتزال الزاعمين بأن أسماء الله أعلام خالصة ولا دلالة فيها على معنى من معانى الكمال أو صفة من صفات الجمال واعتقاد الآخر وهو التباين يؤدى إلى إنكار الأسماء ودلالتها على العلمية المختصة بالله الذى يزعمه من جعل هذه الأسماء أعلاماً لبعض المخلوقات ومن هذا يعلم أن الحق الصراح الواضح فى ذلك هو التفصيل وترك الإجمال وذلك بحمل كل دلالة لهذه الأسماء على جهتها فيقال أسماء الله مترادفة متوافقة فى الدلالة على معنى مشترك بينها وهو الدلالة على الذات بالعلمية ومتباينة متباعدة فى الدلالة على معنى آخر وهو الصفة المختصة بكل اسم بالوصفية(١٠) فإذا علم ذلك تبين أن لا تناقض بين دلالة الأسماء على الذات بالترادف ودلالتها على الصفات بالتباين لعدة وجوه : —

١ — أن جهة الترادف غير جهة التباين فالترادف فى الذات والتباين فى الدلالة على الصفات فكل اسم يدل على صفة لايدل عليها الاسم الآخر تضمناً والتناقض لا يكون فى مثل هذا بل يكون بين القضايا المتجاذبة والمختلفة بالسلب والإيجاب أو الإيجاد والإعدام أو النفى والإثبات من كل وجه وهذا ليس كذلك .

٢ — إفادتها العلمية تدل على الترادف إذ لا يراد بالعلمية إلا الدلالة على الذات وهذا معنى واحد اتفقت فى الدلالة عليه كل الأسماء الحسنى ولا معنى للترادف إلا هذا وأفاد كل اسم صفة خاصة به اشتق منها فكان ذلك دالاً على التباين وأن كل واحد منها غير الآخر ولا معنى للتباين إلا هذا فجهة العلمية غير

(١٠) انظر الفتاوى الكبرى (٥/٢٥٣) مجموعة المسائل والرسائل (١/١٩١). التنبيهات السنية ص (٢٠) الكواشف الجلية ص (٢٥٦).

جهة الوصفية ومثل ذلك لا يصلح فيه التناقض

٣ – أن دلالة الاسم الوضعية بالمطابقة والتضمن تدل على الترادف بينها والتباين لأن المطابقة دلالة على الكل وكل اسم علم وصفة والتضمن دلالة على الجزء وجزء الأسماء إما علم أو صفة والترادف متعلق بجزء العلم والتغاير والتباين تعلقه بجزء الصفة فعلم أن متعلق العلم غير متعلق الصفة ومثل هذا لا يحصل فيه التناقض .

ومما تقدم يتضح أن النسب المعقولة بين الأسماء هى : –

١ – الترادف ومحله دلالة العلم الخاص به تعالى على ذاته جل وعلا .

٢ – التباين ومحله دلالة الاسم بالتضمن على صفته سبحانه وتعالى .

○ **فقه القاعدة :**

وبتطبيق هذا الأصل على أجزائه وأفراده يتبين المراد ويتضح المعنى المطلوب فأسماء الله الحكيم والبصير والعليم يدل كل منها على الذات بالعلمية وعلى الصفة التى اشتق منها بالوصفية فالحكيم يدل على ذات موصوفة بالحكمة والبصير يدل على ذات موصوفة بالبصر والعليم يدل على ذات موصوفة بالعلم وعند النظر نجد أن الذات المدلول عليها بالأسماء واحدة وهى ذاته العلية جل شأنه وتقدست أسماؤه وأن الصفات المدلول عليها بهذه الأسماء قد اختلفت فكل اسم دل على صفته الموافقة له فى مادة التصريف وذلك الاتفاق فى الذات هو الترادف إذ لا معنى له إلا اتفاق أفراده فى الدلالة على شىء واحد وهذا الاختلاف والتغاير هو التباين إذ لا معنى للتباين إلا عدم التقاء الألفاظ فى معنى من المعانى فاسمه الحكيم هو البصير هو العليم هو الحكيم بالنظر إلى ذاته تعالى والحكيم غير البصير والبصير غير العليم والعليم غير الحكيم بالنظر إلى ما

يدل عليه كل واحد منها من الصفة الخاصة به ونظيره هذا أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم والقرآن الكريم فإنها تدل على معنى واحد ومعانيها مختلفة[(١١)] فنتج من ذلك : –

١ – أن هذه الأسماء مترادفة فى الدلالة على الذات .
٢ – أن هذه الأسماء متباينة فى الدلالة على الصفات .
٣ – أن النسبة المعقولة بين هذه الأسماء وهى الترادف والتباين .
٤ – أن محل الترادف هو الذات .
٥ – أن محل التباين وهو الصفات المختصة بكل اسم .
٦ – أنه لا تناقض بينها والحالة هذه .
٧ – أن النظرتين مبنيتين على دلالة الأسماء الحسنى على العلمية والوصفية وتضمنها الدلالة على أحدهما .
٨ – أن النظر للعلمية والوصفية هنا مقصود فى الأسماء والترادف والتباين راجعان إلى جزأى دلالة الأسماء الحسنى .
٩ – أن لحظ العلمية والوصفية مع الترادف والتباين لا يشكل تناقضاً فى هذه القاعدة لاختلاف جهة كل واحد منهما .
١٠ – أنه لا يجوز إطلاق القول بتباين الأسماء أو ترادفها بل لا بد من التفصيل فى ذلك ونسبة كل من النسبتين إلى متعلقها .
١١ – أن الأسماء دالة على التباين والترادف فى حالة واحدة ووقت واحد مع اختلاف متعلقهما .
١٢ – أن الإطلاق يلزم منه الوقوع فى باطل إما بالقول بعلمية الأسماء المحض أو إنكار الأسماء أصلاً .

---

(١١) الفتاوى الكبرى (٢٥٣/٥).

١٣ - أن تعدد هذه الأسماء الحسنى لا يستلزم تعدد الذات لكنه يقضى بتعدد الصفات التى تدل عليها الأسماء[١٢].

* * *



(١٢) الفتاوى الكبرى (٢٥٣/٥).

□ القاعدة الخامسة □

فى دلالة أسمائه على الوصفية
واشتقاق أسمائه من صفاته

○ **نص القاعدة :**

(إن صفاته معان قائمة بذاته والأسماء أعلام والأسماء تدل على الصفات وهى مشتقة منها وصفاته دلت على أسمائه)[1].

○ **التحليل اللفظى :**

إن صفاته معان : المراد بكونها معانى دلالتها على مدلول ممدوح لائق بجلال رب العالمين واجب له تعالى فالإخبار بمعان بيانى والمقصود منها الرد على المفوضة القائلين بأن الصفات كلمات لاتدل على معنى وتعبدنا بالإيمان بها ابتلاء من الله لاستبـانة من يقوم بحق الامتثال والعبودية .

قائمة بذاته: أى نسبت إليه نسبة الصفة إلى موصوفها وهى على هذا النحو تمتنع نسبتها إلى غيره وتثبت له أحكامها على وجه الاختصاص به .

والأسماء أعلام: أى دالة على ذاته العلية دلالة الأعلام على مسماها فهى مقتضية لتعينه .

والأسماء تدل على الصفات : الواو استئنافية لبيان أن الأسماء مع دلالتها على الذات فهى متضمنة للدلالة على معان كمالية لائقة بجلال ربنا وعظمته

---

(١) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١٢٨/٢).

فليست جامدة خالصة فى الدلالة على العلمية .

وهى مشتقة منها : الضمير المرفوع راجع للأسماء والضمير المجرور راجع إلى الصفات فأسماؤه سبحانه مشتقة من صفاته على معنى أن الصفات مصادر تشتق منها الأسماء على المعنى المتقدم من أن الاشتقاق والمصدرية فى هذا الباب هى الموافقة للمادة العربية فى وزنها .

صفاته دلت على أسمائه : لأن الصفة إذا قامت بالموصوف اشتق له اسم منها (ولأن صدق المشتق لا ينفك عن صدق المشتق منه) فإذا صح أن تقوم به الصفة صح أن يسمى بالاسم المشتق منها[٢].

فتحصل من هذا أن هذه القاعدة تعالج موضوع الأسماء والصفات من ستة وجوه : -

- **الأول** : من جهة كونها معانى دالة على الكمال .
- **الثانى** : من جهة قيام الصفات بالرب عز وجل .
- **الثالث** : من جهة دلالة الأسماء على العلمية .
- **الرابع** : من جهة دلالة الأسماء على الصفات .
- **الخامس** : من جهة اشتقاق الأسماء من الصفات .
- **السادس** : من جهة الصفات على الأسماء .

○ **التحليل المعنوى** :

فمعرفة أسماء الله وصفاته هى الوسيلة الكبرى لمعرفة ذاته المفصحة عن طريق معاملته وعبادته وما يجب له من شكر نعمه والحمد على آلائه لأن تكاثر صفات الموصوف وأسمائه من أعظم الدلالات على كماله ولذا فلا بد

---

(٢) الفتاوى الكبرى (٥ــ١٠٨) وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١/٢٩٤).

وأن تكون هذه الصفات دالة على معان كمالية فى الموصوف وذلك لوجوه : -

الوجه الأول : أن المراد بذكرها مدح الموصوف بها ولا مدح فيما لا يدل على معنى فيه ثناء على الممدوح[٣].

الوجه الثانى : أن صفاته لو كانت ألفاظاً مجردة لا دلالة فيها على المعانى الكمالية لكان فى القرآن ما لا معنى له وهو باطل .

الوجه الثالث : أن الصفات ألفاظ عربية والعرب لا تضع الكلمة إلا للدلالة على معنى تريده .

الوجه الرابع : أنها لو لم تدل على معان جمالية لما كان فى إضافتها إلى الرب عز وجل فائدة فلا حاجة لمعرفتها فضلاً عن الحاجة للتكليف بالإيمان بها .

الوجه الخامس : أن موجب تسميتها صفة دلالتها على معنى فى الموصوف .

الوجه السادس : أن ما لا دلالة له على معنى لا يشتق منه شيء والصفات اشتقت منها أسماء كالرحمن من الرحمة والحكيم من الحكمة ولو لم تدل على شيء لامتنع الاشتقاق إذ لا بد من تناسب فى المعنى بين المشتق والمشتق منه .

الوجه السابع : أنها لو لم تدل على معانى المدح والثناء لما صح الإخبار عنه بأفعالها كيسمع ويرى ويعلم ويقدر (فإن ثبوت أحكام الصفة فرع ثبوتها)[٤].

الوجه الثامن : أنها لو لم تدل على ما يمدح به الرب عز وجل لم يكن بينها فرق والفرق بينها فى الدلالة والتعبير مما لا ينكره عاقل[٤].

الوجه التاسع : انعقاد الإجماع على أن من حلف بصفة من صفات الله كسمعه وبصره وقوته كانت يمينه منعقدة فلو كانت لا كمال فيها فلا معنى

---

(٣) انظر الكواشف ص (١٦٤) التنبيهات (١٠٧).

(٤) التفسير القيم ص (٢٩) مدارج السالكين (٢٩/١).

للحلف بها إذ الحلف عن تعظيم واللفظ المجردة لا يعظم لأنه مقصود لغيره فإن صاحبه شيء من التعظيم فلما يشتمل عليه من معنى كمالي[٤].

الوجه العاشر : أنها لو لم تدل على حمد الرب والثناء عليه لما اختصت به إذ ما الفرق بين إطلاق السمع على الله وعلى العبد مادام المراد إجراء اللفظ .

الوجه الحادى عشر : أنها لو لم تدل على الكمال والجمال لما كان لنفى التشبيه فيها بعد إثباتها معنى إذ نفى التشبيه يتوجه للمدلول الممدوح دون اللفظ المجرد عن المعانى وإذا تقرر بما سبق اشتمال الصفات على الدلالة على معانى الكمال والجمال والجلال فلا بد وأن تكون قائمة بالرب عز وجل على معنى اتصافه بها على وجه الاختصاص به سبحانه لأن ثبوت الصفة لموصوفها يمنع من الشركة فيها ويوجب اختصاصه بها ولأن المعانى لا تقوم بنفسها بل بمن وصف بها إذ لا يوجد فى الوجود الخارجى معنى مستقل بذاته عن الموصوف به ولأنه لو انفصل عنه لما كان صفة له إذ لا يقوم بالشىء معنى فارقه وأما اشتمال أسمائه على الدلالة العلمية والوصفية المختصة فهذا مما تقدم بيانه فى قاعدة دلالة الأسماء فلا يحتاج إلى مزيد بيان ولما كانت أسماء الله تعالى دالة على الوصفية كان لا بد وأن يكون منشأ الاشتقاق هو الوصف إذ الأسماء فى أصلها جامدة ولا تلمح منها الدلالة على الوصفية إلا إذا ألمح أصلها وهو الوصف ومما يوضح الأمر ويجليه أن الأسماء فى اللغة لا تدل على الوصف لذاتها إلا فى ثلاثة مواضع :

- **الأول** : منها كون الاسم مشتقاً كمحمود ونحوه .
- **الثانى** : دخول « أل » الاسمية الدالة على لمح الأصل على العلم كالنعمان فدخول « أل » عليه يراد به لمح أصله وهو حمرة الدم .
- **الثالث** : ما جاء السماع بجريان الوصف على وزنه كفعل وفعيل ومن أمثلته فرج وجميل .

ولما كانت أسماء الله تعالى دالة على الوصفية كان الوصف مصدراً لها وهى مشتقة منه وذلك لعدة أمور : -

الأمر الأول : أنها لو لم تشتق من صفة لم تكن حسنى[٥] إذ أن نسبة الحسن إليها تدل على أنها مشتقة من معنى حسن .

الأمر الثانى : ولأنه لو سمى سميعاً ولا سمع له لكان الاسم كاذباً وهذا مالا يعقل فى أسماء الله .

الأمر الثالث : ما تقدم من أن الصفة إذا ثبتت للموصوف اشتق له اسم منها إذا كانت مما يشتق منها[٦].

الأمر الرابع : دلالتها على الوصفية إذ لو لم تكن أسماؤه مشتقة من صفاته لما دلت عليها .

الأمر الخامس : المناسبة الظاهرة بين ألفاظ الأسماء والصفات ومعانيها .

وينبنى على اشتقاق الأسماء من الصفات دلالة الصفات على الأسماء لأن صدق المشتق لا ينفك عن صدق المشتق منه فإذا وصف الرب عز وجل بالسمع فإن من لوازم ذلك تسميته بالسميع إذ لا يقوم السمع إلا بسميع ومن ليس كذلك فلا ينسب السمع له ودلالة الصفة على الاسم تابعة لطريقة استعمالها فى الكتاب والسنة والصفات فى الاستعمال الشرعى على ضربين[٧]: -

الضرب الأول : ماجاء فى النصوص الوصف بلفظه مطلقاً واشتق لله منه اسم كالسمع والبصر فهى دالة على هذا الاسم دلالة لزومية إذ لا يعقل فى

---

(٥) التنبيهات السنية ص (١٠٧) الكواشف الجلية ص (١٦٤).

(٦) التفسير القيم ص (٢٨) مدارج السالكين (٢٨/١).

(٧) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢٩٤/١).

الوجود صفة سمع بلا سميع ولا صفة بصر بلا بصير .

الضرب الثانى : ما جاء فى النصوص الفعل منه وهو نوعان :

● **أحدهما** : ما وصف الله به نفسه مطلقاً كصفة الخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحوها فهى دالة على ما اشتق منها من أسماء كالخالق والرازق والمحيى والمميت دلالة لزوم كالضرب الأول إذ لا يصح فى المعقول صفة خلق بلا خالق وصفة رزق بلا رازق وهكذا .

● **الثانى** : أفعال أطلقها الله على نفسه على سبيل الجزاء والمقابلة كصفة مخادعته للكافرين ومكره بهم ونسيانه إياهم ونحوها .

فهى دالة على ما يناسب معناها من الأسماء إلا أنها ليست من أسمائه الحسنى فلا تكون مما يقصد فى هذا الأصل إذ هو يبحث فى دلالة الصفات التى اشتقت منها أسماؤه الحسنى دون ما جرى من الأسماء فى الإخبار بقيده .

فتحرر بذلك أن باب دلالة الصفات على الأسماء أوسع من باب الاشتقاق منها فما من صفة إلا هى تدل على اسم إلا أن الدلالة لا تلازم الاشتقاق لأن مرجع الدلالة لغوى ومصدر الاشتقاق شرعى فما دلت عليه اللغة أوسع مجالاً مما دل عليه الشرع لما فى المعانى اللغوية من التسامح فى الاستعمال دون المعانى الشرعية التى تبنى على ورود نصوص الشرع بها ولذا يسمى الله بما مصدره الشرع من الأسماء ولا يسمى بما كان موجبه اللغة فاشتملت دلالة الصفة شرعاً على أمرين :

● **الأول** : دلالتها على الاسم بالتلازم وهو أمر عقلى .

● **الثانى** : دلالتها على الاسم بمعنى اشتقاقه منها لفظاً ومعنى وهو أمر لغوى شرعى فبان أن ما يقرره الشرع لا يخالف اللغة مطلقاً لأن من مبانى الشرعيات أصول لغوية وأما اللغة فيتسامح فيها بما لا يتسامح فيه شرعاً .

○ **فقه القاعدة :**

وبالنظر فيما تقدم يتبين اشتمال هذه القاعدة على عدة نتائج : -

النتيجة الأولى : أن أسماءه تعالى أعلام وأوصاف(٨) وأنه لا تنافى بين هذين الأمرين بالنسبة للرب عز وجل .

النتيجة الثانية : أن ما لم يقم بذاته تعالى فليس بوصف له .

النتيجة الثالثة : أن أسماءه وصفاته كذاته فى القدم والأزلية .

النتيجة الرابعة : أن مما بنى على كون أسمائه تعالى حسنى عدم دلالتها على الذم مطلقاً سواء فى باب الإخبار أو التسمية .

النتيجة الخامسة : أن التسمية ملازمة للوصفية وأما الوصفية فربما وصف الرب بصفة و لم يطلق عليه اسم منها . فباب الصفات أوسع من باب التسمية من جهة أن كل اسم له تعالى فلابد وأنه مشتق من صفة وأما كل صفة فلا يجب أن يشتق له اسم منها .

النتيجة السادسة : أن دلالة الصفات على الأسماء دلالة لغوية واشتقاق الأسماء من الصفات أحكام شرعية فباب دلالة الصفات أوسع من باب اشتقاق الأسماء .

النتيجة السابعة : أن أسماء الله تفارق أسماء المخلوقين فى أن أفعاله تعالى مشتقة من أسمائه وأما المخلوقون فأسماؤهم مشتقة من أفعالهم(٩) فيستدل بأسمائه على ما يمكن أن يتصف به من الأفعال فيقال اسمه حكيم فأفعاله فى غاية الحكمة وأما المخلوقون فيستدل بأفعالهم على أسمائهم فيقال : بخل فهو بخيل وأكرم

---

(٨) انظر الكواشف الجلية ص (١٦٤) الأسئلة والأجوبة الأصولية (١٦١) التنبيهات السنية ص (١٠٧) التفسير القيم ص (٢٨) مدارج السالكين (٢٨/١).

(٩) شرح السنة (١٧٩/١-١٨٠).

فهو كريم ونحو ذلك .

النتيجة الثامنة : أن كل اسم من أسمائه مشتق من صفة مستقلة بمعناها فله كمال من كل اسم سمى به نفسه ومن كل صفة اشتق منها ذلك الاسم[١٠].

النتيجة التاسعة : أن تعدد الأسماء والصفات تكثير لأنواع الكمال وبيان لأصناف جمال الخالق وليس هو تعدداً فى الذوات .

النتيجة العاشرة : أن ما ثبت وصف الرب عز وجل به مطلقاً فى الكتاب والسنة أخبر عنه بأفعالها فيقال يسمع ويرى ويعلم ونحو ذلك[١١].

النتيجة الحادية عشر : أن ثبوت أحكام الصفات للموصوف مرتب على ثبوت الصفات له فى نفس الأمر (فإذا انتفى أصل الصفة استحال ثبوت حكمها)[١٢].

النتيجة الثانية عشر : أن استعمال لفظ الجلالة استعمال الأعلام الجامدة لغلبة الاستعمال فلا يقع صفة ولا خبراً – لا يعنى ذلك عدم دلالته على صفة الألوهية واشتقاقه منها ودلالتها عليه باللزوم .

النتيجة الثالثة عشر : (أن ثبوت الصفة للموصوف يدل على ثبوت المشتق منها له) (وتوضيح ذلك أنه لما اتصف سبحانه بالعلم اشتق له منه اسم العليم ولما اتصف سبحانه بالرحمة اشتق له منها اسم الرحمن)[١٣].

النتيجة الرابعة عشر : التوسل إلى الله باسمه المناسب للمقام ففى طلب المغفرة : يا غفور وفى طلب الرحمة : يا رحمن ونحو ذلك .

---

(١٠) انظر مدارج السالكين (٤١٧/١).

(١١) انظر التفسير القيم ص (٢٩) ومدارج السالكين (٢٩/١).

(١٢) التفسير القيم ص (٢٩) ومدارج السالكين (٢٩/١).

(١٣) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١٢٨/٢).

□ القاعدة السادسة □

فى التفاضل بين الأسماء والصفات

○ **نص القاعدة :**

أسماء الله وصفاته يفضل بعضها بعضاً ولا يقتضى تفاضلها نقصاً وتفسير بعضها ببعض لا يعنى تماثلها من كل وجه بل له سبحانه من كل صفة معنى من معانى الكمال والجمال[1].

○ **التحليل اللفظى :**

١ - **يفضل بعضها بعضاً** : أى فى المعنى والمدلول أما من حيث نسبتها إلى البارى جل شأنه فواحدة إذ كل منها يدل على الكمال والجمال .

٢ - **ولا يقتضى تفاضلها نقصاً** : ولا يلزم من القول بتفاضلها ثبوت نقص فى المفضول ، فإن من الأمور المسلمة شرعاً وعقلاً تفاضل الكمال فى ذاته .

٣ - **وتفسير بعضها ببعض** : التفسير هو البيان والإيضاح والكشف والمراد به هنا بيان معناها والكشف عما تدل عليه من معان كمالية ومدلولات جمالية ثابتة للرب جل جلاله باسم أو صفة أخرى .

٤ - **ولا يعنى تماثلها من كل وجه** : أى لا يلزم أن يكون معنى الصفة والاسم هو معنى الصفة الأخرى والاسم الآخر من جميع وجوه الدلالة المعنوية واللفظية وإن كانتا متفقتين فى الدلالة على ذات الرب .

---

(١) بدائع الفوائد ص (١/١٦٧).

٥ - بل له سبحانه من كل صفة معنى من معانى الكمال والجمال : فكل صفة تدل على معنى ثبوتى جمالى للرب جل شأنه زائد على مدلول الصفة الأخرى وإن فسرت بها فإن هذا التفسير على سبيل التفهيم والتقريب .

○ **التحليل المعنوى :**

إن من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام دلالة أسماء الله وصفاته على مدلولات تتضمن إثبات معان كمالية وأمور وجودية لائقة بجلال رب العالمين ، ولا تخرج دلالتها عن ذلك فإن هذه الدلالة قاسم مشترك بين صفات البارى وأسمائه جل ثناؤه وهى مع دلالتها على ذلك تتفاضل فيما تدل عليه من معانى الكمال والجمال ويدل على ذلك عدة أمور : -

١ - ما تقدم من أن من أسمائه وصفاته ما يدل على عدة صفات فإن هذا النوع يدل على معانى كمال مجتمعة له من كل فرد منها كمال ، ومن اجتماعها فى الصفة الجامعة كمال آخر ، وهذا يدل على أن الاسم والصفة الجامعة أفضل من غيرهما فى المعنى لأن دلالتهما على الكمال أكمل من دلالة الاسم المفرد والصفة المفردة .

٢ - دلالة النصوص والآثار وهى كثير نذكر منها :

● **أولاً** : ما ثبت فى الصحيح عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : «**لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق العرش إن رحمتى سبقت غضبى**»(٢) وفى رواية : «**إن رحمتى تغلب غضبى**»(٣)

---

(٢) فتح البارى (١٣/٤٤٠) كتاب التوحيد رقم الباب (٢٨) باب قوله تعالى : ﴿**ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين**﴾ رقم الحديث (٧٤٥٣).

(٣) فتح البارى كتاب التوحيد رقم الباب (١٥) باب قوله تعالى ﴿**ويحذركم الله نفسه**﴾ رقم الحديث (٧٤٠٤).

ووجهه أن الرحمة والغضب صفتان من صفاته سبحانه وقد فاضل بينهما بأن بين أن رحمته تغلب وتسبق غضبه إذ التعبير بالسبق والغلبة يدل على أن الغالب والسابق أفضل من المغلوب والمسبوق .

● **ثانياً** : ما ثبت فى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول فى سجوده: «**اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك..**»[4] الحديث والشاهد (أعوذ برضاك من سخطك) فإن الرضا والسخط صفتان من صفات الله وقد فاضل الرسول صلى الله عليه وسلم بينهما بأن استعاذ بصفة الرضا من صفة السخط ولا شك أن المستعاذ به أفضل من المستعاذ منه[5] وثبوت هذه المعانى المتقدمة لا تنفى دلالة الصفة المفضولة على الكمال فضلاً عن أن تدل على نقص فى الموصوف سبحانه وتعالى فإن الكمال المنسوب إلى الرب جل وعلا فى غاية الجمال ومنتهى العظمة وهو مع ذلك يتفاوت فى صوره وأشكاله ومدلوله ومفهومه فإن السابر للأسماء الحسنى والصفات العلى يجد فى معانيها من الدلالة ما تدله كل صفة منه على جانب من جوانب كماله سبحانه هو أرفع من غيره وأدل على الجمال من بعضه الآخر لمجىء البلاغات النبوية باسمه الأعظم مما يدل على أن إضافته إلى العظمة يقتضى مزيداً من الاهتمام به لأنه ليس كغيره من الأسماء وأن الصفة منه ليست كغيرها من الصفات وإلا لما كان للوصف الاختصاصى مفهوم ومما يجلى هذه الحقيقة ويقويها إجماع العلماء على ذلك فإنك بمجرد مراجعتك لكتب الأذكار النبوية الشرعية تجد الفيض من الأقاويل فى بيان المراد بالاسم الأعظم وتحديده مما يدلك على أنه لا خلاف فى وجود اسم أعظم وأن الخلاف فى تعيينه ، وهذا يدل على أن هذه الإضافة للعظمة

---

(٤) رواه مسلم شرح النووى (٢٠٣/٤) باب مايقال فى الركوع والسجود.

(٥) انظر جواب أهل العلم والإيمان ص (٨٧ ومابعدها).

مجمع عليها ومع هذا الوصف بالعظمة لم يقل أحد من المتقدمين ولا المتأخرين فيما أعلم من أرباب الطوائف ما عدا الجهمية فى الأسماء والصفات والمعتزلة فى الأسماء ، إن ذلك يدل على نقص فى الصفة المثبتة بل المعروف عنهم والمنقول إثبات هذا الاسم الأعظم وصفته التى يدل عليها ما عدا المعتزلة لعدم إثباتها للصفات - وإثبات ما عداه من الأسماء والصفات على - تفاوت فى الإثبات - دالة على كمال آخر ثابت للرب جل شأنه وتقدست أسماؤه ولا يغرنك تفسير بعضها ببعض كتفسير المشيئة بالإرادة الكونية مثلاً والرؤوف بالرحيم فإن هذه البيانات - والإيضاحات أريد بها التقريب للأفهام إذ أن ما جرى عليه العقلاء الوصول إلى مجهولات عن طريق المعلومات وهذا ظاهر فى استعمال القرآن للصور التمثيلية فى إيضاح الحقائق الشرعية كما فى قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[٦] ومما يدل على هذا ، ماتقدم من القول بتفاضل الأسماء والصفات فى الدلالة على نعوت الجلال ومعانى الكمال إذ هو لا يكون إلا بين شيئين فصاعدا إذ الواحد من كل وجه لا يعقل فيه شيء أفضل من شيء فالتفاضل فى صفاته تعالى إنما يعقل إذا أثبتت له صفات متعددة كالعلم والقدرة والإرادة والمحبة والبغض والرضا والغضب وكإثبات أسماء له متعددة تدل على معان متعددة)[٧].

○ **فقه القاعدة :**

وبتصور هذا الأصل ومعرفته يتبين للناظر عدة أمور : -

● **الأول** : أن كل واحد من أسماء الله وصفاته يدل على معنى كمالى لا يدل عليه غيره .

---

(٦) سورة البقرة آية (١٧).

(٧) جواب أهل العلم والإيمان ص (١٣٩ ومابعدها).

● **الثانى** : أن هذه الأسماء والصفات على تعددها هى لمسمى وموصوف واحد (إذ الواحد من كل وجه لا يعقل فيه شيء أفضل من شيء)[٧] وهو رد على المعتزلة القائلين بأن الله عالم بذاته وسميع بذاته فالصفات عندهم ذات مدلول واحد وهو الدلاله على الذات فلا معانى متعددة .

● **الثالث** : أن أسماء الله وصفاته يدل كل منها على معنى لا يدل عليه الآخر وهذا يرد على المعتزلة القائلين بجمودها. إذ لا معنى لتفاضل الواحد من كل وجه فى نفسه (فإذا قيل الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام فهى كلها أسماء لمسمى الله سبحانه وتعالى وإن كان كل اسم يدل على نعت لله تعالى لا يدل عليه الاسم الآخر)[٨].

● **الرابع** : أن كل اسم من أسمائه وصفة من صفاته مستقل بذاته ليس كل واحد منها هو الآخر .

● **الخامس** : أن أسماءه وصفاته متعددة إذ لا تفاضل إلا بين شيئين فصاعداً .

● **السادس** : أن صفات الله وأسماءه أشياء وجودية قائمة به تعالى إذ مالا وجود له ليس بشيء فى الخارج ، فلا يوصف تعالى بالعدم المحض ، قال شيخ الإسلام : (إنما يكون للتفاضل بصفات الكمال والكمال لا بد أن يكون وجوداً قائماً بنفسه أو صفة موجوده قائمة بغيرها وأما العدم المحض فلا كمال فيه أصلاً)[٩].

● **السابع** : أن صفاته صفات كمال وأسماءه حسنى لأن التفاضل لا يكون إلا بين كمالين ثبت لهما الفضل فهو من مقتضى الاسم قال ابن القيم : (فإذا عرفت هذا فله من كل صفة كمال أحسن ، أحسن اسم وأكمله معنى

---

(٨) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٦٠).

(٩) جواب أهل العلم والإيمان ص (١٤٠).

وأبعده وأنزهه عن شائبة عيب أو نقص فله : -

١ - من صفة الإدراكات : العليم والخبير دون العاقل الفقيه والسميع البصير دون السامع والباصر .

٢ - وصفات الإحسان البر الرحيم الودود دون الرفيق والشفوق ونحوها وهكذا العلى العظيم دون الرفيع الشريف وكذلك الكريم دون السخى والخالق والبارىء المصور دون الفاعل الصانع المشكل والغفور العفو دون الصفوح الساتر وكذلك سائر أسمائه تعالى يجرى على نفسه منها أكملها وأحسنها وما لا يقوم غيره مقامه فتأمل ذلك فأسماؤه أحسن الأسماء كما أن صفاته أكمل الصفات(١٠).

* * *



(١٠) بدائع الفوائد (١/١٦٨).

□ القاعدة السابعة □

فى اعتبارات إطلاق الأسماء والصفات

○ **نص القاعدة :**

(إن الأسماء والصفات التى تطلق على الله وعلى العباد كالحى والحياة والسميع والسمع والبصير والبصر والعليم والعلم ونحوها لها ثلاث اعتبارات : -

- **الأول** : اعتبار بقطع النظر عن إضافتها إلى الرب أو العبد .
- **الثانى** : اعتبارها مضافة إلى الرب مختصة به .
- **الثالث** : اعتبارها مضافة إلى العبد مختصه به[1].

وهى بهذه الاعتبارات كلها حقيقة فى الرب والعبد واختلاف الحقيقة بينهما لا يعنى أنها مجاز فى أحدهما)[2].

○ **التحليل اللفظى :**

١ - التى تطلق على الله وعلى العباد :

وذلك أعم من أن يراد بهذا التعبير الإضافة لهما أو لأحدهما والمقصود إطلاقها شرعاً على أى وجه كان إذ المعتبر فى ذلك إذن الشرع .

---

(١) انظر بدائع الفوائد (١/١٦٥-١٦٦) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١/١٥) مختصر الصواعق (٢/٣٧) مجموع الرسائل والمسائل (٢/٥٤) منهاج السنة (١/٣٤٢) .

(٢) انظر بدائع الفوائد (١/١٦٤-١٦٥) .

٢ - ثلاث اعتبارات :

إشارة إلى الحصر فى هذه الاعتبارات الثلاثة إذ لا رابع لها شرعاً وعقلاً ووجه الحصر فيها أنها إما أن تختص بالرب فتضاف إليه وإما أن تختص بالعبد فتضاف إليه وإما لا تختص بأحدهما فتستعمل استعمال النكرات وأسماء الأجناس فى دلالتها على أفرادها .

٣ - اعتبارات بقطع النظر عن إضافتها إلى الرب أو العبد :

وهو استعمالها استعمال النكرات وأسماء الأجناس فى الدلالة على أفرادها وضعاً ، إذ هى على هذا النحو لا تخص فرداً بعينه بل تتناول أفرادها مجموعة كالألفاظ العامة فإطلاق اللفظ على ما فيه الاشتراك مانع من حصول الاختصاص فيه والحال هذه فهى فى هذا الاستعمال أسماء متواطئة فى العبد والرب(٣).

٤ - باعتبارها مضافة إلى الرب مختصة به :

أى على أنها اسم من أسمائه أو صفة من صفاته لا يشركه فيهما أحد من خلقه فتثبت لها لوازمها بأن تحذو حذو الذات فكما تثبت له ذات لا تماثل الذوات فله أسماء وصفات لا تماثل الأسماء والصفات كما فى قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(٤) وقوله تبارك وتعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾(٥) وقوله جل شأنه : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(٦).

---

(٣) الأسماء المتواطئة هى (نسبة وجود معنى كلى فى أفراده) ضوابط المعرفة ص (٣٦) .

(٤) سورة الشورى آية (١١) .

(٥) سورة مريم (٦٥) .

(٦) سورة الإخلاص آية (٤) .

٥ - اعتبارها مضافة للعبد مختصة به :

أى على أنها اسم من أسمائه أو صفة من صفاته يلزمها مايلزم ذاته من العجز والقصور والنقص فهى تحذو حذو ذاته وتلزمها لوازمها وإنما عبر بالاختصاص نظراً لأنه مانع للشركة .

فالرب لا يشاركه المخلوق فى شىء من خصائصه ولوازم أسمائه ، وصفاته والمخلوق له صفات وأسماء لا يشاركه الخالق فى شىء من خصائصها ولوازمها .

٦ - وهى بهذه الاعتبارات :

مرجع الضمير الظاهر (هى) إلى الأسماء والصفات التى إذا أطلقت دخل فى عموم معناها الرب والعبد ، والاعتبارات هى الاعتبارات الثلاثة المتقدمة هو استئناف لبيان حكم هذه الإطلاقات من جهة الحقيقة والمجاز أو تفريع مبنى عليه .

٧ - كلها حقيقة فى الرب والعبد :

هذا بيان لحكم هذه الإطلاقات الثلاثة من جهة الحقيقة والمجاز وهو تقرير لمذهب السلف فى ذلك فهى بإطلاقاتها المتنوعة من قبيل الحقيقة التى هى عند علماء البلاغة استعمال اللفظ فيما وضع له[٧] فهى مستعملة فى ما يقتضيه وضعها اللغوى الأصلى فى الإطلاق الذى هو أول المفاهيم السابقة إلى الذهن ابتداء

---

(٧) انظر نحوه فى مفتاح العلوم ولفظه (فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من غير تأويل) ص (١٥٢) دار الكتب العلمية نشر دار الباز .
وانظر الفوائد المشوق الى علوم القرآن فى علم البيان (١٠) .

٨ – واختلاف الحقيقتين بينهما :

هو استدراك وبيان لما قد يستوهم من أن هذا القول المتقدم لازمه القول باتفاق الحقيقتين فى شىء من خصائص كل منهما بل هو إثبات لما يدل عليه اللفظ بالوضع اللغوى مع العلم باختلاف حقيقة الرب عن حقيقة العبد وتباين ماهية كل واحد منهما عن الآخر .

٩ – لا يعنى أنها مجاز[٨] فى أحدهما :

الضمير المتصل الدال على الغائب فى (أنها) راجع إلى الاعتبارات الثلاثة وفيه إشارة منبهة على أقوال أهل البدع فى ذلك وهى قولان :

● **الأول** : (فقالت طائفة من المتكلمين هى حقيقة فى العبد مجاز فى الرب ، وهذا القول قول غلاة الجهمية وهو أخبث الأقوال وأشدها فساداً) .

● **الثانى** : مقابلة وهو أنها حقيقة فى الرب مجاز فى العبد[٩].

فبان بهذا أن مقالة السلف جامعة لأمور ثلاثة : –

١ – إثبات الاعتبارات الثلاثة .

٢ – القول بأن إطلاقها حقيقة فيما أطلقت فيه .

٣ – أن هذين الأمرين لا يلزم من القول بهما القول باتفاق الحقيقتين حقيقة الرب جل وعلا وحقيقة العبد فلا اشتراك بين كل واحد منهما فيما يختص به الآخر فلا يشارك الرب العبد فى شىء من خصائصه ولا العبد الرب فى شىء من لوازمه وخصائص ذاته .

---

(٨) المجاز (هو اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له فى اصطلاح التخاطب لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعى) جواهر البلاغة ص (٢٩٠) ونحوه حسن الصياغة فى شرح دروس البلاغة ص (١١٢) انظر الفوائد المشوق ص (١١) .

○ التحليل المعنوى :

لقد جاء التنزيل بأسماء وصفات أطلقها الله على نفسه إطلاق الاسم على مسماه والصفة على موصوفها كالحى والحياة والعلم والعليم والسمع والسميع والبصر والبصير واستعملها نفس هذا الاستعمال فى حق خلقه وعباده فسماهم بها ووصفهم كما فى قوله سبحانه : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾[10] وقوله : ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾[11] وقوله جل ذكره حكاية عن فرعون ﴿ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾[12] وقوله تبارك اسمه فى سياق محاسبة خلقه : ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[13] إلى غير ذلك ، وهو عندما أطلقها جاءت على جهتين : -

● **إحداهما** : أسماء وصفات له تعالى وهى فى هذا الاستعمال مختصة به وحده لا يشركه فيها أحد من خلقه مهما تناهت عظمته وارتفعت منزلته .

● **الثانية** : أسماء وصفات لخلقه المربوبين له وهى على هذا الاستعمال مختصة بهم وتلزمها لوازمهم والله لا يطلق عليه شىء منها مهما بلغ حسنها وعظم معناها ويتبين ذلك بوجوه هى : -

١ - أن الاختصاص يمنع الاشتراك فكون أسماء الرب وصفاته قد اختصت به يمنع ثبوت هذا المعنى من أن يشاركه فيها أحد وكون أسماء العبد وصفاته اختصت به يمنع أن يطلق على الرب اسم أو صفة منها لأن اختصاصه يمنع أن يشاركه غيره فيها .

---

(٩) بدائع الفوائد (١٦٤/١-١٦٥) .

(١٠) سورة الروم آية (١٩) .

(١١) سورة يس آية (٧٠) .

(١٢) سورة يونس آية (٧٩) .

(١٣) سورة الإسراء آية (٣٦) .

٢ – أن الاشتراك مانع للاختصاص فلو اشترك الرب والعبد فى شىء منها لما كان للقول باختصاص كل منهما بأسمائه وصفاته معنى .

٣ – أنه يلزم من القول باشتراكها فى خصائصهما أن يجوز على كل واحد منهما مايجوز على الآخر ويجب له مايجب له ويمتنع عليه مايمتنع عليه وهذا ما لا يوجد عند التحصيل(١٤).

٤ – أنه يلزم من اتفاق كل منهما مع الآخر فى خصائصه أن يكون القديم محدثاً والمحدث قديماً وهو ممتنع فى البدهيات ومستحيل فى العقليات و ما لزم منه الباطل فهو باطل وإن لم يعتقد لزوم قائله .

٥ – أنه يلزم الجمع بين الضدين فى محل واحد بأن يكون الموجود محدثاً قديماً أو العكس فى آن واحد .

٦ – أن مؤدى هذا القول إنكار الخالق والمخلوق . وهو مخالف للحسيات والضروريات إذ لا يوجد فى الخارج إلا ما هو خالق أو مخلوق وإما موجود واحد هو قديم محدث فهذا مالا وجود له أصلاً .

٧ – نفى التنزيل الربانى مساواة الخالق للمخلوق فى شىء من أسمائه وصفاته مع إتيانه بإثباتهما فقال جل شأنه فى باب الصفات : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١٥). وقال سبحانه فى الأسماء مثبتاً : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾(١٦) وقال فى نفى المساواة فى الأسماء والمشاركة فيها : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾(١٧).

وبذا يعلم أن ما به الاختصاص تمتنع الشركة فيه وهذا ذاته لا يمنع المشاركة فيما لا اختصاص فيه وهو أصل المعنى الذى تتواطأ فيه الأفراد إذا المنظور فيه

(١٤) شرح الأصفهانية ص (٩) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٣٧) .

(١٥) سورة الشورى (١١) .

(١٦) سورة الأعراف (١٨٠) .

(١٧) سورة مريم آية (٦٥) .

هى الصفة قبل التعيين والاختصاص والإضافة فكانت جهة المنع غير جهة الإجازة فجهة المنع هو الإضافة إلى الذات المعينة ، وجهة الجواز هى الإضافة إلى الصفة من حيث الوضع اللغوى الأول فهى موضوعة وضع النكرات فى الدلالة على الشيوع والعموم فلا نظر فى إطلاقها إلى ذات معينة وينبنى على هذا أن البحث فى هذا النوع راجع إلى الكلام على ما يرد على الصفة من عوارضها الذاتية بصرف النظر عن ما يشمله معناها الكلى من أفراد وذوات داخلة فيه ، ولذا فهى لفظ مطلق يدل على الحقيقة بلا قيد بذات معينة ، ولذا فإن هذا النوع من الأسماء والصفات المطلقة ما يجب له يجب لأفراده وما يجوز عليه يجوز عليهم وما يمتنع فيه يمتنع عليهم فما وجب له وجب للرب والعبد معاً وما جاز عليه وامتنع كان جوازه وامتناعه جارياً على الرب تعالى والعبد وهذا من جهة ما يلزم هذه الصفات لذاتها فيلزمها لذاتها ثلاثة أمور : -

● **الأول** : ما يجب لها فيجب للعبد والرب وهو أنها صفات كمال تدل على المدح والثناء .

● **الثانى** : ما يجوز لها وهو اقترانها بمثلها من أسماء وصفات تدل على الكمال فيجوز على أسماء الرب والعبد وصفاتهما اقترانها بغيرها أقصد بذلك المختصة بهما .

● **الثالث** : ما يمتنع عليها وهو قيامها بغير الموصوف بها فيمتنع على العبد والرب أن تقوم صفات كل واحد منهما - أى المختصة - بغيره وفيها قيام صفات الرب بالعبد أو صفات العبد بالرب[١٨] وبذا يتضح أن الصفات التى تطلق على الرب وعباده قسمان : -

● **أحدهما** : مختصة بمن اتصف بها سواء كان الرب أو العبد وهو

---

(١٨) انظر منهاج السنة (١/٣٤٢ و٤/١٥١-١٥٤) .

نوعان : -

أ - أسماء وصفات مختصة بالرب فتضاف إليه .

ب - أسماء وصفات مختصة بالعبد فتضاف إليه[١٩] .

وهذا القسم هو مورد الاختصاص فلا تحصل الشركة فيه ودعوى الشركة فيه هى التمثيل المنهى عنه شرعاً والمنفى عن الله .

● **الثانى** : الصفات المطلقة عن قيد الاختصاص بالرب والعبد وهى الصفات المتوطئة ولا يعنى إطلاق ذلك عليهما أن مفهومها فى حق الرب والعبد عند الاختصاص واحد ولذا ربما أطلق عليها أنها صفات مشككة نظراً للتفاوت بين العبد والرب فعندما أطلق عليها التواطؤ قصد النظر لأصل المعنى فقط وعندما قيل إنها صفات مشككة نظراً إلى جانب التفاوت بين الرب والعبد[٢٠] .

وهى فى كل ما تقدم مستعملة فيما وضعت له فى أصل اللغة العربية فلا مجاز فى إطلاقها فى كلا الاستعمالين إذ أن استعمال الأسماء فى اللغة قسمان : -

● **الأول** : استعمالها نكرات فيستلزم الشيوع والشمول فى دلالتها ومعناها كرجل وامرأة وجبل ونحو ذلك .

● **الثانى** : استعمالها أعلاماً على مسميات مختصة كمحمد وخالد وعمر ونحو ذلك والاسم فى هذين الاستعمالين مستعمل فيما وضع له لغة فإن اللغات فى أوائل استعمالاتها ترد فى معان شائعة عامة فإذا ما وجد ما يحتاج إلى اسم خاص استعمل فى حقه اللفظ العام مقيداً بألفاظ أخرى يطلب بها

---

(١٩) شرح حديث النزول ص (١١-١٢) .

(٢٠) شرح حديث النزول ص (١١-١٢) .

تقليل الاشتراك والعموم فيه حتى تصل الجملة إلى ما يخص المعبر عنه بهده الألفاظ وهذا أمر معروف فى تفاصيل الكلام على الحدود وذلك باستعمال الجنس فى أوائلها ثم تقليل الاشتراك فيه بالفضول حتى ينتهى إلى معنى يدل على المحدود نافياً للاشتراك فيه ، وإن كان الأساس الذى قامت عليه الفصول هى الأجناس القريبة الدالة على العموم والاشتراك ، وهذا الأمر تؤيده أصول العلم ومفاهيمه فإن الطفل أول أمره تنطبع فى ذهنه صور المرئيات فيعطيها مفاهيم عامة وإدراكات كلية فيطلق على كل ما كان على شكل كروى مثلاً أنه كرة سواء كان تفاحاً أو برتقالاً أو بطيخاً مع أنه كلما قويت عنده حاسة الإحساس أخذ يدرك الصفات الخاصة لكل نوع كروى مما تقدم ، ومن هذا يعلم أن الإدراكات الكلية هى أول ما تقع عند الناس ثم تضيق دائرة العموم والاشتراك حتى يختص كل مدرك بسماته الخاصه وعوارضه الذاتية مما يعطى للإنسان مفهوماً خاصاً بذاك المدرك الحسى والأمر فى المدرك المعنوى والعقلى كذلك ، ومنه مدلولات الألفاظ الوضعية اللغوية ولا يقال إن ذلك مجاز لأن المجاز ينفى وهذه المعانى المتقدمة لا تنفى إذ (لو كانت أسماء الله وصفاته مجازاً يصح نفيها عند الإطلاق لكان يجوز أن الله ليس بحى ولا عليم ولا قدير ولا سميع ولا بصير ولا يحبهم ولا يحبونه ولا استوى على العرش ونحو ذلك : ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاق النفى على ما أثبته الله تعالى من الأسماء الحسنى والصفات)[21] والأمر هو كذلك فيما دلت عليه اللغة ولسان التكلم والحس وأصول العلم إذ هى تعد ذلك فى حكم الضروريات فإنه لو توافر على الخبر مثل ذلك لدل على صدقه فعلم بذلك أنه لو سلط النفى على أسماء المخلوق وصفاته لكان ذلك كافياً فى كذب صاحبه وإنكاره البديهيات والحسيات .

---

(٢١) مجموع الفتاوى (١٩٧/٥ ومابعدها) .

○ **فقه القاعدة :**

ولعل مما يوضح ذلك ويظهره إجراؤه على بعض أفراده فإن ضرب الأمثلة الحسية مما يبرز المعانى العقلية ويقربها للتصورات الفكرية فالعلم مثلاً يستعمل عدة استعمالات : –

● **الأول** : منها مضافاً إلى الله مختصاً به فيقال علم الله فيلزمه مايلزم الذات الإلٰهية من القدم والإحاطة بجميع المعلومات وتنزهه عن ضد ذلك .

● **الثانى** : منها مضافاً إلى العبد مختصاً به فيقال علم محمد أو زيد فيلزمه مايلزم الذات الآدمية من القصور وقابلية ضده الجهل .

فالعبد لا يشارك الرب فى علمه والرب علمه يباين علم العبد فلا يماثله من جميع الوجوه .

● **الثالث** : استعماله استعمال النكرات فى الدلالة على العموم والشمول دون الخصوصية بذات فيقول علم فيكون اسم جنس يدخل فى لوائه علم العبد المختص وعلم الرب المختص فيلزم العبد والرب ما يلزم صفة العلم لذاتها ويمتنع عليهما مايمتنع عليها ويجوز عليهما ما يجوز عليها .

فيجب أن تكون صفة كمال لذاتها ، فيجب أن تكون صفة كمال فيهما أما بالنسبة للرب فإن الإيجاد يستلزم الإرادة والإرادة تستلزم تصور المراد وهو العلم فكان الإيجاد مستلزماً للعلم . وأما بالنسبة للعبد فإن من المعلوم بالضرورة أنفة بنى آدم من نسبة الجهل إليهم الذى هو ضد العلم مما يدل على اعتبار العلم صفة كمال فيهم والله قد جعل مما فضل به طالوت على قومه فى قوله سبحانه :﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰهُ عَلَيۡكُمۡ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةً فِى ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِ﴾(٢٢) فدل ذلك على أنه كمال وقد بين الله فضل آدم على الملائكة

---

(٢٢) سورة البقرة آية (٢٤٧) .

بالعلم فدل ذلك على أنه صفة كمال فى بنى آدم .

ويمتنع أن تقوم صفة العلم بغير موصوفها فيمتنع أن يقوم كذلك علم الرب أو العبد بغيرهما فيمتنع قيام علم الرب بالعبد وعلم العبد بالرب إذ هو لو قام بأحدهما لم يكن هو علم الآخر بل هو علم الموصوف به وتلزمه لوازمه ويجوز أن يقترن العلم بصفة الحياة والقدرة ونحوها فيجوز لعلمهما ما يجوز لصفة العلم لذاتها وصفة العلم فى هذا كله حقيقة فى جميع هذه الاستعمالات وقد تقدم وجه ذلك فى التحليل المعنوى من لغة العرب ولسان التكلم والحس وأصول العلم .

وبنى على هذا الأصل كثير من الفروع العقدية : -

الفرع الأول : أن اتفاق الاسمين والوصفين فى الاعتبار الأول وهو إطلاق الاسم والصفة من حيث هى مع صرف النظر عن اختصاصهما بالرب أو العبد لا يلزم منه تماثلهما فى الاعتبارين الثانى والثالث وهو مايختصان به وذلك لعدة وجوه : -

● **الأول** : لأن مورد الاختصاص غير مورد الاشتراك والاتفاق فجهة الأول هى خصائص كل واحد منهما وجهة الآخر الصفة مقطوعة عن محلها وذلك على فرض إمكان تجردها عن الموصوف .

● **الثانى** : اتفاق العقلاء على أن ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وهو مع ذلك لا يستلزم اتحاد الذوات أو تماثلهما من غير الوجه فإن الإنسان مماثل للحيوان من جهات فهما سميعان بصيران حيان ومع ذلك فالضرورة والحس والعقل قاضية على وجه اليقين بعدم تماثلهما من كل وجه ، بل علم باليقين تباين الذوات والصفات بينهما وإلا للزم أن يكون الإنسان هو الحيوان والعكس والعلم بعدم موافقة ذلك للواقع من البدهيات .

● **الثالث** : أن الاشتراك فيما به الاتفاق مانع من الاشتراك بما به الاختصاص إذ لو كان غير ذلك لما كان للاشتراك والاختصاص معنى وللزم منه انقلاب الموازين وفساد المصطلحات .

● **الرابع** : أن ما به الاشتراك وهو المطلق الكلى بشرط الإطلاق لا يوجد إلا فى الأذهان وأما ما به الاختصاص فله صورة فى الذهن ووجود فى الخارج وهذا مما اتفق عليه العقلاء(٢٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (وأما المعنى الكلى العام المشترك فيه فذاك لا يوجد إلا فى الذهن).

● **الخامس** : اتفاق العقلاء على عدم التماثل فى الألفاظ العامة عند الاختصاص والإضافة فيما إذا أطلق مسماها الكلى المنطلق بشرط الإطلاق فلأن لا يلزم ذلك فى الأسماء والصفات أولى .

وذلك أن الموجودات تشترك فى أصل معنى الوجود والحقيقة والماهية سواء كان هذا الموجود قديماً أو محدثاً فالله موجود وذو حقيقة وماهية والعبد موجود وذو حقيقة وماهية إلا أن هذه الألفاظ إذا أضيفت إلى العبد اختصت به وإذا أضيفت إلى الرب اختصت به فكان وجود الرب وحقيقته وماهيته مباينة لوجود العبد وحقيقته وماهيته من كل وجه ، ولئن كان هذا الأمر مقصوراً فى مثل هذه الألفاظ فلأن يتصور فى السمع والبصر ونحوها أولى .

الفرع الثانى : أن نفى المعنى الكلى المطلق بشرط الإطلاق وهو المعبر عنه فى القاعدة بالاعتبار الأول – يستلزم تعطيل الأسماء والصفات . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (فإذا نفى القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل العام)(٢٤) والمراد بنفيه مطلقاً الإشارة إلى أن نفيه فيما به الاختصاص حق إذ لا تماثل فيه بين العبد والرب من أى وجه وإيضاح التعطيل فيه من وجوه : –

---

(٢٣) منهاج السنة (١٥١/٤) (١٥٤) .

(٢٤) التدمرية ص (٤٨) .

أ - أن نفيه نفى للمعنى العام الذى بنيت عليه المعانى المختصة إذ أن المعانى المختصة فرع المعانى الكلية المطلقة فإن الأصل فى الألفاظ الشيوع والعموم فى الدلالة وهو معنى قول النحاة : التنكير أصل فى الأسماء والتعريف مراد له وذلك لتقليل الاشتراك فيه حتى يصل إلى أعلى درجات الاختصاص الذى هو التعريف .

ب - أن المعانى الكلية هى الأصل فى إدراكنا للمعانى المختصة (فإنا نعتبر الغائب بالشاهد فتبقى فى أذهاننا قضايا عامة كلية ثم إذا خوطبنا بوصف ما غاب عنا لم نفهم ما قيل لنا إلا بمعرفة المشهود لنا فلولا أنا نشهد من أنفسنا جوعاً وعطشاً وشبعاً ورِيّاً وحباً وبغضاً وألماً ورضى وسخطاً لم نعرف حقيقة ما نخاطب به إذا وصف لنا ذلك وأخبرنا به عن غيرنا وكذلك لم نعلم ما فى الشاهد حياة وقدرة وعلمٌ وكلامٌ ولم نفهم ما نخاطب به إذا وصف الغائب عنا بذلك وكذلك لو لم نشهد موجوداً لم نعرف وجود الغائب عنا فلا بد فيما شهدناه وما غاب عنا من قدر مشترك هو مسمى اللفظ المتواطىء)[٢٥] .

جـ - إن معرفة صفات الموصوف وأسمائه على الحقيقة لا تكون إلا برؤيته ومعرفة كيفيته ، ووجود مثيله فيقاس عليه ، والله لم نره ونحن جاهلون بكيفيته وهو تعالى لا سمى له ولا مثيل والعلم به بوصف الرسول المبلغ يستلزم المخاطبة بما يفهم ولا طريق لهذا الفهم إلا الرجوع إلى المعانى المطلقة الكلية لينتقل الذهن منها متدرجاً إلى فهم (الصفات الخاصة عن طريقها بأن يعقد المقارنة بين ما يشاهده ويفهمه وبين ما لا يقدر على تصوره فيتوصل عن طريق ذلك إلى فهم مالا يقع تحت حسه وإدراكه وإلا للزم ألا يفهم كلام المبلغ لأننا معشر المخلوقين قد سد الله علينا طرق معرفته إلا من جهة واحدة وهى

---

(٢٥) شرح حديث النزول ص (٢٠) والكواشف الجلية (٢٥٩) .

التبليغ والتبليغ لا يؤدى غرضه إلا إذا كان مما يتناسب وفهم المخاطبين ، والمخاطبون لا طريق لفهمهم إياه إلا عن طريق التصورات الكلية العامة[٢٦] و (لولا أن هذه الأسماء والصفات تدل على معنى مشترك كلى يقتضى من المواطأة والموافقة والمشابهة ما به يفهم وتثبت هذه المعانى لله لم نكن قد عرفنا عن الله شيئاً .. فإن جميع هذه الأمور لا تكون إلا مع العلم ولا يمكن العلم إلا بإثبات تلك المعانى التى فيها من المواطأة ما به حصل لنا ماحصل من العلم لما غاب عن شهودنا)[٢٧].

الفرع الثالث : أن هذا النوع من الاتفاق بين الخالق والمخلوق والرب والمربوب فى الصفات والأسماء المطلقة الكلية هو من قبيل الاشتراك المعنوى فى المعنى الكلى المطلق بشرط الإطلاق ، والاشتراك فى اللفظ تابع له إذ أن الألفاظ هى قوالب المعانى تصاغ فيها وهى دالة عليها فالألفاظ مرادة لغيرها والمعانى مرادة لذاتها ولذا فلا يجوز أن يقال إن الاتفاق بينها من قبيل الاشتراك اللفظى فقط بل هو اشتراك فى المعنى الكلى واللفظ المعبر به عنه دال عليه وقالب له .

والمراد بالاشتراك المعنوى هنا هو الاشتراك فى معنى تتفاضل فيه أفراده[٢٨] (كما يطلق لفظ البياض والسواد على الشديد كبياض الثلج وعلى ما دونه كبياض العاج)[٢٩] والأسماء والصفات المطلقة كذلك فإنها ألفاظ تطلق على الرب والعبد ومعلوم عقلاً وشرعاً مدى ما بينهما من التفاضل والتفاوت وإن كان أصل المعنى مشتركاً بينهما فإن تفاضل المعنى المشترك

---

(٢٦) انظر شرح الطحاوية ص (١٠٧) .
(٢٧) شرح حديث النزول ص (٢٣) .
(٢٨) انظر الرد على المنطقيين ص (١٥٥) .
(٢٩) الرد على المنطقيين ص (١٥٥) .

الكلى لا يمنع أن يكون أصل المعنى مشتركاً بين اثنين كما أن معنى السواد مشترك بين هذا السواد وهذا السواد وبعضه أشد من بعض)[٣٠] .

ويتبين ذلك من وجوه : -

١ - أن القول بأن الاشتراك لفظى فقط يستلزم التعطيل إذ هو نفى للقدر المشترك بين الرب والعبد فى هذه الأسماء والصفات .

٢ - أن هذه الألفاظ منقسمة إلى ما يناسب القديم والمحدث والواجب والممكن وهذا هو حال المشترك المعنوى وأما المشترك اللفظى فلا انقسام فى معناه وإنما يتعدد معناه بحسب إطلاقاته[٣١] (كلفظ المشترى الواقع على المبتاع والكوكب لا ينقسم معناه ولكن لفظ المشترى يقال على كذا وعلى كذا)[٣٢] .

٣ - أن هذا القول هو قول جماهير أرباب الطوائف من الأولين والآخرين وهو إجماع من أهل السنة والجماعة وممن نقل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية قال رحمه الله : والمقصود هنا أن يعرف أن قول جمهور الطوائف من الأولين والآخرين أن هذه الأسماء عامة كلية سواء متواطئة أو مشككة : ليست ألفاظاً مشتركة اشتراكاً لفظياً فقط وهذا مذهب المعتزلة والشيعة والأشعرية والكرامية وهو مذهب سائر المسلمين أهل السنة والجماعة والحديث وغيرهم إلا من شذ)[٣٣] .

٤ - أنه قول حذاق أرباب الكلام قال شيخ الإسلام : (ولهذا كان الحذاق يختارون أن الأسماء المقولة عليه وعلى غيره مقولة بطريق التشكيك الذى هو

---

(٣٠) منهاج السنة (٢٣٦/١) .

(٣١) انظر شرح الطحاوية ص (١٠٣) ومابعدها منهاج السنة (١٣٥/١) شرح النزول ص (١١-١٢) .

(٣٢) انظر شرح الطحاوية ص (١٠٣) ومابعدها منهاج السنة (١٣٥/١) .

(٣٣) منهاج السنة (٣٣٨/١) .

نوع من المتواطىء العام ليست بطريق الاشتراك اللفظى ولا بطريق الاشتراك المعنوى الذى تتماثل أفراده بل بطريق الاشتراك المعنوى الذى تتفاضل أفراده)[٣٤] .

الفرع الرابع : أن ما تقدم من الاشتراك فى الأسماء والصفات الكلية المطلقة بشرط الإطلاق لا يوجد إلا فى الأذهان فيفرض الذهن محل الاشتراك وأما فى الخارج والواقع والحقيقة فلا توجد إلا أسماء وأوصافاً مختصة بالمسمى والموصوف إذ القول بوجود أسماء وصفات كلية مطلقة فى الخارج مما يعلم بضرورة العقل بطلانه إذ يلزم منه : -

١ - جعل الصفة هى الموصوف نفسه فالعلم عين العالم والسمع عين السميع والبصر عين البصير وهذا مكابرة للقضايا البديهيات .

٢ - جعل الصفة هى الأخرى جحداً للضروريات[٣٥] وما لزم منه الباطل فهو باطل وإن لم يلتزمه قائل القول .

الفرع الخامس : فى المطلق الكلى : -

فهو فى عرف المتكلمين (هو الذى لا يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فيجوز أن تدخل فيه أفراد كثيرة[٣٦] كلفظ الوجود الذى لا يمنع فهم معناه من شموله للوجود الممكن والقديم فإن (من المعلوم بالضرورة أن فى الوجود ماهو قديم واجب بنفسه وما هو ممكن يقبل الوجود والعدم فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما فى مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه

---

(٣٤) الرد على المنطقيين ص (١٥٥) .

(٣٥) انظر التدمرية ص (٧) منهاج السنة (١/٣٤٠) جواب أهل العلم والإيمان ص (١٠٦) شرح العقيدة الواسطية للهراس ص (٢٦) الفرقان ص (١١٦) .

(٣٦) الرد على المنطقيين ص (٨٤) .

واتفاقهما فى اسم عام لا يقتضى تماثلهما فى مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا فى غيره فلا يقول عاقل إذا قيل إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود وإن هذا مثل هذا لاتفاقهما فى مسمى الشيء)[٣٧] .

والمطلق الكلى نوعان[٣٨] : -

- **أحدهما** : مطلق كلى لا بشرط الإطلاق .
- **الثانى** : مطلق كلى بشرط الإطلاق .

والفرق بين النوعين أن الأول (يدخل فيه المقيد المعين)[٣٩] وأما الثانى (فلا يدخل فيه المعين والمقيد)[٣٩] (فالمطلق المقيد بالإطلاق لا يدخل فيه المقيد بما ينافى الإطلاق ... وأما المطلق لا يقيد فيدخل فيه المقيد كما يدخل الإنسان الناقص فى اسم الإنسان)[٤٠] وبذا (يتبين أن المطلق بشرط الإطلاق من المعانى ليس له وجود فى الخارج فليس فى الخارج إنسان مطلق بل لا بد من أن يتعين بهذا أو ذاك وليس فيه حيوان مطلق وليس فيه مطر مطلق)[٤٠] .. (وأما المطلق من المعانى لا بشرط فهذا إذا قيل بوجوده فى الخارج فإنما يوجد معيناً متميزاً مخصوصاً والمعين المخصوص يدخل فى المطلق لا بشرط ولا يدخل فى المطلق بشرط الإطلاق إذ المطلق لا بشرط أعم ولا يلزم إذا كان المطلق بلا شرط موجود فى الخارج أن يكون المطلق المشروط بالإطلاق موجوداً فى الخارج لأن هذا أخص منه فإذا قلنا حيوان أو إنسان أو جسم أو وجود مطلق وعنينا به المطلق بشرط الإطلاق فلا وجود له فى الخارج وإن عنينا المطلق لا بشرط فلا

---

(٣٧) التدمرية ص (٩) .
(٣٨) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/٢٠) .
(٣٩) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/٢١) .
(٤٠) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/٢١) .

يوجد إلا معيناً مخصوصاً فليس فى الخارج شيء إلا معين متميز منفصل عما سواه بحده وحقيقته)

الفرع السادس : فى بيان حكمة التعبير عن المسمى المطلق بالمتواطىء تارة وبالمشكك تارة أخرى وبالاشتراك المعنوى ثالثة ، فمن لحظ أصل المعنى بين المسميات عبر بالتواطؤ ومن لحظ تفاوت المعنى الأصلى فى درجة ظهوره فى المسميات سماه مشككا إذ المشكك هو (نسبة وجود معنى كلى فى أفراده وذلك حينما يكون وجوده فى الأفراد متفاوتاً نظراً إلى المفهوم الذى وضع له اللفظ الكلى مثل كلمة نور ، فإن وجود معنى هذا اللفظ فى أفراده وجود متفاوت غير متوافق إذ نور الشمس أقوى من نور القمر ونورهما أقوى من نور المصباح الكهربائى وكلها ذات نور أقوى من نور شمعة أو عود ثقاب[٤١] والأمر نفسه فى الأسماء والصفات التى يشترك الخالق والمخلوق فيها فإن معنى العلم والسمع موجود فى الرب والعبد ولكن معناهما متفاوت النسبة بين الرب والعبد فهو فى الرب يتعلق بجميع المعلومات والمسموعات قديم أزلى لا نقص فيه من جميع الوجوه وهذا الأمر ليس موجوداً فى العبد بل علمه وسمعه محدودان قابلان للفناء والعدم والنقص لازم لهما .

وهذا الأمر نفسه يجرى على المشترك المعنوى المراد فى هذا الباب فإن أصل المعنى مشترك بين المسميات مع وجود التفاوت فى حظها من هذا القدر المشترك فبان بذلك أن مرجع الإطلاقات إلى أمرين : -

أحدهما : لحظ أصل المعنى الذى هو القدر المشترك بين العبد والرب دون المعانى المختصه ويرجع إليه المشترك المعنوى والمتواطىء .

الثانى : لحظ أصل المعنى والمعانى المختصة ويرجع إليه المشكك والمشترك المعنوى مع لحظ التفاوت .

---

(٤١) ضوابط المعرفة ص (٤٧) .

الباب الرابع

فـــى

قواعد الاستدلال فى باب الأسماء والصفات

□ التعريف بالباب الرابع □

هذا باب تذكر فيه الأسس الصحيحة لطرق الاستدلال على إثبات الأسماء والصفات فهى معايير عامة يضبط بها الذهن وتصحح بها موازين العقل .

وهو يشتمل على ثمان قواعد : -

القاعدة الأولى : فى حكم استعمال الأقيسة فى حق الرب تبارك وتعالى .

القاعدة الثانية : فى بيان التشبيه وأحكامه .

القاعدة الثالثة : المحكم والمتشابه فى باب الأسماء والصفات .

القاعدة الرابعة : فى التأويل وأحكامه .

القاعدة الخامسة : فى لوازم المذاهب وأنواعها .

القاعدة السادسة : فى حكم دلالة النص على الاسم والصفة أو الذات .

القاعدة السابعة : فى حكم الاستدلال بالتشبيه نفياً وإثباتاً .

القاعدة الثامنة : فى حكم الاستدلال بالتجسيم نفياً وإثباتاً .

* * *



□ القاعدة الأولى □

حكم استعمال الأقيسة
فى حق الرب تبارك وتعالى

○ نص القاعدة :

(والله تعالى لا تضرب له الأمثال التى فيها مماثلة لخلقه فإن الله لا مثل له بل له المثل الأعلى فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات فى قياس تمثيل ولا قياس شمول يستوى أفراده)[1] .

○ التحليل اللفظى : -

١ - **لا تضرب له الأمثال** : وهى مثل بكسر فسكون أو تحريك فى الكل فهو (فعل وفعل) الذى جمعه (أفعال) والمثل هو الشبيه والنظير والمكافىء[2] وضربها له فرض وجودها أو اعتقادها وضرب المثل فى اللغة (من ضرب الدراهم وهو ذكر شيء أثره يظهر فى غيره)[3] .

٢ - **التى فيها مماثلة لخلقه** : بيان ضرب الأمثال المذموم وهو مايراد إثبات المثلاء والنظراء لله رب العالمين إشارة إلى أن ضرب المثل قسمان : -

أ - مذموم وهو ما أشير إليه .

ب - ممدوح وهو ماتقدم من الاتفاق بين صفاته وأسمائه تعالى وصفات

---

(١) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٦،٧) التنبيهات السنية ص (١٢٣).

(٢) - راجع المصباح المنير (٢/٢٢٧) قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية ص (٣٥١) المفردات للراغب (٤٦٢) القاموس المحيط (٤/٤٩) باب اللام فصل الميم .

(٣) المفردات للراغب ص (٢٩٥) .

خلقه وأسمائهم فى المعنى الكلى العام .

٣ - **فإن الله لا مثل له**: استعمل نفى المثل اقتداء بالقرآن فى قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٤] ولأنه نص فى نفى التشبيه المذموم وأما غيره من العبارات فيدخلها الاحتمال .

٤ - **بل له المثل الأعلى** : « بل » للانتقال من حال إلى حال وهو هنا لبيان أن ما بعدها مخالف فى الحكم لما قبلها إذ هى انتقال من جانب أريد نفيه وهو المثل لله رب العالمين إلى جانب إثبات المثل الأعلى والمثل (بفتح الميم والمثلثة - الثاء - لها أربعة معان التشبيه والنظير ومن المثل المضروب وأصله من التشبيه ومثل الشىء حاله وصفته والمثل الكلام الذى يتمثل به)[٥] والأعلى : أفعل تفضيل من العلو (وهو ما له فضل على غيره فى العلو مع مشاركته له فى ذلك)[٦] والمراد به هنا من بلغ منتهى العلو والعظمة .

وهذا المعنى لا يشاركه فيه أحد من خلقه والمثل الأعلى هو (أنه كل ماتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به وكل ماينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه[٧] وهو المعبر عنه بقياس الأولى[٨] والتسمية الأولى هى لفظ القرآن . قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٩] والمراد بالكمال هنا ما لا نقص فيه أصلاً .

فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوق : هو شروع فى بيان حكم القياس الفاسد إذ القياس المستعمل فى حق الله قسمان : -

---

(٤) سورة الشورى آية (١١) .

(٥) كتاب التسهيل ص (٧) حرف الميم .

(٦) المثل العليا فى الإسلام ص (٩) .

(٧) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٧) التنبيهات السنية (١٢٣) ونحوه الرد على المنطقيين (٣٥٠) .

(٨) انظر الرد على المنطقيين ص (١٥٠ ، ١٥٤) .

(٩) سورة النحل آية (٦٠) .

● **الأول** قياس الأولى الذى هو المثل الأعلى فهذا واجب الإثبات والاعتقاد .

● **الثانى** : قياس فاسد وهو نوعان : -

أ - قياس تمثيل . ب - قياس شمول .

ووجه فسادهما استلزامهما للتشبيه المذموم المعبر عنه فى القرآن بالتمثيل .

فى قياس تمثيل : بيان للنوع الأول من القياس الفاسد وهو القياس الأصولى وحده عند الأصوليين إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بين الأصل والفرع فهو مبنى على التسوية بين الفرع والأصل(١٠) .

ولا قياس شمول يستوى أفراده: هذا هو النوع الثانى من القياس الفاسد وحده عند علماء الميزان (الاستدلال بكلى على جزئى بواسطة اندراج ذلك الجزئى مع غيره تحت هذا الكلى)(١١) وحكم هذه الأقيسة المنع من استعمالها فى حق رب العالمين نظراً لفساد مقصودها .

○ **التحليل المعنوى :**

إن ما تدل عليه النصوص القرآنية والأحاديث النبوية اتصاف الله بصفات الكمال وتنزهه عن العيوب والنقائص المضادة لصفات الجلال . ولما كان التعبير عن هذين الأصلين يتنوع بتنوع الاصطلاح وتعدد الأعراف من أرباب العلوم لا سيما عند علماء الكلام احتيج إلى إيضاح الحق وبيانه فى اصطلاحاتهم حتى ترجع إلى أصولها ويعرف الحق من الباطل فيها فيطلق على الله ما يناسب التعابير القرآنية والأساليب النبوية وبحصر الأقيسة المستعملة فى باب الأسماء والصفات واستقراء الاصطلاحات بان أن الأقيسة

---

(١٠) انظر شرح العقيدة الواسطية للهراس (٢٧) بتصرف .

(١١) شرح العقيدة الواسطية للهراس (٢٧) .

ثلاثة[١٢]:

١ - قياس تمثيلي : يراد به جعل الله أصلاً تقاس عليه المخلوقات أو المخلوق أصلاً يقاس عليه الخالق مما تتضح فيه معالم التمثيل والتشبيه إذ لا معنى لهذا القياس من الجهتين إلا مساواة كلا الذاتين للأخرى وهذا ما يدلك على فساد هذا النوع من القياس وحرمة استعماله فى حق الله عز وجل .

٢ - قياس شمولي : يراد به دخول الخالق والمخلوق تحت أصل كلى يستلزم المساواة بينهما بحيث يكون كل منهما جزئياً لهذا الأصل فهذا قياس مبناه على تساوى الجزئين فى نسبتهما إلى الكلى مما يستلزم تمثيل كل من الذاتين بالأخرى .

فعلم بذلك فساد هذين القياسين إذ كان مرجعهما إلى التمثيل المنفى عن رب العالمين بقوله جل شأنه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١٣] إذ كل ما استلزم مساواة الخالق بغيره من المربوبات فهو التشبيه المذموم إذ الاصطلاحات اللفظية لا تغير الحقائق المعنوية فالحق واحد مهما تعددت الاصطلاحات وتفرقت فى التعبير عنه العبارات .

٣ - قياس الأولى وهو أن كل كمال ممكن لا نقص فيه من جميع الوجوه اتصف به المخلوق فالله أولى به وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بالتنزه[١٤] عنه فهذا قياس مبنى على إثبات صفات الكمال والجلال إذ مؤداه أن الله أولى بصفات الكمال من عباده المربوبين وهو لا يخرج عن الأصل الأول من أصول المذهب السلفى .

---

(١٢)

(١٣) سورة الشورى آية (١١) .

(١٤) انظر التنبيهات السنية ص (١٢٣) الرد على المنطقيين ص (١٥٠ ، ١٥٤ ، ٣٥٠) . نقض تأسيس الجهمية (٣٢٧/١) .

ومما يدل على صحة استعماله واطراد العمل به وجوه : -

● **أحدها** : أن الخالق الموجود الواجب بذاته القديمة أكمل من المخلوق القابل للعدم والمحدث المربوب .

● **الثانى** : أن كل كمال فى المخلوق فإنما استفاد من ربه وخالقه فإذا كان هو مبدعاً للكمال وخالقاً كان من المعلوم بالاضطرار أن معطى الكمال وخالقه ومبدعه أولى بأن يكون متصفاً به من المستفيد المبدع المعطى)[١٥] .

● **الثالث** : أنه لو عرى عن الكمال الذى وهبه لغيره للزم أن يكون المحدث المربوب أكمل من الرب الخالق القديم الأزلى[١٦] .

● **الرابع** : أن فاقد الشىء لايعطيه فإن العقول ترفض بفطرتها عطاء الكمال ممن لاكمال له .

الخامس : أن هذا القياس هو المعبر عنه فى القرآن الكريم بقوله جل شأنه : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[١٧] مما يوضح ذلك ويجليه بيان أقوال علماء التفسير فى معنى المثل الأعلى وأشهرها خمسة أقوال[١٨]: -

● **الأول** : أن المثل الأعلى هو كلمة الإخلاص لا إله إلا الله .

● **الثانى** : أنه الإخلاص والتوحيد .

● **الثالث** : أنه ما ضربه الله لنفسه من الأمثال كقوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية[١٩] .

---

(١٥) شرح الأصفهانية ص (٨٦) بتصرف يسير .

(١٦) انظر شرح النونية (٢/٦١٧) شرح العقيدة الواسطية للهراس ص (٤٧) .

(١٧) سورة النحل آية (٦٠) .

(١٨) انظر مختصر الصواعق المرسلة (١/٥٠) ومابعدها .

(١٩) سورة النور آية (٣٥) .

● **الرابع** : أنه هو الأطيب والأفضل والأحسن والأجمل وذلك التوحيد والإذعان له بأنه لا إله إلا الله وهو قول إمام المفسرين ابن جرير الطبرى[20] .

● **الخامس** : أنه الصفة العليا والمثل كثيراً مايرد بمعنى الصفة وقد رجح هذا القول شمس الدين ابن القيم فقال : (المثل الأعلى يتضمن الصفة العليا وعلم العالمين بها ووجودها العلمى ، والخبر عنها وذكرها وعبادة الله بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه بها)[21] .

ومما يدل على ترجيح هذا القول شموله لمعانى هذه الأقوال كلها فالصفة العليا تتضمن صفة الألوهية المدلول عليها بالشهادة المتضمنة للإخلاص لله فى العبادة وهو توحيد بأن يوحد بأن لا يوحد سواه والأمثلة المضروبة فى القرآن يراد بها تحقيقها وهى أفضل كلمة وأطيبها وأحسنها فكان التفسير بها جامعاً لما عداها من الأقوال وعلماء التفسير لا يعدون مثل هذا خلافاً فى التأويل وإنما عدناه نظراً لتعدد التعابير عنه وهذا المعنى هو الذى عناه ابن القيم بكلماته السابقة إلا أنه اعتبر هذه الأقوال بمثابة المراتب للصفة العليا فكل قوم عبروا عن مرتبة من مراتبها فكانت مراتبها أربع هى : -

● **الأول** : ثبوت الصفة العليا لله سبحانه فى نفس الأمر علمها العباد أو جهلوها وهذا قول من فسره بالصفة .

● **الثانى** : وجودها فى العلم والتصور وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف : إنه فى قلوب عابديه وذاكريه ومعرفته وذكره ومحبته وإجلاله . وتعظيمه وهذا الذى فى قلوبهم من المثل الأعلى الذى لا يشترك

---

(٢٠) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الإمام العلم الحافظ أبو جعفر الطبرى أحد الأعلام وأصحاب التصانيف إمام المفسرين صاحب التفسير المشهور ولد سنة (٢٢٤) كان على مذهب الشافعى ثم استقل بما أداه إليه اجتهاده توفى سنة (٣١٠) .

(٢١) مختصر الصواعق المرسلة (٢١٥/١) .

فيه غيره معه بل يختص به فى قلوبهم كما اختص به فى ذاته .

● **الثالث** : ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها عن النقائص والعيوب والمثيل .

● **الرابع** : محبة الموصوف بها وتوحيده والإخلاص له والتوكل عليه وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان هذا الحب والإخلاص أقوى)(٢٢) فيدل هذا على وجوب إثبات الكمال لله جل جلاله .

○ **فقه القاعدة** :

ويتخرج على هذا الأصل عدة أمور : -

الأمر الأول : إثبات صفات الكمال فكما أن السمع والبصر والمحبة وغيرها من الصفات تعتبر كمالاً فى المخلوق المربوب فالرب أولى بالاتصاف بها مع الفرق بين النسبتين نسبتها للخالق ونسبتها للمخلوق(٢٣) .

الأمر الثانى : أنه كما يدخل فى معنى قياس الأولى الذى هو المثل الأعلى إثبات صفات الكمال فكذلك يدخل فيه نفى صفات النقص والعيب المضادة للكمال .

الأمر الثالث : أنه يشترط فى الكمال الثابت بقياس الأولى(٢٤) .

١ - كونه كمالاً وجودياً إذ لا كمال فى العدم المحض .

٢ - كونه ممكن الوجود فى خارج الذهن إذ ما ليس كذلك فهو فى حكم العدم إذ المجردات العقلية لا وجود لها فى الخارج .

٣ - أن يكون لا نقص فيه بوجه من الوجوه فإن كان فيه نقص لم ينسب

---

(٢٢) مختصر الصواعق (١٥/١) ومابعدها بتصرف يسير ونحوه شرح الطحاوية ص (١١٤) ومابعدها .

(٢٣) انظر شرح النزول ص (٢٣)

(٢٤) انظر شرح الواسطية للهراس ص (٨٤) الرد على المنطقيين ص (١٥٠ ، ١٥٤) .

إلى رب العالمين كالنوم والأكل فإنه كمال فى الإنسان لكنه لا ينسب إلى الله لما يستلزمه من عدم كمال الحياة .

٤ – أن يكون غير مسلتزم للعدم فإن استلزمه لم يوصف به كالنوم فإنه مستلزم[٢٥] لعدم الحياة .

الأمر الرابع : أن الأمور السلبية المستلزمة لأمور وجودية داخلة فى مسمى المثل الأعلى كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[٢٦] .

فنفى السنة والنوم استلزم كمال صفة الحياة والقيومية[٢٧] .

الأمر الخامس : فى هذا الأصل رد على نفاة الصفات أو بعضها فإن مانفوه من الصفات كمال فى المخلوق لا نقص فيه البتة وعرى الخالق من كمال هو معطيه من أعظم المحالات كما تقدم بيانه .

الأمر السادس : أن قياس الأولى حجة فى باب إثبات صفات الكمال ونفى صفات النقص المضادة للكمال سواء كان تمثيلاً أو شمولاً[٢٨] لأن ذلك راجع إلى الاتفاق فى مسمى اللفظ العام .

الأمر السابع : أنه لا يجوز أن يستدل فى حق الله بقياس تمثيل يستوى فيه الأصل والفرع ولا قياس شمول تستوى أفراده فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أفرادها .

---

(٢٥) انظر موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول (١٨/١) .

(٢٦) سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٢٧) شرح الأصفهانية ص (٨٩) بتصرف يسير .

(٢٨) انظر توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢٦١/١) شرح الطحاوية ص (١٢٢) .

الأمر الثامن : أن قياس الأولى له ركنان هما[٢٩] : -

● **الأول** : أن كل كمال وجودى لا نقص فيه بوجه غير مستلزم للعدم اتصف به المخلوق فإن الخالق جل وعلا أولى به .

● **الثانى** : أن كل نقص تنزه عنه المخلوق فإن الخالق أولى بالتنزه عنه .

الأمر التاسع : فى طريقة الاستدلال به وهى على ثلاث مراتب : -

● **الأولى** : أن يقال : إذا كانت نفس المخلوق وهو محدثة ناقصة متصفة بأنها حية عالمة قادرة سمعية بصيرة فإن الرب المعبود الأول والآخر والظاهر والباطن أولى بأن يكون حياً عالماً قادراً سميعاً[٣٠] بصيراً .

● **الثانية** : أن يقال : إذا كان سلب الصفات مثل الحياة والعلم والسمع والبصر يعتبر نقصاً فى المخلوق المحدث فلأن يعتبر ذلك نقصاً فى الخالق أولى .

● **الثالثة** : أن يقال : إذا كانت الغفلة عيباً ونقصاً فى المخلوق المربوب الناقص بذاته فلأن تكون نقصاً فى حق الخالق المدبر الغنى بذاته أولى .

الأمر العاشر : أن المخلوق المربوب أولى بالأمور العدمية وأحق بها نظراً لأن النقص والفقر أمر ذاتى فى العبد[٣١] .

* * *



---

(٢٩) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول (١٨/١) وتوضيح المقاصد (٢٦١/١) شرح الطحاوية ص (١٢٢) بتصرف يسير .

(٣٠) انظر شرح النونية ص (٦١٧/٢) شرح حديث النزول ص (٢٣) .

(٣١) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول (١٨/١) .

□ القاعدة الثانية □

فى بيان التشبيه وأحكامه

○ **نص القاعدة :**

(إن اتفاق المسميين فى بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذى نفته الأدلة السمعيات والعقليات)[1] .

○ **التحليل اللفظى :**

١ - **المسميين** : تثنية مسمى : وهو المعنى الذى يحمله اللفظ والمراد بالمسميين هو ما دلت عليه صفات الخالق والمخلوق من المعانى المشتركة بينها .

٢ - **بعض الأسماء والصفات** : وهى الصفات المتواطئة فى معنى واحد وهو أصل المعنى لكل من الاسمين والصفتين .

٣ - **ليس هو التشبيه والتمثيل الذى نفته الأدلة** : -

فيه إشارة إلى أن التشبيه والتمثيل ينقسم إلى قسمين : -

أ - تشبيه وتمثيل مذموم وهو اشتراك الخالق والمخلوق فيما يختص بأحدهما .

ب - تشبيه وتمثيل ممدوح وهو اشتراكهما فى أصل معنى الاسم والصفة بحيث يلزم اسميهما وصفتيهما وما يلزم الصفة العامة لذاتها .

---

(١) التدمرية ص (١٦) ونحوه طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (١٩٨).

والأدلة : جمع دليل وهى نوعان : -

١ - سمعية وقد تدعى بالخبرية وهى أدلة الكتاب والسنة .
٢ - عقلية : وهى مقاييس وموازين العقل السليم الذى تعرف عن طريقه الحقائق ومن علامة صحتها موافقتها للشرع من كل وجه .

وسمة فسادها مخالفتها للشرع وإنما خصت الأدلة بالسمعية والعقلية وهناك أدلة غيرها كالفطرة والحس لأن مثل هذه الأدلة ربما خفيت دلالتها على مثل هذه المعانى نظراً لتعرض الفطرة للفساد ولكونها معان عقلية لا تدرك بالحس .

○ التحليل المعنوى :

يعتبر نفى التمثيل هو الطرف الثانى لعقيدة الأسماء والصفات عند السلف نظراً لأن هذه العقيدة لها طرفان طرف قصد من الشارع لذاته فطلب إثباته لما يتضمن من أمور وجودية كمالية لا بد من نسبتها إلى الرب جل وعلا وطرف قصد من الشارع نفيه حياطة وحياصة لجانب الإثبات من أن يتطرق له ما يفسده أو يكدره فكان نفى التمثيل طريق للحماية والصيانة لعقائد القلوب من الدنس ولما كان التمثيل أثراً من آثار المرض العقدى كان لا بد من بيان أحكامه وأحواله فإن الناس بعد وضع الاصطلاح تعددت مفاهيمهم للألفاظ وتنوعت عباراتهم عن المعانى حتى إنك لتدهش عندما يعبر عن الحق بالباطل والباطل عن الحق والتمثيل والتشبيه بعد دخول طوائف من الأمة إلى الساحة الكلامية ومزج المصطلحات العقدية بالألفاظ المنطقية تعددت مفاهيمه وتنوعت المرادات منه فجاءت الحاجة الماسة لبيان معانيه تبعاً لتعدد الاصطلاح ، فالتمثيل والتشبيه يطلقان على معنيين : -

الأول : إطلاق على الاشتراك بين الخالق والمخلوق فيما يخص كل واحد منهما

وهو على ضربين[٢] : -

الضرب الأول : أن يثبت شيء من خصائص الخالق للمخلوق بحيث يشاركه فيما يجب له تعالى أو يجوز أو يمتنع .

الضرب الثانى : أن يثبت شيء من خصائص المخلوق للخالق بحيث يشاركه فيما لا يصح أن تتصف به إلا المحدثات وهذا النوع من التشبيه والتمثيل هو الذى جاءت أدلة الشرع والعقل بنفيه وتنزيه الرب سبحانه عنه فى قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣] وقوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[٤] وغيرها من النصوص .

الثانى : من معانى التمثيل والتشبيه هو اشتراك الخالق والمخلوق فى أصل المعنى الذى وضعت الصفة للدلالة عليه فى لغة العرب . فهذا النوع من التمثيل ثابت فى صفات الرب والعبد فهما متشابهان فيما يتفقان فيه من الأسماء والصفات من هذا الوجه .

لكن إطلاق التشبيه والتمثيل على هذا النوع من الاستعمال بدعة فى الشرع لعدة وجوه : -

١ - أنه لم يؤثر عن الشارع استعماله التشبيه والتمثيل فى هذا النوع من الاستعمال ولو استعمله لنقل إلينا .

٢ - الاستقراء ، فإن المتتبع لأدلة الشرع فى مواردها لا يجد هذا الاستعمال فى موضع واحد ولو كان مستعملاً لورد ولو فى موضع واحد .

٣ - أن إطلاق التمثيل والتشبيه على هذا النوع اصطلاح يلزم منه الباطل وما

---

(٢) انظر طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (١٩٨) الروضة الندية ص (٩).

(٣) سورة الشورى آية (١١).

(٤) سورة مريم آية (٦٥).

لزم منه الباطل فهو باطل .

٤ – أنه (ليس فى لغة العرب وغيرهم إطلاق لفظ المثل على مثل هذا) .

٥ – أنه يلزم من تسميته تشبيهاً وتمثيلاً ونفيه بناء على ذلك (أن يكون كل موصوف مماثلاً لكل موصوف أو كل ماله حقيقة مماثلاً لكل ماله حقيقة وكل ماله قدر مماثلاً لكل ماله قدر وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مماثلاً لكل موجود وهذا مع أنه فى غاية الفساد والتناقض لا يقوله عاقل فإنه يستلزم التماثل فى جميع الأشياء فلا يبقى شيئان مختلفان غير متماثلين قط وحينئذ فيلزم أن يكون الرب مماثلاً لكل شيء فلا يجوز نفى مماثلة شيء من الأشياء عنه وذلك مناقض للسمع والعقل)(٥) .

٦ – إقرار عمدة المتكلمين أبو عبد الله الرازى(٦) بأنه ليس بتشبيه ولا تمثيل حيث قال فى تأسيسه بعد كلام : (فثبت بما ذكرنا أن المشابهة من بعض الوجوه لا توجب أن يكون قائله موصوفاً بأنه شبه الله بالخلق ونحن لا نثبت المشابهة بينه وبين خلقه إلا فى بعض الأحوال والصفات)(٧) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية معقباً على هذا القدر : (والغرض أنه فى هذا الكتاب قد اعترف بأن التشبيه من بعض الوجوه ثابت بالكتاب والسنة واتفاق العقلاء فضلاً عن المسلمين)(٨) .

---

(٥) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول (١/٨٢–٨٣) ونحوه منهاج السنة (١/٢٣٢–٢٣٣).

(٦) أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين التيمى البكرى الطبرستانى الأصل الرازى المولد الملقب فخر الدين المعروف بابن الخطيب الفقيه الشافعى فاق أهل زمانه فى علم الكلام والمعقول والأوائل ولد سنة (٤٠٤) وتوفى سنة (٦٠٦) وفيات الأعيان (٤/٢٤٨–٢٥٢).

(٧) نقض تأسيس الجهمية (١/٣٨٧).

(٨) نقض تأسيس الجهمية (١/٣٨٩).

وإذا تقرر هذا علم أن مذهب السلف فى هذا الموضع مبنى على شيئين الأول منهما منع إطلاق التشبيه والتمثيل على مثل هذا الاستعمال لما يترتب عليه من مفاسد مجملها هو : -

أ - اختلاط الحق بالباطل وذلك لأن تسمية الحق بأسماء الباطل طريق لخفائه وسبيل للإعراض عنه .

ب - فتح الباب لكل مبطل بأن ينفى الحق بناء على اصطلاح اصطلحه .

جـ - التلبيس على الناس مما يتسبب فى نفرة من لا يعرف الحق منه .

الثانى : وجوب إثباته والإيمان به وذلك باعتقاد وجود قدر مشترك بين أسماء الخالق وصفاته وأسماء المخلوق وصفاته وأنه لا يلزم من إثبات هذا القدر محذور أصلاً فلا يلزم التشبيه والتمثيل لكل من أثبته وآمن به بل إثباته جزء من عقيدة أهل العلم والإيمان .

٧ - أنه إذا كان وجود القدر المشترك بين المخلوقات مع حصول التقارب بينها لا يسمى تشبيهاً بحيث تكون كل من الذاتين هى الأخرى فلأن لا يسمى تشبيهاً فى حق التوافق بين صفات الخالق والمخلوق أولى لوجود التباعد بينهما .

○ **فقه القاعدة : -**

يتبين أثر هذا الأصل الكبير فى عدة أصول : -

● **الأصل الأول** : أنه يقطع الطريق على نفاة الأسماء والصفات فيما يدعونه من أن إثبات الأسماء والصفات أو بعضها يسمى تشبيهاً لأن دعواهم مبنية على أن ما فى الشاهد إلا صفات المخلوقات .

● **الأصل الثانى** : بيان غلط من نفى هذا القدر ممن ينتسب إلى السلف الصالح ظناً منه أنه داخل فى مسمى التمثيل والتشبيه الذى نفته النصوص .

● **الأصل الثالث** : الحاجة لمن تصدى للمناظرة والبحث فى علم

العقائد لمعرفة ما استجد من اصطلاحات ربما اختلط الحق فيها بالباطل .

● **الأصل الرابع** : تحذير السلفى من الوقوع فى الباطل وإنكار الحق بناء على اغتراره بأقوال المتكلمين واصطلاحاتهم .

● **الأصل الخامس** : بيان التشبيه والتمثيل الذى نفته نصوص الكتاب والسنة وموازين العقول السليمة .

● **الأصل السادس** : أن من أصول البدعة والمبتدعة استعمال ما تشابه من اللفظ بغية نفى الحق وترويج الباطل .

● **الأصل السابع** : العناية بسلوك طريقة القرآن والسنة فى نفى ما نفى وإثبات ما أثبت وطلب التفصيل لما يحتمل ما تنفيه النصوص أو تثبته .

● **الأصل الثامن** : أن هذا الأصل ليس مختصاً بباب الصفات فقط بل ما من شيئين إلا وبينهما تشابه من بعض الوجوه .

● **الأصل التاسع** : (أن اسم المشبهة ليس له ذكر بذم فى الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين لكن تكلم طائفة من السلف .. بذم المشبهة وبينوا الذين ذموهم أنهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه فكان ذمهم لما فى قولهم من مخالفة الكتاب والسنة إذ دخلوا فى التمثيل)[٩] .

● **الأصل العاشر** : وهو فى الفرق بين التشبيه والتمثيل وذلك من وجوه : -

١ - أن التشبيه لفظ لم يتعرض له فى الكتاب والسنة بذم أو مدح أو نفى أو إثبات .

٢ - أن التمثيل ورد نفيه صريحاً فى الكتاب والسنة[٩] فقال تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١٠] .

---

(٩) انظر نقض تأسيس الجهمية (١ ٫ ١٠٩). (١٠) سورة الشورى آية (١١).

٣ – أن لفظ التشبيه لفظ اصطلاحى يحتمل الحق والباطل فتتنوع معانيه بحسب مايصطلح عليه كل قوم .

٤ – أن لفظ التمثيل لفظ شرعى محدد بمعناه من الشرع فلا يحتمل إلا معنى واحداً .

٥ – أن لفظ التشبيه لفظ وقع فيه الإجمال(١١) فلا يعرف المراد منه إلا بتعينه لا بمجرد إطلاقه .

٦ – أن لفظ التمثيل لفظ بين يدرك المراد منه بمجرد إطلاقه .

٧ – أن لفظ التمثيل قد تمحض للدلالة على الباطل فإذا نفى فلا محذور فيه .

● **الأصل الحادى عشر** : وجوب الرجوع فى تحديد المصطلحات الشرعية العقدية والعملية لما وضعت له فى الشرع حتى لا يقع للناس خطأ فى المفاهيم وفساد فى التصورات .

● **الأصل الثانى عشر** : أن ما جرى عليه البحث من تقسيم التمثيل تبعاً للتشبيه إنما هو تسامح نظراً لاصطلاح بعض المبتدعة على إطلاقه على هذا النوع من الاشتراك فى مسمى الأسماء والصفات بين الخالق والمخلوق .

* * *



(١١) انظر الروضة الندية ص (٢٩) منهاج السنة (٢٣٢/١-٢٣٣).

□ القاعدة الثالثة □

المُحكم والمتشابه فى باب الأسماء والصفات

○ **نص القاعدة : -**

(الأسماء والصفات محكمة المعانى متشابهة الكيفيات) .

○ **التحليل اللفظى : -**

الصفات محكمة المعانى : المراد بإحكامها أنها ليست من الألفاظ التى لا يعلم معناها إلا الله بل معناها مما يعلم المقصود منه لغة وشرعاً فلا خفاء فيه على من علم العربية وتكلم بها . ومحكمة : مؤنث محكم وجمعها محكمات[1] كما فى قوله تعالى : ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾[2] والمحكم يطلق فى اللغة على معنيين : -

● **الأول** : منهما : المنع أخذاً من (الحكمة وزان قصبة للدابة سميت بذلك لأنها تذللها لراكبها حتى تمنع الجماح ونحوه ومنه اشتقاق الحكمة لأنها تمنع صاحبها من أخلاق الأراذل)[3].

قال صاحب المفردات : ومنه سميت اللجام حكمة الدابة فقيل حكمته وحكمت الدابة منعتها بالحكمة وأحكمتها جعلت لها حكمة وكذلك حكمت السفينة وأحكمتها قال الشاعر : -

. . أبنى حنيفة أحكموا سفهاءكم . .

---

(١) المصباح المنير (١/١٥٧- ١٥٨) الحاء مع الكاف وما ثالثهما- باب الحاء.

(٢) سورة آل عمران آية (٧).

(٣) المصباح المنير (٢/٢٠٨ الكاف مع الياء وما ثالثهما) باب الكاف.

• **الثانى** : على الإتقان والإجادة أخذاً من قولهم : (أحكمت الشىء بالألف أتقنته فاستحكم هو صار كذلك[٣] أى صار متقناً .

ومعناه فى الشرع مختلف فيه (على أقوال أهمها) :

• **أولاً** : المحكم ما عرف المراد منه لغة وشرعاً .

• **ثانياً** : المحكم مالا يحتمل إلا وجهاً واحداً .

• **ثالثاً** : ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان من شىء آخر منفصل عنه[٤] وأنت تعلم بعد التأمل أن مرجع هذه الأقوال على قول واحد وهو القول الأول إذ ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً وما استقل ببيان نفسه هو معروف المراد به بالوضع اللغوى أو بالنقل الشرعى .

الكيفيات : الكيفيات جمع مؤنث سالم لكيفية (وكيفية الشىء حاله وصفته)[٣] وهى عند المتكلمين كنه الشىء وحقيقته وماهيته والمراد به هنا كنه وحقيقة وماهية اتصاف رب العالمين بها والمراد بتشابهها عدم العلم بها فلا يعلمها نبى مرسل ولا ملك مقرب ولا أحد من البشر البته ولذا فيرجع علمها إلى الله العالم بها ،والمتشابه أصله فى اللغة راجع إلى الشبه والشبه والشبيه حقيقتها فى المماثلة من جهته الكيفية كاللون والطعم والعدل والظلم والشبهة هو ألا يتميز أحد الشيئين من الآخر لما بينهما من التشابه عيناً كان أو معنى قال تعالى ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾[٥] أى شىء يشبه بعضه لوناً لا طعماً وحقيقة وقيل متماثلاً فى الكمال والجودة[٦] ومعناه شرعاً مختلف فيه (على أقوال أهمها) : -

• **أولاً** : المتشابه وما استأثر الله بعلمه .

---

(٤) الوجيز فى أصول التفسير ص (١٦) بتصرف ، المفردات ص (١٢٦).

(٥) سورة البقرة آية (٢٥).

(٦) المفردات باب الشين مادة شبه ص (٢٥٤) الوجيز فى أصول التفسير ص (١٤).

● **ثانياً** : المتشابه ما احتمل أوجهاً .

● **ثالثاً** : المتشابه ما لا يستقل بنفسه واحتاج إلى بيان يرده إلى غيره من واضحات المعانى[٧].

ومن سير طرفه فى هذه المعانى علم أن هذه الأقوال مرجعها إلى القول الأول أو ما احتمل أوجهاً و لم يستقل بيان نفسه لم يتعين المراد به فإن تعيين المراد به وبيانه موقوف على الخبر ولا خبر فى بيان الكيفية فرجع الأمر إلى أن معانى الأسماء والصفات متشابه بمعنى أن الله استأثر بعلمها دون غيره من نبى أو ملك أو أحد من الناس .

فبان بذلك أمران[٨]:

● **الأول** : أن ما كان من الإحكام والتشابه راجعاً إلى المعانى اللغوية فهو إحكام عام وتشابه عام بمعنى أن نصوص الكتاب والسنة يشبه بعضها بعضاً فى الكمال والجودة والبيان والصدق وهذا التشابه مانع من ضده[٩] وعلى هذا بنى الراغب الأصبهانى تعريفه للمحكم والمتشابه فقال : (فالمحكم ما لا يعرض فيه خفاء من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى)[١٠] فلا غرابة فى لفظه ولا إخفاء فى معناه والأسماء والصفات هى كذلك . (والمتشابه ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره إما من حيث اللفظ أو المعنى[١١]).

والصفات ليست كذلك إذ لا غرابة فى لفظها ولا خفاء فى معناها .

● **الثانى** : ما كان من الإحكام والتشابه مرجعه إلى حقيقة المدلول وكنه المعنى وماهيته فهو إحكام خاص وتشابه خاص بمعنى أن جهة الإحكام غير جهة

---

(٧) الوجيز فى أصول التفسير ص (١٦) المفردات ص (١٢٨).

(٨) انظر التدمرية ص (٣٨-٤٠).

(٩) انظر التدمرية ص (٣٩).

(١٠) المفردات باب الحاء مادة حكم ص (١٢٨).

(١١) المفردات باب الشين مادة شبه ص (٢٥٤).

التشابه ، والإحكام راجع إلى المعنى والتشابه راجع إلى الكيفية فأسماء الله وصفاته محكمة بمعنى أنها واضحة المعانى ومتشابهة بمعنى أن كيفيتها لايعلمها إلا الله وبذا يعلم أن لفظ الإحكام والتشابه لفظ مجمل لا يعلم المراد منه إلا على هذا الوجه من التفصيل فلا يجوز إطلاق أن الأسماء والصفات محكمة ولا أنها متشابهة ولكن بإسناد كل من الإحكام والتشابه إلى المعنى المراد منه من تشابه عام أو خاص ومن ثم إلى أى جهة من جهات الخاص كيفية أو معنى وضعى .

○ **التحليل المعنوى :**

هذه قاعدة جليلة يراد بها تصحيح نظرة الخلف لمذهب السلف ، فإن نظرتهم له تأخذ اتجاهين : -

● **الأول** : منهما أن السلف اتفقوا مع الخلف على التأويل و لم يعينوا لهذه الأسماء والصفات معنى .

● **الثانى** : أن السلف أثبتوا الأسماء والصفات على أنها ألفاظ مجردة عن المعانى فأما إثباتهم اللفظ فذاك احترام لكتاب الله وهيبة منه وأما توقفهم فى المعانى ، فلجهلهم بها وعدم تصورهم لها ولذلك لم ينفوها كما نفاها الخلف الذين علموا أن معانيها لا تليق بجلال الله وعظمته .

وجماع هذين الاتجاهين أن مذهب السلف هو مذهب أهل التفويض ويدلك على ذلك قولهم المشهور تعقيباً على ذكر مذهب السلف والخلف «مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أحكم وأعلم» وما دعاهم لذلك إلا ظنهم بأن مذهب السلف هو التفويض فى المعانى اللغوية .

وحقيقة مذهب السلف كما هو معلوم عنهم معروف من نقولهم أنه يقوم على أساسين[١٢]: -

---

(١٢) انظر منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص (٢١) العقيدة فى الله ص (٢١٢) =

الأول منهما : العلم بمعاني أسماء الله وصفاته في باب المعاني الوضعية .
الثاني : التفويض في باب الكيفية .

ويدلك على ذلك قول إمام دار الهجرة أمير المؤمنين في الحديث مالك بن أنس[١٣] «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة والإيمان به واجب وهو مروى عن ربيعه الرأى شيخ مالك[١٤]. وعن أم المؤمنين أم سلمة[١٥] رواية ضعيفة[١٦].

ووجه قول مالك مايأتي : -

● **أحدها** : أنه لو كان المراد اللفظ لما صح أن قال : «الاستواء غير مجهول»[١٧] إذ لا يتوجه نفي الجهالة إلى اللفظ لعدة أمور : -

أ - أن السائل عالم بوجود اللفظ في القرآن فنفي الجهالة به مما لا طائل تحته .
ب - أن السائل لم يسأل عن وجود اللفظ في لغة العرب فنفي الجهالة باللفظ

= تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٣٧-٣٩) مجموع الفتاوى (٤/٧٠) التنبيهات اللطيفة ص (١٠) الحديقة اليانعة والبروق اللامعة (١/٣٤و٣٥) النفائس الحموية ص (١٠٩) مجموع الرسائل المفيدة أعلام السنة المشهورة ص (٢٣) محمد بن عبد الوهاب البوطامي ص (٤١) تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز نقض المنطق (٦) الكواشف الجلية ص (٢٥٦).

(١٣) هو مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي إمام دار الهجرة وأحد أعلام الإسلام ولد سنة (٩٣) وحمل به ثلاث سنين وتوفي سنة (١٧٩) خلاصة الخزرجي ص (٣٦٦).

(١٤) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن فروخ التيمي بالولاء المدني أبو عثمان فقيه حافظ سمي بربيعة الرأى لأنه يعرف بالرأى والقياس أدرك جماعة من الصحابة توفي بالهاشمية سنة (١٣٦) كتاب الوفيات ص (١٢٤) بخلاصة الخزرجي ص (١١٩).

(١٥) أم سلمة هند بنت سهيل المعروف بأبي أمية تزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم بعد موت أبي سلمة كانت من أكمل النساء عقلاً وخلقاً عمرت طويلاً ماتت قيل سنة (٥١) وقيل (٥٩هـ) وقيل (٦١هـ) كتاب الوفيات ص (٣٦،٣٧).

(١٦) راجع الأسماء والصفات للبيهقي ص (٤٠٨-٤٠٩).

(١٧) انظر النفائس الحموية ص (١١٢).

مما لا يطابق الجواب .

● **الثانى** : (أنه لا يحتاج إلى نفى علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى وإنما يحتاج إلى نفى علم الكيفية إذا أثبتت الصفات)[١٧] لأن الكيفية من متعلقات المعنى كما تقدم .

● **الثالث** : أن من ينفى بعض الصفات أو كلها لا يحتاج إلى نفى العلم بالكيفية فلو كان مذهب السلف نفى الصفات لما احتاج مالك لأن يقول : (والكيف غير معقول)[١٧] (وروى عن أبى بكر الخلال[١٨] فى كتاب السنة عن الوليد بن مسلم قال : سألت مالك بن أنس وسفيان الثورى[١٩] والليث بن سعد[٢٠] والأوزاعى[٢١] عن الأخبار التى جاءت فى الصفات فقالو : أمروها كما جاءت - وفى رواية أمروها كما جاءت بلا كيف).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (وقولهم رضى الله عنهم :أمروها كما جاءت رد على المعطلة وقولهم بلا كيف رد على الممثلة).

وجه دلالته على علم السلف بمعانى أسماء الله وصفاته أن يقال :

---

(١٨) هو أحمد بن محمد بن هارون الخلال أخذ العلم عن المروزى وصالح وعبد الله بن أحمد ابن حنبل ومات سنة (٣١١) طبقات الفقهاء للشيرازى ص (١٧١).

(١٩) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى أبو عبد الله الكوفى روى عن أبيه وزياد بن علاقة وروى عنه ابن المبارك ويحيى القطان وغيرهم ولد سنة (٩٦ وقيل ٩٧) فى خلافة سليمان بن عبد الملك وتوفى سنة (١٦١) فى خلافة المهدى طبقات الحفاظ ص (٨٨-٩٠) طبقات الفقهاء ص (٨٤-٨٥).

(٢٠) هو أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى بالولاء المصرى إمام أهل مصر فى الفقه والحديث أصله من خراسان ولد سنة (٩٤هـ) بقلقشده روى عن جماعة منهم الزهرى ونافع وتوفى سنة (١٧٥) كتاب الوفيات ص (١٣٩).

(٢١) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن محمد الأوزاعى انتهت إليه الفتوى فى الشام كان من سبى أهل اليمن ولد سنة (٨٨) ومات سنة (١٥٧) روى عن عطاء وابن سيرين وغيرهم . طبقات الفقهاء ص (٧٦) طبقات الحفاظ ص (٧٩).

(قولهم : « أمروها كما جاءت » يقتضى إبقاء دلالتها على ما هى عليه فإنها جاءت ألفاظ دالة على معانى فلو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يقال : «أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة » وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت ولايقال حينئذ : «بلا كيف» إذ نفى الكيف عما ليس ثابت لغو من القول)[٢٢].

وهذا الذى قررناه من أن السلف كانوا عالمين بمعانى أسماء الله وصفاته قامت عليه أدلة الشرع والعقل ونذكر منها ما يلى : -

● **الأول** : أنه (لم يقل[٢٣] أحمد ولا أحد من الأئمة أن الرسول لم يكن يعرف معانى آيات الصفات وأحاديثها ولا قالوا : إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآن[٢٤] ومعانيه.

● **الثانى** : أن مما يترفع عنه البليغ أن يخاطب الناس بما لا يفهمون بل بما لا يمكن عقله وإدراكه من الكلام فكيف بالله الذى كلامه أصدق الحديث ورسوله الذى أوتى جوامع الكلم .

● **الثالث** : أن من الممتنع شرعاً وعقلاً تكليف الناس بالإيمان بما لا يفهمونه ولا يقدرون على معرفة معانيه ولا يقال : إن المقصد اختبار المكلفين لأنه إن جاز ذلك فى الفروع الشرعية لم يجز أن يحصل فى الأخبار العقدية إذ أن سياق الخبر يمنع من ذلك .

● **الرابع** : ما جاء[٢٥] فى كتاب الله من أمره تعالى عباده بالتدبر

(٢٢) النفائس الحموية ص (١١٢).

(٢٣) هو أحمد بن محمد بن حنبل إمام المذهب الحنبلى أصله من مرو ولد ببغداد سنة (١٦٤) وتوفى سنة (٢٤١) كتاب الوفيات ص (١٧٦).

(٢٤) مجموع الفتاوى (٧٠/٤) نقض المنطق ص (٥٨) ومابعدها.

(٢٥) انظر مجموع الفتاوى (٧٠/٤) نقض المنطق ص (٥٨) ومابعدها مجموعة الرسائل والمسائل (١٨٩/١-١٩١) مجموع الفتاوى (١٥٧/٥-١٥٨).

والتأمل فيه كما فى قوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[26] وقوله جل شأنه : ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ ﴾[27].

ووجه أنه أمر بتدبر كتابه بما فيه من آيات الأسماء والصفات وما لا يمكن تدبره لا يأمر بتدبره ولو كان فيه ما لا معنى له أو ما لا يفهم معناه لنوه إليه لكنه لم يفعل ، النتيجة : فأسماء الله وصفاته مما يدرك معناه من لغة العرب .

● **الخامس** : أن التكليف بفهم ما لا يفهم أو بالإيمان بمعنى ما لا معنى له تكليف بالمستحيل وهو ممتنع شرعاً وعقلاً كما قال تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[28].

● **السادس** : أن ابن عباس[29] وغيره من الصحابه فسروا القرآن ولو كان فيه ما لا يفهم لنقل لنا توقفهم فيه لكنه لم ينقل فليس فى كتاب الله ما لا معنى له ولا يفهم أصلاً وآيات الصفات من ذلك فأسماء الله وصفاته محكمة المعانى واضحة المفاهيم من لغة العرب[30].

● **السابع** : أن العادة المطردة التى جبل عليها بنو آدم توجب اعتناءهم بالقرآن المنزل عليهم لفظاً ومعنى . . فإنه علم أنه من قرأ كتاباً فى الطب أو الحساب أو النحو والفقه أو غير ذلك فإنه لا بد أن يكون راغباً فى فهمه وتصور معانيه فكيف من قرأ كتاب الله تعالى المنزل إليهم ومن المعلوم أن رغبة الرسول صلى الله عليه وسلم فى تعريفهم معانى القرآن أعظم من رغبته

---

(٢٦) سورة محمد آية (٢٤).

(٢٧) سورة ص آية (٢٩).

(٢٨) البقرة آية (٢٨٦).

(٢٩) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم عالم الصحابة وحبر الأمة توفى سنة (٦٧ وقيل ٨٧هـ) كتاب للوفيات ص (٨٤).

(٣٠) مجموع الرسائل الكبرى (٢/٣٣).

فى تعريفهم حروفه[٣١].

● **الثامن** : بيانه تعالى[٣٢] أنه ما أنزل القرآن إلا ليعقلوه كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٣٣] ولا يكون عقل إلا مع العلم بالمعنى فلو كانت أسماء الله وصفاته لامعنى لها أو لا تفهم لبينه ولو لم يجر العموم عليها لكان العموم فاسداً وهذا مما يتنزه عنه كلام الله .

● **التاسع** : أنه ذم[٣٤] من لا يفقهه فقال : ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾[٣٥] فلو كان المؤمنون لا يفقهونه أيضاً لكانوا مشاركين للكفار والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى به ممن لم يفهم معانى آيات الأسماء والصفات وهى أشرف مقاصد القرآن فهو كذلك .

● **العاشر** : (أنه ذم[٣٦] من لم يكن حظه من السماع إلا سماع الصوت دون فهم المعني واتباعه فقال : ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٣٧] ولو كان السلف لا يفهمون آيات الأسماء والصفات لعمهم الذم ولكن الله مدحهم بقوله : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[٣٨] الآية .

● **الحادى عشر** : (أن الصحابة رضى الله عنهم قرؤوا للتابعين القرآن

---

(٣١) مجموع المسائل والرسائل (٢/١٨٩-١٩١).

(٣٢) مجموع الفتاوى (٥/١٥٧-١٥٨).

(٣٣) سورة يوسف آية (٢).

(٣٤) نفس المراجع السابقة.

(٣٥) سورة النساء آية (٧٨).

(٣٦) مجموع المسائل والرسائل (١/١٨٩-١٩١) ومجموع الفتاوى (٥/١٥٧-١٥٨).

(٣٧) سورة البقرة آية (١٧١).

(٣٨) سورة الفتح آية (٢٩).

كما قال مجاهد[39] : (عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره أقف عند كل آية منه وأسأله عنها)[36] ومن جملة المسؤول عنه آيات الصفات فلو كانت مجهولة المعنى لنقل مجاهد وقوف ابن عباس فيها لكنه لم ينقل ذلك فدل على أن آيات الأسماء والصفات معلومة المعانى .

● **الثانى عشر** : (أن إثبات صفات لا تعلم كيفيتها لذات لا تعلم كيفيتها ليس ممتنعاً فى العقل ولا فى الوهم والخيال)[40].

فإنا نعلم معنى مايخاطبنا الله به من أحوال الجنة وطعامها ونسائها ونتلذذ بذلك ونفهم ما يهددنا به من النار وطعامها وعذابها ونتألم لذلك مع أنها مخالفة لما هو معهود عندنا ونتصور روحاً ونعرف لوازمها ونشاهد آثارها ونحن جاهلون بكيفيتها .

● **الثالث عشر** : أن كون الأسماء والصفات متشابهة من جهة الكيفية لا يمنع ذلك العلم بمعانيها من لغة العرب ويظهر لك هذا من أمرين : -

أ - (أن ابن عباس وغيره من الصحابة وأئمة السلف كانوا يفسرون ما تشابه من القرآن ويعلمون معنى ذلك ولم يسكتوا عنه)[41] (وكانوا يقولون : إن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر الله به عن نفسه)[42].

ب - أن أئمة السلف ألفوا فى تفسير المتشابه من القرآن ككتاب الإمام أحمد بن حنبل الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأوله فرد على من حمله على غير ما أريد به وفسر هو جميع

---

(٣٩) هو مجاهد بن جبر وقيل ابن سعيد أبو الحجاج المكى مولى بنى مخزوم تلميذ ابن عباس توفى سنة (١٠٠) كتاب الوفيات ص (١٠٢) البداية والنهاية (٢٢٤/٩).

(٤٠) نقض تأسيس الجهمية (٩٦/١).

(٤١) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٣٩).

(٤٢) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٣٧ ومابعدها).

الآيات المتشابهة[42] وبين المراد به .

● **الرابع عشر** : (أن يقال لمن ادعى فى هذا أنه متشابه لا يعلم معناه تقول هذا فى جميع ما سمى الله ووصف به نفسه أم فى البعض فإن قلت : هذا فى الجميع كان هذا عناداً ظاهراً لما يعلم من دين الإسلام بل كفر صريح فإنا نفهم من قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[43] معنى ونفهم من قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[44] معنى ليس هو الأول ونفهم من قوله : ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[45] معنى ونفهم من قوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾[46] معنى وصبيان المسلمين وكل عاقل يفهم هذا)[47].

● **الخامس عشر** : (أن يقال لهذا المعاند : فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود وعلى حق موجود أم لا فإن قال : لا كان معطلاً محضاً وما أعلم مسلماً يقول هذا وإن قال : نعم قيل فهمت منها دلالتها على مافيها من المعانى من الرحمة والعلم وكلاهما فى الدلالة سواء)[47].

● **السادس عشر** : أن المقصود بالأسماء والصفات تعريف العباد بربهم ، والجهل بمعانيها ضد ذلك فلابد وأن تكون معانيها معلومة معروفة إذ لا يتصور وجود الملزوم بلا لازمه[48].

● **السابع عشر** : لما يلزم من جعل آيات الأسماء والصفات وأحاديثها بمنزلة الكلام الأعجمى الذى لايفهم[49] وما ورد عن السلف من تسمية

---

(٤٣) سورة العنكبوت آية (٦٢).

(٤٤) سورة البقرة آية (٢٠-٦-١٠٩-١٤٨-٣٥٩-٢٨٤).

(٤٥) سورة الأعراف آية (١٥٦).

(٤٦) سورة إبراهيم آية (٤٧).

(٤٧) مجموعة الرسائل الكبرى (٢/٢٣،٢٤).

(٤٨) الرد على الزنادقة والجهمية المقدمة للشيخ إسماعيل الأنصارى ص (١٠).

(٤٩) انظر الكواشف الجلية ص (٢٥٩) التنبيهات السنية ص (٢٤) منهج ودراسات لآيات =

آيات الأسماء والصفات بالمتشابه فهو محمول على أمرين : -

● **الأول** : أن المراد الكيفية وقد تقدم لك من البيان ما أبان أن معانيها واضحة عندهم.

● **الثانى** : (أن التشابه يراد به ما هو صفة لازمة للآية ويراد به ما هو من الأمور النسبية فقد يكون متشابهاً عند هذا ما لا يكون متشابهاً عند هذا . . .

وكلام أحمد وغيره يحتمل أن يراد به هذا فإن أحمد ذكر فى رده على الجهمية أنها احتجت بثلاث آيات من المتشابه فإذا كانت هذه الآيات مما علمنا معناها لم تكن متشابهة عندنا وهى متشابهة عند من احتج بها وكان عليه أن يردها هو إلى ما يعرفه من المحكم)[٥٠] فالمراد بالتشابه هذا التشابه النسبى المطلق الذى يستوى فى الجهل به كل أحد . وأما جهلنا بالكيفية فيظهر فى عدة وجوه : -

● **الأول** : أن العلم بكيفية الصفات فرع من العلم بكيفية الذات والذات غير معروفة الكيفية فالصفات كذلك)[٥١].

● **الثانى** : أن ذلك غير ممتنع شرعاً ولا عقلاً فإنا نعلم معنى ما ذكر الله لنا من النعيم والعذاب ولا ندرك كيفيته ونعلم أن البدن قوامه الروح ونحن نجهل كيفيتها .

● **الثالث** : أن الجهل بكيفية الذات ليس من لوازم الوجود فنحن نعلم وجود الروح والكهرباء والمغناطيسية مع عدم إدراكنا لحقائقها .

= الأسماء والصفات ص (٢٥) مدارج السالكين (٨٥/٢).

(٥٠) انظر مجموعة الرسائل المفيدة عقيدة ابن الحزامين ص (٣٠٨).

(٥١) مجموعة الرسائل الكبرى (٢١/٢).

● **الرابع** : أن العلم بالله وصفاته طريقه الخبر ولا خبر هنا يوضح الكيفية فيجب التوقف عما سكت الخبر عنه اذ القول فيها بدونه قول بغير علم .

● **الخامس** : أنه لو فرض تعذر وجود مالا كيفية له فى المخلوقات لم يمتنع ذلك فى حق الله لعدم مماثلته لهم من كل وجه يستلزم التساوى فى الخصائص .

○ **فقه القاعدة** :

وبالنظر لما تقدم تتضح لنا الحقائق التالية : -

* **الحقيقة الأولى** : أن مذهب السلف ليس هو مذهب أهل التفويض .

* **الحقيقة الثانية** : أن لا تفويض فى المعنى اللغوى عند السلف .

* **الحقيقة الثالثة** : أن مذهب السلف قائم على العلم بأسماء الله وصفاته الحكمة فى تقدير النصوص القرآنية والنبوية حق قدرها .

* **الحقيقة الرابعة** : أن مذهب الخلف قائم على الجهل بالله وأسمائه وصفاته وذلك لاعتماده فى هذا الباب على القول فى الرب وأسمائه وصفاته بغير علم .

* **الحقيقة الخامسة** : أن لفظ التشابه لفظ فيه إجمال واشتراك فتارة تراد به الكيفية وأخرى تراد به المعانى اللغوية فلا بد فيه من التفصيل والبيان لئلا يختلط حق السلف بباطل المفوضة(٥٢) .

* **الحقيقة السادسة** : جهل الخلف بمذهب السلف .

* **الحقيقة السابعة** : أن المعنى ينقسم إلى قسمين : -

● **الأول** منهما : المعنى العام وهو ما وضع اللفظ له لغة وهو المراد

---

(٥٢) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص (٢١).

بإحكام معانى أسماء الله وصفاته .

● **الثانى** : المعنى الخاص وهو كنه الشيء وحقيقته وماهيته وهو المراد بإطلاق التشابه فى الأسماء والصفات .

وبهذا يحصل الجمع بين قول من أطلق التشابه أو الإحكام من السلف على أسماء الله وصفاته .

* **الحقيقة الثامنة** : أنه يتبين فى إطار ما سبق معنى إطلاق بعض السلف الجهل بالمعنى وهو نادر فى كلامهم إذ المراد به إثبات الجهل بالمعنى الخاص دون المعنى العام .

* **الحقيقة التاسعة** : أن السؤال عن الكيفية بدعة لأنه سؤال عما لا يعلم البشر ولايمكنهم الإجابة عنه[٥٣].

* **الحقيقة العاشرة** : أن مذهب التفويض فى المعنى اللغوى - أشر المذاهب وأخبثها ونسبة ذلك إلى السلف من الكذب عليهم .

* **الحقيقة الحادية عشر** : أن الصفات تختلف باختلاف موصوفاتها[٥٤] فما علمت كيفيته منها علمت كيفية صفاته وما جهلت ذاته جهلت كيفية صفاته[٥٥].

* **الحقيقة الثانية عشر** : أنه ليس فى القرآن ما لا يعلم معناه لكن يوجد فيه ما لا تعلم كيفيته .

* **الحقيقة الثالثة عشر** : أن المراد بأن أسماء الله وصفاته مفهومة المعانى اللغوية أن أصل معناها اللغوى معلوم وهو المرسوم بالمشترك المعنوى أو المسمى الكلى المطلق بشرط الإطلاق وهذا المعنى كما تقدم موجود فى الصفة المختصة به تعالى

---

(٥٣) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٥٢).

(٥٤) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص (٢٥).

(٥٥) مجموعة الرسائل للشيخ محمد بن عتيق ص (٢٢،٢٣).

وإن زادت عليه بمعنى جديد زائد وهو المعنى المختص برب العالمين الذى اقتضته النسبة .

* **الحقيقة الرابعة عشر** : أن الكيفية هى القدرة على ما به الاشتراك بين الخالق والمخلوق فى المعنى اللغوى الذى هو المسمى الكلى وهو ماتقتضيه نسبة الصفة إلى الله تعالى .

* **الحقيقة الخامسة عشر** : رجوع كثير من الخلف إلى مذهب السلف وتصحيح طريقهم ومن أشهرهم إمام الحرمين الجوينى حيث (قال فى الرسالة النظامية : وذهب السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب عز وجل الذى نرتضيه ديناً وندين الله به عقيدة اتباع عقيدة سلف الأمة والدليل القاطع السمعى فى ذلك أن إجماع الأمة متبع فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً ما لا شك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع)[٥٦].

* **الحقيقة السادسة عشر** : (أن الله لم يكلف عباده بالبحث عن الكيفية ولا أراد ذلك منهم ولاجعل لهم إليه سبيلاً)[٥٧].

* **الحقيقة السابعة عشر** : أن الجواب الشافى لمن سأل عن الكيفية فى شيء من الصفات أن يقال له ما قاله إمام دار الهجرة مالك بن أنس[٥٨].

* **الحقيقة الثامنة عشر** : أنه لا يقال فى صفات الله كيف ولا فى أفعاله لم[٥٩] فلا يسأل عن الكيفية فى الصفات ولا عن العلة فى الأفعال اعتراضا عليها .

---

(٥٦) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١/١٩١).

(٥٧) مدارج السالكين (٢/٨٥).

(٥٨) مختصر الصواعق المرسلة (١/٨٣) بتصرف يسير جداً.

(٥٩) نقض التأسيس (١/١٩٧).

* **الحقيقة التاسعة عشرة** : أن نفى الكيفية ليس نفى لأن يكون لله حقيقة فى نفس الأمر يعلمها هو[٦٠].

* **الحقيقة العشرون** : أن من انتسب إلى السنة كان أولى الناس بفهم معانى نصوص الشرع إذ لا تصح النسبة مع الجهل بها[٦١].

* **الحقيقة الحادية والعشرون** : أن حفظ حرمة نصوص الأسماء والصفات بإجراء أخبارها على ظواهرها وهو اعتقاد مفهومها المتبادر إلى أذهان العام ولا يعنى بالعام الجهال بل عامة الأمة[٦٢] .

* **الحقيقة الثانية والعشرون :**

أنه ليس فى آيات الصفات وأحاديثها مجمل يحتاج إلى بيان من خارج بل بيانها فيها وإن جاءت السنة بزيادة التفصيل والبيان) مختصر الصواعق المرسلة (١/٢١) .

* **الحقيقة الثالثة والعشرون :**

أن المراد بمعرفة معانى الصفات والأسماء ما يمكن به التمييز بين الصفة والأخرى (فالله أخبرنا أنه عليم قدير سميع بصير غفور رحيم إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته فنحن نفهم معنى ذلك ونميز بين العلم والقدرة وبين الرحمة والسمع والبصر) التدمرية ص (٣٧) .

* * *

---

(٦٠) نقض التأسيس (١/١٩٧) .

(٦١) نقض التأسيس (١/٤٤٥) .

(٦٢) مدارج السالكين (٢/٨٥) .

□ القاعدة الرابعة □

فى التأويل وأحكامه

○ **نص القاعدة :**

(التأويل إنما يكون لظاهر قد ورد شاذاً مخالفاً لغيره من السمعيات فيحتاج إلى تأويله ليوافقها وأما إذا اطردت كلها على وتيرة واحدة فقد صارت بمنزلة النص وأقوى وتأويلها ممتنع)[1].

○ **التحليل اللفظى :**

التأويل : له إطلاقان أحدهما لغوى والآخر شرعى وثالث اصطلاحى فهو فى اللغة تفعيل من آل يؤول ويطلق على أربعة اعتبارات : -

● **الأول** : يطلق على التصيير ومنه أولته إذا صيرته إليه[2].

ومنه أخذ تأويل الكلام قال الرازى : (التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء)[3].

● **الثانى** : يطلق على سياسة الرعية على معنى القيام بحاجاتهم ومنه الإيالة أى السياسة وآل الأمير رعيته أى ساسها وقام بحاجاتهم[3].

● **الثالث** : يطلق على الرجوع[3] ومنه (طبخ الشراب فآل إلى قدر

(١) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/١٣٠) (١/٤٠٢).

(٢) انظر مختصر الصواعق المرسلة (١/١٠).

(٣) مختار الصحاح ص (٢٥،٢٦) الألف مادة أول بتصرف ، مختصر الصواعق (١/١٠) انظر المصباح المنير (١/٣٤) أساس البلاغة ص (٢٥).

كذا وكذا أى رجع)[٤]

ومنه آل الشخص بمعنى أهله وهو لازم الرجوع إذ الشخص يرجع إلى أهله .

وهو فى الشرع يطلق على أمرين[٥].

● **أحدهما** : تفسير الكلام والكشف عن معناه سواء وافق الظاهر أو خالفه وهذا هو معناه عند علماء التفسير .

● **الثانى** : أنه حقيقة الكلام الخارجية وهذا معناه فى القرآن (فإن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشىء المخبر به)[٦].

والفرق بين النوعين أن الأول من قبيل العلم والكلام والشرح والبيان ويكون وجود التأويل فى الذهن واللسان والكتابة[٧] والآخر التأويل فيه (هو نفس الأمور الموجودة فى الخارج سواء كانت ماضية أو مستقبلة فإذا قيل طلعت الشمس فتأويل هذا نفس طلوعها)[٨] فالتأويل بمعناه الأول مرجعه إلى التصيير والثانى يعود إلى معنى الرجوع فالطلب راجع إلى وقوع المطلوب فى الخارج فتأويل الأمر عمل المأمور به وتأويل النهى ترك المنهى عنه وتأويل الخبر وجود حقيقة المخبر به فإن كان وعداً فوقوع نفس الموعود

---

(٤) انظر مجموعة الرسائل الكبرى (١٨/٢) شرح حديث النزول ص (٢٢) الكواشف الجلية (٥٩) شرح الطحاوية ص (٢١٢، ٢٣٣) موافقة صريح المعقول (٦/١، ٧) أضواء البيان (٢٦٦/١) مجموع الفتاوى (٦٨/٤-٦٩).

(٥) نفس المراجع السابقة.

(٦) مجموعة الرسائل الكبرى (١٨)، (١٨/٢).

(٧) انظر مجموعة الرسائل الكبرى (١٨/٢).

(٨) مجموعة الرسائل الكبرى (١٨/٢).

به وإن كان وعيداً فوقوع نفس المتوعد به[٩].

فما قال فيه السلف يعلم تأويله قصد به التفسير والبيان وما نفوا العلم بتأويله قصد به الحقيقة الخارجية كحقيقة ما فى الجنة وما فى النار وحقيقة الصفات وكنهها فالتفسير معلوم لهم والحقيقة مجهولة ويبنى عليه أنهم إذا قالوا الصفات معلومة التأويل أى : تفسيرها وإذا نفوا العلم بتأويلها أى : حقيقة ما هى عليه[١٠].

والتأويل فى اصطلاح المتأخرين وهم جمهور المتكلمين من جهمية ومعتزلة وأشعرية صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به أو متأخر عنه أو مطلق دليل[١١].

وهو بهذا المعنى اصطلاح متأخر لم يعرف استعماله عن أحد من السلف ولكن لما كثر شيوعه ظن بعضهم أنه المراد فى كلام السلف وفى استعماله فى الكتاب والسنة والأمر ليس كذلك وهذا التأويل المعنى عند المتأخرين هو المقصود بيان حكمه فى هذه القاعدة[١١].

إنما يكون : إنما للحصر وهو تخصص المذكور قبلها بالحكم دون غيره وهى مكونة من إن وما ويكون مضارع كان وهى هنا تامة بمعنى يوجد ويحصل ويجوز .

لظاهر : ظاهر اللفظ هو معناه المتبادر للذهن لغة وشرعاً[١٢] وهو فى باب أسماء الله وصفاته إثبات أسمائه تعالى وصفاته كما وردت فى الكتاب والسنة إثباتاً بلا تمثيل وتنزيهاً بلا تعطيل[١٢][١٣] وما ذكرناه هو ظاهر الأسماء

(٩) مختصر الصواعق (١/١١) حاشية.

(١٠) انظر شرح حديث النزول ص (٢١).

(١١) انظر حديث النزول ص (٢٢) ونحوه الكواشف الجلية ص (٥٩) موافقة صريح المعقول (٦/١) مجموعة تفسير ابن تيمية ص (٣٣٠) وما بعدها أضواء البيان (٢٦٧/١).

(١٢) منهج ودراسات آيات الأسماء والصفات التدمرية (٢٩) ص (٢٢).

(١٣) التدمرية ص (٢٨).

والصفات عند سلف الأمة وأئمتها وخالفهم فى ذلك طوائف من أهل البدع فقالوا : إن ظاهر الأسماء والصفات أحد أمرين : -[13]

● **الأول** : التمثيل بصفات المخلوقين . **الثاني** : ماهو من خصائص المخلوقين .

وهذا فاسد من جوه : -

١ - فيه سوء أدب مع الله وكتابه وذلك لما يتضمنه قولهم من أن ظاهر القرآن والسنة الكفر والضلال.

(والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال)[14].

٢ - أنهم (يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف[15] الظاهر) .

٣ - أنهم (يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل)[14] فجمعوا بقولهم هذا بين إساءات ثلاث سوء الأدب ورد الحق واعتقاد الباطل وبذا يعلم أن التأويل والظاهر لفظان متعددا المعانى فمن أطلقهما احتاج إلى تفصيل مراده منهما حتى يعرف الحق فيقر والباطل فيرد وهذا نتيجة من نتائج الاصطلاحات الفاسدة[15].

قد ورد شاذاً : الشاذ فى اللغة يطلق على الانفراد عن الغير والنفرة منه[16] واصطلاحاً على الخلاف بعد الوفاق والمراد به هنا ما خالف السائغ المتفق عليه ويعرف الشذوذ فى هذا الباب بأمور : -

---

(١٤) التدمرية ص (٢٨).

(١٥) التدمرية ص (٢٧) شرح الطحاوية (١٣٢).

(١٦) راجع المصباح المنير (٣٢٩/١) باب الشين مادة شذ المغرب فى ترتيب المعرب ص (٢٤٦) مادة شذ.

١ –مخالفته لما عليه السلف الصالح .
٢ – مخالفته للمطرد المعهود فى استعمال الكتاب والسنة واللغة .
٣ – مخالفته للقواعد العامة فى هذا الباب .

مخالفاً لغيره من السمعيات : المراد بالغيرية هنا المطرد المعهود والسمعيات يراد بها أخبار الكتاب والسنة وإنما سميت سمعيات لتوقف العمل على سماعها الذى هو بلوغها للمكلف .

فيحتاج إلى تأويله ليوافقها : المراد بالمحتاج هو الظاهر والضمير المجرور فى تأويله راجع إليه كذلك والضمير المنصوب فى ليوافقها مرجعه إلى السمعيات والمراد بموافقته لها أن يحمل على معنى حق ينفى التعارض بينه وبينها لأنه لا تعارض فى أدلة الشرع على الحقيقة وإنما التعارض فى الذهن .

وأما إذا اطردت : « أما » للتفصيل وهى هنا بمعنى نعم واطرادها هو اتفاق مواردها فى الدلالة على معنى واحد سواء اتفق لفظها أو تعدد والضمير المرفوع فى اطردت مرجعه الأدلة السمعية .

كلها على وتيرة واحدة :الضمير المجرور فى كلها يرجع إلى الأدلة السمعية والوتيرة فعلية والوتر وهو الفرد من العدد والمراد بها هنا الطريقة المسلوكة ووصفها بواحدة لتدل على المرة وهى تأكيد لمعنى وتيرة وهى الفردية والمراد بالوتيرة ورودها بسياق أو سياقات تدل على معنى واحد ولا يفهم من التعبير بها شرطية اتفاق السياق بأن يتكرر بألفاظه بل كلا الأمرين مراد.

فقد صارت بمنزلة النص :الضمير المرفوع فى صارت للأدلة السمعية والنص فى اللغة هو العلو والارتفاع ومنه سمى كرسى العروس منصة لعلوه

وارتفاعه[١٧] وهذا المعنى يفيد الشهرة إذ علو الشيء وارتفاعه سبيل لشهرته ووضوح رؤيته وهى فى الاصطلاح اللفظ الذى لايحتمل إلا معنى واحداً إما وضعاً وإما شرعاً والمراد بتنزيل الأدلة السمعية فى تعدد سياقاتها مع الاتفاق على معنى واحد منزلة النص هو أنها لا تحتمل عقلاً ولا شرعاً ولا لغة معنى غير ما سيقت فيه والمقصود بالنصية هنا عدم قبوله تأويلاً أو مجازاً (فالمجاز والتأويل لا يدخل النصوص وإنما يدخل الظاهر المحتمل له)[١٨] ولم يقل هى نص لأن النصية من خصائص اللفظ المفرد وهى ربما لا تكون كذلك بالنسبة لأفرادها .

وأقوى : الواو بمعنى بل وهى للانتقال من حكم إلى آخر وأقوى أفعل تفضيل من قوى والمراد بالقوة هنا التواتر والتقدير فهو بمنزلة النص بل هو بمنزلة المتواتر ولم يقل هو متواتر لأن التواتر يستلزم تعدد الطرق وتنوعها فلو وردت السياقات على معنى واحد من واحد لم يكن متواتراً ولكنه نزل تعدد الأدلة منزلة تعدد الرواة وما كان كذلك فلا يقبل تأويلاً ولا مجازاً .

وتأويلها ممتنع : الضمير المجرور فى تأويلها مرجعه للأدلة السمعية والممتنع هو ما لا يمكن وجوده وهذا حكم مبنى على ماتقدم والتقدير فإذا ثبت أن هذه الأدلة فى تعددها وتكاثرها على معنى واحد منزله النص بل المتواتر فتأويلها ممتنع وامتناعه واضح مما تقدم إذ وجهه : -

- **أولاً** : أنها بمنزلة النص والنص لا يقبل التأويل والمجاز .
- **ثانياً** : أنها بمنزلة المتواتر والمتواتر لا يقبل التأويل والمجاز كذلك .

النتيجة : أن الأدلة السمعية وحالها هذا لا تقبل التأويل والمجاز .

---

(١٧) انظر المصباح (٢٧٧/٢) مختار الصحاح ص (٥٦٩) حرف النون مادة النصوص أساس البلاغة ص (٦٣٥) حرف النون.

(١٨) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٤٠٢/١).

○ **التحليل المعنوى :**

وإذا تحرر للناظر والباحث مادخل على التأويل بسبب تعدد الاصطلاحات ماعدد معانيه ونوع مفاهيمه ومراميه كان لابد له وأن يدرك مبانى هذه الأقوال وقواعدها التى أسست عليها وأصولها التى تعددت بسببها ولما كان القرآن الكريم كما تقدم لم يأت فيه من معانى التأويل إلا معنيان هما : -

● **الأول** : التفسير للمعانى والكشف عن المرامى والبيان للمقصود من اللفظ .

● **الثانى** : الحقيقة الواقعة فى الخارج .

كان مبنى البحث فى التأويل فى نصوص الشرع راجعاً إليهما دون المعنى الثالث لأن مبنى باب الأسماء والصفات على التوقيف .

ولذا فقد رجع الاختلاف فى معنى التأويل عند السلف إلى الترجيح بين الوقفين فى قوله جل شأنه : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾(١٩).

وإن كانوا متفقين على صحة الوقف عليهما **فالقول الأول** ترجيح الوقف على قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٢٠) وعلى هذا الرأى التأويل هنا بمعنى ظهور مدلول الخبر فى الخارج .

كأخبار يوم القيامة من الجنة والنار والحور والميزان وأخبار الغيب المستقبلة فى الحياة ومن هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا

---

(١٩) انظر مجموعة تفسير شيخ الإسلام ص (٣٣٠) ومابعدها. شرح حديث النزول ص (٢٢).

(٢٠) سورة آل عمران آية (٧).

﴿تَأْوِيلَهُۥ﴾[21] . . . الآية أى وقوعه بحيث يرون ما أخبر الله به حقيقة واقعة فى الخارج .

* **والقول الثانى** : ترجيح الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[20] والتأويل على هذا الرأى بمعنى التفسير والبيان والكشف عن مدلولات الألفاظ ومعانيها.

فالوقف فى القول الأول على لفظ الجلالة (الله) والقول الثانى الوقف على كلمة «العلم» فالأول هو الوارد فى القرآن والثانى هو الوارد فى السنة وعليه اصطلاح مفسرى السلف وعلى هذا فالتأويل فى قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[20] بمعنى التأويل عند المتأخرين وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به والوقف على لفظ الجلالة « الله » يكون قد ادعى عدم قدرة واحد على فهم شىء من ألفاظ الكتاب والسنة لأن لها معان أخرى غير مايفهم من ظاهرها فكان جبريل والرسول وغيرهم لايعلمون تأويل القرآن ولذا قالوا : إن مذهب السلف هو التفويض فى المعنى)[22].

وإذا وضح ذلك فاعلم أن توارد الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة على معنى واحد له حالتان :

● **الأولى** : أن يكون هذا المعنى بلا معارض فهذه الأدلة حقيقة فى الدلالة عليه إذ هى كالنص أو المتواتر فى مجموعها فلا تقبل التأويل والمجاز .

● **الثانية** : أن يكون لهذه النصوص المتكاثرة المتوافرة ما ظاهره معارض لها فهذا إن كان نصاً ضعيفاً أو موضوعاً فلا إشكال فى رده وعدم قبوله

---

(٢١) سورة الأعراف آية (٥٣).

(٢٢) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول (٧،٦/١) .

إذ لا ترد الأخبار الثابتة بخبر موضوع أو ضعيف وأما إن كان حديثاً صحيحاً أو آية قرآنية فالحكم والحالة هذه أن يحمل هذا الدليل على معنى صحيح يوافق ما دلت عليه أدلة الشرع المتكاثرة .

وأما إن كان قياساً عقلياً فمعارضته لها دليل فساده وعدم صحته لرجوع هذا الباب إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولأن العقل المستقيم والفكر المستنير لا يعارض أدلة الشرع ولأن النصوص أصل فى هذا الباب والعقل فرع والقاعدة عند تعارضهما الرجوع إلى الأصل . وهذا على فرض التعارض بين الشرع والعقل وإلا فإن التعارض بينهما لا حقيقة له أصلاً وبناء على هذا فالظاهر عند السلف له حالتان : –

● **الأولى** : أن يكون الظاهر شاذاً فيجب رده إلى الظاهر الحق الذى تواردت عليه الأدلة السمعية .

● **الثانية** : أن يكون الظاهر مما تواردت عليه الأدلة السمعية فيجب المصير إليه وهذا هو الحال فى باب الأسماء والصفات فما من صفة إلا وتكاثرت الأدلة على بيانها وإثباتها ونفى ضدها مما يدل على وجوب المصير إلى اعتقاد ما تدل عليه ولما فى تركها من المفاسد العظيمة نذكر منها(٢٣): –

● **أولاً** : سوء الظن بكتاب الله وسنة رسوله .
● **ثانياً** : اعتقاد المعنى الباطل .
● **ثالثاً** : نفى هذه الظواهر الواردة .
● **رابعاً** : اعتقاد الفساد فى مدلولاتها .
● **خامساً** : اعتقاد التشبيه فيها .
● **سادساً** : تعطيل الرب جل جلاله على كماله المقدس .

---

(٢٣) انظر التدمرية ص (٣٠ ومابعدها).

والنصية فى هذه الظواهر تعرف بطريقين : -

أحدهما : عدم احتماله لغير معناه وضعاً .

الثانى : ما اطرد استعماله على طريقة واحدة فى جميع موارده[24].

ولا يعترض عليه بتطرق الاحتمال إلى أفراده لأن ذلك نفسه جائز فى المتواتر من الأخبار فإن كان قادحاً فيه قدح فيه وإلا فلا وهذا لا يقوله أحد من العلماء بالشرع وأصول الاستدلال وبما سبق يتبين أن التأويل نوعان[25]: -

• **الأول** : ماوافق الكتاب والسنة وإجماع السلف فهو التأويل الصحيح[26] وبيانه بأن يحمل الظاهر الشاذ على طريقة يوافق به مادلت عليه أدلة الكتاب والسنة المجتمعة على الدلالة على المعنى الحق .

• **الثانى** : ما خالف مدلولات النصوص ومفاهيمها فهو تأويل باطل وإن ادعى صاحبه أن الدليل عليه .

ويتبين حكم التأويل بما ذكره الأصوليون من أن التأويل له ثلاث حالات : -

الحالة الأولى : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره بدليل صحيح فى نفس الأمر يدل على ذلك وهذا هو التأويل المسمى عندهم بالتأويل الصحيح .

الحالة الثانية : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لأمر يظنه الصارف دليلاً وليس بدليل فى نفس الأمر وهذا هو المسمى عندهم بالتأويل الفاسد والتأويل البعيد .

---

(٢٤) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٤٠٢/١).

(٢٥) انظر توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٤٠٢/١) مختصر الصواعق (١٤/١). شرح الطحاوية ص (٢٣٥).

(٢٦)

الحالة الثالثة : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لا لدليل أصلاً وهذا يسمى فى اصطلاح الأصوليين لعباً[٢٧].

والتأويل عند المتكلمين لا يخرج عن الحالتين الثانية والثالثة ولما يقتضيه تأويلهم من مفاسد فيها : -

● **أولاً** : مخالفة إجماع السلف إذ لو كانت ظواهر آيات الأسماء والصفات لها معنى مخالف لتلك الظواهر لنبهوا عليه وإلا لكان ذلك كتماً لعلم ضرورى من الشرع وحاشاهم أن يصنعوا[٢٨] ذلك .

● **ثانياً** : أن بيان ذلك من ضرورات التكليف فيجب على الرسول صلى الله عليه وسلم بيانه فلما لم يبينه دل ذلك على أننا متعبدون باعتقاد تلك الظواهر .

● **ثالثاً** : أنه لو كان لها ظواهر غير ما يفهم منها لجاءت نصوص الشرع ببيانه ولو فى حديث واحد أو آية واحدة .

● **رابعاً** : أن الله تعبدنا بتلاوة كتابه وتدبره ولو كانت لها معان لا تفهم من ظواهرها مع عدم البيان لكان ذلك تكليفاً بما لا يطاق .

● **خامساً** : أن فتح هذا الباب طريق لتحريف الشرع وتغييره إذ لكل أحد أن يقول فى أى آية من كتاب الله أو حديث عن رسول الله له معنى غير ما يفهم من ظاهره فليؤول .

● **سادساً** : أن الأصل فى نصوص الشرع التعبد بظواهرها حتى يأتى دليل من صاحب الشرع بالخروج عنه والتأويل خروج عن الأصل فيحتاج لدليل صحيح وإلا فالتعبد بالظواهر واجب .

● **سابعاً** : نسبة العى لله ورسوله لأن البليغ إذا أراد المجاز لابد وأن يقترن كلامه لما يدل على مراده[٢٩].

---

(٢٧) أضواء البيان (١/٢٦٧، ٢٦٨). (٢٨) مجموعة تفسير شيخ الإسلام (٣٣٠).
(٢٩) مجموعة الرسائل والمسائل (١/١٩٦).

○ **فقه القاعدة :**

وبنظرة تأمل فيما سبق ذكره تتبين لنا الفوائد التالية : -

• **الأولى** : أن التشبيه أصل التعطيل لأن من عطل باتخاذ التأويل مطيته قد سبق إلى نفسه أن ظاهر نصوص الكتاب والسنة هو التشبيه فكان التشبيه بريداً للتعطيل ومن ثم[٣٠] للتأويل .

• **الثانية** : أن التأويل والظاهر بسبب تعدد الاصطلاحات أصبحا لفظين مجملين لا بد لكل من استعملهما فى باب الأسماء والصفات أن يفصل مراده بهما .

• **الثالثة** : (أن من فهم هذا الوضع تبين له غلط من جعل الأسماء مقولة بالاشتراك اللفظى لا المعنوى)[٣١] وذلك لأن التأويل من معانيه التفسير ولا تفسير فى الصفات والأسماء إلا للمعنى اللغوى لها وهو شائع عام وأما المعنى المختص فهو مما لا يعلمه إلا الله .

• **الرابعة** : أنه مرجع كبير فى بيان الأصل الذى يسار عليه فى باب المشكل من الآثار فى باب الأسماء والصفات .

• **الخامسة** : إرجاع المتشابه إلى المحكم فى الآثار المشكلة فى باب الأسماء والصفات كما فعل الإمام أحمد فى رده على الجهمية والزنادقة والمراد بالمتشابه هذا ما اشتبه على بعض الناس دون غيرهم .

• **السادسة** : ثبوت صفتى الاستواء والعلو لورود الآثار المتكاثرة المتوافرة فى إثباتها فلا تحتمل أدلتها التأويل والمجاز .

• **السابعة** : فى بيان أنواع التأويل الفاسد وهى : -

• **الأول** : ما لا يحتمله اللفظ بوضعه الأول مثل تأويل صفة القدم أى

---

(٣٠) التدمرية ص (٣٠) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص (٩) وما بعدها العقيدة فى الله ص (٢١١). (٣١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/٢٠٦).

فى الحديث بجماعة من الناس فإن هذا شيء لا يعرف فى لغة العرب البتة .

● **الثانى** : ما لا يحتمله ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع وإن احتمله مفرداً كتأويل قوله تعالى ﴿ **خلقت بيدى** ﴾[٣٢] بالقدرة .

● **الثالث** : ما لا يحتمله سياقه وتركيبه وإن احتمل فى غير ذلك السياق كتأويل قوله : ﴿ **هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتى ربك أو يأتى بعض آيات ربك** ﴾[٣٣] بأن إتيان الرب إتيان بعض آياته التى هى أمره وهذا يأباه السياق كل الإباء فإنه يمتنع حمله على ذلك مع التقسيم والتنويع والترديد.

● **الرابع** : ما لم يؤلف استعماله فى ذلك المعنى فى لغة المخاطب وإن ألف فى الاصطلاح الحادث كما تأولت طائفة قوله تعالى ﴿ **فلما أفل** ﴾[٣٤] بالحركة وقالوا : استدل بحركته على بطلان ربوبيته ولا يعرف فى لغة العرب التى نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة فى موضع البتة .

● **الخامس** : ما ألف استعماله فى غير ذلك المعنى لكن فى غير التركيب الذى ورد له النص كتأويل اليدين فى قوله تعالى : ﴿ **ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى** ﴾[٣٥] بالقدرة ولا ريب أن العرب تقول : لفلان عندى يد ، ولكن وقوع اليد فى هذا التركيب الذى أضاف سبحانه فيه الفعل إلى نفسه ثم تعدى الفعل إلى اليدين بالباء التى هى نظير كتبت بالقلم وجعل ذلك خاصية حظى بها صفيه آدم أبا البشر كما خص المسيح بأنه نفخ فيه روحه وخص موسى بأن كلمه بلا واسطة فهذا مما يحيل تأويل اليد بالقدرة.

● **السادس** : اللفظ الذى اطرد استعماله فى معنى ظاهره فيه لم يعهد استعماله فى المعنى المؤول أو عهد استعماله فيه نادراً فحمله على خلاف المعهود من الاستعمال الباطل فإنه تلبيس يناقض البيان والهداية بل إذا أرادوا استعمال مثل هذا فى غير معناه المعهود حفوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به ولئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف .

---

(٣٢) سورة (ص) آية (٧٥).

(٣٣) سورة الأنعام آية (١٥٨).

(٣٤) سورة الأنعام آية (٧٧)

(٣٥) سورة (ص) آية (٧٥) .

• **السابع** : كل تأويل يعود إلى أصل النص بالإبطال فهو باطل كحمل نصوص النهى عن النكاح بلا ولى على الأمة فإن هذا التأويل مع شدة مخالفته لظاهر النص يرجع إلى أصله بالإبطال وهى نصوص تمليك المهر والأمة لا تملك المهر بل هو لسيدها .

• **الثامن** : تأويل اللفظ الذى له ظاهر لا يفهم منه عند الإطلاق سواه بالمعنى الخفى الذى لا يطلع عليه الأفراد من أهل النظر والكلام كتأويل لفظ الأحد الذى يفهمه الخاص والعام بالذات المجردة عن الصفات التى لا يكون فيها معنيان بوجه .

• **التاسع** : التأويل الذى يوجب تعطيل المعنى الذى هو غاية العلو والشرف ويحطه إلى معنى دونه بمراتب مثاله تأويل الجهمية قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ ونظائرها بأنها فوقية الشرف .

• **العاشر** : تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ولا قرينة تقتضيه فإن هذا لا يقصدها المبين الهادى بكلامه[٣٢] .

• **الثامنة** : أن آيات وأحاديث الأسماء والصفات لا ظاهر لها إلا الإثبات والتنزيه عن مماثلة المخلوقات .

• **التاسعة** : أنه لا يشترط فى كون المعنى منصوصاً عليه عدم احتماله معنى آخر إذ توارد الأدلة كاف فى النصية عليه .

• **العاشرة** : أن الشذوذ المفهوم من بعض النصوص إنما هو فى الذهن وأما فى الحقيقة والواقع فلا شذوذ فى نصوص الشرع بل هى متوافقة متعاضدة على بيان الحق .

---

(٣٢) مختصر الصواعق (١/١٤-٢٠) بتصرف يسير وحذف.

● **الحادية عشر** : أنه لا فرق فى إفادة العلم بين التواتر بالأشخاص والتواتر فى النصوص بأن تتكاثر وتتفق فى الدلالة على معنى واحد .

● **الثانية عشر** : أن التأويل لا يكون إلا فى الظواهر الشاذة المخالفة لما تواردت عليه الأدلة السمعية .

● **الثالثة عشر** : أن الأدلة السمعية لاتعارض بالأقيسة العقلية .

● **الرابعة عشر** : (أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله وسنة رسوله عن ظاهره المتبادر منه إلا بدليل يجب الرجوع إليه)[٣٣]

● **الخامسة عشر** : أن الظاهر بعد الاصطلاح يحتمل أمرين : -

الأول : (أن ظاهر النصوص المتنازع فى معناها من جنس النصوص المتفق على[٣٤] معناها) وظاهر المتفق عليها هو الإثبات مع نفى التمثيل وهو الحق .

الثانى : أن يكون ظاهرها هو التمثيل والتشبيه بصفاتنا فهو باطل إذ مثل هذا لايكون ظاهر الكتاب والسنة[٣٥] .

* * *



(٣٣) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص (١٩).
(٣٤) التدمرية ص (٢٩).
(٣٥) العقائد السلفية (٨٨/١).

□ القاعدة الخامسة □

فى لوازم المذاهب فى الأسماء والصفات وأنواعها

○ **نص القاعدة :**

(إن لازم مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه)[1]

○ **التحليل اللفظى :**

إن لازم : اللازم فى اللغة هو الثابت والدائم والواجب[2] والمراد به اللازم العقلى وهو مادل عليه اللفظ خارجاً عنه وهو هنا فى الجمل الخبرية لا الألفاظ المفردة فما لزم الجملة الخبرية فهو اللازم هنا .

مذهب الإنسان : المذهب اسم مكان من ذهب وهو الطريق المسلوك وشرعاً : ما قاله قائل معتقداً له والمراد به هنا الطريقة المسلوكة فى الاعتقاد ويعد الاختلاف فى العقيدة مذموماً شرعاً والحق فيها واحد لايتعدد وهو ما عليه سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن اقتدى بهم فى ذلك إلى يوم الدين .

ليس بمذهب له : أى ليس هو منسوباً لصاحب المذهب بحيث يكون من طريقته المنسوبة له فى الاعتقاد والضمير المجرور مرجعه صاحب المذهب .

إذا لم يلتزمه : أى لم يصرح به صاحب المذهب ولم يشر إليه فتصريحه به يكون بواضح عبارته وإشارته بأن يكون فى كلمه ما يدل عليه[3] لفظاً

---

(١) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٣٩٥) ونحوه جلاء العينين ص (٤٠٨)، مجموعة تفسير شيخ الإسلام ص (٣٧٧).

(٢) انظر المصباح المنير (٢ــــ٢١٥) باب اللام مع الزاى وما قبلهما .

(لأن القائل غير معصوم وعلم المخلوق مهما بلغ فإنه قاصر فبأى برهان تلزم القائل بما لم يلتزمه وتقوله ما لم يقله)[٣].

واللازم وإن لم يلتزم يدل على فساد القول لأن اللازم يدل على فساد الملزوم (فإن لوازم الأقوال من جملة أدلة صحتها وضعفها وفسادها فإن الحق لازمه حق والباطل يكون له لوازم[٣] تناسبه) فعلم بما تقدم أنه لا يلزم إنسان بلازم مذهبه إلا فى حالتين[٣].

- **الأولى** : أن يوجد اللازم مصرحاً به فى لفظه .
- **الثانى** : أن يدل عليه ماجرى مجرى لفظه من تنبيه أو إيماء ونحوها من الدلالات اللفظية .

○ التحليل المعنوى :

هذا أصل شريف يقرر فيه سلفنا الصالح مدى ما بنى عليه مذهبهم من الإنصاف لخصومهم وحسن الظن بالمسلمين[٤] لأن من خالف جادتهم أحد اثنين : -

- **الأول** : معاند معارض عرف الحق وجحده فهذا مبطل مقر بفساد مذهبه دال على خراب سريرته ومعتقده .
- **الثانى** : مجتهد مخطىء قد قال بالباطل بعد أن بذل وسعه فى طلب معرفة الحق فهذا مجتهد مخطىء مغفور له وإن كان قد ضل الطريق لمعرفة هذا الباب إذ لا مجال للاجتهاد فيه .

وحديثنا فى هذا الأصل يعم الاثنين فليس لازم قول أحد مذهباً له ينسب إليه ويحكم عليه من خلاله نظراً لأن لوازم المذاهب لا ضابط لها ولا

---

(٣) انظر توضيح الكافية الشافية صـ (١١٣).

(٤) انظر توضيح الكافية الشافية صـ (١١٤).

حصر لأشكالها إذ كل من خالف إنساناً فى قوله فرض عليه من اللوازم ماظهر له وانقدح فى ذهنه وإنما لم نلزم كل صاحب قول لازم قوله لعدة وجوه :

● **أولاً** : أن هذا اللازم إما أن يقر به فلا إشكال فيه وإما أن ينفيه وينكره فنسبته قولاً له كذب عليه[٥] وافتراء.

● **ثانياً** : أن قائل القول ربما جهل اللازم و لم يعلمه أو علمه وأصابته غفلة لسهو أو نسيان[٦].

● **ثالثاً** : (ولو كان لازم المذهب مذهباً للزم تكفير من قال الاستواء وغيره من الصفات إنه مجاز ليس بحقيقة فإن لازم هذا القول يقتضى أن لايكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة)[٧].

● **رابعاً** : خفاء اللازم وعد وضوحه فى الذهن[٦] وذلك لأن (لوازم المعنى لا تكون مقصودة عند ذكره إلا لمن يعرف لزومها له)[٦].

وعندئذ تنحصر فائدة اللوازم الباطلة فى الدلالة على فساد القول وتناقضه فى نفسه[٨] وذلك لأمور نذكر منها :

● **أولاً** : أنه عندما تزعم مقالته أراد طلب الصواب والهرب من الباطل فإذا كانت لوازم قوله باطلة دلت على فساد قوله لأن ما يلزم منه الباطل فهو باطل[٥] فالمعطل إنما نفى ما نفى هرباً من التشبيه لكنه وقع فيما هو أعظم منه وهو لزوم إنكار الذات والقول بوجود ذات بلا صفات وهو من المستحيلات .

---

(٥) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٣٩٥).

(٦) شرح النونية ص (٢/٦٢٣).

(٧) انظر توضيح الكافية الشافية ص (١١٤).

(٨) انظر توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٣٩٥) توضيح الكافية الشافية ص (١١٣)، مجموعة تفسير شيخ الإسلام ص (٣٧٧).

● ثانياً : (أن لوازم الأقوال من جملة الأدلة على صحتها وضعفها وعلى فسادها فإن الحق لازمه حق والباطل يكون له لوازم تناسبه) بحسب فضاحة اللازم وضعفه فربما كان اللازم بدعة مكفرة أو غير مكفرة .

هذا إذا كان القائل لم يصرح باللازم قولاً و لم يشر إليه بما يجرى مجرى قوله فإن هو صرح وأبان أو أشار ولمح فإن لازم قوله له داخل فى اعتقاده وتلزمه أحكامه من بدعة أو كفر وإذا تقرر ذلك عندك فاعلم (أن ما أخبر به الرسول فهو حق وكل ما أثبت للرب فهو لازم الثبوت وما انتفى فهو لازم الانتفاء فإذا عدم اللازم لزم عدم الملزوم[9]).

وعلى هذا فلا بد من العلم بأن اللوازم نوعان[10]:

● **الأول** : لازم قامت الأدلة والبراهين على فساده ولزومه فهذا هو المراد بأنه دليل فساد القول وتناقضه .

● **الثانى** : لازم متخيل ليس بلازم فى الحقيقة والواقع (لكن يظن[9] لزومه) وليس كذلك فهذا غير معتبر فى الدلالة على الفساد والتناقض كإلزام أهل التجهم والاعتزال والابتداع[10] التشبيه والتمثيل للسلف الصالح فيما يعتقدونه من إثبات أسماء الله وصفاته وأفعاله وبذا يعلم أنه ما ألزم به السلف أهل التعطيل من إنكار ذات الرب جل وعلا نتيجة لقولهم بنفى الأسماء والصفات أو الصفات وحدها وما ألزموهم إياه من إيمان إبليس وفرعون وقوم عاد وثمود وقوم نوح وكل مكذب للرسل[10] نتيجة لقولهم : إن الإيمان مجرد إقرار العبد بأن الله ربه لاتلزمهم ولاتنسب إليهم على أنها مذهب لهم قالوه وتزعموه ولكن هذه اللوازم قد قام الدليل على لزومها فتدل على فساد مذهبهم وتناقضه فى ذاته كما بيناه .

(٩) مجموعة تفسير شيخ الإسلام ص (٣٧٧).
(١٠) توضيح الكافية الشافية ص (١١٤).

وإن ما ألزم به أهل التعطيل أهل السنة والجماعة[10] من سلفنا الصالح من التشبيه والتمثيل لله بصفات المخلوقين أو ذواتهم لايلزمهم وهو لازم قد قامت الحجة على بطلان لزومه فلا يعول عليه ولا يلتفت له وأنت بعرضنا هذا تعرف مدى ما عليه السلف من إنصافهم لخصومهم ومدى جناية خصومهم عليهم وهى من ثلاثة وجوه :[11]

- **الأول** : ظنهم لزوم التشبيه والتمثيل وغيره فى اعتقاد أهل الإثبات .
- **الثانى** : قذفهم بلزومه لهم . **الثالث** : شهادتهم عليهم بالكفر والضلال .

فكانوا بذلك مرتكبين عدة جرائم : –

- **الأولى** : نشر الباطل بين الناس . **الثانية** : دفاعهم عنه .
- **الثالثة** : تحسينهم له . **الرابعة** : ذمهم الحق وأهله .
- **الخامسة** : صد الناس عنه . **السادسة** : تشويههم له .

○ **فقه القاعدة :**

ويتبين للناظر فيما سبق عدة مسائل : –

المسألة الأولى : أن السلف الصالح لا يكفرون[12] خصومهم لأنهم ينظرون إلى خصمهم نظرتين : –

- **الأولى** : إلى مذهبه .
- **الثانية** : إلى شخصه .

فحكمهم على مذهبه البطلان والفساد وحكمهم عليه يختلف بحسب

---

(١١) انظر توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٣٩٨).

(١٢) انظر توضيح الكافية الشافية ص (١١٥).

إقامة الدليل عليه واجتهاده وعناده ونوع مقالته .

المسألة الثانية : أن اللازم نوعان[١٣] : -

● **الأول** : لازم الحق فهو حق .

● **الثاني** : لازم الباطل فهو باطل وهو على مرتبتين[١٤] : -

● **الأولى** : لازم صحيح وهو ماقام عليه الدليل والبرهان فهو دليل الفساد والبطلان والتناقض فى المقالة .

● **الثانية** : لازم غير صحيح وهو اللازم المتخيل فلا حجة ولا برهان عليه فهو غير معتبر ولا منظور إليه .

المسألة الثالثة : أن لازم القول الباطل لا يكون قولاً للقائل إلا فى مسألتين[١٣] :-

● **الأولى** : إذا أقر بلزومه لفظاً أو إشارة. **الثانية** : إذا علم لزومه وقامت عليه الحجة بلزومه .

المسألة الرابعة : أنه لا يلزم اللازم الباطل فى مسائل[١٣] : -

● **الأولى** : إذا جهله . **الثانية** : إذا علمه لكن غفل عنه أو سها .

● **الثالثة** : إذا كان خفياً لا يظهر لكل أحد أو ظاهراً لكن لا يعلمه .

المسألة الخامسة : أن الحكم على المذاهب غير الحكم على أربابها .

المسألة السادسة : أنه (لا يلزم إذا قال قائل ما يستلزم التعطيل أن يكون معتقداً للتعطيل بل معتقداً للإثبات لكن لايعرف اللزوم)[١٥] .

---

(١٣) انظر توضيح الكافية الشافية ص (١١٥).

(١٤) انظر شرح النونية (٢/٦٢٣).

(١٥) مجموعة تفسير شيخ الإسلام ص (٣٧٧).

المسألة السابعة : أن مجرد ظن اللازم الباطل لايعول عليه بل لابد من قيام الحجة عليه وظهور الدليل .

المسألة الثامنة : أنه (لافرق فى عدم ظهور اللازم بين ما خفى من اللوازم وما ظهر ووضح ، فإن الإنسان قد يذهل عن اللازم القريب)(١٦).

المسألة التاسعة(١٧): أن اللوازم الصحيحة كاللوازم الفاسدة فى عدم كونها مذهباً لأصحاب الأقوال الملزومة .

المسألة العاشرة(١٧): أنها أصل عظيم فى رد جناية الخلف على السلف وفى بيان فساد مذهب الخلف ووجهه أن ما ألزم به الخلف السلف لا يكون مذهباً لهم فلا يلزمهم وأما ما ألزم به السلف الخلف وإن لم يلزمهم فهو دليل فساد مذهبهم لقيام الحجة على اللزوم وأما إلزام الخلف للسلف فإن اللزوم فيه متخيل لا دليل عليه فلا اعتبار به(١٨).

* * *



---

(١٦) شرح النونية (٢/٦٢٣).

(١٧) انظر توضيح الكافية الشافية ص (١١٣).

(١٨) توضيح الكافية الشافية ص (١١٤).

□ القاعدة السادسة □

حكم تعميم دلالة النص على الاسم أو الصفة أو الذات

○ **نص القاعدة :**

(إن دلالة نصوص الكتاب والسنة فى بعض المواضع على الذات أو بعض صفات ذاته لا يوجب أن يكون ذلك مدلول اللفظ حيث ورد حتى يكون ذلك طرداً للمثبت ونقضاً للنافى بل ينظر فى كل آية وحديث بخصوصه وسياقه وما يبين معناه من القرائن والدلالات)[1].

○ **التحليل اللفظى :**

إن دلالة نصوص الكتاب والسنة : أى فى باب الأسماء والصفات فى بعض المواضع على الذات أو بعض صفات ذاته : بأن تكون الآية القرآنية والحديث النبوى دالين على ذات رب العالمين بالعلمية وفى آيات وأحاديث أخر دالين على الوصفية .

لا يوجب أن يكون ذلك مدلول اللفظ حيث ورد : بحيث يلزمنا أن نجعل كل آية أو حديث دالين على الذات أو الصفات فى كل موضع (**حتى يكون ذلك طرداً للمثبت ونقضاً للنافى**) بأن يجعل كل نص ورد دالاً على الصفة بالنسبة لمثبت الصفات أو دالاً على الذات فقط بالنسبة لمن ينفى الصفات بحيث يكون دليلاً لكل منهما على ما يعتقدوه (**بل ينظر فى كل آية وحديث بخصوصه**) بل للانتقال من حال إلى حال والمقصود أن يجعل كل

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٦).

حديث وحدة مستقلة قائمة بذاتها ويطلب معناه والمراد منه بدلالته اللفظية منطوقه ومفهومه بأنواعه ودلالة إضماره وإشارته ونحو ذلك .

وسياقه وما يبين معناه : وهو دلالته المعنوية وذلك بالاستفادة من طريقة التعبير فيه أو بإرجاعه لما يبين معناه من آيات وأحاديث محكمة تبين المشكل وتوضح المبهم (**من القرائن والدلالات**) من : بيانية والمراد بالدلالات ما يشمل الدلالة اللفظية والمعنوية فاللفظية : مرجعها لبيان النص اللغوى ، والمعنوية : لبيان النص من سياقه أو ما يظهر معناه من غيره .

○ **التحليل المعنوى :**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (هذا أصل عظيم مهم نافع فى باب فهم الكتاب والسنة والاستدلال بهما مطلقاً ونافع فى معرفة الاستدلال والاعتراض والجواب وطرد الدليل ونقصه فهو نافع فى كل علم خبرى أو إنشائى وفى كل استدلال أو معارضة من الكتاب والسنة وسائر أدلة الخلق[٢] وذلك لما يشتمل عليه هذا الأصل من بيان الطريقة المستقيمة فى فهم كل آية من كتاب الله أو حديث من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لكل آية وحديث من صنوف الإعجاز والبيان ما ليس فى الآية الأخرى أو حديث آخر لذا قرر العلماء أن للتدبر مرتبتين : -

● **الأول** : النظر فى كل حديث وآية على استقلاله عن غيره من نصوص الكتاب والسنة .

● **الثانى** : النظر إليه فى إطار ما ماثله من الآيات وما أشبهه من الأحاديث .

فكم من نص أفاد باستقلاله واجتماعه مالا يفيده بأحد النظرتين

---

(٢) مجموع الفتاوى (٦/١٨-١٩).

مستقلة .

ولذا لما جمعنا بين قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[٣] وبين قوله سبحانه : ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[٤] علم أن أقل مدة الحمل ستة أشهر فأفادت الآيتان من كل نظرة فائدة .

ومن هاهنا وجب على كل من بحث فى آيات الصفات طالباً للحق أن ينظر فى كل نص على وجه الاستقلال لأن إفادة النص معناه بنفسه أقوى من إفادته بغيره فهو بإفادته بنفسه نص وبإفادته من غيره ظاهر مؤول أو مجمل مبين ومن المعلوم أن بيان النص هو أعظم أنواع البيان إذ ليس من ضرورة التعبير بالصفة إرادتها ويتبين ذلك بالمثال : -

المثال الأول : ما[٥] جاء من تسمية عيسى عليه السلام كلمة الله مع أنه مخلوق وكلام الله ليس بمخلوق وإنما سماه بذلك (لأنه خلق بالكلمة على خلاف سنة المخلوقين فخرقت فيه العادة وقيل له كن فكان)[٦] كما فى قوله سبحانه : ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾[٧] .

المثال الثانى : إطلاق[٨] لفظة الخلق على المخلوق كما فى قوله تعالى : ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾[٩] الآية فسمى متعلق صفة الخلق خلقاً لأنه خلق بها فهو مفعول لها .

---

(٣) سورة الأحقاف آية (١٥).

(٤) سورة البقرة آية (٢٣٣).

(٥) انظر مجموع الفتاوى (١٧/٦-١٩).

(٦) انظر بدائع الفوائد (١٨٣/٢).

(٧) سورة النساء آية (١٧١).

(٨) مجموع الفتاوى (١٧/٦-١٨-١٩).

(٩) سورة لقمان آية (١١).

المثال الثالث : تسميته[8] بعض خلقه رحمة كما فى قوله جل شأنه : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾[10] فسمى آثار رحمته رحمة وهو المطر[11] هكذا دواليك ولذا فلا يجوز أن يحمل شيء من هذه الآيات وأمثالها على الصفة لامتناع ذلك شرعاً وعقلاً وأما دلالتها على الصفات فهى شيء آخر ولذا لا يكون مثل هذا مما يدخله النزاع بين المثبتة والنفاة ومن استدل بمنطوقه على إثبات صفة أو نفيها فقد أخطأ الطريق[12] وسلك من الدروب ما لا يوصل إلى المقصود ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية حول النزاع فى دلالة قوله تعالى : ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[13] (إنه إذا قيل : «فثم قبلة الله» لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه الذى ينكره منكروا تأويل آيات الصفات ولا مما يستدل به عليهم المثبتة فإن هذا المعنى صحيح فى نفسه والآية دالة عليه وإن كانت دالة على ثبوت صفة فذاك شيء آخر ويبقى دلالة قوله : ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[13] على فثم قبلة الله هل هو من باب تسمية القبلة وجهاً باعتبار أن الوجه والجهة واحد وباعتبار أن من استقبل وجه الله فقد استقبل قبلة الله؟)[14] وقال عن لفظ الأمر فى القرآن الكريم : (المثال الثانى لفظة الأمر فإن الله تعالى لما أخبر بقوله : ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[15] وقال : ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[16] واستدل طوائف من السلف على أنه غير مخلوق بل هو كلامه وصفة من صفاته بهذه الآية وغيرها صار كثير من الناس يطرد ذلك

---

(١٠) سورة الأعراف آية (٥٧).

(١١) انظر بدائع الفوائد (٢/١٨٣).

(١٢) مجموع الفتاوى (٦/١٧).

(١٣) سورة البقرة آية (١١٥).

(١٤) مجموع الفتاوى (٦/١٧-١٨-١٩).

(١٥) سورة يس آية (٨٢).

(١٦) سورة الأعراف آية (٥٤).

فى لفظ الأمر حيث ورد فيجعله صفة طرداً للدلالة ويجعل دلالته على غير الصفة نقضاً لها وليس كذلك[٤١] فعلم بهذا أنه ليس من شرط كل خبر لله ورسوله ورد فيه لفظ صفة أن يكون المراد به الصفة .

وإذ تبين لك ذلك فاعلم أن هذا النوع من الفهم مما تتفاوت فيه العلماء وتتسابق فى طلبه الفضلاء فإنه من أرقى علوم كتاب الله وسنة رسوله فإياك والعجلة فى الإنكار ولكن قايس الأمور وانظر نظر المتبصر المسترشد فيما يلقى عليك فى هذا الباب من الآى والحديث طالباً لإدراك الحق من طرقه الصحيحة فإنك إذا ضللت الطريق أخطأت الهدف فإن كتاب الله ذو وجوه وأسراره أكثر من أن تحصى ومقاصده أوفر من أن تستقصى وليكن شفيعك حسن نيتك وسلامة اعتقادك ومن ثم انظر إلى ما بين يديك من النصوص ثلاث نظرات : -

● **الأولى** : تتبصر بها المراد من لغة التخاطب بشتى الدلائل اللفظية وطرق الفهم المرعية حتى لا تحمل المعنى على غير نظيره وتحمل اللفظ ما لا تدل عليه عبارته ولا تومىء إليه إشارته .

فإن أعياك طلب المراد و لم تظهر لك دلالة اللفظ عليه فانتقل إلى الثانية .

● **الثانية** : أن تتبصر فى سياقه ودلالة عبارته المركبة مستحضراً فى ذهنك أصناف السياق ودلالاته فلربما كان خطؤك فى الفهم راجعاً إلى إضافة ما ليس بمضاف أو لتقصيرك فى علم الكتاب والسنة.

● **الثالثة** : إرجاع ما تشابه عليك إلى محكم الكتاب والسنة فإن نصوصها مؤتلفة غير مختلفة كلها تصدق بعضها بعضاً . فإن عسر عليك بعد ذلك المراد وصعب عليك الفهم فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

○ فقه القاعدة :

وبذلك تتبين لنا النتائج التالية : -

● **الأولى** : أنه لا يصح الاستدلال فى النفى والإثبات بمنطوق هذه الآيات والأحاديث الدالة على بعض المخلوقات .

● **الثانية** : وجوب الرجوع فى معنى النص لدلالاته ابتداء لأن دلالته على المراد بنفسه أقوى من دلالته بغيره(١٧) .

● **الثالثة** : أنه ليس من شرط استعمال لفظ فى الدلالة على الصفة أن تطرد دلالته عليها فى جميع مواردها(١٧) .

● **الرابعة** : وجوب رد ما تشابه من القرآن والسنة إلى نظائره من المحكم ليتضح المراد منه(١٧) .

● **الخامسة** : اضطراب من استدل بدلالة هذه النصوص فى باب الأسماء والصفات على ثبوت الصفة المعينة .

● **السادسة** : أن دلالة هذه النصوص على ما دلت عليه شيء ودلالتها على الصفات شيء آخر يطلب الاستدلال عليه مما هو خارج عن لفظها(١٨) سواء كان من غيرها أو مما هو متصل بها كدلالة الالتزام(١٧) .

● **السابعة** : أن المرجع فى فهم نصوص الأسماء والصفات إلى ثلاثة(١٨) أمور هى : -

١ - دلالتها اللفظية .

٢ - دلالتها المعنوية .

٣ - سياقها وما يثبتها من نظائرها .

● **الثامنة** : عظم هذه القاعدة وبيان مدى فائدتها فى أبواب الاستدلال والمناظرة .

---

(١٧) انظر مجموع الفتاوى (٦/١٧-١٨-١٩).

(١٨) كأن يقال : لو لم يتصف بالرحمة لما جاز إطلاقها على المتعلق ونحوه.

● **التاسعة** : أن نصوص الكتاب والسنة مؤتلفة غير مختلفة يصدق بعضها بعضاً .

● **العاشرة** : أن هذا النوع من الآيات والأحاديث مما لايدخله الخلاف بين السلف ومن خالفهم من أرباب الأهواء(١٩).

● **الحادية عشرة** : أن النصوص ربما أطلقت الصفة على متعلقها أو على نفس تعلقها فتسمى الجنة رحمة والمقدور قدرة وتعلقها بالمرحوم أو المقدور كذلك(٢٠).

● **الثانية عشرة** : أن إطلاق هذه الألفاظ الدالة على الصفات على بعض المخلوقات لا دلالة فيه على عدم قدم الصفات فإنها جارية على سنن العربية كما أطلق الطاعم الكاسى على المطعوم المكسى .

* * *



(١٩) مجموع الفتاوى (١٧/٦).
(٢٠) مجموع الفتاوى (١٨/٦-١٩).

القاعدة السابعة

فى حكم الاستدلال بالتشبيه نفياً وإثباتاً

○ **نص القاعدة :**

(لا يعتمد فى الإثبات والنفى على لزوم التشبيه أو عدمه)[1].

○ **التحليل اللفظى :**

لا يعتمد : أى فى باب البحث والمناظرة والاستدلال على عقيدة الأسماء والصفات .

فى الإثبات والنفى : المراد بهما إثبات الصفات ونفيها بل لابد من تقيدها بورودها فى الكتاب الكريم والسنة المطهرة .

على لزوم التشبيه : المراد باللزوم اللزوم العقلى بحيث يجعل التشبيه من لوازم الأخبار بإثبات شيء من الصفات أو نفيها سواء كانت صفات كمال أو نقص والتشبيه كما تقدم لفظ فيه اشتراك إذ هو متضمن لمعنيين : -

- **الأول** : المماثلة فى الواجبات والخصائص وهو ممتنع .
- **الثانى** : الاتفاق فى أصل المعنى وهو المصطلح عليه بالمطلق الكلى بشرط الإطلاق .

○ **التحليل المعنوى :**

هذا أصل من أصول الحياطة والصيانة لهذا الباب من أن يتطرق إليه تحريف المحرفين وشبه المبطلين وبيانه يعتمد على أصلين : -

---

(١) انظر التدمرية ص (٤٤ و ٤٧) .

● **الأول** : منها أن الاستدلال على إثبات ما يجب لله من الكمال أسماء وصفات على كونة الصفة والاسم لا تشبيه فى إثباته طريق فاسد لا يعتمد عليه[٢].

● **الثانى** : أن لايعتمد فى نفى ما يضاد الكمال من النواقض والعيوب على أنها مستلزمة للتشبيه[٢].

ودليل صحتها يعلم من الوجوه التالية : -

● **أولاً** : لما فى لفظ للتشبيه من الإجمال المؤدى للقول بالباطل كما تقدم .

● **ثانياً** : لأن لفظ التشبيه لفظ مبتدع لم يرد دليل فى الكتاب والسنة بإثباته أو نفيه فلا يعتمد عليه فى هذا الباب .

● **ثالثاً** : (أنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميز)[٢] فنفيه عموماً نفى للقدر المشترك وهو باطل وإثباته بعمومه إثبات لتساويهما فى القدر المميز وهو باطل .

● **رابعاً** : أنه لو كفى فى إثباته مجرد نفى التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفى التشبيه وأن يوصف بالنقائض التى لا تجوز عليه مع نفى التشبيه كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن والجوع والعطش مع نفى التشبيه)[٣].

● **خامساً** : أنه لو استعمل نفى التشبيه مع النفى لجاز (للمعتزلة ومن نحى نحوهم من نفاة الصفات أن تقول كل من أثبت لله صفة قديمة مشبه ممثل فمن قال إن لله علما قديماً أو قدرة قديمة كان عندهم مشبهاً لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلاً قديماً ويسمونه ممثلاً بهذا الاعتبار[٤] فهم يجعلون إثبات الصفات تشبيهاً ولذا ينفونه مستدلين

---

(٢) الرسالة التدمرية ص (٤٤ و ٤٧) .

(٣) التدمرية ص (٥٢) .

(٤) التدمرية ص (٤٤) .

بأن إثباته يستلزم التشبيه .

● **سادساً** : أنه طريق لنفى صفات الكمال بدعوى أن فيها تشبيهاً فكل من أراد نفى صفة من الصفات الواردة قال فيها تشبيهاً .

● **سابعاً** : لما يفضى إليه من التنازع بين الأمة فإن (من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعانى ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا : إنه مشبه ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه)[٢٣] والقول الضابط فى باب الأسماء والصفات أن يقيد النفى والإثبات فيه بما ورد فى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فنقول : نثبت لله ما أثبته فى كتابه وما أثبته رسوله صلى الله عليه وسلم فى سنته وننفى عنه مماثلة غيره فيما ورد وهكذا الأمر إذا نفينا عنه ما ينافى ما ورد فى كتابه وسنة رسوله من كماله المقدس فانحصرت الطريقة الصحيحة فى الاستدلال فى أصلين[٢٤]: -

● **الأول** : إثبات الوارد ونفى مماثلة غير الله لله فيه .

● **الثانى** : إثبات الوارد ونفى كل عيب ونقص يضاده .

وأما نفى العيب والنقص مطلقاً فليس بطريق صحيح لأن كل من اعتقد أن فى شيء نقصاً وعيباً نفاه .

ولذا كل من نفى صفات الكمال الواردة اعتقد النقص والعيب فيها فنفاها ، وعيبها ونقصها عنده من جهتين : -

● **الأولى** : أنه لا يفهم منها إلا مايناسب المخلوق فعيبها حدوثها .

● **الثانى** : أن فى وصف الله بها تشبيهاً له بالمخلوقات فعيبها لزوم التشبيه بالوصف بها .

---

(٢٣) التدمرية ص (٤٤).

(٢٤) التدمرية ص (٤٧).

وبما تقدم يعلم أن مذهب السلف قام على أمرين أساسيين : -

الأول : قيام إيمانهم على الاتباع للكتاب والسنة . الثانى : سلامة طريق استدلالهم عليه .

مما يدل على انضباط أصولهم وصحة مسارهم وصدق دفاعهم عن دين الله وحسن ظنونهم بالله ورسوله ودينه .

○ **فقه القاعدة :**

هذا أصل عظيم فقد اشتمل على عدة أمور : -

● **الأول** : اضطراب الخلف فى أصول استدلالهم فى باب الأسماء والصفات .

● **الثانى** : سلامة أصول الاستدلال عند السلف وصحة مقاييسهم .

● **الثالث** : احترامهم للنصوص وعظم عنايتهم بها والعلم بمدلولاتها .

● **الرابع** : أن نفى التشبيه ومجرد الإثبات المطلق لا يكفيان فى إثبات عقيدة الأسماء والصفات بل لابد من قيد الاتباع للكتاب والسنة(٢٥) .

● **الخامس** : أن نفى المماثلة مطلقاً مع إثبات الوارد فى الكتاب والسنة لا يكفى فى هذا الباب بل لا بد من نفى المماثلة فى الوارد أو نفى ما يضاد الوارد.

● **السادس** : أن نفى النقص والعيب مطلقاً لايكفى فى النفى والإثبات لتفاوت الناس فى تصور العيوب والنقائص .

● **السابع** : لابد من تقييد العيب والنقص المنفى بكونه مما يضاد الكمال الوارد فى الكتاب والسنة .

● **الثامن** : أن اعتقاد تشبيه الخالق بالمخلوق فى أصل المعنى أمر حقيقى يجب

---

(٢٥) انظر التدمرية ص (٤٧) و (٤٤).

الإيمان به لمن علمه ويدل عليه العقل والنقل واللغة .

● **التاسع** : أن التشابه فى بعض الوجوه لا يعنى التشابه من كل وجه .

● **العاشر** : أنه كما ثبت النقص المنافى للكمال بنفى التشبيه يمكن نفى الكمال لوجود التشبيه .

● **الحادى عشر** : أن الطريق فى مناظرة من استدل بلزوم التشبيه أو عدمه طلب مراده به فإن كان حقاً أقر وبين له وجوب التقييد بالتعابير الشرعية فإنها توقيفية وإن كان باطلاً بين له بطلانه[٢٦].

* * *



(٢٦) انظر التدمرية ص (٤٧).

□ القاعدة الثامنة □

فى حكم الاستدلال بالتجسيم نفياً وإثباتاً

○ **نص القاعدة :**

لا يستدل بنفى التجسيم والتحيز ونحو ذلك على تنزيه الله عما لا يليق به[1].

○ **التحليل اللفظى :**

لا يستدل : لا يطلب الاستدلال عن هذا الطريق لفساده وقصوره عن الإيصال للمطلوب مع أمن المحذور بنفى التجسيم والتحيز وهو سلبه عن الرب عز وجل بما يدل على السلب (مثل..... تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ويريدون الرد على اليهود الذين يقولون : إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة والذين يقولون بإلٰهية بعض البشر وأنه الله فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفى التجسيم والتحيز ونحو ذلك ويقولون : لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً وذلك ممتنع[2].

ونحو ذلك : أى وما جرى مجرى هذين اللفظين مما لم يرد نفيه أو إثباته فى كتاب أو سنة.

على تنزيه الله عما لا يليق به : التنزيه هو السلب للنقص والمراد بما لا يليق بالله هو ما يضاد كماله المقدس مما ورد نفيه عنه فى الكتاب والسنة .

---

(١) التدمرية ص (٥٤).

(٢) التدمرية ص (٥٤).

○ **التحليل المعنوى :**

لقد بنت نصوص الكتاب والسنة عقيدة الأسماء والصفات على أصلين : -

- **الأول** منهما : إثبات الصفات على الوجه اللائق بجلال الله وعظمته .
- **الثانى** : نفى مايضاد كمال الله المقدس .

وقد بنى السلف الصالح مذهبهم على بنية الكتاب والسنة وطلبوا الاستدلال على هذين الأصلين بكل طريق صحيحة لا فساد فيها ولما كان جمهور المتكلمين كثيراً ما يستعملون فى هذا الباب طرقاً ملتوية مخالفة للكتاب والسنة وربما استحسنها غر مسكين لا يدرك المنهج السلفى على وجه التفصيل والبيان فيؤتى فى عقيدته من طريق استدلاله بها كان لا بد من بيان سلفى مبنى على طريقة الكتاب والسنة فى الاستدلال يبين لهؤلاء زيف هذه الطرق الكلامية والأساليب البدعية حتى يجمعوا بين الاستدلال بمناهجهم السلفية وصيانتها من طريق الاستدلال الفاسد .

والاستدلال بنفى التجسيم والتحيز وما جرى مجراها من الألفاظ البدعية كنفى الحد والمكان والحركة ونحوها على نفى ما لا يليق بجلال الله مما يضاد كماله المقدس سبيل من تلك السبل الملوية والطرق البدعية وبيان فساده من وجوه : -

الوجه الأول : أنه لا يستدل على الأظهر بالأخفى وذلك لأن (وصف الله بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً فى العقل والدين من نفى التحيز والتجسيم فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس فى ذلك وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام)[٣].

الوجه الثانى : أن من يصفه بالحزن والبكاء ونحوها مما لا يليق به يمكنه أن يقول

---

(٣) انظر التدمرية ص (٥٤).

لهم إنى أصفه بهذه الصفات مع أنى لا أقول بالتجسيم والتحيز كما هو حالهم مع من يثبت الصفات وينفى التجسيم والتحيز فيصير نزاعهم مع هؤلاء كنزاعهم مع المثبتة مما يجعل كلام من وصف الله بالنقص ووصفه بالكمال واحداً وتبقى كل من طائفتى النفى على طريق واحد ومثل هذه الطرق بينة الفساد[٣].

الوجه الثالث : (أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريق)[٣] إذ ما يستدل به على الحق والباطل فى آن واحد لا يمكن أن يكون طريقاً صحيحاً فى الاستدلال على الحق .

الوجه الرابع : تناقض من سلك هذا المسلك فى الاستدلال وبيانه أن ما يلزمون به هم فى الإثبات والنفى هو لازم لهم فى كلا الحالتين[٣].

ففى النفى مثلاً تقول للمعتزلى : إنك نفيت الصفات بناء على أنها عرض والعرض لا يقوم إلا بجسم ويقول المثبت وأنت تثبت أنه حى عليم قدير مع علمك أنه لايسمى فى الشاهد بمثل هذا إلا ما هو جسم فيلزمك نفى الأسماء أسوة بالصفات أو إثبات الصفات أسوة بالأسماء وهو الذى تدل عليه الأدلة وإلا لزمك التناقض ولا خروج لك إلا بأحد الطريقين وفى الإثبات يقال للأشعرى : أنت نفيت المحبة والرضى ونحوه من الصفات لاقتضائها التجسيم لأنك لاتعرف فى الشاهد متصفاً بها إلا ما كان كذلك ويقول المثبت لها : إنك وصفته بالسمع والبصر والإرادة والقدرة والحياة والكلام والعلم مع أنك لاتعلم فى الشاهد متصفاً بها إلا جسماً فإما أن تنفى الكل أو تثبت الجميع وهو الثابت فى الكتاب والسنة وإلا لزمك التناقض ولا مخرج لك منه إلا بأحد الطريقين .

الوجه الخامس : ما فى هذه الألفاظ من الإجمال والاشتراك مما يؤدى للنزاع والفرقه فى صفوف الأمة[٣].

الوجه السادس : أنه لم يستعمله أحد من سلف الأمة ولا جاء القرآن الكريم والسنة بالاستدلال به مع رد الله على اليهود فى كتابه[٣].

الوجه السابع : أنه ذريعة لنفى الصفات بمثل هذه الطريقة وبذا يعلم أنه لايستدل فى حق رب العالمين نفياً وإثباتاً إلا بطريق صحيح يدل عليه الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح .

○ **فقه القاعدة** :

وبالنظر فى هذا الأصل تتضح لنا الحقائق التالية : –

* **أولاً** : أن طرق الاستدلال باللازم قسمان : –

١ – لازم صحيح وهو ماقام الدليل الصحيح على لزومه فهذا دال على فساد المذهب وإن لم يلتزم والاستدلال به صحيح .

٢ – لازم باطل وهو مالم يقم الدليل الصحيح على لزومه فهذا طريق فاسد والاستدلال به فاسد لايترتب عليه شىء .

* **ثانياً** : بطلان استعمال لزوم التجسيم والتحيز ونحوهما فى الاستدلال .

* **ثالثاً** : أن هذا الطريق غير موصل للمطلوب لإمكان الاستدلال به من الجهتين كما هو موضح فى التحليل المعنوى .

* **رابعاً** : امتناع استعمال هذا الطريق وأمثاله فى الاستدلال على الحق وذلك لما يشتمل عليه من الإجمال والاشتراك .

* **خامساً** : أن من استعمل هذا الطريق تناقضت أقواله .

* **سادساً** : أن فى لفظ التجسيم والتحيز من الاشتراك والإجمال ما يوقع فى الباطل فإن التجسيم يطلق على معنيين : –

● **المعنى الأول** : المتصف بالصفات وهذا معنى حق إلا أن هذا اللفظ المستعمل فيه مبتدع فلا يستعمل فى حق رب العالمين .

● **المعنى الثانى** : ما يختص بالمخلوق فالله منزه عنه . والتحيز يحتمل معنيين : -

١ - أنه بائن من خلقه فهذا معنى حق إلا أنه لا يجوز التعبير عنه بهذا اللفظ المبتدع .

٢ - أن الله داخل العالم أو أن العرش محيط به فهذا معنى يتنزه عنه رب العالمين .

* **سابعاً** : أنه يلزم من استدل بهذا الطريق فى النفى والإثبات نظير ما ألزم به غيره نفياً أو إثباتاً(٤) .

* **ثامناً** : أن القانون الأكبر فى معرفة الصحة والفساد فى طرق الاستدلال هو ما يلى : -

١ - موافقتها لطرق الاستدلال فى الكتاب والسنة أو مخالفتها .

٢ - جريانها على موازين العقل الموزون بميزان الشرع أو عدمه .

٣ - استعمال السلف للطريق أو نظائره أو إعراضهم عنه .

٤ - بناء الطريق على التعبير بالألفاظ القرآنية المتمحضة فى الدلالة على الحق أو عدم اشتماله على مجمل الألفاظ .

* **تاسعاً** : أن القول فى باب الأسماء والصفات واحد فما لزم فى الأسماء لزم فى الصفات وما لزم فى الصفات لزم فى الأسماء وما لزم فى بعض الصفات لزم فى البعض الآخر .

* * *



---

(٤) انظر التدمرية ص (٥٤) .

الباب الخامس



فـــى



قوعد البحث والمناظرة فى باب الأسماء والصفات

□ التعريف بالباب الخامس □

فى هذا الباب نضع بين يدى القارىء الأصول العامة والأسس الكبرى للرد على من ضل فى باب الأسماء والصفات ، فهو مجموعة من أصول العقل وموازينه قد قرن بعضها ببعض لبيان الحق وإيضاحه ووضعه فى موضعه .

وفيه سبع قواعد : –

القاعدة الأولى : فى الرد على من نفى الصفات أو بعضها .

القاعدة الثانية : فى موجبات قيام الصفة بالموصوف .

القاعدة الثالثة : فى بطلان التعطيل .

القاعدة الرابعة : فى رجوع استدلال النافى للصفات على مذهبه بالبطلان .

القاعدة الخامسة : فى امتناع التمثيل فى ذات الرب تبارك وتعالى وأسمائه .

القاعدة السادسة : فى أن تعدد الصفات والأسماء كمال .

القاعدة السابعة : فى امتناع إطلاق الأسماء على الله مع عدم ثبوت الصفة منها له .

□ القاعدة الأولى □

فى الرد على من نفى كل الصفات أو بعضها

○ نص القاعدة :

القول فى الصفات كالقول فى الذات والقول فى بعضها كالقول فى البعض الآخر[1] .

○ التحليل اللفظى : -

القول فى الصفات : أى صفات رب العالمين المضافة إليه على سبيل الاختصاص ولفظها أعم من المراد بها فإن دلالة اللفظ تدخل فيها صفات المخلوق المضافة إليه وصفات الخالق المضافة إليه .

كالقول فى الذات: القول عند علماء العربية هو مادل جزؤه على جزء معناه كقولك محمد قائم فإن كلاً من محمد وقائم دال على جزء الجملة الخبرية ومجموعهما هو الإسناد الخبرى المراد به الكلام والكاف للتشبيه والمراد بالذات هى ذات الرب جل شأنه واللفظ أعم من ذلك إذ هو يشمل ذات الخالق والمخلوق والمعنى أنه كالكلام فى الذات وقد يعبر عنه بفرع الذات أى أن حكم الذات هو الأصل لما يجرى على الصفات من الأحكام .

والقول فى بعضها : ضمير الغائب المضاف إلى بعض فى قوله :

---

(١) انظر طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٦) .
الأسئلة والأجوبة الأصولية ص (٥٧) الروضة الندية ص (٢٣) شرح حديث النزول ص (١٠) وص (٢٣) .

(بعضها) راجع إلى الصفات والمراد بالقول الكلام فى هذا البعض نفياً وإثباتاً والمقصود بالبعض هو ما نفاه ناف من فرق الأمة المخالفة لسلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن نهج نهجهم أو أثبته .

كالقول فى البعض الآخر : أى كالكلام فيما أثبت من الصفات والأسماء متفقاً على إثباته بين السلف وغيرهم ممن خالفهم من طوائف الأمة إذ ما جاز على أحد المثلين جاز على مثيله الآخر[٢] وإنما قيد بالمتفق عليه بين السلف وغيرهم لأن المناظرة إذا لم تنبعث من أصل متفق عليه فإن كلاً من المتناظرين مؤيد لما يقول بما يعتقده دون خصمه مما يجعل المناظرة عديمة الجدوى غير موصلة للمطلوب .

○ **التحليل المعنوى** : -

هذه قاعدة شريفة اشتملت على أصلين عظيمين وأساسين كبيرين من أصول المناظرة والبحث فى باب الأسماء والصفات ذلك لأنهما قانون مستقيم وأصل مستقر مستمر ملزم لكل ذى عقل سليم وفكر مستقيم طالب للحق مريد له الإقرار بأسماء الله وصفاته والإيمان بها فهو مبنى على أنه لا فرق بين ذات الرب تبارك وتعالى وصفات كماله وأسمائه الحسنى فما جاز على ذات الرب جل شأنه من الأحكام العقدية جاز على أسمائه سبحانه وصفاته العلية (فإن الذات والصفات من باب واحد)[٣] لأن (الأصل فى هذا أن الكلام فى الصفات فرع عن الكلام فى الذات ويحتذى فى ذلك حذوه)[٤] فما يلزم البارى جل جلاله لذاته لزم صفاته وأسماءه والنصوص من القرآن والسنة

---

(٢) انظر طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٣٧) شرح الأصفهانية ص (٩).

(٣) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص (٢١ ، ٢٤) ونحوه الكواشف الجلية (٥٧) .

(٤) النفائس الحموية ص (١٢٤) الروضة الندية ص (٢٣) من قول الخطابى .

جاءت بإثبات الذات على وجه لا يماثله فيها أحد من المخلوقات والأمر فى إثبات الأسماء والصفات كذلك فهى معانى وجودية قائمة بالذات لا تماثلها سائر الصفات والأسماء ، وكما أن ذاته تقدس اسمه لا يعلم أحد كيفيتها وحقيقة كنهها فكذلك أسماؤه وصفاته لا يعلم كيفيتها أحد سواه فعلم بذلك عدة أمور جليلة هى :-

١ - أن المرجع فى باب الأسماء والصفات هو خبر الله وخبر رسوله لانقطاع طرق العلم بها إلا من جهته سبحانه .

٢ - نفى التمثيل بناء على نفيه عن ذات رب العالمين .

٣ - نفى العلم بكيفية الصفات إذ هو فرع نفى العلم بكيفية الذات فبان أن هذا الأصل مستعمل فى الرد على عدة طوائف : -

أ - الجهمية والمعتزلة النافين للصفات بدعوى أن إثباتها تمثيل لله بغيره من الموجودات .

ب - الرد على الأشاعرة القائلين بنفى الصفات الاختيارية بناء على استلزام إثباتها للتمثيل .

جـ - الرد على من سأل عن كيفية الصفات .

والأمر الجارى فى هذا الأصل المتقدم هو جار فى قسيمه الذى معناه أن إثبات بعض الصفات ونفى البعض الآخر مع ورود الكل فى الكتاب والسنة نوع تحكم تأباه العقول السليمة والأفكار المستقيمة إذ أن ما جاز على أحد المثلين نفياً وإثباتاً جاز على الآخر إذ لا فرق بين ما يثبت وما ينفى فما لزم الصفة لزم نظيرها من الصفات إذ هى تحذو حذوها وتجرى عليها أحكامها فإن كان التشبيه لازمها لزم نظيرها وإن كان لا يلزمها لم يلزم نظائرها إذ الحكم فى النظيرين واحد(٥) . فعلم بذلك أن ما ورد الكتاب والسنة به من أسماء الرب جل وعلا

(٥) انظر حديث النزول ص (٢٣) .

وصفاته كلها من باب واحد فما جاز على أحدهما جاز على الآخر فلا يصح نفى بعضها وإثبات البعض الآخر بدعوى التشبيه فيما نفى إذ لا فرق فى الحقيقة بينهما لأن كلاً منهما من جنس الآخر والعقل يستلزم عدم التفريق بين المتشابهات والجمع بين المتوافقات والشرع مؤيد للعقل الصحيح ذى المقياس السليم فكان هذا الأصل بذلك قاطعاً فى رد دعوى جملة من الطوائف المنسوبة للأمة وهى : –

١ – الأشاعرة ومن نحا نحوهم ممن يثبت بعض الصفات الخبرية وينفى البعض الآخر منها .

٢ – المعتزلة النافين للصفات مع إثباتهم للأسماء الحسنى .

٣ – الجهمية النفاة للأسماء والصفات ومن اتخذ طريقهم من الفلاسفة والملاحدة .

فاشتمل هذا الأصل على عدة أمور هى : –

١ – إثبات الصفات الواردة فى الكتاب والسنة بلا فرق بينهما .

٢ – أن إثبات الصفات لله رب العالمين لا تشبيه فيه ولا تمثيل .

٣ – أن إثبات البعض ونفى البعض تحكم ترفضه العقول السليمة .

٤ – أن الصفات كلها من باب واحد فما لزم أحدهما لزم نظيره الآخر .

○ **فقه القاعدة :**

علم مما تقدم أن مبنى القاعدة على التسوية بين المتشابهات وعدم التفريق فى الأحكام بين المتجانسات ومما يزيدها وضوحاً وكمالاً تطبيقها على أساليب البحث والمناظرة حتى يظهر أثرها فى إلزام الخصم وإثبات الحق وإدانته به وذلك على مبحثين : –

أحدهما تطبيق الأصل الأول وهو أن القول فى الصفات كالقول فى

الذات وذلك على شقين :

الشق الأول : بيانه بطلان التكييف وهو حكاية حقيقية الصفة كما هو متصف بها تعالى فيقال لمن طلب ذلك : كيف هو فى ذاته فإن قال : لا يعلم كيفية ذاته إلا هو قيل له : وكذلك صفته فهى فرع ذاته فكيف تطالبنى بكيفية صفة أنا أجهل كيفية المتصف بها لأن الصفة تابعة للذات وفرع منها (إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف)[٦] .

ومثاله : أن يقول قائل : كيف سمعه وبصره وكلامه وحياته ونحو ذلك فيقال له : أعلمنى ما كيفية ذاته فإن قال : لا أعلم ذلك قيل له : وهكذا أنا لا أعلم كيفية سمعه ولا بصره ولا كلامه ولا حياته لأن معرفة حقيقة اتصاف الرب بها فرع معرفتنا بحقيقة ذاته ونحن لا نعلم حقيقة الذات فموجب ذلك شرعاً وعقلاً جهلنا بحقيقة الصفات[٧] .

الشق الثانى : بيانه بطلان التمثيل وهو دعوى أن إثبات الصفات مساواة له بالمخلوقات فيقال لمن ادعى ذلك : ما قولك فى ذات ربك هل يماثله فيها أحد من الموجودات ، فإن قال : لا . قيل له : فكما أن إثباتك لذاته لا يستلزم التشبيه والتمثيل فكذلك إثبات صفاته لا يستلزم ذلك إذ هى فرع الذات والقول فيها وفى صفاتها قول واحد .

ومثاله : أن يقول : إذا قلنا لله سمع وبصر وكلام مثلناه بالموجودات قيل له : ما قولك فى ذاته هل تثبتها على أنها مماثلة للمحدثات ، فإن قال : لا . قلنا: وكذلك سمعه وبصره وكلامه لا يشبه سمع وبصر وكلام

---

(٦) التدمرية ص (١٧) .

(٧) انظر التدمرية ص (١٧) والعقيدة فى الله (٢٠٨) مجموع الرسائل المفيدة عن عقيدة ابن شيخ الحزاميين ص (٣٠٩ - ٣١٠) .

المخلوقات[٨] وهذا يقال لكل من الطوائف التالية : -

١ - الأشاعرة القائلين بنفى بعض الصفات .

٢ - المعتزلة القائلين بنفى الصفات .

٣ - الجهمية القائلين بنفى الأسماء والصفات .

إذ الكل نفى ما نفى بدعوى أن ما نفاه مستلزم لتمثيل رب العالمين بغيره من المحدثات والمخلوقات .

المبحث الثانى فى تطبيق الأصل الثانى وهو أن القول فى بعض الصفات كالقول فى البعض الآخر وله ثلاث طرق : -

الطريق الأول : الرد به على من نفى بعض الصفات دون البعض الآخر وهم الأشعرية فإنهم ينفون الأفعال الاختيارية كالمحبة والغضب والاستواء والنزول والمجيء ونحوها . فإنهم يقولون : إن إثبات هذه الصفات الاختيارية يستلزم التمثيل ومن المعلوم أنا وإياهم متفقون على إثبات الصفات السبع الحياة والعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام[٩] فيقال لهم بناء على ذلك : إنه لا فرق بين ما نفيتم وبين ما أثبتم فإنكم نفيتم الصفات الاختيارية بناء على أنه يلزم من إثباتها تمثيل الله بالمحدثات والمخلوقات فيلزمكم فيما أثبتموه التمثيل كذلك ، فإن قالوا : لا نعقل فى الشاهد محبة وغضباً واستواء ونزولاً إلا ما هو حادث .

قيل لهم : ونحن كذلك لا نعقل سمعاً وبصراً وإرادة إلا ما هو حادث .

فإن قالوا : إن المحبة والغضب والنزول والمكر ونحوها لا تليق بالله .

---

(٨) انظر التدمرية ص (١٣) مجموع الرسائل المفيدة عقيدة ابن شيخ الحزاميين ص (٣١٠) .

(٩) انظر مجموع الرسائل المفيدة عقيدة ابن شيخ الحزاميين ص (٢٠٩) .

قيل لهم : والأمر فى السمع والبصر كذلك إذ هى من باب واحد .

فإن قالوا : السمع والبصر والإرادة والقدرة لائقة بجلال الله وعظمته .

قلنا : والمحبة والغضب والنزول كذلك لائقة بجلال الله .

فإن قالوا : الغضب غليان القلب لطلب الانتقام .

قيل لهم : والإرادة ميل النفس لجلب نفع ودفع ضر .

فإن قالوا : هذه إرادة المخلوق .

قيل : وهكذا الغضب الذى ذكرتموه هو غضب المخلوق وهكذا الأمر فى النزول والاستواء والمحبة .

فإن قالوا : لا حقيقة للمحبة والنزول ونحوها إلا ما هو مختص بالمخلوق .

قيل لهم : والأمر فى الإرادة والقدرة ونحوها كذلك(١٠) .

وهكذا يجرى الأمر فمهما قالوا لزمهم فى كل ما أثبتوه جنس ما يلزمهم فيما نفوه والعكس صحيح .

الطريق الثانى : الرد على المعتزلة القائلين بنفى الصفات دون الأسماء فيقال لهم : نحن وإياكم متفقون على إثبات الأسماء الحسنى . فإن لزم التشبيه فى الصفات فهو لازم فى الأسماء إذ هما من باب واحد ..

فإن قالوا : الأسماء جاء الكتاب والسنة بإثباتها فلا يلزم قيل لهم وكذلك جاء الكتاب والسنة بإثبات الصفات فلا يلزم أو يقال لهم : انفوا الأسماء كما نفيتم الصفات .

---

(١٠) انظر التدمرية ص (١٣) شرح النزول ص (٢٤) الكواشف الجلية ص (١٣٥) .

فإن قالوا : كيف ننفيها وقد جاء القرآن والسنة بها . قيل : إذا أثبتم الصفات فإن القرآن والسنة جاء بها إذ هما من باب واحد .

فإن قالوا : إثبات الصفات يستلزم تعدد القدماء . قيل لهم : وكذلك الأمر فى الأسماء الحسنى .

فإن قالوا : هى أسماء لذات واحدة وهو أمر يدل عليه العقل قيل : وكذلك الصفات فهى صفات لموصوف واحد . وهو معلوم بالعقل .

وهكذا الأمر مهما قالوا : فإن ما يقولونه فى الأسماء يلزمهم فى الصفات نفياً وإثباتاً .

الطريق الثالث : فى الرد على الجهمى النافى للأسماء والصفات المثبت للذات . يقال له : نحن وإياكم متفقون على إثبات الذات وأنها لا تشبه الذوات فما تقول فيما يقال على الصفات فإن قال : الصفات من طبائع المخلوقات . قيل له : وهكذا الذات فإنها من طباع المخلوقات فإن قال : ذاته غير ذاتهم . قيل له : وكذلك صفاته غير صفاتهم . فإن قال : الصفات لا تليق به فهى تطلق على المخلوق قيل وهكذا الذات لا تليق به لأنها تطلق على المخلوق كقولهم[11] : ذات محمد فمهما يقول فى الصفات ينعكس عليه فى الذات إذ القول فى البعض كالقول فى نظيره الآخر .

فيتحصل من هذا : –

● **أولاً** : أنه يلزم النافى فيما أثبته نظير مايلزمه فيما نفاه وهو نوعان : –

أ – أن القول فى الصفات كالقول فى الذات .

---

(١١) انظر مختصر الصواعق (٢٨/١) .

ب - أن القول فى البعض كالقول فى البعض الآخر .

● **ثانياً** : أنه يلزمه فى المعنى المؤول به نظير ما يلزمه فيما أوله .

فإذا ما أول صفة المحبة بالرضا فقيل له : إذاً أنت تثبت الرضا فيقول : لا بل الرضا بمعنى المحبة فيطلب منه إثبات المحبة فيضطر إلى تأويلها .

وهكذا يجرى الأمر فى جميع حالاته فما أن ينفى حق بباطل إلا ولزمه فيما أثبته من الحق باطل مالزمه فى المنفى حتى نفاه فهو بين أمرين : -

أ - إما أن يثبت فيرجع إلى مذهب السلف .

ب - وإما أن ينفى فلا يزال ينتقل من قول إلى قول ومن اضطراب إلى آخر .

* * *



□ القاعدة الثانية □

فى موجبات قيام الصفة بالموصوف

○ نص القاعدة :

(إن الصفة متى قامت بموصوفها لزمها أمور أربعة أمران : لفظيان وأمران : معنويان فاللفظيان ثبوتى وسلبى فالثبوتى : أن يشتق للموصوف منها اسم والسلبى : أن يمتنع الاشتقاق لغيره ، والمعنويان ثبوتى وسلبى فالثبوتى : أن يعود حكمها إلى الموصوف ويخبر بها عنه والسلبى : أن لا يعود حكمها إلى غيره ولا يكون خبراً عنه)[1] .

○ التحليل اللفظى : -

١ - **إن الصفة** : (الصفة هى المعنى القائم بالذات)[2] والمراد بها جنس الصفات المختصة سواء كانت مضافة للرب أو العبد على وجه التعيين والتقييد بأحدهما .

٢ - **متى قامت بموصوفها** : أى نسبة إليه على سبيل الاختصاص به بأن قيل : سمع الرب أو سمع العبد فلزمتها لوازم الموصوف بها .

٣ - **لزمها أمور أربعة** : أى جرت عليها أحكام أربعة ترجع إلى نوعين[3]: -

---

(١) بدائع الفوائد (١٦٦/١) ونحو شرح الأصفهانية ص (٦٣) .

(٢) شرح النونية (٣٨٢/١) .

(٣) شرح الأصفهانية ص (٦٣) .

● **أحدهما** : أحكام عقلية تعتبر من لوازم العقل السليم الموافق للشرع .

● **الثانى** : أحكام سمعية لغوية دلت عليها نصوص الشرع ولغة العرب .

٤ - **أمران لفظيان وأمران معنويان** : شروع فى البيان والتفصيل فأما الأمران اللفظيان فمرجعهما ماتقدم من السمع واللغة . وأما الأمران المعنويان فمرجعهما ماتقدم من العقل الموافق للسمع .

٥ - **فاللفظيان ثبوتى وسلبى** : تقسيم لما يرجع للسمع واللغة .

فأما الثبوتى : فهو ما رجع إلى أمور تدل على ثبوت الصفة للموصوف .

وأما السلبى : فهو مارجع إلى أمور تدل على سلب الصفة عما سوى الموصوف بها .

وجماع الأمرين أن يقال : تدل على أمور تثبت الصفة للموصوف وتنفيها عما سواه .

٦ - **فالثبوتى أن يشتق للموصوف منها اسم** : المراد بالاشتقاق هو الاشتقاق اللغوى بأن يؤخذ من الصفة اسم مشتق مناسب لها فى المعنى كأن يؤخذ من صفة العلم عليم ومن صفة السمع سميع .

٧ - **والسلبى أن يمتنع الاشتقاق لغيره**: بأن لا يؤخذ من الصفة التى نسبت إلى الموصوف اسم على وزن فاعل لغيره فإذا اشتق لزيد من الناس من صفته العلم الاسم المشتق عالم لم يجز أن تكون هذه الصفة المنسوبة إليه لغيره .

٨ - **والمعنويان ثبوتى وسلبى** : تقسيم لما يرجع إلى العقل الموافق للسمع .

فأما الثبوتى: فهو مارجع إلى أمور توجب رجوع حكم الصفة لموصوفها .

وأما السلبى:فهو مارجع إلى أمور توجب نفى نسبة حكم الصفة عما

سوى الموصوف بها .

وجماع الأمرين أن يقال : تدل على رجوع حكم الصفة للموصوف ونفيه عما سواه .

٩ - **فالثبوتى أن يعود حكمها إلى الموصوف** : وحكم الصفة (هو نسبة الصفات إلى متعلقاتها بحيث تقتضى آثارها اقتضاء ظاهراً)[٤] (وقد يراد بالحكم الإخبار عن آثار الصفة والأول هو المراد هنا وعودها إليه بأن تنسب إلى الموصوف على وجه الاختصاص به .

١٠ - **ويخبر بها عنه** : العطف هنا يقتضى المغايرة والمراد بالإخبار هنا نسبة آثارها له على وجه الاختصاص به .

١١ - **والسلبى أن لا يعود حكمها إلى غيره** : بأن لا ينسب حكم الصفة المختصة بالموصوف بها إلى موصوف آخر غير المتصف بها .

١٢ - **ولا تكون خبراً عنه** : فلا تنسب آثار الصفة لغير الموصوف بها .

○ التحليل المعنوى :

إن الصفة إذا استعملت مضافة إلى موصوفها مختصة به تابعة له فى جميع لوازمه تعلق بها نوعان من الأحكام : -

● **الأول** : أحكام لفظية مرجعها إلى الوضع العربى والاستعمال الشرعى وهى حكمان : -

أ - حكم ثبوتى : يرجع إلى أمور وجودية يطلب تحقيقها وهو أن يطلق على الموصوف بها الاسم المشتق فى المعنى منها فيجرى اسم الفاعل الموافق لها فى المعنى عليه[٥] .

---

(٤) شرح النونية (١/٣٨٢) .

(٥) انظر بدائع الفوائد (١/١٦٦) شرح الأصفهانية ص (٦٣) الفتاوى الكبرى (٥/١٠٨) و (١١٢-١١٣) .

ب - حكم سلبى يرجع إلى أمور عدمية يطلب سلبها عن الموصوف وهو أن لا يشتق الاسم منها لغير الموصوف بها فلا تجرى اسم الفاعل الموافق لها فى المعنى على غيره[٦] .

وهذان الحكمان مختصان بما (إذا كانت الصفة مما يشتق لمحلها منها اسم كما إذا قام العلم أو القدرة أو الكلام أو الحركة بمحل قيل عالم أو قادر أو متكلم أو متحرك بخلاف أصناف الروائح التى لا يشتق لمحلها منها اسم)[٧] .

الثانى : أحكام معنوية ترجع إلى ضرورة العقول وهى والحالة هذه لا تخالف الشرع بل توافقه وهى حكمان : -

أ - حكم ثبوتى يرجع إلى أمر وجودى يطلب تحقيقه وهو عود حكم الصفة إلى موصوفها بحيث تنسب الصفة إلى متعلقاتها فتظهر آثارها عليها)[٦] .

ب - حكم سلبى وهو يرجع إلى أمر عدمى يطلب عدمه وهو سلب قيام حكم الصفة عن غير الموصوف بها بأن لا ينسب حكمها إليه[٦] .

وهذه الأمور معتبرة فى (سائر الصفات التى تشترط لها الحياة)[٨] .

○ فقه القاعدة :

وتتبين فوائد القاعدة فى عدة أمور : -

○ الأمر الأول :

بإجرائها على أفرادها :

---

(٦) انظر بدائع الفوائد (١٦٦/١) شرح الأصفهانية ص (٦٣) الفتاوى الكبرى (١٠٨/٥) و (١١٢ - ١١٣) .

(٧) شرح الأصفهانية ص (٦٣) . (٨) شرح الأصفهانية ص (٧) .

فإن صفة السمع مثلاً إذا نسبت للرب أو للعبد جرت عليها الأربعة الأحكام وهى : -

● **الأول** : أن يثبت للمتصف بها اسم مشتق منها فيقال سميع صفة مشبهة باسم الفاعل .

● **الثانى** : أنه إذا وصف الرب بها لم يجز أن تنسب إلى العبد والعكس إذا نسبت للعبد لم تجز نسبتها إلى الرب .

● **الثالث** : أن ينسب حكم السمع إليه بأن تنسب هذه الصفة إلى متعلقاتها وهى المسموعات فتقتضى آثارها من تعظيم الله السميع كما فى قوله : ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾(٩) وبيان فضل المسموع له كما فى قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾(١٠) .

● **الرابع** : نفى حكم السمع عن غير الموصوف به فإذا نسب إلى الرب نفت هذه النسبة السمع المضاف إلى الرب عن العبد وإذا أضيفت صفة السمع إلى العبد منعت هذه النسبة اتصاف الرب بها .

○ الأمر الثانى :

إبطال التمثيل لأن الصفة إذا أضيفت إلى موصوفها لم يجز أن تنسب إلى غيره فالصفات المضافة إلى الله لا تضاف إلى غيره .

○ الأمر الثالث :

أن اتفاق الرب والعبد فى بعض الصفات ليس تمثيلاً لأن نسبة كل صفة لأحدهما تنفى كونها صفة للآخر فصفة الرب غير صفة العبد .

○ الأمر الرابع :

أن الموصوف تتعلق به ستة أمور هى : -

---

(٩) سوره الشورى آية (١١) .

(١٠) سورة المجادلة آية (١) .

أ - صفة الموصوف .

ب - اسمه المشتق من هذه الصفة .

جـ - حكم الصفة .

د - متعلقاتها .

هـ - آثارها .

و - الإخبار بالصفة عنه .

○ **الأمر الخامس :**

إبطال قول المعتزلة والجهمية من أن الكلام صفة الله مخلوقة فى الشجرة إذ نسبتها إلى الله تمنع كونها من الشجرة ونسبتها إلى الشجرة مانعة من كونه كلاماً لله .

○ **الأمر السادس :**

أن الصفة تابعة للموصوف كمالاً ونقصاً فصفة العبد تلزمها لوازم مناسبة للعبد وصفة الرب تلزمها لوازم مناسبة للرب .

○ **الأمر السابع :**

أن حكم الصفة هو النسبة بين الصفة ومتعلقاتها وأن المتعلقات هى نفس المخلوقات التى تعلقت بها الصفة .

○ **الأمر الثامن :**

أن الإخبار بالصفة عن الموصوف نتيجة من نتائج نسبتها للموصوف فيقال : سمع بالماضى ويسمع بالمضارع وهو سميع سمعه أحاط بجميع المسموعات .

○ **الأمر التاسع :**

أن اشتقاق الاسم خاص بما دل الكتاب والسنة على إباحة الاشتقاق منه وما دل على المنع منه لم يجر عليه حكم الاشتقاق كالصفات المستعملة فى سياق المقابلة الجزائية كالكيد والمكر ونحوه أو فى سياق يدل على المدح والذم .

○ **الأمر العاشر :**

أن توحيد الأسماء والصفات تشترك أنواع الأدلة فى الدلالة على ثبوته لغوية ، وشرعية ، وعقلية .

* * *



□ القاعدة الثالثة □

فى بطلان التعطيل

○ **نص القاعدة :**

(إن جحد الأسماء والصفات إنكار للذات)[1] .

○ **التحليل اللفظى :**

إن جحد الأسماء والصفات :

الجحد هو الإنكار وعدم الإيمان وهو فى باب الأسماء والصفات يشمل ثلاثة أمور : -

- **الأول** : الإلحاد فيها بإنكارها جملة وتفصيلاً .
- **الثانى** : تعطيلها بإنكار ما دلت عليه من معان كمالية ونعوت جمالية .
- **الثالث** : تحريفها بجعلها دالة على معانى ليست هى دلالتها الوضعية والشرعية التى سيقت فى النص من أجلها وإنما جعلنا الأسماء كالصفات فى ذلك لأن من أنكر الاسم أنكر دلالته على الصفة فى إطار إنكاره العام .

إنكار للذات :

هذا هو لازم جحد الأسماء والصفات والمراد به إنكار وجودها وحقيقتها وماهيتها و (لفظ الذات تأنيث ذو ولفظ ذو مستلزم للإضافة وهذا

---

(١) مجموع تفسير ابن تيمية ص (١٣٠) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٣٣٥) الكواشف الجلية ص (٢٦٠) التدمرية ص (٧) التنبيهات السنية ص (٢٤) .

اللفظ مولد وأصله أن يقال ذات علم وذات قدرة وذات سمع .. ويقال فلانة ذات مال وجمال ثم لما علموا أن نفس الرب ذات علم وقدرة وسمع وبصر رداً على من نفى صفاتها عرفوا الذات وصار التعريف يقوم مقام الإضافة بحيث إذا قيل الذات فهو ذات كذا فالذات لا تكون ذات علم وقدرة ونحوه من الصفات لفظاً ولا معنى)[٢] فعلم بهذا أن الذات غير النفس لغة وشرعاً .

فأما اللغة فلما تقدم من بيان أصلها اللغوى .

وأما الشرع فلعدم ورود ذلك فى الكتاب والسنة وعن سلف الأمة وعلمائها .

وهذا الباب مبناه على الأخبار القرآنية والنصوص النبوية وصفاً وتسمية وإنما جاء إطلاق الذات على النفس اصطلاحاً للمتكلمين وعنهم أخذ .

○ **التحليل المعنوى :**

هذا أصل جليل يتبين من خلاله فضاحة ما تتزعمه الجهمية ومن نهج نهجهم ممن نفى صفات رب العالمين وأسمائه الحسنى اللذين هما الطريق الأعظم لمعرفته وتقديره حق قدره والعلم بما له من كمال وجمال وجلال وتقرير هذا الأصل يتضح بعدة أمور : -

● **الأول** : أن من القواعد الكبرى التى اتفق عليها عقلاء بنى آدم (أن الذات الموجودة فى نفس الأمر مستلزمة للصفات فلا يمكن وجود الذات مجردة عن الصفات)[٣] .

● **الثانى** : دلالة الاستعمال اللغوى للفظ الذات على امتناع وجود ذات

---

(٢) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٧٨) .

(٣) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٧٨) .

لا صفات لها إذ هى مؤنث ذو ولفظ ذو مستلزم للإضافة والتعريف نائب مناب الإضافة فصار معناها الموصوفة بالصفات[٤] .

● **الثالث** : أن من أثبت ذاتاً لا صفة لها فهو بمنزلة (من قال أثبت إنساناً لا حيواناً ولا ناطقاً ولا قائماً بنفسه ولا بغيره ولا قدرة ولا حياة ولا حركة ولا سكون ونحو ذلك ، أو قال : أثبت نخلة ليس لها ساق ولا جذع ولا ليف ولا غير ذلك ، فإن هذا يثبت ما لا حقيقة له فى الخارج ولا يعقل[٥] .

● **الرابع** : أن فرض معرفة ذات لا صفة لها ثبوتية أو سلبية ممتنع لأن ما كان كذلك فلا وجود له وما ليس كذلك لا يعرف ما هو فضلاً عن أن يكون هو الله[٦] .

● **الخامس** : أن الصفات لازم الذات وإذا قدر عدم اللازم عدم الملزوم[٧] .

● **السادس** : أن الصفات داخلة فى مسمى الذات فإذا قدر عدمها قدر عدم الذات[٨] .

● **السابع** : أن وجود ما لا صفة له فرض يفرضه الذهن وما قبله لا يلزم أن يكون فى الخارج إذ ربما فرض الذهن المستحيلات والممتنعات فيلزم من نفى الصفات إنكار الذات لأن الوجود الذهنى وجود خيالى لا تحقيق له فى العيان .

---

(٤) انظر تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٧٨) .
(٥) شرح حديث النزول ص (٨) .
(٦) انظر جواب أهل العلم والإيمان ص (١٠٤) .
(٧) مجموعة تفسير ابن تيمية ص (٣٧٧) .
(٨) انظر مدارج السالكين (٣/٣٦٢) .

● **الثامن** : من نفى الصفات لزمه الجمع بين المتناقضات إذ ما لا صفة له ليس موجوداً وهو يفرض بنفيه الصفات قدمه ووجوده فى آن واحد فهو عنده موجود ولا صفة له وما لا صفة له لا حقيقة له فجمع بين النقيضين وما يجتمع فيه النقضان يمتنع وجوده عقلاً وشرعاً فكان فرض عدم الصفات فرضاً لعدم وجود الذات .

● **التاسع** : أن مما اتفق عليه عقلاء بنى آدم امتناع وجود قائم بنفسه لا صفة له وفرض وجوده بدونها فرض لوجود الممتنع فى العيان وهو ممتنع[٩] هذا واعلم أن ما تقدم من الوجوه فى الصفات فهى لازمة فى الأسماء لأن أسماء الله الحسنى هى فى ذاتها صفات فتقدير نفيها نفى للذات كذلك .

واعلم أن هذا اللزوم يشترك فيه الملحد فى صفات الله وأسمائه والمعطل لها والمحرف ، وذلك لأن الملحد أنكرها وما تدل عليه بالكلية فلا هى صفات ولا أسماء ولا هى دالة على معانى كمال وجمال .

والمعطل منكر لمعانيها ومدلولاتها مجرياً لألفاظها فهو يمر بها مرّ الأعجمي لا يفقه منها شيئاً ولا يعتقد مدلولها .

والمحرف ناف لمدلولها مفسر له بالمعانى الباطلة والصارفة عن المعنى الحق الذى دلت عليه .

اجتمع الكل على نفى الصفات والأسماء فكان لازماً لهم إنكار الذات .

○ **فقه القاعدة** :

● **أولاً** : وجوب إثبات الأسماء والصفات وأنه الحق الذى هو أصل الإيمان بوجود الرب عز وجل وحقيقته .

---

(٩) انظر نقض تأسيس الجهمية (١٠٢/١) .

● **ثانياً** : أن حقيقة من لا يؤمن بأسماء الله وصفاته أنه لا يؤمن برب مقصود ولا بإله معبود .

● **ثالثاً** : أن صفات الرب عز وجل من مكونات ذاته .

● **رابعاً** : أن نفس الرب جل وعلا والتى هى صفته غير الذات المستعملة فى عرف المتكلمين .

● **خامساً** : أن الذات ليست صفة لله ولا اسماً من أسمائه واستعمالها فى باب الخبر عنه تعالى يراد به إثبات ما تدل عليه من مدح وثناء وهو كون الرب جل شأنه موصوفاً بالصفات .

● **سادساً** : أنه لا يستعمل فى حق الله سبحانه وتعالى وصفاً واسماً وخبراً ما كان عدماً أو يستلزم العدم .

● **سابعاً** : أن القول بزيادة الصفات على الذات قول مبتدع والقول الصحيح أن يقال الله بصفاته وأسمائه إله واحد .

● **ثامناً** : أن صفات الله وأسماءه قديمة غير مخلوقة وذلك لأن ما تنعدم الذات بنفيه هو منها وما كان من الله فهو ليس بمخلوق أسوة بذاته .

● **تاسعاً** : أن اللوازم الباطلة دليل على فساد القول الملزوم وإن لم يلتزم من صاحب القول .

● **عاشراً** : أن لازم القول الصحيح صحيح وهذا فيه دليل على صحة مذهب السلف لأن إثبات الصفات يستلزم إثبات الذات .

● **الحادى عشر** : أن الكلام فى الذات كالكلام فى الصفات (فلا توجد الصفات بدون ذات ولا الذات بدون الصفات)[١٠] . فثبوت

---

(١٠) تنبيه ذوى الألباب السليمة ص (٧٩) .

الصفات يستلزم وجود الذات وعدم الصفات يستلزم عدم الذات .

● **الثانى عشر** : أن من نفى الصفات لم يقدر الله حق قدره .

● **الثالث عشر** : (أن الذات المجردة عن الصفات لا حقيقة لها)[11] .

● **الرابع عشر** : أن التعطيل شر من الشرك لأن المعطل جاحد للذات أو لكمالها وهو جحد لحقيقة الألوهية[12] .

● **الخامس عشر** : أن الفروض الذهنية التجريدية لا توجد فى خارج الذهن بل وجودها فى العيان مستحيل .

* * *



(١١) موافقة صريح المعقول (١/١٤٦) .

(١٢) انظر التنبيهات السنية ص (٢٤) .

□ القاعدة الرابعة □

فى رجوع استدلال النافى للصفات على مذهبه بالبطلان

○ **نص القاعدة :**

(إنه يلزم المثبت فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو وأثبت المثبت)[1] .

○ **التحليل اللفظى :**

إنه يلزم : أى يجب عليه شرعاً وعقلاً .

المثبت : هو من أثبت بعض الصفات أو أثبت الأسماء دونها أو أثبت الذات والمراد به هنا ثلاث طوائف : -

- **الأولى :** الأشعرية فى إثباتها بعض الصفات ونفى البعض الآخر .
- **الثانى :** المعتزلة فى إثباتها الأسماء دون الصفات .
- **الثالثة :** الجهمية النافية للأسماء والصفات مع إثبات الذات .

فيما أثبته : أى من الصفات إن كان أشعرياً ومن الأسماء إن كان معتزلياً والذات إن كان جهمياً فظهر أن المراد بالمثبت هنا هم أهل البدع نظراً لجوانب إثبات الصفة والاسم والذات .

نظير : هو الشبيه والمثيل أى مثل .

---

(١) شرح حديث النزول ص (٢٣) .

ما ألزمه : أى فرض لزومه هو وإن كان خصمه ينكر هذا اللزوم .

لغيره : المراد بالغير هنا هو المثبت لما نفاه سواء كان سلفياً أو أشعرياً إذ يلزم السلف الأشعرية إثبات ما نفوه من الصفات ويلزمون المعتزلة إثبات الصفات كلها ويلزمون الجهمية إثبات الأسماء والصفات ويلزم كل من الفرق الأشعرية والمعتزلة والجهمية كل واحد منها بإثبات ما نفاه خصمه فالأشعرية تلزم المعتزلة إثبات ما أثبتوه من الصفات ، والمعتزلة تلزم الأشعرية نفى ما أثبتوه من الصفات ، والجهمية تلزم الطائفتين نفى الأسماء والصفات وهما يلزمانها بإثبات ما أثبتا .

وأثبت المثبت : أى ويبقى ما أثبت الصفات والأسماء كلها بلا خسارة ولا اعتراض إذ هو لم يفرق بين المتجانسات ولا جمع بين المتناقضات ، فهو يحتج بكل ما يقوله الأشعرى فى إثبات ما أثبته على المعتزلى فى إثبات ما نفاه ويحتج بكل ما يقوله المعتزلى فى نفى ما نفاه على الأشعرى فى نفى ما أثبته أو إثبات ما نفاه وبحجة كل منهما على الجهمى فى إثبات ما نفاه فكان له الكسب من جهتين : –

- **الأولى** : أنه مثبت لكل ما أثبته الطائفتان .
- **الثانية** : أنه قوى حجته بضرب كل خصم له بحجة صاحبه فكانت حجة كل واحد منهما على الآخر كسب له وهذا يدل على بطلان المذهبين فى النفى فيسلم له الإثبات فى الكل وهو المطلوب .

○ **التحليل المعنوى** : –

هذا تقرير لبطلان مذهب كل من الأشعرية والمعتزلة والجهمية وذلك بطريقتين : –

أحدهما : عكس استدلال كل واحد منهما على نفسه وبيانه بأن يقال

للأشعرى مثلاً إن ما أثبته من الصفات يلزمك بإثبات ما نفيت إذ لا فرق بين المثبت والمنفى ، فإن لزم التشبيه والتجسيم والتحيز ونحوها مما تحتج به فى جانب النفى فإن ذلك لازم لك فى جانب الإثبات لا محالة ، فإن قلت إنى فيما نفيت لم أجد فى الشاهد منه إلا ما هو صفة لجسم قيل لك وكذلك ما أثبته فإنه لا يعرف فى الشاهد متصف به إلا ما هو جسم .

ويقال للمعتزلى : إن ما أثبته من الأسماء هو نظير لما نفيته من الصفات فإن/كان إثبات الأسماء لا محذور فيه أصلاً فكذلك إثبات الصفات لا محذور فيه أبداً وإن لزم فى الصفات ما هو محذور لزمك ذلك فى الأسماء إذ لا فرق بينهما وعلى هذا فكل قول قلته فى الأسماء فهو لازمك فى الصفات نفياً وإثباتاً .

ويقال للجهمى : إن ما أثبته من الذات يلزمك إثبات الأسماء والصفات إذ الصفات والذات من باب واحد فما لزمك فى أحدهما لزمك فى الآخر .

● **الثانى** : إرجاع حجة كل منهم على مذهب الآخر بالبطلان وذلك لأن الأشعرى يقول للمعتزلى : إن ما أثبته مماثل لما نفيته فإن صح إثبات المثبت وجب إثبات المنفى ، وإن صح نفى المنفى صح نفى المثبت فأنت بين أمرين أن تثبت المنفى أو تنفى المثبت ولا خراج لك من ورطتك إلا بأحدهما .

ويقول المعتزلى للأشعرى : أن ما نفيته من الصفات نظير ما أثبته منها فأنت بين أحد أمرين : إما أن تنفى الكل أو تثبت الكل ولا مخرج لك من التناقض إلا بأحد الفرضين(٣) .

---

(٣) انظر شرح حديث النزول ص (٢٣) .

ويقول الجهمى لهما : إن كل حجة استعملتموها فى نفى الصفات كلها أو بعضها فهى حجة لى فى نقض جانب الإثبات عندكما وكل حجة لكما على نفى الصفات أو بعضها فهى حجة لى فى نفى الأسماء كذلك فيلزمكم نفى الأسماء والصفات .

والسلفى بفعله هذا قد أحرز رأس ماله وهو إثبات الأسماء والصفات وجاء على هذه المذاهب بالبطلان فكل حجة للأشعرى على المعتزلى فى إثبات ما أثبته فهى حجة للسلفى فى إقامة الحجة على المعتزلى وكل حجة للمعتزلى على الأشعرى فى نفى ما نفاه فهى حجة للسلفى فى إقامة الحجة على الأشعرى وكل حجة احتج بها الأشعرى والمعتزلى فى جانب الإثبات فهى حجة السلفى على الجهمى فى إثبات الأسماء والصفات ، وكل حجة احتج بها الجهمى فى جانب النفى فهى حجة للسلفى على الأشعرى والمعتزلى فى نفى ما أثبتوا أسوة بما نفوه أو إثبات الكل كما هو الحال فى اعتقاد السلفى . وبذا يعلم أن السلفى قد حاز قصب السبق من جهتين : -

- **الأولى** : إثبات ما هو عليه من الحق وصيانته .
- **الثانية** : كسر كل خصومه ببيان بطلان مذاهبهم .

○ **فقه القاعدة** : -

بتقرير المراد من هذه القاعدة تتبين النتائج التالية : -

- **الأولى** : (أن من نفى شيئاً من صفات الله بمثل هذه الطريقة فإن نفيه باطل لم يرد الشرع بإثباته ولا دل أيضاً عليه العقل فكيف ينفى بمثل ذلك ما دل الشرع والعقل على ثبوته[٤] .

- **الثانية** : بطلان طريقة من استدل فى النفى والإثبات بلزوم التشبيه

---

(٤) شرح حديث النزول (٢٨ - ٢٩) .

والتجسيم والتحيز ونحوها لأنه (إذا كان لازماً على كل تقدير علم أن الاستدلال به على نفى الملزوم باطل فإن الملزوم موجود ولا يمكن نفيه بحال)[٥] .

● **الثالثة** : أنه (لا يوجد الاستدلال بنفى أو إثبات التشبيه أو التجسيم ونحوه فى كلام أحد من سلف الأمة وأئمتها)[٥] .

● **الرابعة** : (أن من نفى شيئاً وأثبت شيئاً مما دل الكتاب والسنة على إثباته فهو متناقض لا يثبت له دليل شرعى ولا عقلى بل قد خالف المعقول والمنقول)[٦] .

● **الخامسة** : أن جميع ما يلزم به الأشعرية السلف فى إثباتهم الاستواء والنزول واليد والوجه والقدم والضحك ونحوها من الصفات هو لازم للأشعرية فيما أثبتوه من الصفات السبع الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والكلام[٧] . وكذلك يلزم المعتزلة فى الأسماء ما ألزموا السلف الصالح به فى إثباتهم الصفات .

● **السادسة** : أن العقل موافق للشرع فى دلالته على إثبات الصفات .

● **السابعة** : (أن كل مايستدل به الجهمى على نفى الأسماء والصفات يمكن منازعة أن يستدل به على الموجود الواجب)[٧] فإثبات الذات يلزم إثبات الأسماء والصفات وهذا أصل فى بطلان مذهب الجهمية .

● **الثامنة** : أن الكلام فى الذات والصفات والأسماء من باب واحد فما يلتزم فى أحدهما يلتزم فى جميعها وما ليس كذلك فليس كذلك[٨] .

---

(٥) شرح حديث النزول ص (٢٩) .

(٦) الكواشف الجلية ص (١٣٥) .

(٧) انظر شرح حديث النزول ص (٢٣) .

(٨) انظر العقيدة فى الله ص (٢٠٨) .

● **التاسعة** : (أن من أثبت صفة دون صفة مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم مع مشاركة أحدهما الأخرى فيما نفاه كان متناقضاً)[٧] .

* * *



□ القاعدة الخامسة □

فى بيان امتناع التمثيل فى صفات الرب

○ نص القاعدة :

(قد علم بالعقل أن المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه فلو كان المخلوق مماثلاً للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع ، والخالق يجب وجوده وقدمه والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقدمه بل يجب حدوثه وإمكانه)[1] .

○ التحليل اللفظى :

١ - **قد علم بالعقل** : هذا شروع فى بيان الأحكام العقلية[2] وهى ثلاثة : الوجوب والجواز والاستحالة .

فالوجوب هو تعلق العقل بما لا يصح أن يتجرد عنه الموصوف ويفارقه ، والجواز هو تعلقه بما يستوى فيه الطرفان التجرد وعدمه والاستحالة تعلقه بما لا يصح اتصافه به .

٢ - **المثلين** هما الشبيهان والنظيران بحيث يتعلق بكل منهما ما يتعلق بأحدهما من أقسام الحكم العقلى .

٣ - **يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر** :

فما استوى طرفاه فى أحدهما استوى طرفاه فى الآخر فإذا جاز على أحدهما العدم كان ذلك جائزاً فى نظيره وإذا جاز على أحدهما القدم جاز

(١) طريق الوصول إلى العلم المأمول عن شرح الأصفهانية وشرح الأصفهانية (٩).
(٢) العقائد السلفية (٥٣/١).

ذلك فى نظيره .

٤ - **ويجب له** : أى يجب على أحدهما مايجب على الآخر بأن يوصف كل منهما بما لا يصح تجرده ومفارقته لأحدهما كأن يجب أن يكون أحدهما قديماً فيجب أن يكون الآخر كذلك إذ ما جاز على أحد المثلين جاز على الآخر .

٥ - **ويمتنع عليه ما يمتنع عليه** : بأن ينتفى عن أحدهما ما لا يصح اتصافه به فيكون هذا السلب جارياً كذلك على نظيره الآخر فلو امتنع على أحدهما الجهل مثلاً كان الجهل منتفياً عن مثيله الآخر .

٦ - فلو كان المخلوق مماثلاً للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع : -

هذا إجراء لهذا الأصل العقلى فى باب الأسماء والصفات فإن القول بتمثيل الخالق بالمخلوق يلزم منه بناء على هذا الأصل عدة أمور : -

أ - أن يجب ويجوز ويمتنع على المخلوق مايجب ويجوز ويمتنع على الله .

ب - أن يكون القديم هو المحدث والمحدث هو القديم وهكذا .

جـ - الجمع بين النقيضين فيكون الشىء فى وقت واحد هو واجب الوجود وجائزه والعكس .

وفى استعمال هذا الأصل إشارة إلى عدة أمور : -

١ - أن هذا الأصل كما يجرى فى العقليات فهو جار فى الشرعيات .

٢ - أن مقاييس العقل الصحيح موافقة للمقاييس الشرعية .

٣ - أنه ليس فى الشرع مايخالف العقل الصحيح .

○ **التحليل المعنوى : -**

هذا أصل عظيم شريف من أصول البحث والمناظرة يرجع المقصود منه إلى عدة أمور : -

* **أولاً** : إبطال تمثيل الخالق بالمخلوق .

* **ثانياً** : إبطال التعطيل فقيامه على فرض التشبيه .

* **ثالثاً** : الرد على من نفى صفة من الصفات أو اسم من الأسماء بناء على ملازمة الإثبات للتشبيه أو كونها من خواص المحدثات .

* **رابعاً** : الرد على من ادعى أن مذهب السلف مبناه على ركود الفكر وعدم استعمال موازين العقل .

* **خامساً** : إيضاح تناقض أرباب الكلام فى باب موازين العقل وذلك لأن مؤداه أن كل شيئين انعقدت بينهما صلة التماثل الكاملة فلا بد وأن يتفقا فى ثلاثة أحكام : -

- **الأول** : أن يجوز على أحد المثلين ما يجوز على الآخر .
- **الثانى** : أن يجب لأحدهما مايجب لمثيله .
- **الثالث** : أن يستحيل على أحدهما مايستحيل على نظيره .

وذلك مقتضى التشابه والتماثل عقلاً وشرعاً ومن هذا المنطلق كان لا بد لكل من شبه أو عطل أو نفى شيئاً من الأسماء والصفات أن يثبت هذه الأحكام العقلية بين الله وخلقه وهى : -

١ - أنه يجوز على المخلوق مايجوز على الله .

٢ - أنه يجب له مايجب لله .

٣ - أنه يستحيل عليه مايستحيل على الرب تبارك وتعالى .

○ **فقه القاعدة :**

وبناء على ماتقدم يقال على وجه التفصيل : -

- **أولاً** : يقال للمشبه : إنك تدعى أن الله مشبه للمخلوق من كل وجه فيلزمك تشبيهك أن تقول :

إنه يجب لله ويجوز عليه ويستحيل عليه مايجب ويجوز ويستحيل على المخلوق فيرجع قولك إلى أنه لا خالق ولا مخلوق إذ ماعهد فى طباع بنى آدم أن يكون المصنوع هو الصانع من كل وجه لأن الشىء لا يخالف نظيره وإن منعت هذا فلا بد لك من تمييز بين المتشابهين وهو أن أحدهما خالق والآخر مخلوق وعندئذ أوجبت لأحدهما صفة لم توجبها للآخر وجوزت صفة لم تجوزها للآخر وقلت باستحالة اتصاف أحدهما بصفة فى الآخر فأما ما أو جبت فكون الله خالقاً وغيره مخلوقاً وأما ما استحلته فكون المخلوق خالقاً والخالق مخلوقاً وأما ما جوزتهْ على العبد فإمكان العدم على المخلوق إذ هو كان معدوماً فما جاز عليه فى ابتدائه يجوز عليه فى انتهائه .

● **ثانياً** : يقال للمعطل : إن ما نفيته وادعيت فيه التشبيه والتمثيل فيقال لك : إن المتماثلين يجوز ويجب ويستحيل على أحدهما مايجوز ويجب ويستحيل على الآخر ، ونحن وأنتم متفقون على أن الله لا يماثله شىء وإثبات الصفات لا يستلزم ذلك نظراً لأنه لو جاز للمخلوق أن يتصف بصفات الخالق للزم أن يجوز عليه مايجوز عليه ويجب له مايجب له ويمتنع عليه ، مايمتنع عليه وهذا لا نقول به ولا تقولونِ به ، فيجب إثبات الصفات لله مع نفى مماثلة أحد له فيها .

● **ثالثاً** : أن يقال لمن نفى شيئاً وأثبت شيئاً : إن مانفيته أو ادعيت فيه التمثيل والتشبيه معلوم أن مبنى قولك إن هذه الصفات التى أثبتتها النصوص فيها تشبيه للخالق بالمخلوق ولو كان الأمر كذلك للزم أن يجب ويجوز ويستحيل على الله ما يجب ويجوز ويستحيل على المخلوق ، وهذا ما لا نقوله ولا تقوله فيجب إثبات الصفات التى نفيتها مع نفى المماثلة وإلا للزم نفى الصفات كلها بهذه الدعوى .

● **رابعاً** : أن فى اعتبار السلف لمثل هذا الأصل فى باب الأسماء

والصفات دلالة على أن السلف لا ينكرون موازين العقول السليمة ولكنهم يبنون نظرتهم إلى مقاييس العقل على عدة أمور : -

١ - أن فى النصوص غناء عنها فلا يحتاج إليها مع ورود الشرع بذلك إذ هو المأمور بالرجوع إليه قال تعالى : ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾[٣].

٢ - أن العقل الصحيح لا يخالف نصوص الشرع وموازينه بل يوافقها من كل وجه ولذا فإن العقل من شواهد الشرع وفيما تقدم من اعتبار قياس الأولى أوضح مثال على ذلك .

٣ - أن الشرع ربما جاء بما تحار العقول فى تصوره فلا يرجع إليها فى مثل ذلك ولكنه لا يأتى بما يخالف العقول السليمة والمقاييس الفكرية المستقيمة وإنما لم يرجع إليه فى الأول لعدم قدرته على تصورها والعلم بالشىء فرع عن تصوره .

● **خامساً** : وأما تناقضهم فى موازين العقل فهو ظاهر البيان مما تقدم فإن كل شبهة بنو عليها نفى الصفات تنقص بالعقل نفسه وهذا مابان لنا فى استعمال هذا الأصل وغيره من الأصول فى بيان بطلانها وتناقضها فى نفسها فإن كل مذهب بنى على نفى الصفات والأسماء أصل بنائه التشبيه إذ ما عطل من عطل ولا نفى من نفى إلا بعد فرض مماثلة صفات الله لصفات غيره .

* * *



(٣) سورة المائدة آية (٩٢).

□ القاعدة السادسة □

فى بيان أن تعدد الصفات والأسماء كمال

○ **نص القاعدة :**

(إن تعدد صفات الواحد وتكثر أسمائه الدالة على صفاته وقيام الأمور المتجددة به لا محذور فيه أصلاً)[1].

○ **التحليل اللفظى :**

إن تعدد صفات الواحد : بأن يتصف بمعان كمالية متعددة كل منهما يدل على كمال فى الموصوف لا يدل عليه الآخر والمراد بالواحد هو الله .

وتكثر أسمائه :بأن تكون له أعلاماً متعددة حسب أوصافه .

الدالة على صفاته : بأن يكون كل اسم يدل على معنى كمالى لا يدل عليه الاسم الآخر[2] وهذا مما تقدم تقريره فى قاعدة دلالة الأسماء والصفات .

وقيام الأمور المتجددة به :المراد بقيامها به نسبتها على أنها نعت من نعوته وفعل من أفعاله ونسبتها للتجدد نظراً لتعلقها بإرادة الفاعل ومشيئته والمراد بها الصفات الفعلية وعبر عنها بالأمور تسامحاً فى باب المناظرة وموافقة للخصم لأنه لا يعتقد اتصافه بها .

---

(١) انظر مختصر الصواعق (١/٢٦٣).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (١/١٩١).

لا محذور فيه أصلاً : المراد هو مايمنع اتصافه بها وإنما لم يكن فيها محذوراً نظراً لأن التعدد ليس تعدد ذوات ولكنه فى أصناف الكمال وأنواعه .

ونتيجة هذا الأصل أن يقال فإذا انتفى المحذور فى ذلك فالله متعدد الصفات والأسماء وتقوم به صفات الأفعال .

فهذه القاعدة تبحث فى تقرير أصول ثلاثة هى : -

- **أولاً** : تعدد صفات البارى جل علاه .
- **ثانياً** : تعدد أسمائه الدالة على صفاته .
- **ثالثاً** : قيام صفات الأفعال به على معنى اتصافه بها .

○ التحليل المعنوى :

هذا أصل تقرر فيه أصول بدعة نفاة الأسماء والصفات والأفعال فإنهم بنوا نفيهم على شبهتين هما :

* **أولاً** : أن تعدد الأسماء والصفات مفض إلى تعدد القدماء .
* **ثانياً** : أن وصفه بالأفعال مفض إلى القول بقيام المخلوقات به لأن الفعل حادث كما هو قول الأشعرية ولأنهم لا يفرقون فيه بين صفة الخالق والمخلوق .

وهاتان الشبهتان قد علم بالشرع والعقل الصحيح فسادهما فأما دلالتهما على فساد الأولى فمن وجوه :

- **أولاً** : أن الله قد وصف نفسه بالأحدية وعدد أسماءه وصفاته كما هو معلوم والله لا يجمع بين المحال .

- **ثانياً** : أن الله قد وصف نفسه بتعدد الأسماء والصفات مع الأحدية وهو أعلم بنفسه فيجب التصديق بخطابه واعتقاد مادل عليه كتابه ودلت عليه سنة نبيه .

● **ثالثاً** : أنه إن فرض التناقض بين الوصف بالأحدية وتعدد الصفات فى المخلوقات فلا يفرض ذلك فى حق الله إذ هو لا يقاس بغيره .

● **رابعاً** : أن تعدد الأسماء والصفات تعدد فى أنواع الكمال الواجب له لا تعدد فى ذاته إذ هو سبحانه بصفاته رب واحد .

● **خامساً** : أن ذلك معقول فى حق المخلوق فإن الإنسان تعلو مكانته بين الناس بتعدد كمالاته فإذا جاز ذلك فى حق المخلوق الناقص فلأن يكون فى حق الله أولى إذ من خلق الكمال يستحيل أن يكون عارياً عنه .

● **سادساً** : أن من أثبت الأسماء من النفاة ملزم بإثبات تعدد الصفات فإنه إذا أثبت التعدد فى الأسماء الحسنى ثبت تعدد الصفات إذ هما من باب واحد فإن لم يلزم تعدد القدماء فى الأسماء فهو غير لازم فى الصفات وإن لزم فقد لزم ذلك فى الصفات إذ الكل قديم(٣).

● **سابعاً** : أن من نفى الأسماء والصفات جملة يلزمه القول بالتعدد فى الأسماء والصفات وذلك بأن يقال له : (هو هذه الموجودات أو غيرها فإن قال غيرها قيل هو خالقها أم لا فإن قال هو خالقها قيل له فهل هو قادر عليها عالم بها مريد لها أم لا فإن قال نعم) قيل له ماقيل لسابقه (إن نفى ذلك كان جاحداً للصانع بالكلية ويستدل عليه بما يستدل على الزنادقة الدهرية)(٤).

● **ثامناً** : أن القول بتعدد الموصوف تبعاً لتعدد صفاته أمر يعلم من الفطرة فساده ، إذ الفطرة قاضية بأن التكاثر فى الصفات الكمالية والأسماء الدالة عليها دليل على كمال الموصوف.

● **تاسعاً** : ما قرر من أن إنكار الصفات والأسماء إنكار لحقيقة الذات .

(٣) انظر مختصر الصواعق (١/٢٦٣).

(٤) مختصر الصواعق (١/٢٦٣).

● **عاشراً** : أن المحذور يقع فى تعدد الموصوف وأما تعدد صفاته وأسمائه فلا محذور فيه . وأما دلالتهما على فساد الشبهة الثانية فمن وجوه :

● **أولاً** : أن الله قد وصف نفسه بأفعال كثيرة ووصف الرسول صلى الله عليه وسلم ربه بها والله أعلم بنفسه ورسوله أعرف بربه فيجب إثباتها كما ورد .

● **ثانياً** : أنه لو كان فى وصفه بها محذور لنبه عليه وإنما يقصر الخطاب .

إما لجهل المخاطب أو لقصور بيانه والله ورسوله منزهان عن ذلك .

● **ثالثاً** : إن مخلوقاته دالة على أفعاله فإن الخلق يدل على اتصافه بصفة الخلق والرازق يدل على اتصافه بصفة الرزق ونصره وتأييده للمؤمنين دليل على رضاه عنهم ومحبته لهم ورحمته بهم[٥] .

● **رابعاً** : أن ما فى المخلوقين من صفات أفعال كالرضى والمحبة ونحوها وهى كمال فيهم والله هو معطى الكمال فلا يكون عارياً عنه .

● **خامساً** : أن اتصافه بأفعاله مانع من اتصاف غيره بها .

● **سادساً** : أن ما لا فعل له لا يكون فعالاً لما يريد .

● **سابعاً** : أن أفعاله لو كانت مخلوقة لما صحت نسبتها إليه لاستحالة اتصاف القديم بصفات المحدثات[٦] .

● **ثامناً** : (أنه وصف ذاته فى كلامه الأزلى بالخالق فلو لم يكن فى الأزل خالقاً للزم الكذب أو العدول إلى المجاز أى الخالق فيما يستقبل أو القادر على الخلق من غير تعذر الحقيقة على أنه لو جاز إطلاق الخالق عليه

---

(٥) انظر مختصر الصواعق (٢٦٣/١).

(٦) انظر توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢٣٤/٢).

بمعنى القادر لجاز إطلاق كل ما تعذر عليه من المخلوقات)[٧].

● **تاسعاً** : (أنه لو كان الفعل حادثاً فإما أن يحدث بفعل آخر فيلزم فيه التسلسل فى المؤثرين وهو باطل ، وإما أن يحدث نفسه بنفسه فيلزم منه استغناء المحدث عن محدث هو ممتنع)[٦].

● **عاشراً** : (أنه لو حدث لحدث إما فى ذاته تعالى فيصير محلاً للمخلوقات أو فى غيره كما ذهب إليه أبو الهذيل من تكوين كل جسم قائم به فيكون جسماً خالقاً مكوناً لنفسه ولا خفاء فى استحالته[٧].

● **الحادى عشر** : ما يدل عليه العقل من امتناع إطلاق الاسم المشتق على الموصوف من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفاً قائماً به فلا يطلق عليه خالق ما لم يكن متصفاً بالخلق ولا رازق ما لم يتصف بالرزق وهكذا ..

● **الثانى عشر** : أنه جمع بين النقيضين إذ لا يمكن اتصاف القديم بشىء من صفات المحدث لكن النصوص وصفته بصفات الفعل فدل على أن أفعاله قديمة كذاته .

○ **فقه القاعدة** :

وإذا ثبت لنا فساد الشبهتين تحققت لنا النتائج الآتية : –

* **الأولى** : أن من نفى الأسماء والصفات أو الصفات وحدها فر مما يمكن تصوره إلى ما يستحيل تصوره عقلاً أو شرعاً .

* **الثانية** : ثبوت الحقائق الثلاث التى اشتملت عليها القاعدة وهى :

١ – تعدد الأسماء لا محذور فيه .

٢ – أن تعدد الصفات أمر يدل عليه الشرع والعقل .

---

(٧) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٢٤٣).

٣ - أن الله متصف بصفات الفعل كما هو متصف بصفات الذات .

* **الثالثة** : أن صفة الخلق قديمة غير مخلوقة وهكذا سائر أفعال رب العالمين خلافاً للجهمية والمعتزلة والأشعرية[٨].

* **الرابعة** : أن فعل الله غير مفعولة إذ الفعل قائم بذاته والمفعول أثر لفعله خلافاً للجهمية والمعتزلة والأشعرية القائلين بأن الفعل هو عين المفعول[٨].

* **الخامسة** : أن نسبة الفعل لفاعله تستلزم عدة أمور[٩]:

١ - امتناع قيامه بغير الموصوف به .

٢ - قيامه بالموصوف .

٣ - جريان أحكام الذات الموصوفة به عليه كالقدم والحدوث ونحوهما .

٤ - عدم جريان أحكام ذات أخرى عليه غير الذات التى نسب إليها .

* **السادسة** : أنه لا يوصف أحد بصفة قامت بغيره .

* **السابعة** : أن كل اسم من أسماء أفعاله تعالى دال على فعل من أفعال رب العالمين ، فاسمه الخالق يدل على صفة الخلق ، واسمه الرزاق يدل على صفة الرزق .

* **الثامنة** : أن القول بحدوث أفعاله تعالى مناقض للشرع والعقل[١٠].

* **التاسعة** : إثبات الصفات والأسماء والأفعال من لوازم الذات (بل هو الحق الذى لا يثبت كونه سبحانه رباً وإلٰهاً وخالقاً إلا به)[١١].

* **العاشر** : أن الأصل الذى قاد فرق التعطيل إلى تعطيلهم واعتقاد التعارض

---

(٨) راجع الفتاوى (٥/٥٢٩).

(٩) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٢/١٨و٣٧و١٤٠) انظر الفتاوى الكبرى (٥/١٠٧) ح .

(١٠) مختصر الصواعق (١/٢٦٣).

(١١) مختصر الصواعق (١/٢٦٣).

بين الوحيين[١٢] أصل واحد وهو منشأ ضلال بنى آدم هو الفرار من تعدد صفات الواحد وتكثر أسمائه الدالة على صفاته وقيام الأمور المتجددة به[١٢].

* * *



---

(١٢) انظر مختصر الصواعق (١/٢٦٣).

□ القاعدة السابعة □

فى امتناع إطلاق الأسماء على الله مع عدم ثبوت الصفة منها له

○ **نص القاعدة :**

يمتنع إطلاق الاسم المشتق على الشىء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفاً قائماً به[1].

○ **التحليل اللفظى :**

يمتنع إطلاق الاسم المشتق : أى شرعاً وعقلاً ولغة والمراد بإطلاقه عليه جريانه على أنه اسم له والاسم المشتق هنا هو الصفة المشبهة سواء كانت على زنة اسم الفاعل أم لا كظاهر وقوى .

على الشىء : أى الموجود سواء كان قديماً أو محدثاً فيدخل فى مدلوله الخالق والمخلوق وإنما يصح إطلاقه على الله فى سياق الخبر دون الوصف كما هو الحال هنا .

من غير أن يكون : أى يتحقق كونه ووجوده وصيرورته .

مأخذ الاشتقاق : أى المصدر الذى هو أصل الاشتقاق فإن كان بالنسبة للمخلوق فالأمر واضح وإن كان بالنسبة للخالق فهو مجرد الموافقة فى المادة لأن صفات الله وأسمائه من كلامه فلا تؤخذ من مواد اللغة لكن

---

(١) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٤٣/٢).

تؤخذ مما يوافقها من كلام الله أما المخلوق فهو وأسماؤه وصفاته مخلوقة فتؤخذ من مواد اللغة وهى مخلوقة .

وصفاً قائماً به : أى معنى فى الموصوف منسوباً إليه نسبة الصفة إلى موصوفها وما كان كذلك فلا بد وأن يقوم بذات لأن المعانى لا تستقل بنفسها فى خارج الذهن والوصف هنا أعم من أن يراد به الخالق والمخلوق ، فإن ما جاء من أحكام العقل الصريح المؤيد بالشرع الصحيح عامة غير مختصة بقديم ومحدث يدخل فى معناها العام الخالق والمخلوق كما هو مبين فيما سبق .

○ التحليل المعنوى :

إن مما هو مقرر بالشرع والعقل أن نسبة الاسم المشتق إلى شىء تعنى اختصاصه به وامتناع مشاركة غيره فيه ، الأمر الذى يدل على أن هذه النسبة مانعة كذلك من الشركة فى مورد الاشتقاق الذى هو الصفة وتوجب اختصاصها به وإذا وضح ذلك وتقرر أن نبنى عليه مايقرره هذا الأصل من أن الاسم المشتق ومصدره من التلازم ما يمتنع إمكان أن يكون هنا من يتسمى به دون أن يوصف بمصدره الذى هو مبناه اللفظى والمعنوى ، وهذه القاعدة مقررة باللغة والشرع والعقل .

فأما اللغة فإن التناسب المعلوم بين الأصل والفرع يمنع من وجود المعنى الفرعى الزائد فى الشىء دون أن يكون مدلول الأصل الذى هو أساس البناء موجوداً وهذا واضح من قول النحاه : الأصل فى الأسماء التنكير فإن التنكير يدل على معنى شائع فى أفراد الاسم النكرة والتعريف إنما يقوم بتحديد ماهية المعرف من بين ما يشمله الاسم النكرة ، فالتعريف بيان للفرد المقصود من أفراد الاسم النكرة وأما بالشرع فيدل عليه أمران :

أحدهما : ما تقدم ذكره من أن الاسم من أسمائه يدل على الصفة المناسبة له فى اللفظ والمعنى .

الثانى : ماقرره الأصوليون[٢] من أن التعبير بالاسم المشتق يدل على أن مأخذ الاشتقاق منه علة وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٣] فإن التعبير بالسارق والسارقة يدل على أن علة الحكم بالقطع هى السرقة .

وأما العقل فهو ماقرر علماء المنطق من أن الحدود قسمان : حقيقى ورسمى ، فالحقيقى تعريف للشىء بماهيته ، والرسمى تعريف للشىء بلوازمه الذاتية فهو يبدأ بالجنس وينتهى بالفصل ، وكل فصل فهو جنس لما بعده حتى ينتهى الأمر إلى تحديد المعرف ، وهم متفقون على أن المحدود المتميز عن غيره يحمل فى دلالته على أصل معناه .

وإذا بان بما تقدم تحقيق ماتدل عليه هذه القاعدة فليعلم أن أسماء الله يمتنع فيها أن يكون الله مسمى بها حتى تكون الصفات التى هى مأخذ اشتقاقها أوصافاً قائمة به تعالى أزلاً وأبداً يجب اختصاصها به وتمتنع مشاركة غيره له فيها وذلك لوجوه منها : -

الوجه الأول : أن الأسماء تدل على الصفات ولو لم تكن الصفات قائمة بالمسمى لما دلت عليها الأسماء ولا صحت التسمية .

الوجه الثانى : أن مأخذ الاشتقاق لو لم يقم بالله قام بغيره لأن المعانى لا توجد مجردة عن الموصوف بها وغيره مخلوق ، فهى معانى مخلوقة وما كان كذلك لا يكون مصدراً لأسماء الله لأنها قديمة فلا بد وأن يكون أصل مادتها كذلك .

الوجه الثالث : أنه لو لم يتصف بمصادر أسمائه لكانت أسماؤه جامدة وهى

---

(٢) مختصر صفوة البيان (٤٤/١).

(٣) سورة المائدة آية (٣٨).

ليست كذلك مما يؤدى إلى تعطيل أحد جزئى دلالتها العامة وهى الدلالة على الوصفية .

الوجه الرابع : أنها لو لم تقم به للزم التسلسل فى المؤثرين بأن يؤثر الشىء فى الشيء بلا علة ولا نهاية وبيانه أنها لو كانت مخلوقة لخلقت بصفة والصفة مخلوقة ولا بد لها من تعلق صفة أخرى بها حتى توجد وهكذا إلى ما لا نهاية[٤].

الوجه الخامس : أنها لو كانت مخلوقة فإما أن تخلق فى ذاته فيكون ظرفاً للمخلوقات تعالى الله ، وإما أن تخلق فى غيره فهى ليست صفته بل صفة غيره وغيره مخلوق ، فالمعانى مخلوقة وما كان كذلك لا تشتق أسماء الله منه[٥].

الوجه السادس : ماتقدم من أن صفات الله هى مصادر أسمائه وبذلك يتقرر مفهوم القاعدة وتتضح مفاهيمها :

○ **فقه القاعدة** :

وبذا تتقرر الفوائد التالية :

* **الأولى** : أن صدق المشتق لا ينفك على صدق المشتق منه فإذا سمى الله بالرحمن فلا بد وأن يكون متصفاً بالرحمة .

* **الثانية** : أن الصفات مصادر للأسماء .

* **الثالثة** : أن الأسماء تدل على الصفات .

* **الرابعة** : دلالة العقل والنقل واللغة على أن الله متصف بالصفات .

* **الخامسة** : أن أسماء الله متناسبة مع صفاته لفظاً ومعنى .

---

(٤) انظر توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٢٤٣).

(٥) انظر توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٢٤٣).

* **السادسة** : أن صفات الله قديمة أزلية كأسمائه ، وأسماؤه قديمة كصفاته .

* **السابعة** : أن مادة أسماء الله مختصة به كاختصاص أسمائه فلا يشركه فيها غيره .

* **الثامنة** : أن أسماء الله مشتقة وليست بجامدة .

* **التاسعة** : أن مايعترى الإنسان من عدم مطابقة أسمائه لأوصافه أمر غير راجع إلى ذات الاسم والصفة لكن يرجع إلى النقص الذاتى فى المخلوق وإلا فالأصل أن مأخذ الاشتقاق لا بد وأن يكون صادقاً على محله .

* **العاشرة** : أن صفات الله غير مخلوقة .

* **الحادية عشر** : أن أسماء الله أعلام وصفات وعلميتها لا تنافى الوصفية فيها .

* **الثانية عشر** : أن أسماء الله مطابقة لصفاته معنى إذ هى مصدرها معنى ولفظاً .

* **الثالثة عشر** : أن أسماء الله حسنى لدلالتها على أحسن معنى ومسمى .

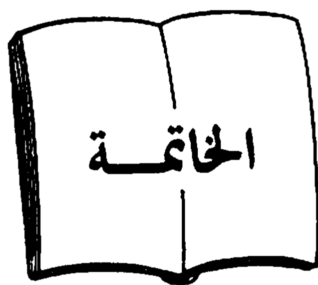
* **الرابعة عشر** : أن باب الوصف تابع لباب التسمية ملازم له فمتى سمى الشيء فلا بد وأن يوصف بما يدل عليه الاسم .

* **الخامسة عشر** : أن صفات الفعل قديمة كصفات الذات مشتقة من صفاته وإنما كررت فى هذه القاعدة بعض ماذكر استنباطاً فى غيرها لغرضين :

الغرض الأول : دلالة القاعدة عليها فتكون المسألة ثابتة بدلالة قاعدتين .

الغرض الثانى : بيان صحة المستنبط وقوة ثبوته لأن مادل عليه عدة أصول أقوى مما دل عليه أصل واحد فهو كتوارد الأدلة على معنى واحد .

* * *


الخاتمة

□ خاتمة الرسالة □

وهى تشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : فى بيان رجحان مذهب السلف على مذهب الخلف .

المبحث الثانى : فى الأسباب الموجبة لعدم انتشار المذهب السلفى .

○ المبحث الأول ○

رجحان مذهب السلف على مذهب الخلف

وبنظرة متأملة فيما سبق من قواعد المذهب السلفى يعلم كل ذى فكر مستقيم وعقل مستنير أنه لا طريق للنجاة ولا سبيل لمعرفة الله على وجه التحقيق إلا النهج السلفى القويم ومع هذا فإليك وجوهاً تكمل بها فكرك وتقيم بها عقلك فتزيد فى نور بصيرتك وتزيل الغشاوة عن فؤادك ، فإن تكاثر الأدلة على الشيء وتوارد البراهين عليه مما يقوى الإيمان ويرسخ اليقين .

* **الوجه الأول**[1]:

أنه المذهب الذى دلت عليه نصوص الكتاب والسنة تصريحاً وتلويحاً فالتصريح بذكر الصفات ، والتلويح بإثبات الحمد ونحوه من الدلالات العامة على الكمال .

* **الوجه الثانى** : أنه ما عليه الصحابة والتابعون ومن سار على نهجهم من أئمة الدين وعلماء المسلمين المقتدى بهم .

* **الوجه الثالث** : مدح الله لهم فى كتابه بقوله : ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴾[2] فهذه شهادة من الله بعدالتهم فلا يقولون غير الحق إذ القول بالباطل أو الجهل ينافى العدالة .

---

(١) انظر منهاج المسلم ص (٢٣) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤١).

(٢) سورة الأحزاب آية (٢٣).

* **الوجه الرابع** : أنه مما لا يتصور كون الخلف الحيارى أعلم بالله وصفاته من سلف أمة محمد صلى الله عليه وسلم الذين نقلوا الشريعة كابراً عن كابر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣].

* **الوجه الخامس** : الاختلاف الحاصل بين الخلف أكبر دليل على حيرتهم وفساد مذاهبهم وصحة مذاهب السلف .

* **الوجه السادس** : أن السلف بنو مذهبهم على أن الأصل فيما جاء من نصوص الكتاب والسنة التكليف إلا أن يدل دليل صحيح على خلافه وهذا ما لا يستطيع الخلف إثباته .

* **الوجه السابع** : اعتراف كثير من محققى الخلف بالحيرة والضياع ورجوعهم إلى مذهب السلف فهو شهادة من الخلف بصحة مذهب السلف[٤].

وممن شهد بهذا إمام الحرمين الجوينى حيث قال : (لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى عليلاً ولا تروى غليلاً ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن اقرأ فى الإثبات ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[٥]... إلخ .

* **الوجه الثامن** : استحالة كون الصحابة وتابعيهم غير قائلين بالحق فى هذا الباب أو غير عالمين به ، وضد ذلك عدم العلم والقول به أو قولهم نقيض الحق وهذا ممتنع لأمرين : –

● **أولاً** : لقيام الداعى فى النفوس لطلبه فإن من فى قلبه أقل حياة

---

(٣) النفائس الحموية ص (٨٩).

(٤) انظر النفائس الحموية ص (٩١).

(٥) سورة طه آية (٥).

وحب لطلب العلم يكون هذا الباب من أعلى مقاصده وأعظم مراداته إذ المقصد الأكبر من الوحى هو معرفة الله ومايجب له من كماله المقدس .

● **ثانياً** : فإن أحوال القوم وجهادهم وحرصهم على نقل الشريعة ومجانبة البدع تمنع قولهم بغير الحق[٦].

* **الوجه التاسع** : أن السلف هم أعلم بالله وصفاته من الخلف إذ من المحال أن يكون حظ أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم من هذا العلم الجهل ، إذ من الممتنع أن يكون خواص الرسول صلى الله عليه وسلم مع حرصه على إفادتهم وتعليمهم أجهل بالله وصفاته ممن جاء بعدهم[٧].

* **الوجه العاشر** : أن العلم بباب الأسماء والصفات إما أن يكون من الدين أو لا فإن كان من الدين فالله يقول ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[٨] فلا بد وأن يكون قد بين لهم ذلك لأن الدين لا يكمل إلا به ، فإن قيل ليس من الدين فقائله مخالف لإجماع المسلمين سلفاً وخلفاً إذ بحثهم فيه وتقريرهم له دليل على أنه من الدين .

* **الوجه الحادى عشر** : احترامهم لنصوص الكتاب والسنة المبنى على حسن الظن بالله ورسوله وجدهم فى فهم مقاصدها وإدراك معانيها والعلم بمدلولاتها ثم العمل بما دلت عليه .

* **الوجه الثانى عشر** : ردهم فيما يتنازعون فيه مع الخلف لكتاب الله والسنة عملاً بقوله تعالى : ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[٩]

---

(٦) انظر الحموية ص (٨٩) النفائس.

(٧) نقض المنطق ص (١١٧).

(٨) سورة المائدة آية (٣).

(٩) سورة النساء آية (٥٩).

ورجوع الخلف إلى عقولهم ومقاييس الفلاسفة الذين هم القدوة عندهم .

* **الوجه الثالث عشر** : أن علم السلف بهذا الباب وغيره راجع إلى الكتاب والسنة وعلم الخلف مرجعه ما تستحسنه عقولهم وأقيستهم .

* **الوجه الرابع عشر** : أن القدوة عند السلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام وقدوة الخلف العقول الآدمية والمقاييس اليونانية الوثنية .

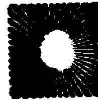
* **الوجه الخامس عشر** : أن السلف أسسوا مذهبهم على إثبات الكمال ، والخلف بنو مذهبهم على نفيه أو نفى بعضه .

* **الوجه السادس عشر** : أن مذهب الخلف بنى على الاعتراض على النصوص ومذهب السلف بنى على الإيمان والتسليم ، إذ قال الخلف ما فى النصوص لا يليق بالله .

* **الوجه السابع عشر** : أن الخلف حرفوا الكلم عن مواضعه فقالوا مثلاً استوى بمعنى استولى ، كما قال بنو إسرائيل حنطة بدلا من حطة فبدلوا كلام الله والسلف امتثلوا الأمر وسلموا لله ورسوله .

* **الوجه الثامن عشر** : أن الخلف بنو مذهبهم على سوء الظن بالنصوص إذ ظاهرها عندهم التشبيه فنفوا وتأولوا والسلف آمنوا بما جاء عن الله ورسوله وسلموا فجمعوا بين احترام النصوص والإيمان بها .

* * *



○ المبحث الثانى ○

الأسباب الداعية لعدم انتشار مذهب السلف

ولعدة أسباب بقى الناس ردحاً من الزمن جاهلين بمذهب السلف متنكرين له وهى على سبيل الإجمال كما يلى : -

* **أولاً** : سوء الفهم لمذهبهم وذلك لأن الكثير من الناس ظنوا أن مذهب السلف هو مذهب أهل التفويض .

* **ثانياً** : الإعراض عن الكتاب والسنة فإن الحظ يكمل فى إدراكه بقدر علم الرجل وقربه من الكتاب والسنة .

* **ثالثاً** : قيام صلاح الدين بنصرة مذهب الأشاعرة وتدريسه فى الأزهر مما أدى إلى انتشاره وجهل الناس بمذهب السلف[١].

* **رابعاً** : ترجمة كتب عقائد الفرس واليونان والروم التى أثرت فى عقول الكثير من الناس فأفسدت عقائدهم وتصوراتهم .

* **خامساً** : ركون الكثير من المنتسبة للعلم إلى تحكيم مقاييس المنطق وأصوله فى المطالب الإلٰهية واشتغالهم به مع القصور في معرفة الكتاب والسنة .

* **سادساً** : كيد أعداء الإسلام بقصد بتر الصلة بين الأمة وسلفها الصالح طلباً لإفساد معتقداتها .

* **سابعاً** : قيام بعض الخلفاء بنصرة المذاهب البدعية ونشرها كالمأمون فى نصره للمعتزلة .

---

(١) انظر جلاء العينين فى محاكمة الأحمدين ص (٢١٧).

* **ثامناً** : الاضطهاد الذى بلى به كثير من علماء السلف مما أوقع الخوف فى نفوس كثير من الناس عن اعتناقه أو تبليغه .

* **تاسعاً** : الحملات المسعورة فمن انتسب للعلم يرمى مذهب السلف بالألقاب الشنيعة والألفاظ البذيئة كوسمهم بالحشوية والمشبهة والمجسمة .

* **عاشراً** : ظلمة القلوب باعتقاد الباطل والدفاع عنه .

* **الحادى عشر** : تقصير كثير من العلماء بمذهب السلف فى نشره وإيضاحه للناس إما خوفاً من بطش الحكام أو تسفيه علماء عصره .

* **الثانى عشر** : التقليد الأعمى فى باب الاعتقاد الذى بليت به الأمة فعقيدة المسلم هى عقيدة من علمه .

* **الثالث عشر** : عدم إتقان كثير من العلماء المنتسبين إلى السلف علوم المنطق ومقاييسه حتى يقابل حجة الخلف المنطقية بمثلها .

* **الرابع عشر** : قلة الكتب المؤلفة فيه فى كل عصر فإن لكل عصر من اللغة تعابير تناسبه وأساليب توافقه اكتفاء من علماء السلف بكتب من تقدمهم .

* **الخامس عشر** : تقصير كثير ممن ينتسب إلى المذهب السلفى فى فهمه وإدراكه وتحصيل الملكة المتمكنة فيه .

وبهذا البحث تم بحمد الله وتوفيقه ما عزمت عليه من بيان الأصول العقدية وإيضاح المناهج السلفية ، راجياً من الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه الله الكريم ، وافياً بالغرض من كتابته موضحاً لما أبهم ومبيناً لما أغلق وداعية سياراً لمذهب سلفنا الصالحين ، يهدى به الله من شاء من عباده ، والله أسأل أن ينفع به قارئه وسامعه وكاتبه وأن يجعله لى صدقه جارية موجبة لمغفرته وجنته . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .


جريدة
المراجع

□ جريدة المراجع □

○ المراجع القرآنية :

١ – المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وضع محمد فؤاد عبد الباقى . دار إحياء التراث العربى بيروت .

٢ – قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية . وضع محمد إسماعيل إبراهيم . الطبعة الأولى سنة ١٩٦١ طبعة دار الفكر العربى .

٣ – المفردات للراغب الأصفهانى تحقيق محمد سيد كيلانى شركة ومكتبة ومطبعة البابى الحلبى وأولاده بمصر . الطبعة الأخيرة ١٣٨١ هـ/١٩٦١ م

٤ – تفسير التسهيل . دار الكتاب العربى بيروت . الطبعة الثانية . ١٣٩٣هـ / ١٩٧٢م .

٥ – تفسير الخازن . الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥ م البابى الحلبى بهامشه تفسير البغوى .

٦ – تفسير البغوى على الخازن وهو هامش تفسير الخازن السابق الذكر .

٧ – تفسير أضواء البيان للشيخ العلامة محمد الامين الشنقيطى . مطبعة المدنى على نفقة ابن لادن سنة ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩ م .

٨ – التفسير القيم لابن القيم تحقيق محمد حامد وجمع محمد أويس الندوى . طبعة لجنة التراث العربى . بيروت .

٩ – مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية لشيخنا عبد الصمد شرف الدين . المطبعة (ق) بمباى – الهند سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤ م .

١٠ - الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن القيم . دار الكتب العلمية . بيروت . توزيع دار الباز - مكة المكرمة .
١١ - التبيان فى أقسام القرآن لابن القيم الناشر مكتبة الرياض الحديثة . مطبعة دار الطباعة المحمدية . القاهرة سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
١٢ - الوجيز فى أصول التفسير . طبعة الكليات والمعاهد العلمية .

○ المراجع الحديثية :

١ - فتح البارى لابن حجر العسقلانى . تحقيق محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقى الطبعة السلفية .
٢ - صحيح مسلم بشرح النووى - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م الناشر إحياء التراث العربى . بيروت .
٣ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى للمباركفورى . مطبعة الفجالة الجديدة وضبط غريبه وراجع أصوله وصححه عبد الرحمن محمد عثمان الناشر صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . مطبعة المدنى ، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م .
٤ - النسائى بشرح السيوطى وحاشية السندى . دار الفكر العربى . بيروت . الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ / ١٩٧٨ م . مراجعة الشيخ حسن محمد مسعود .
٥ - مختصر أبى داود للمنذرى وبهامشه معالم السنن للخطابى . تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقى . دار المعرفة . بيروت .
٦ - ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى . طبعة عيسى البابى الحلبى ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ / ٢٦ فبراير ١٩٥٤ م .
٧ - مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر . طبعة دار المعارف بمصر ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠ م .

٨ - المستدرك للحاكم النيسابورى الناشر مكتبة ومطبعة النصر الحديثة بالرياض .
٩ - شرح السنة للبغوى . تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش . طبعة المكتب الإسلامى .
١٠ - موارد الظمآن فى زوائد ابن حبان للهيثمى . حققه ونشره الشيخ محمد عبد الرازق حمزة طبعة دار الكتب العلمية . الناشر . مكتبة المعارف بالرياض .

○ المراجع العقدية :

١ - لوامع الأنوار البهية للسفارينى . تعليق الشيخ عبد الله عبد الرحمن أبابطين والشيخ سليمان بن سحمان . طبعة على نفقة على آل ثانى - قطر .
٢ - الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية للشيخ عبد العزيز السلمان الطبعة الثامنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
٣ - النفائس العقيدة الحموية طبعة مكتبة الرياض الحديثة .
٤ - شرح الطحاوية لابن أبى العز الأذرعى تحقيق جماعة من العلماء وتخريج الألبانى طبعة المكتب الإسلامى الطبعة الرابعة . بيروت ١٣٩١ هـ .
٥ - معارج القبول للشيخ حافظ الحكمى الطبعة السلفية على نفقة الملك سعود بن عبد العزيز .
٦ - النفائس الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية . الناشر مكتبة الرياض الحديثة .
٧ - توضيح المقاصد وتصحيح القواعد النونية لابن عيسى . المكتب الإسلامى الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
٨ - شرح النونية للهراس . مطبعة الإمام بمصر .

٩ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به لأبى بكر الباقلانى ، تحقيق وتعليق محمد زاهد الكوثرى ، الطبعة الثانية ، الناشر مؤسسة الخانجى ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م . راجعه وصححه عبد الوهاب عبد اللطيف ، مطبعة السنة المحمدية .
١٠ - مجموعة المتون أم البراهين فى العقائد الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩ م ، شركة ومطبعة ومكتبة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ، تأليف محمد بن يوسف السنوسى .
١١ - رسالة البيجورى لإبراهيم البيجورى من مجموع مهمات المتون .
١٢ - موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ، هامش منهاج السنة ، مكتبة الرياض الحديثة .
١٣ - مجموعة الرسائل المفيدة أعلام السنة المشهورة على نفقة الراجحى ، تحقيق وتعليق الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين تأليف الشيخ حافظ الحكمى .
١٤ - تنبيه ذوى الألباب السليمة للشيخ سليمان بن سحمان الطبعة الأولى ١٣٤٣ هـ ، مطبعة المنار على نفقة الملك عبد العزيز آل سعود .
١٥ - العقائد السلفية للشيخ أحمد بن حجر آل بوطامى ، الطبعة الأولى ، بيروت .
١٦ - تحفة المريد على جوهرة التوحيد الشركة المصرية للطباعة والنشر ، على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .
١٧ - نقض تأسيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تصحيح وتعليق وتكميل محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، الطبعة الأولى مطبعة الحكومة ١٣٩١ هـ .
١٨ - شرح الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية نشر دار الكتب الحديثة ، طبعة الاعتصام ١٢ ربيع الثانى ١٣٨٥هـ تقديم الشيخ حسنين محمد مخلوف .

١٩ - شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية ، المكتب الإسلامى ، الطبعة الرابعة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .
٢٠ - الكواشف الجلية عن معانى الواسطية للشيخ عبد العزيز السلمان ، الطبعة الثالثة شركة مطابع الجزيرة بالرياض .
٢١ - التنبيهات السنية للشيخ عبد العزيز بن ناصر الرشيد ، مطبعة الإنشاء ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م .
٢٢ - العقيدة فى الله للدكتور محمد الأشقر ، مكتبة الفلاج ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ١٩٧٩ م .
٢٣ - توضيح الكافية للشيخ العلامة عبد الرحمن السعدى ، المطبعة السلفية ١٣٦٨هـ .
٢٤ - شرح الخريدة فى علم التوحيد للشيخ أحمد الدردير تصحيح وتعليق حسين عبد الرحيم مكى ، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤ م . طبعة محمد على صبيح وأولاده .
٢٥ - تحقيق المقام على كفاية العوام فى علم الكلام للبيجورى ، المطبعة الخيرية بمصر ، جمادى الثانى ١٣١٠ هـ .
٢٦ - منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية مصورة عن الأميرية بولاق ، طبعة مكتبة الرياض الحديثة .
٢٧ - مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم لأحمد الموصلى ، طبعة رئاسة إدارت البحوث العلمية والإفتاء والدعوه والإرشاد .
٢٨ - المجموعة السعودية عقيدة الطحاوى ، تحقيق الشيخ عبد الله بن حميد ، مطبعة النهضة الحديثة ١٣٩١هـ / ١٩٧٢ م وعلى نفقة قاسم آل ثانى .
٢٩ - كتيب عنوانه من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية مطابع الرياض ١٣٧٦هـ .

٣٠ - التنبيهات اللطيفة للشيخ عبد الرحمن السعدى ، مطبعة البيان ، بيروت ، الطبعة الأولى .
٣١ - الثمار الشهية شرح الواسطية للهراس راجعه الشيخ عبد الرزاق عفيفى تصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصارى الناشر ، رئاسة ادارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والارشاد .
٣٢ - الروضة الندية شرح الواسطية للشيخ زيد بن فياض الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨ م المطبعة اليوسفية الناشر ، مكتبة الرياض الحديثة .
٣٣ - الفرقان لشيخ الإسلام ابن تيمية تصحيح وتعليق محمود عبد الوهاب فايد، نشر وتوزيع رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة.
٣٤ - الأسماء والصفات للبيهقى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، محمد زاهد الكوثرى .
٣٥ - تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد للشيخ سليمان بن عبد الله ابن محمد عبد الوهاب ، طبعة مكتبة الرياض الحديثة . مصورة عن طبعة المكتب الإسلامى تصحيح زهير الشاويش .
٣٦ - رسالة الاسم والمسمى لشيخ الإسلام ابن تيمية ، مطابع الرياض ١٣٧٦هـ .
٣٧ - كتاب التوحيد لابن خزيمة ، تحقيق محمد خليل الهراس ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م ، طبعة دار الشروق للطباعة الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .
٣٨ - رسالة منهج ودراسات الآيات والأسماء والصفات للشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطى طبعة مؤسسة مكة وتوزيع الجامعة الإسلامية ١٣٩٥هـ .
٣٩ - الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق الشيخ

إسماعيل الأنصارى طبعة رئاسة ، إدارت البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .
٤٠ - مجموعة الرسائل المفيدة ، عقيدة ابن الحزاميين الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ طبعت على نفقة الراجحى .

○ المراجع الإسلامية العامة :

١ - نظريات شيخ الإسلام فى السياسة والاجتماع ، الكتاب الأول ، النظريات ، تأليف المستشرق الفرنسى هنرى لاووست ترجمة محمد عبد العظيم على وتقديم وتعليق الدكتور مصطفى حلمى دار الأنصار الطبعة الأولى رمضان ١٣٩٦ هـ .
٢ - مجموع الفتاوى ، طبع على نفقة الملك سعود بن عبد العزيز سنة ١٣٨١هـ مطابع الرياض الطبعة الأولى جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم .
٣ - ابن القيم عصره ومنهجه للدكتور عبد العظيم شرف الدين ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .
٤ - بدائع الفوائد لابن القيم مصورة دار الكتاب العربى ، بيروت عن المنيرية .
٥ - طريق الوصول إلى العلم المأمول للشيخ العلامة عبد الرحمن السعدى ، مطبعة الإمام على نفقة عبد الله محمد العوهلى .
٦ - مدارج السالكين لابن القيم ، تحقيق محمد حامد الفقى طبعة مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٥هـ /١٩٥٦ م .
٧ - الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية تقديم حسنين مخلوف ، الناشر دار المعرفة بيروت ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .
٨ - مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق الشيخ محمد رشيد رضا ، دار التراث العربى ، نشر دار الباز ، مكة المكرمة .

٩ - الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية إدارة ترجمان السنة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م .
١٠ - نقض المنطق لشيخ الإسلام ابن تيمية تصحيح الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة وسليمان عبد الرحمن الضبيع ومحمد الفقى ، الطبعة الأولى ١٣٧٠هـ / ١٩٥١ م مطبعة السنة المحمدية .
١١ - مفتاح السعادة لابن القيم مكتبة محمد على صبيح وأولاده .
١٢ - جواب أهل العلم والإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية الطبعة الثانية ، الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٤هـ /١٩٧٤ م .
١٣ - رسالة المثل الأعلى فى الإسلام للشيخ محمد الأمين الشنقيطى ، نشر الجامعة الإسلامية طباعة مؤسسة مكه ١٣٩٥هـ .
١٤ - الحديقة اليانعة والبروق اللامعة للشيخ محمد عثمان القاضى ، مطبعة المدنى .
١٥ - الشيخ محمد بن عبد الوهاب للشيخ أحمد بن حجر آل بوطامى تصحيح وتقديم الشيخ عبد العزيز بن باز مطبعة الحكومة ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ على نفقة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود .
١٦ - مجموع الرسائل الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .
١٧ - جلاء العينين بمحاكمة الأحمدين لنعمان الألوسى دار الكتب العلمية ، بيروت الناشر دار الباز .
١٨ - منهاج المسلم لأبى بكر الجزائرى دار الفكر الطبعة الثامنة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م .
١٩ - مختصر صفوة البيان فى شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوى ، تأليف يس سويلم طه ، الناشر مكتبة الكليات

الأزهرية ، طبع مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .

○ مراجع المقالات والفرق :

١ - الملل والنحل للشهرستانى تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ، طبعة مؤسسة الحلبى وشركاه ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨ م .
٢ - مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعرى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠ م . مكتبة النهضة المصرية .
٣ - تلبيس إبليس لابن الجوزى ، نشره وصححه إدارة الطباعة المنيربة ١٩٦٨هـ ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت .
٤ - الفرق بين الفرق لعبد القادر البغدادى منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٧٨ م .
٥ - تاريخ الفرق الإسلامية الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ م الناشر المكتبة الحسنية مطبعة السعاده .

○ المراجع اللغوية :

١ - مفتاح العلوم للسكاكى دار الكتب العلمية بيروت لبنان توزيع دار الباز ربيع أول سنة ١٣٤٨هـ .
٢ - مختار الصحاح لمحمد بن أبى بكر الرازى ، مطبعة الملاح دمشق ، الطبعة السادسة ، على نفقة عزه القصبياتى الكتبى .
٣ - الفروق فى اللغة للعسكرى منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٩ م .
٤ - المصباح المنير للفيومى ، تصحيح مصطفى السقا ، طبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده .

٥ – القاموس المحيط للفيروز أبادى الطبعة الثانية ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر
٦ – أساس البلاغة للزمخشرى ، دار صادر ودار بيروت ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م .
٧ – جواهر البلاغة لأحمد الهاشمى ، الطبعة الثانية عشر سنة ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠ م ، المكتبة التجارية الكبرى .
٨ – جامع الدروس العربية للغلايينى المطبعة العصرية ، بيروت ، الطبعة الثانية عشرة ١٣٨٨هـ ١٩٦٨ م .
٩ – دروس التصريف القسم الأول لمحمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨ م . مطبعة السعادة بمصر يطلب من المكتبة التجارية الكبرى .
١٠ – فتح المقصود ، شرح اللؤلؤ المنضود فى الصرف ، تأليف أحمد جابر جبران الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م . الناشر دار المجمع العلمى بجدة .
١١ – حسن الصياغة شرح دروس البلاغة لمحمد ياسين الفادانى ، مكتبة النهضة العربية بمكة طبعة دار الإشاعة الإسلامية ، الهند .
١٢ – تفسير الأسماء الحسنى للزجاج حققه أحمد يوسف الدقاق مطبعة محمد هاشم الكتبى ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .

○ مراجع التراجم والأعلام :

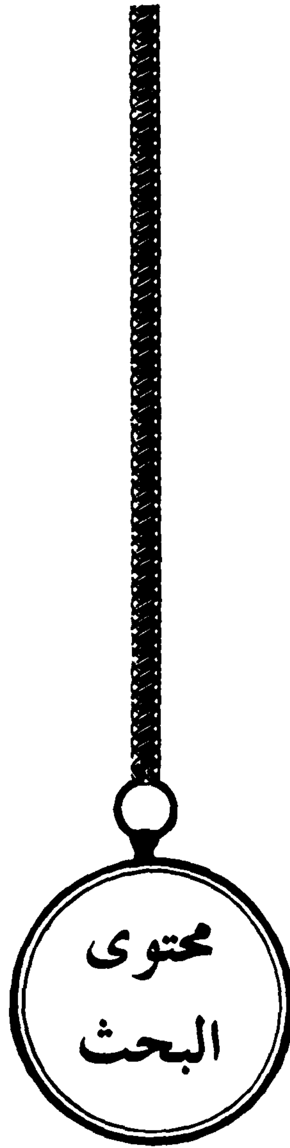
١ – معجم الأدباء لياقوت الحموى ، الطبعة الأولى ، مطبعة هندية بالموسكى ، بمصر ١٩٣٨ م اعتنى بنسخه وتصحيحه هـ .س مرجليوث .
٢ – وفيات الأعيان لابن خلكان دار صادر بيروت ١٩٧٧ م / ١٣٩٧هـ .

٣ - الأعلام لخير الدين الزركلى الطبعة الثانية .
٤ - لسان الميزان لابن حجر العسقلانى منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات / بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧١ م / ١٣٩٠هـ .
٥ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
٦ - الطبقات الكبرى لابن سعد دار بيروت للطباعة والنشر .
٧ - البداية والنهاية لابن كثير ، الطبعة الأولى ١٩٦٦ م مكتبة المعارف ، بيروت ومكتبة النصر بالرياض .
٨ - طبقات الشافعية الكبرى ، الطبعة الثانية دار المعرفة ، بيروت لبنان لتاج الدين السبكى .
٩ - خلاصة تهذيب الكمال للخزرجى ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٩٧١ م / ١٣٩١ هـ .
١٠ - الإكمال فى أسماء الرجال للخطيب التبريزى ذيل مشكاة المصابيح المكتب الإسلامى ، تحقيق الألبانى ١٣٨١هـ / ١٩٦١ م .
١١ - الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب لابن فرحون مصورة دار الكتب العلمية بيروت .
١٢ - كتاب الوفيات تحقيق عادل نويهض منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .
١٣ - طبقات الفقهاء لأبى إسحاق الشيرازى حققه وقدم له الدكتور / إحسان عباس ، طبعة دار الرائد العربى ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .
١٤ - طبقات الحفاظ للسيوطى تحقيق على محمد عمران الناشر ، مكتبة وهبة طبع مطبعة الاستقلال الكبرى ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م.

○ المراجع العامة :

١ - ضوابط المعرفة لعبد الرحمن حبنكة الميدانى ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م ، دار العلم ، دمشق ، بيروت .

* * *


محتوى
البحث

□ محتوى البحث □

□ المقدمة :

□ التمهيد □

□ الباب الأول □

فى قواعد الإيمان بالأسماء والصفات

□ الباب الثانى □

فى قواعد أحكام الأسماء والصفات وصياغتها

□ الباب الرابع □

فى قواعد الاستدلال والبحث فيها

□ الباب الخامس □

فى قواعد الرد والمناظرة

□ الخاتمة □

* * *